

مذكرات  
قريبة سليما

٣٠ عامًا





مذکرات  
رقیبہ سلیمہ  
۳۰ عام

اعمال ممتاز



۱۹۸۵

الغلاف والإشراف الفقى

---

عبد السلام الشرفى



إهداء

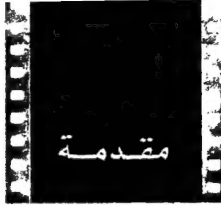
إلى من ضحى متحدياً  
لينير عقلى ووجدانى بنور الحق والعلم  
إلى أول من غرس فى قلبي الحب لله  
والوطن والناس  
إلى والدى وصديقى مصطفى ممتاز فى مثواه  
\* \* \*

إلى عاشق مصر  
الراحل المائل أحمد رشدى صالح  
الزوج والصديق والزميل والحبیب رفيق الحياة  
\* \* \*

إلى مصر الباقية بعشاقها  
أهدى هذا الكتاب تقديراً وعرفاناً

اعداد ممتاز





أربع سنوات أو يزيد وأنا أضع كتابي « مذكرات رقية سينما » هذا الكتاب يقول كلمته في أهم أحداث صناعة السينما وأفلامها ومشكلاتها ، وأهم قضايا الرقابة خلال نيف وثلاثين عاما ، قضيتها رقية إلى أن أصبحت أول سيدة مصرية تتولى مركز مدير الرقابة على الأفلام ثم مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية لتسع سنوات متوالية بل أول من شغل هذا المنصب من داخل جهاز الرقابة من بين الرجال والنساء ، إذ كان شاغلوه مفروضين عليه دائما من الخارج ، ولعل ظهوري من داخل الجهاز الرقابي كان أحد الأسباب التي شكلت نجاحي في عمل ، لتفهمي المشكلات المختلفة الخاصة به ومعاصرتي لها ولا أقول أسبابا أكثر .

ثلاثون عاما أو يزيد ، أزاول فيها عمل بالرقابة ، أقرأ وأرى أعمالا فنية مختلفة ، منها ما يستحق القراءة والرؤية ، ومنها ما يجب إلغاؤه في سلة المهملات في الحال ، لكن ضمير الرقيب يحتم عليه قراءة أو رؤية العمل الفني للنهاية بصبر وتدبر ، يبدي الرأي الرقابي فيه ، ويبرره ويدعمه .

آلاف الأعمال ، لو كانت كتباً علمية أو أدبية خالصة لكان الإنسان علامة خطيراً بالدرجة الأولى أو أدبياً أخطر .

لكني لست نادمة ، فقد استمتعت بكثير من الأعمال الفنية والأدبية والعلمية الرفيعة استمتاعاً حقيقياً ، وأتيحت لي فرصة تذوق كثير من الأعمال الفنية السامية ، والأدبية المتكاملة والعلمية الخالصة ربما لو زاولت عملاً غير عملي هذا لما أتيحت لي هذه الفرصة .

وربما لو رجعت بي عقارب الزمن مرة أخرى ، لما ترددت في اختيار نفس عملي من جديد بكل ما فيه من مرارة وحلاوة ، وألم ومتعة ، فقد أحببت عملي حبا عظيماً ، وتعلمت أن أحترمه وجاهدت في أن أعلم آخرين كيف يحترمونه ، بل وقدرته ، لذا كنت أحزن عندما أسمع من يقلل من قيمته وأهميته أو يمس ما له بين شغاف قلوبنا من حنان ورقة .

كثيرون لم يفهموه ورمزوا له بالمقص البتار ، فهم لم يكونوا يشعرون بإحساسنا المرهف وآمالنا الصادقة بأن يرى الناس كل الناس العمل الفني المتكامل الجميل ، إنهم لم يدركوا حيرتنا وصراعاتنا النفسية عندما نتخذ قراراً بحجب أو منع ما يستحق أن يُرى . تجربة فريدة فلة مرت بي على مدى ثلاثين عاماً ، أردت تسجيل بعض منها في هذا الكتاب، أردت أن أجعل منها إضافة ، فكل جهد صادق إضافة ، وكل إضافة لبنة في البناء المصري الشامخ على مدى الأجيال المتعاقبة ، لم أرد لتجربتي الفريدة أن تضيع كالتراب الذي تطؤه الأقدام ليكون هباء منثوراً ، فاخترت تسجيلها ولعلّي أكون قد وفقت ولعلها تعطى بصيصاً من الضوء إلى تجارب أنفع ، في طريق لم يكن معلوماً أو مهجداً أو خالياً من الأشواك ، بل كان السائر فيه في رأيي أشبه بمن يسير على الجبال بين الجبال ، في طريق صعب مراسه ، مخوف بالمخاطر ، ضحاياهم كثيرون ممن لا يدققون في اختيار موضع أقدامهم ، ويحرصون على انتصاب قاماتهم ، وصدق

نواياهم ، وجراثيمهم في الحق ، ابتغاء وجه الله ، فلا يتأثرون بمن يقف أمامهم ، ولا يغيب عن أذهانهم أن الوطن هو الباقي وأن الله حي لا يموت .

إن ضوء الثقاب على ضعفه يكشف الكثير من الظلام الدامس أمام العين المبصرة ، ولعل هذا الكتاب ، بما حاولت أن أضع فيه من جهد صادق ، وتجربة واثقة ، أن يكون عود الثقاب الأول في مجال تجربتي المتفردة ليضيء قليلا أمام القارئ الذي يريد أن يفهم أشياء ربما كانت خافية عليه ، أو الدارس الذي يريد أن ينتفع بتجارب الآخرين ، أو لعل أردت أن أكشف طريقا ، أسأله تعالى أن يكون هاديا أمام الناظرين .

إن عملي بالرقابة لم يكن عملا فرديا ، ولم أقم به بمفردي ، بل عاونني فيه كثير من الزملاء والأصدقاء والأخوة الذين لولا جهدهم وصدقهم معي ، لما كتب لي النجاح في عملي فانا أعتبر - ورغم كل ما لقيت من صعوبات أو آلام أو معوقات - أني أحرزت نجاحا كبيرا في عملي ، وأستطيع أن أقول : إن اكتسبت ثقة وتقدير واحترام الكثيرين ممن صادفت في هذا المجال سواء كانوا من جمهور المتعاملين معي أو كانوا من الزملاء أو الرؤساء .

وإلى كل هؤلاء أدين بالشكر والعرفان .

وكم كنت أود أن أخرج هذا الكتاب على الناس قبل هذا الزمن بكثير ، لولا التزامات وأحداث أسرية قاسية منعتني ، أما الحدث الأعظم الذي تضاعف معه كل حدث في حياتي فكان رزئي في شريك عمري وزميل دراستي ومسيري في الحياة ، وأب أولادى ، وغيابه عن مسرح حياتنا بل الحياة جميعا ، ذلك الحدث الفادح الذى زلزل كياني كله ، وأفقدني طعم الحياة والإحساس بها ، وألقاني في متاهات مظلمة رهيبة غائرة محيقة بغير قرار ، ولولا أن تداركنا الله برحمته وأناخ خيطا من شعاع في قلبي ثبت به إيماني وعقلي وخطاى ، لما استطعت أن أنجز عملا أو أتمم كتابي هذا .

ولا أخفى على القارئ أنى أعتبر هذا الكتاب إحدى الثمرات الطيبة لحياة  
مثمرة بين زوجين متفاهمين حائنين بينهما مودة ورحمة ، فكان لتشجيع زوجي طيب  
الله ثراه ، حافظاً كبيراً لى ، جاءنى آخره عبر الأثير عندما كان يستشفى فى غربته  
بلندن ، بعد قراءته أولى حلقات هذه المذكرات التى نشرت بجريدة المصور ، وذلك  
قبل وفاته بأيام معدودات وهو فى طريقه إلى أرض الوطن الذى كان يذوب إليه شوقاً  
ووجداء .

كان أحمد رشدى صالح رحمه الله يقدر ويحترم ويقدر الرباط الذى جمع بين  
اثنين فى إرادة متبادلة ، فلم يكن يوماً عبثاً على أو على عمل أو معوقاً لى ، بل على  
العكس كان يحترم إرادتى وتصرفاتى ، وكنا نتبادل احتراماً باحترام وتقديراً بتقدير ،  
وثقة بثقة ، وتقديساً بتقديس ، تغمد الله روحه الطاهرة بنوره ورضوانه ورحمته ، أما  
نحن فنسأله أن يفرغ علينا صبراً ورضواناً إلى يوم يبعثون ، نتحمل به الرزء العظيم  
ليتحول حزننا عليه عملاً نافعا ينفعه وينفع الناس فنكون بذلك قد قهرنا الموت .

اعتدال ممتاز

١٩٨٢



## الفصل الأول

تعود بي الذاكرة وأنا أرسم الحروف الأولى من هذا الكتاب إلى اللحظة التي استخدمت فيها مقص الرقيب لأول مرة . . . وسبب لا أتبينه تماما ، تعود بي الذاكرة كذلك إلى ما حدث لفيلم عالمي متقن الصنعة حين مر من خلال مقص الرقيب عددا من المرات . إن ذلك كله يرتبط بيده حياتي كرقبية .

كيف أصبحت رقبية :

أى حلم راودنى بعد أن أكملت دراسى الثانوية ؟

اقترح على أبى أن أعمل فى « قسم السينما » بوزارة الداخلية ، ولكنى كنت أتمنى أن ألتحق بكلية الطب ، وكان فى مقدورى أن أكون طالبة بها ، وشاء القدر أن يحول قارب حياتى فأنذهب إلى كلية الآداب وأتخرج فيها ، وأواصل دراسى بعد ذلك فأنتخرج فى معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة .

وكان السؤال الذى بدأت به هذا التمهيد قد تحول إلى سؤال جديد : ما هو

العمل الذى أتمنى أن أعطيه حياتى ؟

أردت أن يكون عمل جديدا ورائدا . عشت سنتين فى وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تمربنى فيها إضافة إلى تجارب عمرى ، ولكن طبيعة العمل بها ومنهاجه لم يناسبانى .

وعندما انتدبت رقية على الأفلام العربية والأجنبية ، صادف هذا هوى فى نفسى فعمل الرقيب الفنى قريب من الأدب والفن اللذين حبيها أبى إلى قلبى ، وعندما بدأت أستخدم ما يسمونه بمقص الرقيب كنت أشعر أنى أمارس عملا يذكرنى بمهنة الطب .

الطبيب يميز بين الإنسان الموفور العافية ، والإنسان المصاب بمرض هين ، أو مرض يستحق تدخل الجراح بمشوطه ، وكذلك الرقيب كان ولا زال فى ظنى يؤدى دورا أقرب ما يكون إلى دور الطبيب .

إنه ليس جلادا يفصل رأس كائن حى عن جسده بضربة سيف . . كلا . إنه يستخدم مقص الرقابة أو يبنى أن يستخدمه بنفس المسئولية والحساسية ، والجراحة التى نتوقع أن تتوفر للجراح الماهر .

بل لعل مهنة الرقيب الفنى أن تكون أكثر تعقيدا وأثقل مسئولية ! . . ذلك أن الرقيب يتعامل مع « كائنات فنية » قد نمت وتطورت والمفروض أنها تجسدت فى شكلها الأخير بعد أن بذل مجموعة من الفنانين والأدباء الكثير فى إبداعها . وحين يضعون اللمسات الأخيرة عليها ، يعرضونها بين أيدى يبنى لها أن تكون حساسة ، تقلد قيمة العمل الفنى ، وتحافظ على كيانه وتعرف معاناة الفنان ، وتدرك أن السينما : فن وصناعة ، وأن الأغنية كذلك : فن وصناعة ، بل إن المسرح - وهو أمير الفنون - هو أيضا : فن وصناعة .

فى هذه الفنون أموال أنفقت ، وجهود بُذلت ، وآمال انعمدت عليها . لكنها تستزل إلى الأسواق ليراها ويسمعها أبنائنا وبناتنا ، والملايين أو الآلاف من الناس ، وهذا الجمهور الواسع أو الضيق هو شرائح من مجتمعا .

وبين الاعتبارات الخاصة بالفن وصناعته ، والاعتبارات الخاصة بتأثير هذه الأعمال الفنية على الجمهور يوازن الرقيب ليصل إلى رأى الذى لا يكون ظلما .



ليس هذا فحسب ، بل إن للمجتمع كيانه وتقاليده ، وعرفه وقوانينه ، ونظامه وآدابه وأمنه ومصالحه ، وكل هذا يراعيه الرقيب وهو يضع في ميزان حكمه أى عمل فنى .

إنها مهمة غاية فى الصعوبة والدقة والحساسية .

وتفرض طبيعة عمل الرقيب ألا يكون وقته وجهده ملوكا له ، ذلك أنه يلبي النداء بالليل أو النهار ، والمفروض أن تكون له ذاكرة جيدة ، حتى يستطيع أن يذكر ماقرأ أو رأى ، أو أن يجيب على أى سؤال يوجه إليه .

إن اعترف أنها مهمة من أثقل المهام التى تلقى على أكتاف أى خريج جديد فى الجامعات .

ومع ذلك أقبلت عليها بضمير القاضى الذى يؤمن بأن العدالة يجب أن تكون بصيرة ، حكيمة . وبالرغم من ذلك فينبغى لها أن تكون معصوبة العينين ، حتى لا تتأثر بالواقفين أمامها .

وأقبلت على عمل فى الرقابة بحب وتقدير ، وأنا أحاول دائما أن أضع نفسى فى موضع صاحب العمل الفنى ، وفى موضع المتفرج ، وفى موضع من يمارس المحافظة على تقاليد المجتمع وتشريعاته وقيمه الروحية .

كم هى صعبة هذه المهمة ؟

عشتها ثلاثين سنة ، وفى كل يوم من هذه السنوات الثلاثين ذقت أنواعاً من المتاعب والمصاعب ، وتعرضت لكثير من الآلام ، ووقعت تحت عديد من الضغوط ، وذقت ألوانا من العذاب للمحبب وغير المحبوب ، ولكنى لبثت دائما أدعو الله أن يمنحنى الصبر ، وأن يضىء أمامى الطريق لأخدم بلدى ، وأخدم العدل ، وأخدم الفن ، وأخدم الناس قدر طاقتى ، وكم دعوته سبحانه أن يوفقنى فى عمل بحيث لا تتحقق مصلحة أى طرف ممن ذكرت على حساب الطرف الآخر .

وهكذا أصبحت رقابية ، وتحققت رغبة أبى ، وعملت «بقسم السينما» بوزارة الداخلية ولكن بعد أن أصبحت مؤهلة ، ومسلحة بالعلم والتجربة ، فأنا فى ذلك الوقت خريجة الجامعة وخريجة دراسات عليا ، لا خريجة ثانوى ، بل وموظفة أزدت دراية وأثريت تجاربى متزوجة وأوشك أن أصبح أما لأول مرة ، وقد نضج سنى .

كيف كانت الرقابة عندما دخلتها ؟

كان «قسم السينما» - هكذا كانت تسمى الرقابة - يتبع إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية ، وكان مقرها بالدور الأرضى بأحد المباني الفرعية لوزارة الداخلية والمطل على شارع لاظوغلى . وكانت عبارة عن حجرة فسيحة يجلس بها الرقيب وصالتي عرض وحجرة صغيرة مقابلة لحجرة الرقيات لمدير القسم ، وحجرة خلفية تستعمل لمخزن الأفلام وأرشيف الملفات ، وكانت أجهزتها القديمة كافية لأغراضها .

وكان قسم السينما يراقب الأفلام العربية والأجنبية على حد سواء ، ويقوم بأعمال الرقابة خمس سيدات ، ثلاث أجنبيات واثنتان مصريتان من خريجات الجامعة : إحداهما<sup>(١)</sup> رئيس قسم اللغة الانجليزية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية وثانيتها<sup>(٢)</sup> أستاذ الأدب الانجليزى بجامعة القاهرة .

أما السيدات الأجنبيات فهن : أولاهن<sup>(٣)</sup> إيطالية الجنسية من مواليد مصر وتتكلم العربية ، وكان والدها الإيطالى حكمداراً للبوليس بمصر ، وعينت بالرقابة عام ١٩٢٣ وكانت تراقب الأفلام الإيطالية أساساً والفرنسية والإنجليزية . كما قامت بمراقبة الأفلام العربية فى الفترة الأولى من حياتها بالرقابة . وظلت تعمل بها حتى عام ١٩٦٧ ثم رحلت إلى إيطاليا .

(١) د . نور شريف .

(٢) صفية ربيع .

(٣) كلمتين وندا .

والثانية<sup>(٤)</sup> روسية ييضاً ولاجنة سياسية بمصر منذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ تزوجت من انجليزى توفى وعملت بعده بالرقابة عام ١٩٢٢ وكانت ترأب الأفلام الانجليزية والفرنسية وظلت بالرقابة إلى أن توفيت عام ١٩٥١ .  
والثالثة تركية<sup>(٥)</sup> ، وكانت ترأب الأفلام العربية والإنجليزية والتركية .

وكن سادسة الرقيات وثالثة المصريات من خريجات الجامعة اللائى التحقن بالعمل بالرقابة . وكن أرأب الأفلام العربية والإنجليزية بشكل أساسى والفرنسية أحياناً . وكان يطلب منى فى بعض الأوقات مراقبة الأفلام الإيطالية رغم اعتراضى لعدم معرفتى باللغة الإيطالية ، وكان هذا التكليف يشقنى جداً ، وكن حريصة على أن أثبت فى كل تقرير أكتبه عن الأفلام الإيطالية أنى لا أعرف اللغة الإيطالية ، وأشير إلى ما يمكن أن يكون هناك من ملاحظات على الصورة ، أما فيما يتعلق باللغة فإنى أشير بالرجوع فى هذا إلى تقرير الزميلة التى تُعيد الإيطالية .

ولم تكن الرقابة تطبق تعليمات مكتوبة أو قوانين مُنونة ، بل كانت الرقابة تطبق تعليمات تصدر شفها أو تراعى السوابق والحالات المماثلة والعرف المستقر .

وكان رئيس قسم اللغة<sup>(٦)</sup> الإنجليزية بآداب جامعة القاهرة يتولى مسئولية الرقيب العام بوزارة الداخلية ، وذلك منذ قيام الحرب العالمية الثانية واشتباك قوات المحور مع جيوش الحلفاء ، وكن رئيس القسم الإنجليزى بجامعة الإسكندرية<sup>(٧)</sup> هى الموكل إليها مراقبة النشرات الإخبارية الأجنبية بتكليف من الرقيب العام .

وقد شغلنى وأرقنى فى بدء عمل كيف يخلص هؤلاء الرقباء الأجانب للبلاد ، الأمر الذى شعرت معه بمضاعفة مسئوليتى وأهمية وجود المصريات المثقفات فى هذا المكان الشديد الحساسية .

(٤) مدام كوينيل .

(٥) زينب فؤاد .

(٦) مستر فرنس .

(٧) دكتور نور شريف .

وأول مدير للمطبوعات عملت معه هو توفيق صليب الصحفي المعروف ثم الدكتور يحيى الخشاب الأستاذ الجامعي ثم الدكتور عبد الباسط الحجاجي والأستاذ أنور حبيب المدعي الاشتراكي السابق وغيرهم .

وفي سنة ١٩٣٨ انضمت الرقابة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عند إنشائها وانسلخت من وزارة الداخلية ، إلا أن الأخيرة استردتها مرة أخرى لضرورة حرية عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، ثم نشأ صراع بين الوزارتين الداخلية والشؤون في تبعية الرقابة إلى أيهما .

وحسباً للخلاف بينهما تقدم بعضهم باقتراح تقسيم الرقابة إلى قسمين الأول يتبع وزارة الداخلية ويسجل في تقاريره عن الأفلام ملاحظاته عن الأمن العام والنظام العام . . الخ . أى كل ما يتعلق بتلك الوزارة ، والقسم الثاني ويتبع وزارة الشؤون الاجتماعية وعليه أن يُضمّن ملاحظاته كل ما يتعلق بالنظام الاجتماعي أو بمس نظام الأسرة أو الآداب العامة أو التكوين الاجتماعي أو العرف والتقاليد المرعية .

وعندما عرض علينا مدير قسم الرقابة<sup>(٨)</sup> ، هذا القرار تصدّيت له ، ورفضت هذا التقسيم فمن غير المعقول أن يسجل الرقيب ملاحظات ويترك أخرى لأنها لا تخصه ، فيشير في تقريره مثلاً إلى ملاحظة تتعلق بالآداب العامة بينما يترك أخرى تتعارض مع نظام الدولة ، ثم أن هناك تداخلاً بين الملاحظات بعضها مع بعضها الآخر ، واقترحت أن يكتب كل رقيب ملاحظاته الرقابية جميعاً ، وعلى المسؤولين أن يصفنوا كلامها كما يترأى لهم ، ومن هنا نشأت فكرة إشراك رقيبتين معاً عند مراقبة الفيلم الواحد على أساس رقية تابعة لوزارة الشؤون وأخرى تابعة لوزارة الداخلية وقبل هذا كان يكتب برقية واحدة للفيلم الواحد .

وعلى هذا كان رئيس القسم يعرض ملف الفيلم وبه تقارير الرقابة على مدير المطبوعات ، بوزارة الداخلية ، كما كان يعرض أيضاً على إدارة السينما فيما اعتقد

(٨) محمد حلمي سليمان .

## بوزارة الشؤون الاجتماعية .

ولكن كان لوزارة الداخلية السلطان الأقوى فيها يبدو ، أوريا كان ذلك بسبب دواعي الحرب . إذ لوحظ أنه إذا ما اعترضت الرقيبات على فيلم ما ، وطالبن بالمنع ، كان يعرض على القسم المخصوص ، إدارة عموم الأمن العام ليعطى فيه رأيا وقد يُصعد الأمر إلى مدير المطبوعات أو من ينيبه وقد يحتاج الأمر إلى أخذ رأى وزير الداخلية شخصيا

وهناك مثال واضح نجده جليا فيما حدث لفيلم «شمشون ودليلة» .

ولكن هل جال بخاطر أحد المشاهدين الذين عرض أمامهم الفيلم بدور العرض مادار بالرقابة بخصوص هذا الفيلم إلى أن عرض أمامهم ؟ هذا ما سنحاول ذكره خلال السطور التالية ، ونلاحظ أن الفيلم قد طلب عرضه بمصر في الفترة التي تلت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ مباشرة .

### القصة الكاملة لفيلم شمشون ودليلة *Samson and Delilah*

هذا الفيلم من إنتاج شركة برامونت<sup>(٩)</sup> الأمريكية ومن إخراج سيسل دى ميل وتثيل هيدى لامار وفيكتور ماتيور وبالألوان الطبيعية .

راقب الفيلم رقيبتان : وقررتا كلتاهما منع عرض الفيلم ، وكانت أسباب المنع لدى الرقبة الأولى<sup>(١٠)</sup> أنها تخشى أن تتخذ مثل هذه الأفلام «لتقوى من روح اليهود المجاهدة» ، وأنها نوع من الدعاية لليهود فيها بينهم ، ولا داعى لأن نفسح مجالاتها ، أما الرقبة الثانية<sup>(١١)</sup> فقد جاء في أسباب منعها للفيلم ما يلي :

«أن الفيلم غير صالح للعرض في مصر رغم أن قصته معروفة لأنه يظهر اليهود

---

(٩) تقدمت الشركة بطليها إلى الرقابة لعرض الفيلم في ١٣/١٢/١٩٤٩ .

(١٠) صفح ٢١٤ .

(١١) مدام كوتيل .

أبطالا فيتصرون في النهاية ، وأن اعتراضها الوحيد ينصب على قوة شمشون التي ظهرت خارقة للعادة وعلى دعائه لله الذي استجاب له ليخلص اليهود شعب الله المختار وأن هذه الفكرة يجب ألا يرخس بها .

ويعتمد موضوع الفيلم على القصة المأخوذة من قصص التوراة ، وخلاصتها أن «شمشون» شاهد امرأة من الفلسطينيين وأراد أن يتزوجها ، فرفض أبواه ، ذلك لأن الفلسطينيين كانوا متسلطين على بني إسرائيل ، وفي يوم نزل شمشون إلى بلدة تلك الفتاة وشاهد أسدا يزجر للقائه فقتله بيديه العاريتين .

ونزل شمشون ووالده إلى بلدة الفتاة التي أراد أن يتزوجها وأقيمت وليمة سبعة أيام حضرها ثلاثون من الفلسطينيين . وفي اليوم الأول ألقى عليهم شمشون الألغاز ، طلب إليهم حلها في سبعة أيام ، فإذا لم يستطيعوا كان واجبا عليهم أن يقدموا له ثلاثين قميصا وثلاثين حلة ثياب ، وإذا استطاعوا قدم هو لهم هذه الأشياء .

وضج قوم الفتاة من الألغاز واستعانوا بالفتاة حتى أرغمت شمشون في اليوم السابع على حلها لها وأخبرت قومها بالحل . ووجب على شمشون أن يقدم الثياب ، فقتل ثلاثين رجلا وسلبهم ثيابهم وأعطاهم لمراهنيه ، وترك زوجته فزوجها أبوها لرجل آخر .

وبدأ شمشون ينتقم من الفلسطينيين فأحضر ثلاثمائة ابن آوى ووضع في ذيوها مشاهل وتركها تسمى في حقول الفلسطينيين فأحرق الزرع وأشجار الزيتون .

وأسام هذه النكبة بدأ الفلسطينيون يصدبون بني إسرائيل . فاجتمع الإسرائيليون وسلموا شمشون لأعدائه موثقا بالحبال ولكنه لم يكدهم أمامهم حتى مزق قيوده وتناول فك حمار قتل به ألفى رجل منهم .

ودخل شمشون إلى غزة وأحب امرأة زانية ثم ذهب إلى واد قريب وتعرف بدليلة . وبدأ الفلسطينيون يستغلون دليلة لمعرفة سر قوة شمشون ، وأخبرها بعد

إلحاق بأن سر قوته الخارقة يكمن في شعره الذى لم يقصه أبدا ، وإذا قصه زالت عنه قوته .

وفي الليل قصت دليلة شعره ، وأسلمته إلى أعدائه الذين سملوا عينيه وأوثقوه بالسلاسل وجعلوه يطحن في السجن .

وأقام أقطاب الفلسطينيين وليمة في معيهم وأثناء الوليمة دعوا إليهم شمشون ليلعب أمامهم وليسخروا منه ، وكان شعر شمشون قد طال ، فطلب إلى غلام أن يسنده إلى العمودين المقام عليهما المعبد وأمسكها بيديه وجذبها فانهار المعبد على من فيه .

وعندما أبلغت الشركة بالنزع شكوى إلى وكيل وزارة الداخلية والرقيب العام وقتئذ<sup>(١٣)</sup>، وطالبت بإعادة فحص الفيلم ، فكلف المستشار<sup>(١٤)</sup> القانونى لمراقبة المطبوعات والنشر في ذلك الحين فحص الفيلم وكتب في تأشيرته<sup>(١٥)</sup> بعد الاطلاع على الأوراق ومشاهدة الفيلم وبعد العرض على سعادة الرقيب العام ، وحيث إن قصة هذا الفيلم قصة تاريخية معروفة ، وليس فيها ما يمس مصر ، أو موقفها من الصهيونية ، وحيث إنه لم ترد في هذا الفيلم أى عبارة عن اليهود أو الوطن القومى لهم ، بل إن كثيراً من الجهات والهيئات المسيحية قد أيدت ذلك الفيلم ، وحيث إن الفرقة الإيطالية التى استقدمتها الحكومة المصرية هذا الغام قد مثلت أوبرا «شمشون ودليلة» وهذا يمثل اتجاه المستولين في مصر من رغبة في السماح بعرض مثل هذه القصة الخالدة الواردة في الانجيل لذلك : نصح بعرض ذلك الفيلم بعد حذف العبارات الواردة عن مصر (ص ٥ من الديالوج والمؤشر عليها بالأحمر وبعد طبع الترجمة)<sup>(١٥)</sup> .

(١٣) مرتضى النجدي .

(١٤) الدكتور جمال الدين الطيلى .

(١٥) في ١١/٣/١٩٥٠ والتأشير وأرده في ملف الفيلم .

(١٥) اش محمد شوقي مدير الرقابة بالملف بأنه قد تم حذف جميع العبارات الواردة بالديالوج وذلك بتاريخ

١٤/٨/١٩٥٠ ولم استمع أن اتين تلك العبارات .

وعندما تغير مدير إدارة المطبوعات رأى المدير الجديد إعادة النظر في الفيلم ،  
وكلف (١٦) أحد (١٧) الموظفين بإدارة المطبوعات بمشاهدة الفيلم وكتابة تقرير عنه .  
فكتب (١٨) ملخصاً وافياً عن الموضوع جاء فيه : «يجب أن يخرج فيلم سينمائي  
ضخم عن شمشون في هذه الآونة التي يحاول فيها اليهود إنشاء وطن قومي لهم في  
فلسطين ليس إلا دعاية لبعث الروح المعنوية في قلوب اليهود ، وليس يشفع لنا في  
هذا المقام أن نقول إن إحدى الفرق الأجنبية قد مثلت قصة شمشون ودليلة على  
مسرح الأوبرا في العام الفائت لأن هناك فارقا كبيراً بين مسرحية تمثل في الأوبرا  
ورواية سينمائية تعرض على الجماهير في حفلات متتابعة ، وفي تصوير وإخراج واسع  
المدى ، واسع الأفق ، فضلاً عن أن رواد الأوبرا جمهور يخالف جمهور السينما ذوقاً ،  
وثقافة وفكراً» .

وخلص إلى الرأي بعدم التصريح بعرض هذا الفيلم في مصر «بعد أن  
الدعاية لليهود فيما بيننا ، وإثارةً للسلامة في الأمن والنظام بين جماهير الشعب  
المصري» . وقال : «ولست أرى من مصلحة أحد أن يعرض مثل هذا الفيلم ،  
مهما كانت قيمته الفنية في مثل هذه الآونة الخطيرة التي تمتازها المشاكل السياسية  
خاصة بين مصر وإسرائيل» .

ورفع مدير المطبوعات المذكورة إلى وكيل وزارة الداخلية البرلمان وقتها (١٩)  
فأشّر بالموافقة على العرض ، وكل ما هناك أن يتعهد مدير الشركة بإيقاف الفيلم في  
أي وقت إذا ما حدث اعتراض ما (٢٠) .

ثم عهد إلى كاتبة هذه السطور بمراجعة الديالوج مرة أخرى ، ورأيت حذف

---

(١٦) د . عبد الياسط الحجابي .

(١٧) عبد النعم تميمس .

(١٨) ذلك في ١٠/٥/١٩٥٠ .

(١٩) عبد الفتاح (باشا) حسن .

(٢٠) وكان التعهد بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٠ مدير الشركة للستر هيل .



جل أخرى عن مصر<sup>(٢١)</sup> .

وبعد ذلك بحوالى الشهر كلف أحد ضباط<sup>(٢٢)</sup> القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بمراقبة الفيلم فكتب التقرير<sup>(٢٣)</sup> الآتى :

إدارة عموم الأمن العام  
القسم المخصوص  
مهرى سياسى  
تقرير

بناء على تكليفنا بمشاهدة الشريط السينمائى (شمشون ودليلة) الناطق باللغة الإنجليزية بمراقبة الأفلام - وبعد الاطلاع على ملف هذا الشريط بالإدارة المذكورة وما ورد بهذا الملف خاصا بإحدى جهات النظر التى ترى عدم السماح بعرض الشريط لأنه قد يتضمن دعاية لليهود فى الآونة الحاضرة التى تحتازها المشاكل السياسية بين العرب وامرائيل . كما اطلعنا على وجهة نظر الرقباء الأولين الذين شاهدوه فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأشاروا بمنعه بالنظر لظروف حرب فلسطين - كما اطلعنا على ما رآه حضرة مستشار الرقابة السابق وحضرة الأستاذ عبد الباسط

(٢١) كان هذا بتاريخ ١٩٥٠/١١/٣٠ وبيان الجمل :

My silver Will open The gates that bar your Way.

وقابلها بالعربية وسوف تفتح لأموالى جميع الأبواب (والمقصود هنا ، انه بالرشوة تفتح جميع ابواب مصر) .

By night fall we will be in The land of the Pharaohs.

وترجمتها بالعربية سنصل إلى أرض الفراعنة عندما يخبم الظلام .

In the Valley of the Nile, we'll be safe we'll be together.

وترجمتها ستكون فى سلام معاً فى وادى النيل .

Hurry Samson! Egypt has a thousand temples each more beautiful.

ترجمتها هيا إلى مصر يوجد بها معابد أكثر جمالاً .

By midday we can be at the spring of Yumis with Egypt almost in sight.

يقابلها بالعربية . سنصل إلى مصر قبل الظهر .

The Bible the greatest of all books.

وترجمتها الانجيل أعظم الكتب .

ورأيت خلفها ذلك أن مصر دولة إسلامية تعبر القرآن هو أعظم الكتب لا الانجيل .

(٢٢) اليكباشى كمال رياض .

(٢٣) التقرير بتاريخ ٣ يناير ١٩٥١ .

الحجاجي بالموافقة على السماح بعرض الشريط : وقد شاهدنا الفيلم ونلخص ملاحظتنا فيما يلي :

١ - قصة شمشون ودليلة معروفة وقد سبق تمثيلها مرارا على المسرح المصري كما مثلت على مسرح الأوبرا في العام الماضي . ووقائع هذا الشريط لا تخرج عن جوهر القصة المعروفة في شيء .

٢ - الناحية الفنية في الشريط قد طغت على كل ما عداها فقد أبرز المخرج الموضوعات الآتية بشكل يسترعى كل انتباه المتفرج ويباعد بينه وبين اتجاه تفكيره إلى أن شمشون هذا يتنمي إلى الجنس اليهودي .

٣ - قوة شمشون في صراعه مع الأسد ومع الجنود وفي النهاية منظر قيامه بإزاحة العمودين اللذين يقوم عليها المعبد واللون الكبير الذي يربض فوقهما فيسقط المعبد على من فيه من عبدة الاوثان وعلى شمشون نفسه ودليلة فيقتلهم جميعا .

٤ - إبراز وسائل الفتنة والإغراء التي تنطوي عليها شخصية المثلة المعروفة هيدى لامار التي تمثل دور دليلة وكيف تمكنت من التأثير على شمشون حتى قصت شعره وهو سر قوته وسلمته لأعدائه فسلموا عينيه وسجنوه وعذبوه .

٥ - المناظر الطبيعية المختلفة خصوصا وأن الفيلم بالألوان الطبيعية .

وبجانب هذه الاتجاهات التي لجأ إليها المخرج لجعل من الشريط قطعة فنية ممتازة لاحظنا ما يأتي :

١ - أن شمشون برز في طبيعة رجل طيبة سفاك قاتل سارق مخرب يعشق النساء والخمر .

٢ - أن أهله سلموه لأعدائهم الفلسطينيين .

٣ - أن المشهد الوحيد الذي تضمنه الفيلم وفيه إشارة بعيدة إلى صلة شمشون بالله هو وصلواته ليعيد الله له قوته واستجابة هذه الصلوات .

٤ - لم يرد في الشريط أى ذكر أو إشارة لكلمة اسرائيل أو كلمة يهودى وإنما هناك مملكة وان هناك الفلسطينيين حكامها .

من ذلك يتضح أن الفكرة التى اعتمد عليها حضرة الرقيب وبنى عليها رأيته فى عدم السماح بعرض الفيلم ، هى أنه يتضمن دعاية لليهود تعتبر فى الحقيقة بعيدة كل البعد عن تفكير المشاهد كما أن المخرج والمؤلف لم يقصدا إلى إظهارها فى أى منظر من مناظر الشريط .

ولهذا لا نرى وجود ما يمنع من السماح بعرض هذا الشريط فى المملكة المصرية .

٣ يناير ١٩٥١

بكباشى

(كمال رياض)

للعرض الوكيل البرلمانى

ونرى أنه لا يوجد مبرر لعدم التصريح بعرض هذا الفيلم ،

الاميرالاي

(عمر حسن)

مدير القسم المخصوص

ويعرض التقرير على<sup>(٢٤)</sup> مدير القسم المخصوص أحاله إلى الوكيل البرلمانى مع الموافقة على العرض ذلك ، أنه لم يرد ما يبرر منع عرض الفيلم .

ورفع الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية الأمر إلى وزير الداخلية<sup>(٢٥)</sup> .

ثم نجد تأشيرة أخرى منه وفى نفس اليوم تفيد بأنه عرض الملف على الوزير .  
وطالب بإرجاء عرض الفيلم وأخطرت إدارة المطبوعات بذلك وكذلك إدارة الأمن

(٢٤) عمر حسن .

(٢٥) كان هذا فى ١٩٥١/١/٦ .

وأوقف عرض الفيلم <sup>(٢٦)</sup> في دارى سينما «محمد على» و «رويال» بالإسكندرية ،  
وديانا بالقاهرة .

وبعد مضي ما يقرب من شهرين عاد وأشر الوكيل البرلمان نفسه بالعرض مرة  
أخرى وأنه استأذن الوزير في ذلك فوافق <sup>(٢٧)</sup> .

وعليه أعيد عرض الفيلم مرة أخرى .

ثم قدمت الشركة نسخا مدبلجة باللغة العربية <sup>(٢٨)</sup> واعترضت الرقابة على  
بعض الجمل التي جاءت بها <sup>(٢٩)</sup> ، وحذفتها وتم أعادة عرض الفيلم بدور  
السينما <sup>(٣٠)</sup> وظل الأمر كذلك إلى أن طالبت مقاطعة إسرائيل بوقف عرض الفيلم فتم  
ذلك <sup>(٣١)</sup> .

ونلاحظ أن مثل هذا الفيلم تردد الرأى فيه وعلى أعلى المستويات بين الإجازة  
والمنع ، بينما كان رأى الرقباء بادىء الأمر المنع لما به من مضمون هو دون شك في  
صف اليهود ودعاية لهم ، ونتيجة لتردد المسؤولين في ذلك الوقت ، هي أن عرض  
الفيلم لأكثر من خمسة عشر عاما ويكيفية مكثفة ، فكان يعرض في ثلاث دور  
للعرض مرة واحدة ، وأحضرت الشركة ما يربو على الإثنتي عشرة نسخة بعضها

---

(٢٦) اعتبار وقف العرض من ١٩٥١/١/٨ .

(٢٧) ذلك في ١٩٥١/٣/٣ .

(٢٨) وكان هذا في ١٩٥٧/٣/٢٧ .

(٢٩) جل بين الراوى المعجوز والاطفال : راوى القصص (ولما ترجع إلى مصر تظهر كل المواهب التي منحك  
إياها بين يديك) ولى الله موسى بقوله : قم يا موسى وانهب إلى فرعون وأرجع هنا تال مع القوم  
الصالحين ، وكان فرعون حاكم المصريين زى الساران ما هو حاكم بلادنا دلوقت .  
صول : زى الطغاة اللي ييحكموا فينا حكم السادة للعبيد .

راوى القصص : وقال فرعون لموسى من هو هذا الاله ؟ أنا لا أعرفه وإن بنى قومك عبيدى ولن  
ادعهم بذهبون لكنهم عادوا عن طريق البحر الآخر ويكره يبيجي يوم الل يورى فيه الطغاة لزاى ان  
الحجارة دى ممكن تطير وتحلق لقوى زى رماح الغزاة الفاتحين .

راوى القصص : وكلم الله موسى وقومه فقال : ولما فرعون يعرض عليك من افاتين السحر  
والجناب الحارقة فأعرض عليه أنت ما بين يديك .

(٣٠) في ١٩٥٢/٤/٥ .

(٣١) في ١٩٦٤/٥/٢٦ .

بالإنجليزية المترجمة ، والبعض الآخر مدبلج بالعربية ، هذا بينما منعت رقابة سوريا الفيلم باعتباره دعاية لليهود في ١٩٥٠ ، وهكذا لم تقطن المقاطعة إلى وجوب منع عرض الفيلم قبل عام ١٩٦٤ .

ريلاحظ فيما يختص بالمراحل التي مرت على الفيلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية ليس لها كيان ، وإنما المتواجد هنا وزارة الداخلية بموظفيها ووكيلها ووزيرها .

وما حدث لفيلم شمشون ودليلة ، لا يدل فقط على التراجع في اتخاذ القرار ، ولكنه جدير بأن يثير سؤالاً هاماً هو :

هل الرقابة على الأفلام السينمائية هي أحدث فروع الرقابة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو تاريخها ؟

- الحقيقة أنه منذ استخدام المطبعة العربية في مصر أيام محمد علي كانت هناك رقابة مباشرة على الكلمة المطبوعة ، يتولاها محمد علي بنفسه - في حالة الوقائع المصرية - ويتولاها بعض كبار رجال الدولة بالنسبة للكلمة المطبوعة الصادرة عن مطبعة بولاق وتعتبر هذه البداية ، هي الخط الأول في تنظيم العلاقة بين الدولة (سلطة المجتمع السياسية) وبين الكلمة المطبوعة المنشورة .

وفي عهد محمد علي كذلك ، صدر نوع من التحديد المطبوع - هو الخطاب الذي وجهه كلوت بك إلى قناصل الدول المختلفة وإلى فرق التمثيل الأجنبية - يلفت فيه النظر إلى وجوب مراعاة الآداب العامة والنظام العام - بل لقد تعرض هذا الخطاب لآداب حضور الجمهور ومشاهدته للمسرحيات .

ولعلّي أعتبر هذا الخطاب ، الخط الأول كذلك في نشأة الرقابة على المسرح التي نعرف أنها قويت وتدعمت ، عند نشوء فرق المسرح الأهلية ، وقدم فرق المسرح الشامية إلى مصر أيام اسماعيل - وكانت العادة تقضى بأن تعرض نصوص المسرحيات على الدائرة السنية ، فتراجع .

وفي هذا الصدد ، يشير يعقوب صنوع ومن كتبوا عن تاريخ مسرحه ، إلى وقائع مراجعة بعض مسرحياته بواسطة بعض كبار رجال ألمعية السنية وكان ذلك قبل أن يصدر الحديوي اسماعيل ديكريتو بغلق مسرح صنوع .

- ومنذ استخدام الفيلم السينمائي في العروض العامة ، خضع للرقابة شأنه في ذلك شأن العروض المسرحية والصحافة والمطبوعات خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى .

والخلاصة أن تنظيم العلاقة بين الدولة (سلطة المجتمع) وما أنتجته وسائل الاتصال الجماهيرية وهي المطبعة والمسرح والسينما - قد بدأت في شكل متناثر منذ فجر التاريخ الحديث ، الذي شمل استخدام هذه الوسائل الواحدة بعد الأخرى .

حدث ذلك في مصر ، كما حدث في سائر البلاد الأخرى .

وينبغي لمن يتساءل :

لماذا توجد رقابة على المسرح مثلا ؟ أن يعرف أن هذه الرقابة استمرت في إنجلترا - بلد المسرح - أكثر من أربعمئة سنة .

وكذلك ينبغي لمن يتساءل : لماذا توجد رقابة على السينما ؟ أن يتذكر أنها موجودة في أكثر بلاد العالم تقدما ، أن لم تكن موجودة في سائر دول العالم حتى أن بلدا مثل السويد ، كان قد ألغى هذه الرقابة ، ثم أعادها أخيرا . والسبب البسيط أن وسائل الاتصال الحديثة التي تخاطب جماهير واسعة من المواطنين تمتاز بأنها ذات تأثير قوى جدا في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وعلاقاتهم ببعضهم ببعض ، وتربيتهم العامة . وكل ذلك يهم الدولة أن يتم على النحو الذي لا يحدث صدعا خطيرا في بناء المجتمع ، أو يهز استقراره هزة عنيفة ليست في مصلحة أحد .

ولا يعني هذا التفسير أن مع الذين يقفون ضد حرية التعبير الفني أو التعبير عن الرأي ولكني أؤمن أن الحرية مسئولية كما أنها حق . وأن كل حق ، وكل

مسئولية ، لها حدودها . . والا فالبدل هو الخلط ، وربما الضياع .

لذلك ، سنرى في الفصل القادم لمحة من تاريخ الرقابة الفنية ، وللقارىء أن يرفع يده معترضاً على ما أقوله ، وسأحترم حقه وله أن يوافقني أو يناقشني ، فالقضية لا تقف ولا تقع بين ضفتي هذا الكتاب وحده ، وإنما هي قضية حضارية مثارة على أوسع نطاق وتستظل موضع أخذ ورد ، مادام هناك فن أو أدب أو علم من طبيعة مُبدعه . . أن يطلب لنفسه كامل الانطلاق ، ومادام هناك مجتمع يشمل العالم والفنان والأديب ورجل الشارع والمثقف والامى . . . ومختلف شرائح المجتمع التي تتأثر بلا شك بما تتلقاه من كلمة أو فكرة أو صورة ، يبدعها الآخرون .









## الفصل الثاني

### كيف نشأت الرقابة وتطورت . .

يبدأ تاريخ الرقابة على الفنون الحديثة - وأولها فن المسرح - مع قيام الدولة الحديثة في مصر أوائل القرن التاسع عشر ، ففي أيام محمد علي كانت هناك فرق تمثيلية مسرحية تقدم أعمالها أمام الجمهور ، وكانت هذه الفرق تقدم فصولاً تمثيلية مرتجلة ، كذلك التي قدمتها إحدى هذه الفرق في الحفل الذي أقامه محمد علي بمناسبة ختان بعض أنجاله ، وقد أورد ، « وليام لين » إشارات كافية عن هذه التمثيلية ( شيخ البلد ) في كتابه الهام « طبائع وعادات المصريين المحدثين » .

كما أن بعض الرحالة الأجانب الآخرين قد أشاروا في مذكراتهم أنهم شاهدوا إعلانات مكتوبة عن فرق تمثيلية تقدم عروضها في حي شبرا .

ومن ناحية أخرى فإن بعض الجاليات الأوروبية الوافدة على مصر وأهمها في ذلك الوقت الجالية الإيطالية والفرنسية ، كانت ترعى على نحو أو آخر فرق التمثيل التي تتألف من بعض أبنائها أو من المصريين الذين يتأثرون بها .

وحدث أن اشتبك الجمهور مع الممثلين في معركة ، وتكرر الاشتباك بينهم ، الأمر الذي دعا محمد علي إلى أن يأمر كلوت بك بتوجيه خطاب دوري إلى القنصليات الأجنبية و فرق التمثيل خلاصته تنظيم العلاقة بين الفنانين والجمهور .

ويسترعى الانتباه في هذا المنشور الدوري أنه حدد آداب الأداء التمثيلي في إطار المحافظة على ما نسميه بالآداب العامة ، كما حدد آداب حضور الجمهور للمسرحيات ، فوضع في بنوده ما ينص على أنه لا يجوز للمتفرجين أن يشتموا الممثلين ، وفي حالة خروج المتفرج على أدب الحضور أكثر من مرة ، يحرم من دخول التيارات كما أنه أشار إلى منع التدخين ، وكان من نتائج هذا الخطاب الدوري أن دخل أماكن التمثيل نوعان من رجال الأمن : الأول من رجال البوليس ، والثاني من رجال المطافئ .

وفي عهد إسماعيل ، توافدت فرق التمثيل المسرحية اللبنانية والسورية ، كما نشأت فرق تمثيل مصرية ، منها مسرح يعقوب صنوع .

وتعددت دور العرض المسرحية فأنشأ إسماعيل دار الأوبرا بمناسبة افتتاح قناة السويس وزيارة عدد من ملوك ورؤساء الدول الأوروبية للقاهرة ومنهم ملكة وملك فرنسا ، كما أنشأ مسرح الكوميدي الذي كان مشيداً في نفس المكان الذي تشغله الآن إدارة مصلحة البريد .

وكانت العروض المسرحية تقدم كذلك في نفس موقع مسرح الأزيكية تقريباً . كما أن الجاليات الأوروبية كانت تقدم تمثيلاتها في مقاهيها الشهيرة بالقاهرة والإسكندرية وكان الجمهور ، أجنبياً ومصرياً وتركياً إلخ . . وهكذا أصبح لفن المسرح وجوده وجمهوره وتأثيره المتزايد .

وصادف التوسع في رقعة المسرح ، التوسع في إصدار الصحف والمجلات الأهلية .

أي أن وسيلتين كبيرتين من وسائل الاتصال الجماهيري ، وهما المطبعة والمسرح ، قد شرعتا تؤثران تأثيراً متزايداً في جمهور القراء أو المشاهدين .

ولما كانت النعمة السائدة حينذاك هي نعمة التمهيد للحركة العرابية ، أي نعمة ترديد مبادئ حكم الشورى ( النيابي ) والحرية وتقصير مصر ( مصر

للمصريين ) فقد كان طبيعياً أن تستشعر السلطة ( أى الخديوى ويطانته ) الأخطار التى قد تحدث من جراء نمو هذه الاتجاهات ، ولذلك نرى السلطة الحكومية قد مارست الرقابة على المصنفات قبل عرضها كما مارست مصادرة المسرحيات والصحف أو إلغاء بعض المسارح مثال ذلك هذا الديكربتو الذى أصدره إسماعيل بغلق مسرح يعقوب صنوع ( المتواضع ) وإلغاء بعض المجلات وأولها صحف أبو نضارة وأبو زمارة والحاوى الخ .

والعبرة فى ذلك أن نلاحظ هذا التلازم بين ممارسة السلطة الحكومية للرقابة ( المصادرة والحظر والإباحة ) فيما تنشره المطابع وفيما تقتلعه المسارح .

بل إننا نعرف أن كل الروايات التمثيلية كانت تعرض على بعض كبار رجال البلاط الخديوى : أى أن نصوص المسرحيات كانت تخضع لنوع من الرقابة التى كان يتولاها واحد من كبار حاشية الخديوى .

ويعنى آخر فإن تنظيم العلاقة بين الدولة الحديثة فى مصر والمسرح ، قد بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر .

لكن قانوناً شاملاً للرقابة لم يصدر فى تلك المرحلة .

وبعد احتلال بريطانيا لمصر فى عام ١٨٨٢ صدرت لائحة المطبوعات التى نظمت العلاقة بين الصحف ، والمجتمع والدولة فى إطار سياسة اللورد كرومر .

وبالرغم من عدم وجود رقابة أيام الخديوى توفيق ، إلا أن بعض الأغاني الوطنية منعت ومنع أدائها ، وكانت إحداها من تأليف الشاعر الكبير إسماعيل صبرى والتى كان عبده الحمولى يغنيها والتى يقول فيها « حفظ المعاملة شرف » وبعد ذلك بسنوات منعت كذلك أغنية أخرى تمجد الوردانى الذى قتل « بطرس باشا غالى » عندما أراد أن يمد امتياز « قناة السويس » ، ولقد منعت هذه الأغاني بحجة أنها تمحّض على ارتكاب الجرائم ، أو بحجة أنها كانت تمجّد مناهضة الاحتلال الأجنبى أو بحجة أنها كانت تشجع على معاداة نظام الحكم الخديوى .

ونحن نعرف كذلك أن اللورد كرومر بدأ بتشديد قبضته على الصحافة الأمر الذى وضع نهاية لكافة الصحف التى كانت تؤيد الثورة العربية كما أنه فتح الأفق واسعا أمام صدور العديد من مجلات التسلية ، البعيدة عن تناول القضايا السياسية والاجتماعية .

ويعد أن اطمأن المعتمد البريطانى لورد كرومر إلى أن كل شىء هادىء فى ميدان السياسة والصحافة ، خفف كرومر من قبضته على المطبوعات ، وذلك فى الفترة الواقعة بين ١٨٩٤ و ١٩٠٤ .

ثم عاد المعتمد البريطانى إلى تشديد القبضة بعد حادثة دنشواى .

وبدأت مع مطالع هذا القرن العشرين محاكمات بعض المحررين والأدباء ومنهم على الغاياتى مؤلف الكتاب المعروف « وطنيى » الذى كتب مقدمته محمد فريد .

بل إن محمد فريد نفسه ، قد أقيمت عليه الدعوى الجنائية بسبب تقديمه لديوان الغاياتى .

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى قبضت السلطات البريطانية بيد من حديد ، على كل أنواع التعبير بالكلمة المطبوعة ، وكل أنواع المسرحيات والأغانى ، وقد أدى ذلك إلى أن تقدم المسارح أنواعاً من العروض ( الفرانكو آراب ) والاستعراضية الهابطة .

وتكررت مثل هذه المصادرات والرقابة الأجنبية المشددة سواء تلك التى تطبق على الصحف أو على المؤلفات المسرحية والغنائية طوال الفترة التى تنتهى بصدور دستور ١٩٢٣ .

أما بالنسبة للمسرح فى تلك الآونة فكانت الرقابة الإدارية والبوليسية هما اللتان تنظمان العلاقة بين الفرق المسرحية والدولة .

ويصدر لائحة التياترات عام ١٩١١ عرفت مصر لأول مرة الرقابة على الأفلام وذلك بصدر لائحة ١٩١٤ للمطبوعات والأفلام ، ودعت إليها ضرورة حرية وسياسية وأمور تتعلق بالأمن العام ، ولهذا كانت تتبع وزارة الداخلية ، يتولاها أجناب يراعون مصالح الخلقاء إلى أن أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٨ وضمت الرقابة<sup>(١)</sup> إلى إداراتها وأصبح من أهدافها حماية النظام الاجتماعي والآداب العامة .

وكانت الرقابة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أداة تخدم النظام السياسي والاجتماعي القائم وقتذاك ، والذي كان يقع في إطار النظم الملكية التي تعتبر الدستور منحة منها للشعب ، ذلك أنه كان لزاما عليها أن تمنع مايس النظام الماضي كما أنها كانت تحذف من الأفلام العالمية أى مشهد يشير إلى تمرد بعض العامة أو الفلاحين من البسطاء على ملك أو أى حاكم أو أى طاغية .

وواضح أن الخوف من انتشار الأفكار المعارضة للملكية . والتي كانت قد بدأت تنتشر - هو الذى كان يخيف السلطات في عهد الملكية ، أو لعل السبب هو الخوف من ذيزع الأفكار أو المعاني المعادية لنظام الحكم وقتذاك .

وأذكر مثالا لذلك أن عُرض فيلم بالرقابة حوالى عام ١٩٥٠ عن ماري انطوانيت وكانت حوادثه تجري أيام الثورة الفرنسية التي ثار فيها العامة على الملكة وقتلوا هي وأولادها وزوجها ، وعرض الفيلم بدور العرض ، وفي صباح أحد الأيام دق جرس التليفون في « قسم الرقابة » ليسأل أحد كبار المسئولين بالسراى الملكية عن اسم الرقابة التي سمحت بعرض الفيلم وقال غاضبا متوعدا : « يجب أن تشق ونعنى كلمة تشق » .

وهاجت الدنيا وماجت وجاء إلى الرقابة المستشار القانوني لإدارة المطبوعات<sup>(٢)</sup> وشاهد الفيلم ورأيناه معه واستقر الرأي على منع عرض الفيلم . وعندما فحصنا

(١) الرقابة على الأفلام .

(٢) الدكتور جمال الدين المطفى .

ملف هذا الفيلم اتضح أن الرقبة الإيطالية<sup>(٣)</sup> كانت قد راقبت الفيلم وطالبت بمنع عرضه ، ولكن أحد ضباط القسم السياسى ( أو القسم المخصوص ) كان هو الذى صرح بعرض الفيلم ، وكان النظام المتبع وقتها أن تعرض الأفلام التى يرى الرقباء منع عرضها ، على القسم السياسى بالداخلية . وبالطبع لم تعلق الرقبة أو ضابط البوليس السياسى فى حبل المشنقة كما توعد لها رجل الإسراى الكبير .

وأذكر مثالا نادراً لما كانت تتخبط فيه الرقابة بالنسبة للأفلام التى تمس شخصية أى ملك على الإطلاق وذلك هو فيلم « الفرسان الثلاثة »<sup>(٤)</sup> The Three Musketeers وقصته من القصص العالمى المعروف ، وكانت الشركة قد طالبت بعرض الفيلم باعتباره фильماً ثقافياً وكان المفروض أن يحضر مندوب يمثل وزارة المعارف ، يشارك الرقباء فى الحكم على نوعية الفيلم ، وتحديد : هل هو فيلم ثقافى أم أنه ليس كذلك<sup>(٥)</sup> ؟

وتصادف أن تغيب مندوب وزارة المعارف وطالبت الشركة بأن تتولى الرقابة ، مراقبة هذا الفيلم على أن يكون قرارها مؤقتاً إلى أن يعاد عرضه مرة أخرى بحضور ممثل وزارة المعارف .

#### قصة الفرسان الثلاثة مع الرقابة :

فيلم الفرسان الثلاثة أشهر الأفلام التى شاهدها الجمهور فى مصر أيام النظام الملكى وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لكن الجمهور لا يعرف قصة الرقابة مع هذا الفيلم .

لقد مر الفيلم فى مناخين سياسيين مختلفين تمام الاختلاف - الأول مناخ النظام الملكى السابق ، والثانى مناخ النظام الجمهورى ، الذى ولد مع أول نداء أذاعته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(٣) كلمتين رندا التى حُرِفَت بين الرقباء باسم موموازيل رندا .

(٤) تقلدت به شركة مترو للرقابة فى ١٩٤٩/٧/٢٨ .

(٥) يترتب على الحكم على الفيلم بأنه ثقافى إعفاء من الرسوم الجمركية وإمكانية عرضه بالمدارس .

وبالطبع تغيرت الظروف العامة ، ومنها نظام الحكم ، على نحو خاص ، وانتقلت مصر من حالة ماضية إلى حالة أخرى جديدة .

### ماذا حدث للفيلم في ظل الملكية ؟

إنى أروى قصة الفيلم في إختصار على النحو التالى :

راقبت الفيلم لجنة من رقيبتين<sup>(٦)</sup> قررت الأولى الترخيص بعرض الفيلم مع حذف الجملتين الآتيتين : « يجب القضاء على الملك » و « أن مركز الملك خرج » وكذلك رأت الرقبة حذف منظر الملكة وهى تقبل رئيس وزرائها ، كما طالبت بحذف عبارة : « إخلاصك للعرش يجعلك تبوء بالفشل » كما اقترحت كذلك حذف الجزء الذى يلى إعداد « اللادى دى ونتر » ذلك أنه يظهر ضعف الملك أمام رئيس الوزراء .

ورأت الرقبة الثانية منع عرض الفيلم واحتاطت للأمر فاقترحت في حالة الموافقة على عرض الفيلم أن تحذف نفس الملاحظات السابق ذكرها بالإضافة إلى جملة أخرى هى : « هكذا سيكون جلالة فى قبضة يدى » وكذلك عبارة : « مستصل جلالة أخبار بعثتنا فى مدى ساعة » .

ورأى مدير المطبوعات<sup>(٧)</sup> وقتها ، أن يراقب الفيلم بنفسه<sup>(٨)</sup> ، وعندما شاهده قرر وقف عرض الفيلم . وأعيدت النسخة إلى الجمارك<sup>(٩)</sup> .

إلا أن الشركة تسلمتها وأجرت عليها بعض الحذف ثم أعادتها للرقابة مرة أخرى لإعادة مراقبتها .

وأمر مدير المطبوعات أن ترى الفيلم لجنة أخرى من رقيبتين مختلفتين<sup>(١٠)</sup> .

(٦) الرقيبتين هما : عليه فريد وسنيه ماهر .

(٧) د . يحيى الحشاش .

(٨) وذلك بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣ .

(٩) فى ١٩٤٩/٩/٥ .

(١٠) الرقيبتان هما : مدام كرنيل الروسية الاصل واعتدال ممتاز وذلك فى ١٩٤٩/٩/١٤ .

وعندما شاهدت هذا الفيلم ، أضفت إلى ملاحظات زميلتي ، أنه ينبغي حذف عبارات أخرى تشير أولاها إلى امتهان الملك<sup>(١١)</sup> ، والثانية تغمز العلاقة غير المشروعة التي كانت قائمة بين الملكة ورجل آخر غير زوجها<sup>(١٢)</sup> ، وكان في الذهن آنذاك ، أمران : الأول هو ذبوع الشعارات والمقالات التي كانت تمتهن الملك ، والثاني ذبوع اشاعة كانت تدور حول علاقة بين الملكة السابقة نازلي وأحمد حسنين (باشا) . وكذلك طالبت بحذف العبارة التي قالتها الكونتيسة «لريشليو» والتي تشير إلى أن الأخير «كفء بحبك المكائد وأيضا هو كفء بالإيقاع بالملك»<sup>(١٣)</sup> ، كما طالبت كذلك بحذف العبارة التي قالتها الكونتيسة لريشليو عن أملاك للملك طالبت بها كمكافأة لها على مؤامرة تقوم هي بها<sup>(١٤)</sup> ، مع حذف عبارة أخرى تفيد أن ليس هناك عدل بالدولة<sup>(١٥)</sup> .

وقمت بحذف هذه الجمل جميعا ووافق مدير الرقابة<sup>(١٦)</sup> على عرض الفيلم ، إلا أن مدير المطبوعات رأى أن يعرض الفيلم مرة ثالثة على لجنة رقابية ثالثة<sup>(١٧)</sup> .

وفي المرة الثالثة أضافت الرقابة حذف بعض العبارات التي قد توحى بأن «الملك ليس أهلا لأن يواجه ريشليو بينما لا يرتدى رجاله الثياب اللائقة»<sup>(١٨)</sup> ، ومن هذه العبارات ما طلبه الملك «بألا يقاطعه أحد مادام يتحدث حديثا منطقيا»<sup>(١٩)</sup> ، وقدرت الرقابة أن هاتين العبارتين توحيان بأن الملك دون مستوى مسؤوليته وأنه أضعف من أن يمارس سلطته .

The King is humiliated

(١١) العبارة الانجليزية

The Relations of the queen with Buckingham

(١٢)

you are equal of catastrophies and king..

(١٣)

It belongs to the King give it to me

(١٤)

(١٥) ولقد قبلت الجملة كسؤال لردا على جملة اخرى

Leave her to the justice of the state... and if there is no justice to the state?...

(١٦) عمود السيسى

(١٧) كانت هذه اللجنة الثالثة مكونة من الرئيتين صفية ربيع وكلمتين رندا الايطالية .

How can I Face Richilieu when my men don't wear decent cloths.

(١٨)

Don't interrupt me when I am talking well.

(١٩)



ولقد كتبت الرقيبة<sup>(٢٠)</sup> تعليقا جاء به : وإن الاعتراض الوحيد الذى كان يمكن أن يوجّه إلى عرض هذا الشريط فى مصر هو السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها ريشيليو رئيس الوزراء ، ولكن بعد الحلف الذى تم بالإضافة إلى الملاحظة السابقة أرى أن ليس هناك مانع من عرض الشريط وأنه يرينا باستمرار أن الخطط التى كان يقوم بها ريشيليو تبوء بالفشل كما أن الشريط ينتهى بأن يمنح الملك رضاه التام للفرسان الذين كانوا يمثلون القوة التى كانت تناوئ ريشيليو وبهذا يتراجع ريشيليو .

وعلى هذا الأساس صرح مدير المطبوعات بعرض الفيلم<sup>(٢١)</sup> ورخص بنسختين منه ثم نسخة ثالثة<sup>(٢٢)</sup> ورابعة<sup>(٢٣)</sup> .

ويصور الفيلم كما جاء بتقريرى<sup>(٢٤)</sup> قصة ثلاثة فرسان شجعان ، يدافعون عن ملك فرنسا وينضم إليهم « دارتينيان » ، رجل ريفى شجاع ، ويقفون جميعا ضد مؤامرات ريشيليو رئيس الوزراء الذى يريد الزجّ بفرنسا فى حرب مع إنجلترا . وينجحون فى أحباط المؤامرات ويكافئ الملك الرجال كل بما يريد .

وكان الفيلم من إخراج جورج سدن ، وتمثيل جين كيلى ، ولانا تيرنر ، وجون اليسون وفان هيفيلين .

ماذا حدث لفيلم الفرسان الثلاثة ، بعد أن سقط النظام الملكى ؟

عندما تقدمت الشركة بعد الثورة بطلب التصريح لها بالنسخة الخامسة<sup>(٢٥)</sup> من الفيلم تكونت<sup>(٢٦)</sup> لجنة مكونة من مدير المطبوعات ومراقبة النشر<sup>(٢٧)</sup> ، والرقيب

(٢٠) صافية ربيع .

(٢١) فى ١٩٤٩/٩/٢٠ .

(٢٢) رخص بها فى ١٩٥٠/٦/١٥ .

(٢٣) رخص بها فى ١٩٥١/١١/١٩ .

(٢٤) بالملف الخاص بالفيلم .

(٢٥) فى ١٩٥٢/٧/٢٧ .

(٢٦) تكونت اللجنة فى ١٩٥٢/٨/٤ .

(٢٧) أنور حبيب للدعوى الاشتراكى السابق .

أخرى<sup>(٢٨)</sup> ، ورئيس مراقبة<sup>(٢٩)</sup> الأفلام وشاهدت اللجنة الفيلم وقررت أن ليس في الفيلم ما يستحق الحذف ووافقت على عرضه في مصر عرضاً عاماً كاملاً غير منقوص ثم توالى بعد ذلك نسخ أخرى<sup>(٣٠)</sup> من الفيلم عرضت جميعها دون أدنى حذف .

ثم تقدمت شركة النسر العربى بنسخة<sup>(٣١)</sup> جديدة من إنتاج جديد لنفس موضوع الفيلم من تمثيل أوليفاريد ، راكل ولش ، تشالتون هاستون ، Oliver Reed Raquael Welsh, Chalton Huston وإخراج ( ريتشارد ليستر ) Richard Lester

والخلاصة التى نستخلصها من قصة الرقابة مع هذا الفيلم ، هى أن الرقابة تطبق دستوراً غير مكتوب - يشبه الدستور الانجليزى - أى أنها تطبق القواعد التى تلائم زمانها ووقتها وطبيعة الكيان السياسى والاجتماعى. السائد فى كل مرحلة من مراحل التاريخ ، وما يصنعه الرقيب هو - كما قلت - أن يقوم بعملية موازنة دقيقة تتوزع دوافع - لعل بعضها أن يكون متعارضاً - ففى حالة الفرمان الثلاثة كان الرقيب يدرك قيمة هذا الفيلم من الناحية الفنية ، ويقدر أنه مأخوذ عن عمل أدبى عالمى ، وأن من حق الجمهور أن يشاهد روائع الشاشة البيضاء العالمية .

لكن الرقيب كان أمام اعتبارات أقوى من تقديره للقيمة الفنية والأدبية الخالصة لهذا الفيلم . ومن الواضح أن أكثرية الرقيبات لم تطلب منع عرض الفيلم ، بل طالبن بحذف عدد قليل من العبارات ، التى قد يفسرها من كانوا ملكيين أكثر من الملك تفسيرات ضارة أو تفسيرات مغرضة .

هكذا مر الفيلم بعد أن حذفت منه بعض العبارات والمشاهد أيام الملكية ، فلما انتهت الملكية ، ألغى التاريخ الاعتبارات السابقة ، وتوحد تقدير الرقيب والمسؤولين عن الرقابة بعد ثورة ١٩٥٢ ، فى عرض الفيلم كاملاً وبلا حذف .

(٢٨) الصباغ محمد ثابت .

(٢٩) محمد حلمى سليمان .

(٣٠) النسخة السادسة رخص بها فى ١٦/١١/١٩٥٤ والسابعة فى ٢٧/٦/١٩٥٩ ويلاحظ أن السيدة اعتدال

ممتاز كانت مديرة لرقابة الأفلام والسيد نجيب عفرط مديراً للمصنفات الفنية .

(٣١) فى ٢٣/١١/١٩٧٦ .

ولعله من سخریات القدر ، أن يشهد مرور هذا الفيلم بين حدى مقص  
الريب ، عبور مصر الملكية إلى مرحلة الجمهورية وأن يكون شاهدا على أن الرقباء  
ليسوا جلايين كما قلت ، وإنما هم أقرب ما يكونون إلى القضاة الذين يتزلون على  
حكم القانون القائم ، فإذا تغير القانون تغيرت أحكامهم .

وأذكر أنى صرحت بعرض فيلم أجنبى عادى جدا ويقوم بطله وهو حاكم  
ببعض المغامرات وكان أصحابه وأتباعه ينادونه بيا صاحب السعادة<sup>(٣٢)</sup> التى تكررت  
فى الفيلم أربع أو خمس مرات ، الأمر الذى طالبت معه حذف هذه العبارة ، حتى لا  
تكون هناك حساسية ما ، ولم تكن لتؤثر على الفيلم بأية حال . والأمر الغريب ، أن  
الفيلم منع من العرض ، وقيل لى - صديقا أو كذبا - أن الملك السابق شاهده أو  
بالأحرى راقبه بنفسه ثم رأى منع عرضه .

وقد تساءلت : إلى أى درجة يمكن أن تبلغ حساسية الملك السابق بالنسبة لمثل  
هذا الفيلم العادى جدا ، والذى لم يكن بطله يرتدى ما يشير إلى أنه ملك أو أمير ؟!!  
أم ترى هى حساسية بطانة الملك التى كانت ملكية أكثر من الملك ؟

### الرقابة وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وألغيت الملكية بطرد الملك السابق  
فاروق من البلاد ، وقام الحكم الجديد فى مصر ، صدر المرسوم رقم ٢٧٠ لسنة  
١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومى وتولى أمر هذه الوزارة فى أول إنشائها الصاغ  
صلاح سالم .

وكانت الثورة قد انتهت إلى ما يتركه الأثر الاجتماعى العميق للمرحية أو  
الفيلم أو الأغنية المريضة فى السامعين ، ووجدت أن لائحة عام ١٩١٤ المعمول بها  
وما تصاحبها من تعليمات وتوجيهات غير مكتوبة لا تسير التطور الاجتماعى

والسياسى للبلاد ، فأصدرت تمانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المكملة له وأصبحت الرقابة فى معناها العام هى وسيلة وقائية مقصود بها حماية الآداب العامة والنظام العام ومصالح الدولة العليا والأمن العام .

ويصدر القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ أصبح لزاما على جميع الشركات أن تتقدم إلى الرقابة بأفلامها من جديد والتى سبق الترخيص بها لتجديد عرضها فى ظل هذا القانون وتبعا لأحكامه .

وبدأت الرقابة فى إعادة النظر فى هذه الأفلام وأصبحت الأفلام التى تهاجم الملكية مسموحا بها ، بينما كانت تراعى الرقابة كل ما يمس الثورات التحررية من نكسات أو تعرض لها بشكل عام ، ولم تكن الرقابة تسمح بظهور صورة الملك السابق أوحياته ، لكن حدث لفترة قصيرة أن أباحت الرقابة ظهور صور خروجه من مصر ثم رأى المسئولون أن توقف الرقابة عرض صور الملك السابق على نحو عام بدعوى أنها تثير العطف عليه ، حتى أنه طلب حذف أو كشط صوره التى تظهر فى بعض الأفلام القديمة سواء عند إعادة الترخيص بعرضها أو تصديرها إلى الخارج ، وظل الحال كذلك إلى أن ثبتت أقدام الثورة ومات الملك . ثم تركت هذه الأفلام بما تحمل من صور له باعتبارها شيئا لا يقدم ولا يؤخر .

وعند قيام الثورة كانت الرقابة مقصورة على الأفلام العربية والأجنبية ، ثم تكونت إدارة (٣٣) السيناريو وإدارة الرقابة على الأغاني وإدارة الرقابة على المسرحيات ، ثم أنشئت إدارة (٣٤) التفتيش الفنى ولم تكن تتبع الرقابة فى أول إنشائها لكنها تبعتها بعد ذلك .

ولم يقف الأمر عند قيام الثورة إلى الحد من إباحتها أو حظر أنواع من الأفلام وإنما تعدى الأمر ذلك حيث تناول بالتنظيم جهاز الرقابة ذاته ، فأصدر وزير الإرشاد

(٣٣) فى عام ١٩٥٩ .

(٣٤) أسند التفتيش الفنى فى أول إنشائه إلى فؤاد العراوى وكيل أول وزارة الثقافة سابقا .

القومى (٣٥) وقتذاك قرارا وزاريا بالآ يشتغل رقيأ من لا يكون حاصلأ على شهادة جامعية أو شهادة معادلة لها .

والحقيقة أن القائمين بالرقابة قبل صدور هذا القرار لم تكن تتوافر لبعضهم الثقافة العامة اللازمة ، فقد كان من الرقيات على سبيل المثال من تحمل شهادة الابتدائية لا تتجاوزها ، ومن كانت تحمل دبلوم التمريض دون غيره ، وهو أمر أبعد ما يكون عن احتياجات الرقابة ، وكذلك كان يبنهن من تحمل دبلوم المعلمات الخ .

وكانت هؤلاء الزميلات السابقات مجرد موظفات فى وزارة الشؤون الاجتماعية وقد التحقن بجهاز الرقابة عندما كانت الأخيرة تتبعها ، مما يدل على أن النظرة السابقة إلى جهاز الرقابة لم تكن فى مستوى المسئولية الدقيقة الملقاة على أكتافها .

وفيا يبدو أن قرار وزير الإرشاد القومى فى أن يكون الرقيات من ذوات المؤهلات الجامعية كحد أدنى ، لم يتصور معه أن مدير (٣٦) قسم الرقابة والمشرفين عليه أيضا كانوا دون هذا المستوى فلم يكن مدير القسم يحمل مؤهلا عاليا ، وإن ظل يدير هذا القسم بكفاءة وذكاء استطاع معه أن يحافظ على مكانه حتى بعد أن أبعد عنه ، أعيد إليه مرة ثانية وظل محتفظا به حتى بلغ السن القانونية فيما اعتقد .

ولم يكن وكلاء القسم على القدر العلمى المطلوب سواء من ناحية الإجازة العلمية أو معرفة اللغة وإتقانها ، حتى أننى كنت أشعر أحيانا بالضيق عندما اضطر إلى أن أقرأ أو أبحث فى بعض المراجع لأتأكد من واقعة تاريخية أو علمية وردت فى فيلم من الأفلام لأتأكد من صحتها ، أو اضطر إلى أن أقضى يوما أو أياما فى دراسة أحد السيناريوهات الأجنبية لأدون ملاحظاتي أو اعتراضاتي على أساس من الصحة والتدقيق .

---

(٣٥) صلاح سالم .  
(٣٦) محمد حلمى سليمان .

وكننت أشعر بأن ما قمت به من جهد ودراسة لم يكن يجيد الاستجابة المناسبة له  
وعذر الآخرين عندي، أنهم لم يكونوا يعلمون .

وظل الحال كذلك إلى أن أصبحت مديرة لإدارة<sup>(٣٧)</sup> الرقابة على الأفلام  
العربية والأجنبية ، وكننت أول سيدة تشغل هذا المنصب وأول من شغله بين الرجال  
والنساء من داخل الجهاز .

وبهذه المناسبة أذكر نادرة قد حدثت لي ، فعندما كانت مصلحة الفنون  
قائمة ذهبت إلى المدير<sup>(٣٨)</sup> العام لها ، في بعض الشأن وتطرق الأمر إلى ذكر  
الدرجات ، فسألت لماذا تخطتى المصلحة في الدرجة الثالثة ؟ هل يوجد ما هو ضدى  
في شيء ؟ فانزعج الأديب الكبير وقال بصراحته المعهودة : «إطلاقاً ، ولكن هل  
أعطيك الدرجة الثالثة لتطالبنى بعد ذلك بمركز مديرة الرقابة ؟! » فضحكت  
وقلت « أعدك بأن لن أطلب بها أبداً . . » ومرت سنوات وعندما صدر قرار لي  
بتعييني مديرة<sup>(٣٩)</sup> لإدارة الرقابة الأجنبية والعربية ، حادثني تليفونياً مهتئاً «ومشفقاً»  
قائلاً : «ولكن ماذا ستصنعين مع الفنانين والرقباء بكل هذا الهدوء . . وهذه  
الرقبة ١٩ ! ليس هذا المنصب متعباً لك ١٩ . . .»

وأذكر أنه بعد أن قضيت حوالى الشهر والنصف في منصبى أن نادانى وكيل<sup>(٤٠)</sup>  
وزارة الثقافة واستأذنى فى أن أتنازل عن هذا المركز لأحد<sup>(٤١)</sup> الزملاء ، وكننت خالية  
الذهن تماماً عما يريد عندما قابلته ، فكظمت غيظى ، وتملكنى الأسى وقلت :  
لماذا ؟ هل أنا التى طلبت أن أعين مديرة للرقابة ؟ والآن وقد وضعتونى تحت  
الأضواء . . ماذا يقال . . ؟ إنها لم تفلح لأنها سيدة ١٩ . . هل أسأت ؟ هل

(٣٧) عام ١٩٥٩ .

(٣٨) الأديب الكبير عيسى حقي .

(٣٩) ١٩٥٩ .

(٤٠) عبد المنعم الصاوى .

(٤١) نزار العرابى .

أعطيت ؟ ماذا بالله فعلت ؟ كأن بك قد سلطت على الضوء ثم وجهت إلى ضربة ،  
وكأنك تقول علناً : إن أتهمك . . فاعتلر وكيل الوزارة وتركت مكتبه بعد أن طيب  
خاطري ، والغريب أنني وجدت خارج المكتب جمعا من موظفي وزارة الثقافة أكاد لا  
أعرفهم هناؤى كما قالوا على انتصارى فى معركة «الشرف» . . .

وفى إطار قانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ توالى القرارات الوزارية التى تتناول مختلف  
الجوانب منها : التشديد بالنسبة للمسرح المدرسى الذى كان متروكاً بغير رقابة حتى  
قيام الثورة ، أى أن القانون أصبح مطبقاً على كل الأعمال المسرحية المعروضة على  
الجمهور بلا تمييز وبلا استثناء ، شأنه فى ذلك شأن أى قانون يصدر لينظم العلاقة  
بين المواطن والدولة ، ويحدد حقوق المواطن وواجباته ويوازن بين حريته ومسئوليته .

وبالرغم من ذلك فقد راعت الرقابة عند تطبيق القانون أن تشرك الهيئات  
التعليمية فى المسؤولية معها بتقدير الأعمال المسرحية التى تعرض فى الجامعات  
والمعاهد والمدارس ، ولذلك بعثت الرقابة إلى هذه الهيئات التعليمية المسئولة  
بخطاب دورى تطلب إليها فيه أن تبدي موافقتها على عرض المسرحيات التى تقدمها  
دور التعليم وذلك قبل أن تمارس الرقابة عملها الرقابى بالنسبة لهذه المسرحيات ،  
وكان أحد الأسباب التى دعت الرقابة إلى إشراك الهيئات التعليمية المسئولة ، فى  
النظر فى المسرحيات التى تقدمها ، أن إحدى الجامعات<sup>(٤٢)</sup> قدمت للرقابة مسرحية  
(الفخ) The Knack وكانت الرقابة قد رفضتها .

ولقد قمت من جانبى<sup>(٤٣)</sup> بمناقشة المسئول عن تقديم واختيار المسرحية  
وعلمت منه أن الطلبة هم الذين يختارون المسرحية ، وهم المسئولون عن المسرح دون  
العودة إلى أحد من أساتذتهم فأنارنى هذا الوضع ورأيت اتخاذ موقف بحيث تكون  
الجامعات هى المسئولة مسئولية كاملة عن كل ما يقدم إلى طلبتها .

(٤٢) الجامعة الأمريكية قدمت المسرحية للرقابة فى فبراير ١٩٧١ ليمثلها طلبتها .

(٤٣) كنت أشغل أئمة عام الرقابة على المصنفات الفنية .

## مسرحية الفسخ The Knack

ويتلخص موضوع المسرحية فيما يلي :

ثلاثة شبان يستأجرون منزلاً لإقامتهم معاً ، ويدور الحديث بينهم عن موضوع واحد هو الجنس والمهارة الجنسية سواء عن الطريق الطبيعى أو الطرق الجنسية الشاذة التى يمارسها الشواذ من الشباب فى انجلترا ، وأثناء مناقشتهم تمر فتاة أمام النافذة فيراها أحدهم ويحاول إغراءها ، تدخل الفتاة إلى المنزل ونجد أنها تحاول بكل الطرق اجتذابهم لها وتتصنع الفتاة الإغواء وعندما تعود إلى رشدها تتهم أحدهم بأنه اغتصبها ، ولكن زميله الذى يعانى من عقدة النقص فى هذا المجال الجنسي يؤكد لها أنه كان موجوداً طوال الوقت ولم يحدث شئ ، فتتحول إليه الفتاة وتتهمه هو بأنه قد اغتصبها ، وتقابل التهمة هوى فى نفسه فقد أعادت إليه الثقة ، ولكنه يحاول نفى التهمة عن نفسه ، وإفهامها أنها لم تُغتصب ، ولكن الفتاة تصر على إبلاغ البوليس ويتقدم إليها تحت هذا التهديد ويقرر مصابقتها ومعاشرتها .

وقد رأت الرقابة عدم الموافقة على تمثيل هذه المسرحية حفاظاً على الآداب العامة والنظام العام ، ولأنها لا تهدف إلى غاية مفيدة وإنما تعرض فقط ما يدور فى أفكار ثلاثة من الشبان المنحليين عن ممارسة الجنس مع إحدى الفتيات . . . كما تشتمل المسرحية على مشاهد وحوار فاضح لا يصح عرضه على أبنائنا الطلبة أو أن يجد مكاناً لعرضه فى الجامعة وهى قمة المنشآت التعليمية ، التى ينبغى أن تقدم لأبنائنا ما يضيء عقولهم ونفوسهم بالقرن والمعرفة .

وعندئذ عُرِضَت المسرحية على مجلس الرقابة<sup>(٤٤)</sup> وأثرت الموضوع معه وأوكل إلى أحد أعضاء المجلس<sup>(٤٥)</sup> قراءتها وإيداء الرأى فيها .

(٤٤) الجلسة ٨١ فى ١٩٧١/٣/١ بحضور الأعضاء نجيب محفوظ . سامى داود . كمال الملاخ . أحمد الحضرى . اسماعيل القاضى . حسن عبد النعم . احتفالاً بمنزلة .

(٤٥) اسماعيل القاضى .



وفي الجلسة التالية<sup>(٤٦)</sup> أوضح هذا العضو بأنه يؤيد الرقابة في عدم الموافقة على عرض هذه المسرحية اللاأخلاقية والتي لا تتفق مع تقاليدنا ولا مع المناخ العلمي للجامعة والمفروض أن يعرض على الطلبة كل ما هو مفيد وصالح وجاد ، وليس عرض مسرحية لمجتمع منحل ، بالإضافة إلى أن المسرحية مملوءة بالشحنات الجنسية ، والعبث والضياع بطريقة مثيرة .

كما رأى أن تقوم الرقابة باستدعاء المشرف الاجتماعي المسئول بالجامعة للتفاهم معه على القيم التي يجب عرضها على الطلبة مستقبلاً من خلال النشاط الثقافي والمسرحي بالجامعة .

ووافق المجلس بالإجماع على رأى الرقابة بعدم الترخيص بالمسرحية كما وافق على الرأى وزير ، الثقافة<sup>(٤٧)</sup> عند عرض محضر مجلس الرقابة عليه .

أثارت هذه المسرحية ومسرحية أخرى هي مسرحية (الانسجام) The Harmony التي قدمتها كلية الآداب بجامعة الإسكندرية مشكلة العلاقة بين الرقابة وبين الجهات التعليمية التي تقدم عروضاً فنية في نطاقها المحدود ، فأرسلت الرقابة كتاباً دورياً إلى الجامعات والمدارس تحتم موافقة مشرفي دور العلم المختلفة. لما يقرر الطلبة تقديمه من أعمال مسرحية أو فنية إشراكاً منها لدور العلم والجامعات في مسئولياتها الرقابية كما ذكرت .

#### مسرحية الأنسجام The Harmony

رأت الرقابة منع عرضها لأنها تبرز جريمة قتل بشعة تُدبر وتنفذ لإخفاء معالمها باستخفاف شديد بقيمة الحياة ودون أى هدف أو داع .

وتتلخص في أن بعض الشبان العابثين يفكرون في ارتكاب جريمة كاملة ، هكذا لمجرد التسلية فيختارون رجلاً بريئاً ويستلجونه إلى حفل شاي بوساطة

(٤٦) الجلسة ٨٣ في ٢٥/٣/١٩٧١ .

(٤٧) بدر الدين أبو غازی .

صديقة له ولهم حيث يخلدونه ويقتلونهم ثم يمزقون جثته قطعاً قطعاً ليتمكنوا من إخفائها .

وفي النهاية تشير المسرحية إلى أن البوليس سيقبض عليهم لكي يقال إن الجريمة لا تنفيذ .

وعندما عرضت المسرحية على مجلس الرقابة<sup>(٤٨)</sup> قرر إسناد أمر قراءتها إلى أحد<sup>(٤٩)</sup> الأعضاء الذي رأى أن ما بها من أفكار والتي تحاول أن تنتشر الآن فيما ينشر عن جرائم المهيمن ومن إليهم ليس من مصلحتنا في شيء تشجيعها ولا استعراضها . ولذا فقد أيد رأى الرقابة في منع عرضها .

وعند عرض المحضر على وزير الثقافة<sup>(٥٠)</sup> اعتمد الرفض وأشار بإرسال خطاب إلى وزير التعليم العالي في شأن هذا الاتجاه .

ولم تقتصر الرقابة على إشراك الهيئات التعليمية فقط في المسؤولية بالنسبة للأعمال المسرحية أو الفنية المقدمة إليها من تلك الجهات ، بل تجاوز هذا الأمر إلى هيئة فنون السينما والمسرح والموسيقى والفرق التمثيلية والمسرحية المختلفة ، فحتمت عليها جميعاً أن ترسل إلى الرقابة عند تقديم المصنف الفني ما يثبت موافقة مدير الفرقة المسرحية أو مدير المسرح أو الجهة المقدمة الطلب ما يثبت موافقته على المصنف المقدم ، وذلك إشراكاً للهيئات المختلفة في المسؤولية الرقابية وتحملهم لمسئولياتهم .

ووراء هذا القرار قصة إذ تقدمت هيئة فنون المسرح والموسيقى إلى الرقابة بمسرحية «ستيفن بطلا» للترخيص بها للعرض العام ولقد قررت الرقابة منع عرضها ، وعندما عرضتها على مجلسها<sup>(٥١)</sup> قرر منع عرضها كذلك وأوصى مجلس

---

(٤٨) جلسة ٨٢ في ١٨/٣/١٩٧١ ، جلسة ٨٦ في ١٥/٤/١٩٧١ .

(٤٩) سامي طوب .

(٥٠) بدر الدين أبو غازی .

(٥١) اجتماع مجلس الرقابة جلسة ٤٢ في ٥/٣/١٩٧٠ .

الرقابة بتحرير خطاب إلى كل من رئيس مجلس إدارة هيئة فنون المسرح والموسيقى ورئيس مجلس إدارة مؤسسة السينما ينص فيه على ضرورة تضمين الطلب المقدم من الجهتين كليهما تقرير رئيس مجلس الإدارة بالموافقة شكلاً ومضموناً على المصنف المقدم للرقابة حتى لا تتحول الرقابة من رقابة مصنفات فنية إلى رقابة نشر أو لجنة قراءة لهاتين الجهتين وحتى يعطى لكل هيئة سلطاتها ومسئولياتها المخولة لها في ممارسة حقها المشروع في ظل القانون .

### مشرحية « ستيفن بطلا »

والمشرحية من تأليف جيمس جويس وترجمة دكتور أمين العيوطى وقد أسند مجلس الرقابة أمر قراءتها وإبداء الرأى فيها إلى أحد أعضاء<sup>(٥٢)</sup> المجلس الذى جاء فى تقريره :

إن المشرحية تنقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : ناقش فيه المؤلف سلطان الكنيسة الكاثوليكية ووسائل الإرهاب الدينى وتأثير ذلك على الإنسان .

الفصل الثانى : رفض المؤلف للعقيدة الدينية ولكل الأديان ودعوته إلى الإلحاد وقد ذكر عضو المجلس أن موضوع المشرحية فيه رفض بشكل نهائى للمبادئ الأربعة : الإيمان ، الوطن ، العائلة ، الصداقة ، وأضاف بأن هذا هو هدف جويس الذى رأى فى كل هذا تعارضاً مع الحرية .

وقد أيد عضو المجلس رأى الرقابة فى رفض المشرحية وأيده فى ذلك أعضاء المجلس الرقاب طالما أن المشرحية ستعرض عرضاً عاماً ، أما إذا كانت ستعرض كدراسة على مسرح الجامعة لفئة من الطلبة بعينهم فلا مانع من عرضها .

---

(٥٢) سلى داود .

ومن ثم رأى المجلس كتابة التوصية التى أشرنا إليها وذلك لإشراك المؤسسة وهيئة الفنون فى المسئولية الرقابية والثقافية ، وأيد وزير الثقافة<sup>(٥٣)</sup> الرأى عند عرض المحضر عليه .

### للكبار فقط

وبعد صدور قانون الأحداث<sup>(٥٤)</sup> الخاص بمنع الأحداث من دخول السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها . كان ينبغى الرقابة أن تراعى بنوده والأسباب التى دعت إلى صدوره فقامت من جانبها ولأول مرة فى تاريخها بتقسيم الأفلام إلى نوعين :

أحدهما أفلام « للكبار فقط » وهى تلك الأفلام التى قد يسئ المراهقون فهمها لعدم اكتمال نضج عقولهم ، فبعض الأفلام تفرع الأطفال وتروّعهم وبعضها الآخر قد توحى للصغار بارتكاب جرائم العنف ، أو الخروج على الآداب ، وكان منع المراهقين والأطفال من مشاهدة الأفلام ، يفرضه دافع الحرص على أن تنشأ الأجيال الجديدة على قيم صالحة ، بعيدة عن تأثير الإجهاض المضارة بهذه الأجيال فى أعمارهم المبكرة التى يستحيل عليهم فيها أن يميزوا بين ما يكون خيراً وما يكون شراً وبين ما يكون بناءاً للحياة وما يكون هداماً لها ، خاصة حين يكون النشء هدفاً تنهال عليه مشاهد مصورة ومسموعة ، مليئة بما قد يؤدى بأبنائنا الصغار إلى أن يسلكوا سلوكاً يرفضه مجتمعنا وتقاليدنا .

أما النوع الثانى فهو الأفلام العامة التى تصلح أن يراها الكبار والصغار معا على حد سواء .

(٥٣) الدكتور ثروت عكاشة .

(٥٤) رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ العدد ٦٣ مكرر من الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٨/٥ .

والسؤال الآن : هل منع هذا القانون من وصول الرعب والعنف والجنس إلى الأطفال حديثى السن ؟ وما هم دون السادسة عشر عاماً ؟!

لقد اتخذت الرقابة الإجراءات اللازمة لنصوص ذلك القانون ولم تجد الرقابة صعوبة فى تطبيق تلك الإجراءات بالنسبة للشركات الأجنبية ، والمشكلة الحقيقية لم تكن مع الأفلام الأجنبية ولكن المشكلة المعقدة حقاً هى تلك التى اشتبكت فيها الرقابة مع مؤسسة السينما ، ولهذا الاشتباك المعلن والمستمر أسباب وخفايا قد لا يعرفها القارىء ..

أرادت الرقابة أن تطبق قرار تصنيف الأفلام إلى مايجوز عرضه على الكبار فقط ، وما يصلح للعرض العام ، تطبيقاً عاماً يشمل كافة الأفلام التى تعرضها دور السينما بدون أن تميز بين الفيلم المصرى والفيلم الأجنبى ، لأن المصلحة التى تعلق فوق كل اعتبار هى تأمين المجتمع .

لكن أعمدة غير قليلة فى صناعة السينما المصرية ، اهتزت غضباً واعتراضاً ، وفى رأى أن هذا الغضب والاعتراض كانا بمثابة ستار من الدخان يتستر وراءه أولئك الذين كانوا يتحينون الفرصة لإغلاق السوق على الإنتاج المحلى وحده ، بصرف النظر عن مستواه ، أو ما قد يحمله من مؤثرات ضارة .

ولست أريد أن أشير بإصبع الاتهام إلى شخص معين أو أشخاص معينين ، وإنما أريد أن أكشف الستار عن الدوافع الحقيقية التى جعلت القطاع العام ممثلاً فى مؤسسة السينما يتخذ لنفسه حصانة عرفية ضد القانون ، بل المسئولية الوطنية التى تقتضى أن ينهض القطاع العام فى السينما بدوره البناء ، وليس بدور التاجر الذى يجرى وراء الربح السهل ولو جاءه هذا الريح فوق أشلاء النفوس البريئة وجثث ضحايا الأفلام التى تمنع بعض البلاد الأوربية عرضها .

وكم أحزننى وأحزن الكثيرين من المواطنين أن تضع آلاف الجنيئات فى مثل ذلك الإنتاج الملئ بالإهجمات والإهجمات الخادشة والمناظر الخارجة أو المرعبة ،

والكلمات الجارحة حتى أصبح من طابع أغلب الأفلام المصرية أن تظهر السيدات نصف عرايا أو عرايا تقريباً ، والمرأة المصرية متسمة دائماً بالسقوط سواء أكانت ابنة أو زوجة أو أمماً ، وكان الدنيا ضاقت ولا يوجد أبطال غير الراقصات والمنحرفات .

ولم تتمكن الرقابة من حماية النشء من الفيلم المصرى الفاضح أو الذى يستحق موضوعه المعالجة بعيداً عن الأطفال في أن تفرض عليه قانون للكبار فقط . فقد سبقت المؤسسة بشكواها وإلحاحها بأن الفيلم هو تسلية الأسرة المصرية جميعها بكل أفرادها وزعمت المؤسسة أن قصر عرضه على الكبار فقط يؤثر على تسويقه ، وإنما إذا استطاعت أن تلتزم به في دور العرض الأولى فإنه يصعب تنفيذه بالنسبة لدور العرض الثانية والثالثة .

ولقد ضاقت الرقابة ذرعاً بأعدائها والتي تمثل بها القطاع الخاص . وضاق مع الرقابة مجلسها ، وضاق معها وزراء متعاقبون لوزارة الثقافة كملك .

ولا أكاد أذكر طوال حياتي العملية أن فيلماً مصرياً واحداً استقر عليه الرأي للكبار فقط . وكان الأفلام المصرية فوق الشبهات أو أن لها حصانة تضعها فوق القانون .

ومثال الأفلام الواجب وضعها للكبار فقط كثيرة منها :

قصر الشوق . شقه مفروشه . الناس للملجوه . قاع المدينة . امرأة ورجل . زوجتى والكلب ، حمام الملاطيل ، السراب ، جنون الشباب : الخ الخ

وأتمحدث عن فيلم السراب كمثال في محاولة الرقابة تطبيق نظام للكبار فقط بالنسبة للأفلام العربية دون جلوى .

فيلم السراب :

عرض الفيلم على الرقابة ، وكان أبطاله من الفنانين نور الشريف ، ماجده الصباغى ، عباس فارس ، رشدى أباطه ، عقيلة راتب وآخرين .

وخلصة موضوع الفيلم أن شاباً أفسده تدليل أمه ، فأفقدته الثقة بالناس وعجز عن مواصلة تعليمه الجامعي ، واشتغل بعمل يناسب شهادة الثانوية العامة .

تعرف هذا الشاب على إحدى المدرسات وبدا لته الحب وانتهى حبه بعقد قرانه عليها ، لكنه يكتشف قصوره الجنسي معها ، بينما كان يستطيع ممارسة مع صنف « الخدم » ذلك بسبب عقدة أصابته صبيهاً إذ مارس الجنس مع إحدى الخاديات التي تكبره مناً وضبطته أمه ونهرته .

وبسبب هذا العجز ، أقام علاقة مع إحدى العاهرات بينما يحاول علاج نفسه عند أحد الأطباء ويتمكن هذا الطبيب من الاتصال بزوجة الشاب ويعتدى عليها عندما فرت إليه هاربة ذات مرة من قسوة زوجها . وتعمل الزوجة على إجهاض نفسها فتصاب بتزيف في اللحظة التي يصل فيها زوجها ويخبرها بأنه قد شفى من مرضه وتلفظ أنفاسها الأخيرة بعد أن علم من أمها بأنها حامل .

ووافقت الرقابة على إجراء بعض الحذف<sup>(٥٥)</sup> في مشاهد من الفيلم على أن يكون العرض للكبار فقط ، ذلك أن الرقابة سبق أن أخطرت الشركة عند ترخيصها

---

(٥٥) المناظر التي طالبت الرقابة بحذفها :

١ - مشهد تسليك البلاحة واهتزاز الكرسي ومنظر نور الشريف مستلقى عليه والاجهاد واضح عليه ، لما لهذا

المنظر من مدلول جنسي .

٢ - تقفيف منظر الخادمة وهي منحنية تبحث عن الثوب بحيث يحلف الجزء الذي يظهر فيه صدرها وساقها عاريتان من الأمام .

٣ - حذف جملة وصفتي شغل جامد قويه اشارة إلى علاقة جنسية .

٤ - حذف الجملة التي قالها الدكتور للشاب «ومارس عادتكم» اشارة إلى عاداته السرية .

٥ - الجملة التي قالها شريف للفتاة تعبيراً عن عجزه الجنسي وعاملين في عمل اصل كان بنت كثير عاملين

يتجوزون» .

٦ - الجملة التي قالتها تحية كاريوكا (العاهرة) المعجوز عن الفرس لما جاء من توريه جنسية «كمحكمت وعجزت وعذش وأضى يركبها» وتقصد نفسها .

٧ - منظر قدم الشاب وهي تفرس في الرمل مرتين أثناء عناق مع العاهرة وهي مستلقية أرضاً .

واستقر رأي المجلس على الأخذ بالملاحظات رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ فقط والتفاضي عن باقي الملاحظات .

وكان ذلك بجلسة ٦٤ في ٢٠/٨/١٩٧٠ بضموية : نجيب محفوظ . أحمد الحضري . اسماعيل القاضي .

حسن عبد المنعم .

بالسيناريو بأن الفيلم سيرخص بعرضه للكبار فقط لطبيعة موضوعه .

ووافق المجلس على رأى الرقابة فى العرض للكبار فقط مع التفاوض عن بعض الملاحظات الرقابية .

وعند عرض محضر مجلس الرقابة على الوزير<sup>(٥٦)</sup> أشر بالأسماء مع [ تنفيذ المقترح حذفه من فيلم السراب لما فيه من مناظر مخلة استغل المخرج فيها مواقف مفتعلة لاتخدم هدفاً ويسأل مدير الإنتاج المحلى عن تبديد أموال الدولة فى المناظر المطلوب حذفها مع الترخيص ، بالعرض العام بعد التهذيب المقرر بالمحضر بحذفه ] .

ويلاحظ أنه عندما قدمت شركة القاهرة للإنتاج السينمائى سيناريو الفيلم إلى الرقابة أنها رفضته عدة مرات . وكان السيناريو من وضع على الزرقانى لقصة نجيب محفوظ . كما يلاحظ أن كاتب السيناريو قد تناوله بالتعديل مرات أيضاً فى محاولات منه للالتقاء مع الرقابة .

وعندما عرض أمر السيناريو المرفوض على مجلس الرقابة<sup>(٥٧)</sup> أوكل إلى أحد أعضائه بقرائه<sup>(٥٨)</sup> فأبدى بعض الملاحظات الهامة عليه . أهمها فى رأى أنه طالب المجلس عند موافقته على السيناريو بعد إجراء بعض تعديلات حددتها أن يكون عرض الفيلم مقصوراً على الكبار فقط .

وقد وافق مجلس الرقابة ووزير الثقافة على ذلك الرأى .

وبعد تنفيذ الفيلم ، جاء إنتاجه وإخراجه ومناظره فى إطار العرض للكبار فقط ، لكن الرقابة عجزت عن تنفيذ ما اشترطته .

---

(٥٦) الدكتور ثروت مكاشه .

(٥٧) فى الجلسة ٣١ بتاريخ ١٧/١٧/١٩٦٧ .

(٥٨) سامى داود .



## لجنة التصدير

ولقد نظم القانون كذلك عملية تصدير<sup>(٥٩)</sup> الأفلام فأصبحت هناك رقابة على الأفلام التي تصدر إلى الخارج بمعرفة لجنة يشكلها القانون ويحدد أعضاؤها لتقرير مدى ملاءمة الأفلام المصدرة إلى البلاد المختلفة ، ومدى صلاحية الأفلام من الناحية الفنية والموضوعية والسياسية . بحيث تكون سفيرا جيدا للبلاد وداعية حسنة وبحيث تراعى علاقاتنا بالبلد المختلفة .

وكان النظام المتبع قبل صدور القانون هو أن يكتب الرقيب رأيه في الفيلم من حيث العرض والتصدير معا ، ولرئيس قسم الرقابة أن يتخذ القرار النهائي على مسؤوليته أو أن يرى أنه من الضروري أن يرجع إلى المسئولين من رؤسائه .

ولكن هل أدت هذه اللجنة رسالتها ؟ وهل الأفلام التي صدرت كانت دائما على المستوى اللائق بالتصدير إلى الخارج ؟ وهل كانت حقاً سفيرا طيبا للبلاد ؟ وهل منعت هذه اللجنة خرق القانون ؟ وهل كانت هي نفسها ملتزمة بهذا القانون في كافة الحالات ؟

إن هذا الموضوع في رأيي له جوانبه المختلفة .

حدد القانون أعضاء لجنة التصدير وجعل تشكيلها بقرار يصدره وزير الإرشاد القومي على أن يتولى رئاسة اللجنة مدير عام مصلحة الفنون وعلى أن تضم ممثلين لوزارات الداخلية والشئون الاجتماعية والعمل واثنين من المشتغلين بالفنون والآداب يختارهما وزير الإرشاد القومي .

---

(٥٩) مادة ٦ من القانون ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم عرض الأفلام المصرية .

استمرت اللجنة بعد صدور القانون محفظة بشكلها القانوني وتؤدي عملها إلى أن ألغيت وزارة الإرشاد القومي ، وبالتالي مصلحة الفنون .

وأصبح مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية رئيسا للجنة ، لكن ما حدث هو أن بعضا من مديري الرقابة على المصنفات الفنية استعملوا سلطاتهم وسعوا لدى بعض الوزراء في استصدار قرارات منهم بتعيين نفر من أصدقائهم أو مريديهم وعلى هذا النحو خرجت اللجنة عن طبيعتها بالمطابقة أصلا لقانون إنشائها . ذلك أن نوعية الأعضاء لم يكن منصوبا عليها في القوانين الرقابية . ويتضح هذا الأمر في الفترة ما بين ١٩٦٢ إلى أن ألغيت اللجنة في أوائل عام ١٩٦٩ تقريبا .

وجاءت فترة لم يكن هدف أعضاء هذه اللجنة في ظني هو صلاحية الفيلم للتصدير أو عدم صلاحيته ، بل إن المكافأة المالية في أغلب الظن كانت هي الحافز الأول لاجتماع هذه اللجنة ، ودليل على هذا أن اللجنة كانت تقسم نفسها أحيانا إلى قسمين : كل قسم منها يشاهد فيلما مختلفا وفي نفس الوقت ، تم يوقع القسمان المحضرين معا ، فتكون الحصيلة أن كل عضو وقع من المحاضر ضعف ما شاهد من أفلام ، وبالتالي يكون كل عضو قد حصل على مكافأتين مائتين بدلا من المكافأة الواحدة المستحقة له .

والأكثر من ذلك أن اللجنة كانت لا تكمل مشاهدة الفيلم في أحيان كثيرة بل كانت تكفي بمشاهدة جزء منه ثم تتخذ قرارها بالرفض للتصدير أو الإجازة . وكثيرا ما كنت (٦٠) أراجع عدد الأفلام التي عرضت على اللجنة في المرة الواحدة فأجد أن اللجنة قد راقبت عددا من الأفلام لا تكفي الأربعة وعشرون ساعة لمراقبتها ، أي يوم كامل بنهاره وليله ، وذلك باعتبار أن متوسط عرض الفيلم المصري الواحد ساعتين من الزمن .

---

(٦٠) كنت مديرة إدارة الأفلام العربية والأجنبية ثم أصبحت وكالة للمدير العام وكان منوطاً بي تنفيذ قرارات لجنة التصدير .

وكانت اللجنة تنص في بعض قراراتها على ضرورة عرض الفيلم عليها كلما أريد تصديره إلى بلد ما ، أى يعرض الفيلم الواحد على اللجنة عدة مرات ، أى تنعقد اللجنة عدد من المرات من أجل الفيلم الواحد . والمفروض أن يعرض عليها الفيلم الواحد لمرة واحدة تتخذ فيه قرارها من جميع الأوضاع ، وبالنسبة لكل البلاد ، كما كان الحال بالنسبة للجنة في الفترة الأولى من تطبيق القانون عندما كانت هذه اللجنة تفصل فيما إذا كان الفيلم يصلح للتصدير للبلاد العربية ، وفيما إذا كان يصلح لها جميعا ، أو بعضها فقط ، وفيما إذا كان يجب أن يتخذ فيه إجراء بعينه بالحذف أو تركه كما هو ، أو فيما إذا كان يصلح للبلاد الأوربية ، أو لا يصلح لها أو كان غير صالح للتصدير إطلاقا وهكذا .

وتجسّطت لجنة التصدير هذه في قراراتها حتى أنها أحيانا كانت تناقض نفسها فتمنع تصدير ما سبق إجازة تصديره فعلا لسنوات .

وعندما باشرت عمل كمديرية للرقابة<sup>(٦١)</sup> على المصنفات الفنية ورثت قرارات ملزمة لى قانوننا للتنفيذ ومنها قرارات هذه اللجنة .

وأثرت هذه المسألة أمام مجلس<sup>(٦٢)</sup> الرقابة لاتخاذ رأى فيها ، وأخلت لذلك مثلا بعض الأفلام المصرية السابق إجازة عرضها وإجازة تصديرها للخارج ، ثم منعتها اللجنة من التصدير بقرارات لاحقة وهذه الأفلام مثل : فيلم حميدو ، بنت البلد ، حاتك نجيك ، فتوات الحسينية . الخ .

وكان من رأى المجلس أن منع أفلام سبق تصديرها عبث لأن النسخ أصبحت موجودة فعلا بالخارج . ويسهل طبع نسخ عليها ، كما أن في منعها منعاً لتحويل عملة أجنبية ، واتخذ المجلس قرارا يقول :

١ - لا يعرض على لجنة التصدير إلا الفيلم المراد تصديره لأول مرة وقمارس الرقابة تجديد الترخيص لأى فيلم سبق تصديره بناء على طلبات أصحاب الشأن .

(٦١) في ١٩٦٨/٤/٢٤ .

(٦٢) جلسة مجلس الرقابة رقم ٩ في ١٩٦٨/١١/١٤ .

- ٢ - تراعى الرقابة عند إعادة الترخيص بتصدير نسخة جديدة من الأفلام التى سبق تصديرها فعلا إعادة النظر فيها ترى وجوب حذفه منها أسوة بالداخل .
- ٣ - تلغى جميع قرارات منع تصدير أفلام سبق تصديرها .
- واعتمد وكيل<sup>(٦٣)</sup> الوزارة قرارات المجلس الرقابى .

ومع التغيرات المختلفة التى طرأت على وزارة الثقافة وتغيير القيادات بها ، انحدر الحال أكثر فأكثر بلجنة التصدير ، وقلت فاعلية اللجنة فى نظرى . ذلك أن الأعضاء قلت مواظبتهم على حضور جلساتها رغم تكرار استدعائهم لحضور اجتماعاتها الأمر الذى جعل إحدى عضوات اللجنة<sup>(٦٤)</sup> ذات يوم مثلاً ، تعلن شكواها من أنها تحضر جلسات لجنة التصدير بمفردها أحيانا كثيرة . وقد شجع تكرار تخلف الأعضاء وكيل الوزارة على اتخاذ قراره بإلغاء اللجنة والعودة إلى ما كانت عليه الرقابة قبل صدور القانون بأن يُضْمَنَ الرقيب تقريره الرأى فى التصدير عند رؤيته للفيلم أول مرة ، وأن يتخذ مدير عام المصنفات الفنية مسئولية تصدير الفيلم ولا بأس من أخذ رأى مجلس الرقابة فيها لا يوافق عليه المدير .

وكما ذكرت فى غير هذا المكان كان من أولى المشاكل التى صادفتنى وعנית بذكرها عندما اجتمع مجلس الرقابة فى أولى جلساته كان أمر رفض الرقابة تصدير فيلم<sup>(٦٥)</sup> قصر الشوق من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وكان من رأى المؤلف نفسه «أن التصدير ماهو إلا مسألة اقتصادية بحتة ، منها دخول العملة الصعبة للبلاد ، وعلينا أن نصدر الفيلم الذى أقررنا عرضه محليا للخارج ، وفى إمكان البلد المصدر إليه الفيلم أن يمنع من العرض هناك إذا كان لديه مايرر ذلك المنع» .

الأمر الذى اختلفت فيه معه ، وكان تصدير الفيلم عندى يجب أن يتسم بالدقة المتزايدة ، لأن تصدير الأفلام ليس كتصدير أية سلعة أخرى ، ذلك لأن الفيلم له

(٦٣) حسن عبد المنعم اعتمدها نيابة عن الوزير الدكتور ثروت مكاشه وذلك فى ٢٣/١١/٦٨ .

(٦٤) السيدة أمية السيد كانت عضو لجنة التصدير وعضو مجلس الرقابة .

(٦٥) قصة نجيب غفوف وكان وقتها رئيس مجلس إدارة مؤسسة السينما .

مضمونه الفكرى والثقافى ومدلوله الاجتماعى وكيانه الفنى وهدفه السياسى ، الأمر الذى قد يؤخذ علينا ويجوز أن يكون وثيقة اتهام ضدنا ، ومع ذلك فالفيلم يشبه السلعة المصدرة فقط من ناحية اختيار أحسن إنتاج وأفضله للتصدير ، وكان من رأى أن هذا الاختيار يشمل جميع الزوايا ، أما إذا تركنا تقدير الفيلم المصدّر للبلد المصدّر إليه ، فإن ذلك يعنى فى رأى ، أن نفرض أيدينا من المسئولية تماماً وأن نترك أى فيلم يصدر إلى أى مكان ولو كان هذا الفيلم سيئاً ؛ وليس معنى إلغاء لجنة التصدير عندى أن يترك الأمر كلية ويصنّف الفيلم السيء ، ذلك أنه قد يسبب إساءة للبلاد مما تعجز معه وعن إصلاحه أجهزة الدعاية وأموالها لسنوات ، بالإضافة إلى الإساءة إلى صناعة السينما المصرية نفسها وقفل السوق الخارجية فى وجه الفيلم المصرى إزاء مايزاحمه من أفلام عالمية متقنة الصنع بالغة الروعة من حيث مستواها الفنى وموضوعاتها .

ولقد اشترك مجلس الرقابة مع الرقابة أحياناً وتوحد رأياً بمنع تصدير أفلام هابطة ووقف معها وزراء متعاقبون ، وأحياناً أخرى كانت تختلف الرقابة مع مجلسها فى الرأى ، ومثال ذلك عندما اتخذ المجلس بالإجماع<sup>(٦٦)</sup> فى إحدى جلساته قراراً بالموافقة على تصدير جميع الأفلام العربية المرخص بعرضها فى الجمهورية العربية المتحدة وأن يترك لجهات الرقابة فى البلاد المختلفة أن تمنع ما يترأى لها إذ إن من رأى المجلس ألا نحجب عن الخارج ما نستحله فى الداخل ، وكنت قد اعترضت على رأى المجلس فى أن البضاعة السيئة ممكن استهلاكها بالداخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أموال المؤسسة العامة للسينما ، أما الأفلام التى نصنّفها للخارج فيجب أن تظهر بالصورة المشرفة لصناعة السينما المصرية ولصبر ذاتها .

اعترض الوزير<sup>(٦٧)</sup> على رأى المجلس واتخذ رأى الرقابة بقوله :  
« أؤثر التحفظ فى تصدير الأفلام الهابطة إلى الخارج فليس كل ما تميزه الرقابة

(٦٦) الجلسة ٦٦ فى ٢٢/١٠/١٩٧٠ .

(٦٧) د . بلال الدين أبو غازی فى ٢٥/١١/١٩٧٠ وكنت قد اعترضت على تصدير فيلم «سوق الحريم» .

صالحا للعرض خارج حدودنا والمسألة لها جوانبها الثقافية والمادية أيضا .

ولم تقف الرقابة بما لها من قوة ولا المجلس بما له من تأثير ولا الوزير بما له من سلطة ضد تصدير الأفلام الغير مرغوب في تصديرها رغم ما وجد فيها من أسباب لمنع تصديرها فكانت المؤسسة تجد دائما أسبابا ومناسبات ومنافذ للتصدير . وكانت تتخذ أسبابا لأعذارها مثل حاجة البلاد إلى العملة الصعبة أو غلق السوق الخارجية أمام الفيلم المصري ، إذا هي لم تصدر أفلاما بعينها منعت تصديرها الرقابة أو أنها تلوح بإفلاسها هي كمؤسسة .

وكانت المؤسسة العامة للسينما لا تعلم من يؤيد رأيها ولو بعد سنوات ، ربما بعد أن تكون قد هدأت العاصفة على إنتاج الفيلم السيء ، أو ربما يكون تخلصا من إلحاحها أو حرصا على عدم زيادة خسائرها المادية ، أو الاستجابة لأعذارها أو لتغيير في قياداتها أو قيادات الوزارة أو لغير ذلك من أسباب لم تزل معلقة كعلامات الاستفهام .

ومثال لما ذكرت ماتم بالنسبة لفيلمى قصر الشوق وشقة مفروشة .

وعندما يُضَيَّق على المؤسسة الخناق كانت تلجأ إلى لجنة التظلمات التي تنصفها أحيانا كثيرة مثلما حدث في فيلم « نفر واحد » (٦٨) .

فيلم هيدو :

ويتناول موضوعه قصة صياد سلك طريقا غير مشروع للحصول على الثروة ، فانضم إلى عصابة للتهريب .

سلب فتاة صادفها وأحبته شرفها ، وتنكر لها ، وأحب راقصة وانضم إلى عصابةها ثم فضح أمره أحد غميرى البوليس الذى تنكر في زى عامل ، فطارده البوليس وقتل أثناء المطاردة .

---

(٦٨) سيق هذا الموضع تفصيلا عند الحديث عن لجنة التظلمات .

ورخصت<sup>(٦٩)</sup> الرقابة بعرض الفيلم ، ثم صدر إلى بيروت ، وسوريا والخرطوم ، وبيروت مرة أخرى ، وفرنسا ، ويغداد ، طهران ، أمريكا ، عدن ، طرابلس ، المملكة الليبية المتحدة ، الحجاز ، بيروت مرة ثالثة ، بومباي ، البحرين ، الكويت ، إيران ، يوغسلافيا مرتين . ثم بيروت مرة رابعة .

وتجدد الترخيص<sup>(٧٠)</sup> طبقاً للقانون الجديد<sup>(٧١)</sup> للرقابة .

وصدر الفيلم بعد ذلك إلى قطر ، الخليج الفارسي ، بيروت ، بنغازي ، ورفع جمهورية السودان ، البحرين ، سوريا<sup>(٧٢)</sup> ، قبرص ، الكويت<sup>(٧٣)</sup> ، غزة<sup>(٧٤)</sup> ، المملكة العربية السعودية ، غزة مرة أخرى<sup>(٧٥)</sup> ، عدن<sup>(٧٦)</sup> ولبنان وبيروت<sup>(٧٧)</sup> .

ثم تقدم صاحب الفيلم بطلب لتصدير الفيلم إلى اليمن وعرض الأمر على مدير المصنفات الفنية فقرر عرض الفيلم على لجنة<sup>(٧٨)</sup> التصدير التي قررت رفض تصدير الفيلم وجاء في حثيثاتها :

[عدم الموافقة<sup>(٧٩)</sup> على التصدير نظراً لأن هذا الفيلم يعرض في كل فصوله حرقية التهريب للمخدرات بطريقة تشعر أنها ظاهرة اجتماعية اهدف منها الإثراء ،

---

(٦٩) في ١٩٥٣/١١/٢ .

(٧٠) تجدد في ١٩٥٧ .

(٧١) ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ .

(٧٢) عام ١٩٥٩ .

(٧٣) عام ١٩٦٠ .

(٧٤) عام ١٩٦٠ .

(٧٥) عام ١٩٦٢ .

(٧٦) عام ١٩٦٣ .

(٧٧) عام ١٩٦٤ .

(٧٨) تكونت برئاسة عبد الرحيم محمد سرور مدير الرقابة على المصنفات ، لبيب بلوي مدير عام وزارة الداخلية عضواً . سنية ماهر وكيالة التلفزيون عضواً . أحمد نظمي بوزارة الخارجية عضواً . مصطفى السلمان وكيل إدارة التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية عضواً .

(٧٩) وعرض الفيلم على اللجنة في ١٩٦٤/٣/٨ .

وأنه وإن كان الفيلم قد عالج هذه الظاهرة بأن لقي المهرب جزاءه في نهاية الفيلم إلا أنه عالج مشكلة عملية لا يجوز عرضها في الخارج] .

ويلاحظ هنا تناقض لجنة التصدير والتي منعت تصدير الفيلم لاعتبار أن الفيلم تعرض لحرفية تهريب المخدرات واعتذرت عن منعه لأن الطريقة التي عالج بها تلك الحرفية أشعرت بأنها ظاهرة اجتماعية الأمر الذي اعترضت عليه ثم عادت وسلمت بأن حرفية تهريب المخدرات هي مشكلة عملية لا يجوز عرضها في الخارج .

وبعد ذلك<sup>(٨٠)</sup> بعامين تقريباً تقدم صاحب الفيلم بطلب إلى الرقابة للترخيص له بنسخة منه مقاس ١٦ مم للعرض محلياً .

وأعيد مراقبة الفيلم مرة أخرى وزأت الرقابة<sup>(٨١)</sup> منع عرضه<sup>(٨٢)</sup> واعتذرت بأن الفيلم سيعرض في سينمات الدرجة الثالثة ، التي يؤمها جمهور غير مثقف وأنه سيتأثر بما يشاهده من «الخمارات والجوزات وخاصة وأن المهرين يدعون الظهر والعفاف ويؤدون الصلاة فهم عندما يتعاونون يقرأون الفاتحة عنوان تعاونهم» .

ولأن الدولة تعمل جادة على محاربة تهريب المخدرات ، والقضاء على تجارها طالبت الرقابة بالمنع وأخذ برأيها في ذلك وأغلب الظن أنها قد تأثرت بقرار لجنة التصدير .

وبعد انقضاء عامين تقريباً ، قدم<sup>(٨٣)</sup> فريد شوقي وبصفة ودية طلباً أبدي فيه اعتراضه على منع العرض الأمر الذي دعاه إلى مراقبة الفيلم مرة أخرى<sup>(٨٤)</sup> للوقوف على ما به من اعتراضات ، وعندما شاهدت الفيلم قررت عرضه محلياً ذلك أن وجدت أن ما به من أسباب ذكرت للمنع أقل بكثير جداً مما جاء من مناظر في فيلم

(٨٠) في عام ١٩٦٦ .

(٨١) الرقابة سنة عيد النعم .

(٨٢) منع في ١٩٦٦/٧/٢١ .

(٨٣) في ١٩٦٨/١٠/٣١ .

(٨٤) كنت أصبحت مديرة للصناعات الفنية .



«ثلاثة فوق النيل<sup>(٨٥)</sup>» والذي رُخص بعرضه جماهيرياً وكانت لي تحفظات عليه .

وكان ذلك الفيلم واحداً من أفلام كثيرة أوقفت تصديرها لجنة التصدير بعد أن كانت الرقابة أجازت ذلك التصدير مما أحدث ضجة بين الفنانين والشركات ، ولأن قرارات تلك اللجنة كانت ملزمة التنفيذ في قانوناً ، أثرت الموضوع أمام لجنة<sup>(٨٦)</sup> مجلس الرقابة كما سبق وذكرت فألغت جميع قرارات لجان منع تصدير أفلام سبق تصديرها .

وعما يلاحظ أن هذا الفيلم أوقف تصديره بعد أن ظل مسموحاً بتصديره على مدى أحد عشر عاماً صدر خلالها ست وثلاثون نسخة إلى اثنين وعشرين بلداً مختلفاً .

ولم يكن هناك سبب قانوني يبرر وقف تصدير هذا الفيلم الأمر الذي يميز للرقابة أن تستخدم حقها في سحب الترخيص . ولو حظ أن المؤسسة المصرية العامة للسينما قد تقدمت للرقابة بمذكرة تشكو فيها وتعجب من الرقابة على المصنفات الفنية لأنها منعت هذا الفيلم من العرض المحل ومن التصدير إلى الخارج بينما كان التلفزيون<sup>(٨٧)</sup> العربي يعرضه على شاشته الصغيرة . وهذا إن دل على شيء فعلى تخطيط لجنة التصدير من جهة ، واختلاف أوجه النظر بين أجهزة الإعلام المختلفة بالنسبة للمصنف الواحد .

وهذا مثل آخر لتخبط وتضارب لجنة التصدير في ذلك الوقت .

---

(٨٥) ظهر به جلسات حشيش عليه وتماطيه بصورة أوضح واشد تفصيلاً .

(٨٦) الجلسة ٩ في ١٤/١١/١٩٦٨ السابق الإشارة إليها .

(٨٧) كان في هذا الوقت عبد الرحيم محمد سرور مدير عام رقابة المصنفات الفنية ومسؤولاً عن رقابة التلفزيون العربي في ذلك الوقت . . وسنية ماهر وكالة رقابة التلفزيون العربي وفي نفس الوقت عضو لجنة تصدير الأفلام للرقابة على المصنفات الفنية

## فيلم بنت البلد (٨٨) :

تقدمت شركة مصر الجديدة إلى مدير مراقبة الأفلام (٨٩) بوزارة الإرشاد القومي بطلب ترخيص فيلم بنت البلد بطولة إسماعيل يس .

والفيلم يتناول قصة هزلية إذ يرسل عبد الرحيم بك كبير الرحمة قبل بابه (إسماعيل يس) إلى باريس لتلقى العلم نكاية في أسرة كبير الحافظة .

وفي باريس يصادف الابن ، محنت (إستيفان روسي) يوقعه في حبال الراقصة (كيتي) التي تنز أمواله وتطالبه بالزواج منها . ويرسل إسماعيل ببرقية إلى والده يطلبه بمبلغ خمسة آلاف جنيه لإتمام الزواج . يثور الأب لخروج ابنه عن طاعته ، ويلحق به ترافقه ابنة أخيه (نجاه الصغيرة) التي أحبت ابن عمها (إسماعيل) وأولاد بلده .

ينجح الجميع في إبطلال الزواج ومطاردة المحتال بعد أن أبلغوا البوليس الفرنسي لحمايتهم وهكذا فر المحتال هاربا .

وتم ترخيص (٩٠) الفيلم للعرض والتصدير (٩١) وصدر إلى سوريا .  
وبيروت . عمان . السودان . الحجاز . الكويت . العراق . فرنسا . بيروت مرة ثانية . عدن والكويت مرة ثانية . غزة . طرابلس . البحرين . بيروت مرة ثالثة .  
زنزبار . الساحل الذهبي ، سوريا مرة ثانية . الكويت مرة ثالثة . إيران . الكويت مرة رابعة . مراكش . الظهران ، قطر . الكويت مرة خامسة . ليبيا . قطر مرة ثانية .

(٨٨) وزن الفيلم ٢٧ جم ٢١ كيلوجرام .

(٨٩) كان هذا اسم الرقابة في ذلك الوقت التي تقدمت فيه الشركة في ١٧/١٠/١٩٥٤ وكانت تتبع وزارة الارشاد القومي .

(٩٠) بعد حذف الجزء الخاص برقصه الكان كان التي كان يؤديها الرجال بملابس غير لائقة . (وكان مدير الرقابة محمد حلمي سليمان) .

(٩١) بنس الملاحظة في ١٤/١١/١٩٥٤ .

وعندما طلبت<sup>(٩٧)</sup> شركة أنطون خورى تصدير الفيلم إلى البحرين بعد ترخيصه بالعرض والتصدير لمدة عشر سنوات عقد مدير الرقابة على المصنفات الفنية لجنة<sup>(٩٨)</sup> التصدير وجاء بتقرير اللجنة :

بعد مشاهدة اللجنة فيلم «بنت البلد» - (وشطب الاسم) وكتب مدير الرقابة بخطه الاسم الآخر للفيلم (إسماعيل يس في باريس) ووقع بتوقيعه - قررت اللجنة :

أولاً : عدم الموافقة على تصدير هذا الفيلم لأنه بلغ القمة في الإسفاف وعرضه بالخارج يسمى إلى سمعة الفن وإلى ج . ع . م .

ثانياً : أن الفيلم هو نفسه «بنت البلد» وذلك بعد الاطلاع على الملف .

وتظلمت المؤسسة المصرية العامة للسينما إلى مكتب الوزير نائب<sup>(٩٩)</sup> رئيس الوزراء وكتب مدير الرقابة على المصنفات على شكواها الجملة التالية : وأن هذا الفيلم سبق تصديره عن غير طريق اللجنة خطأً ووقع بإمضائه<sup>(١٠٠)</sup> .

ويلاحظ أن الفيلم قد أنتج قبل صدور القوانين الرقابية<sup>(١٠١)</sup> وكان أمر تصديره متروكاً لمدير الرقابة وقتها .

كما لوحظ أنه ظل يصدر لمدة عشر سنوات - قبل أن تراه اللجنة - صدرت خلالها سبع وعشرون نسخة إلى أربعة عشر بلداً . ثم أوقفت تصديره لجنة التصدير .

---

(٩٧) بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٢ .

(٩٨) مكونة من : عبد الرحيم محمد سرور مدير الرقابة رئيساً

مصطفى صادق مدير الشؤون العامة بوزارة الداخلية عضواً .

أحمد نظمي بوزارة الخارجية عضواً ، مصطفى السليمان وكيل إدارة التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية

عضواً ، سنية ماهر وكالة الرقابة على التلفزيون عضواً وعقدت اللجنة بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢٦ .

(٩٩) الدكتور عبد القادر حاتم .

(١٠٠) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٥ .

(١٠١) قانون الرقابة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ وقانون ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم عرض الافلام المصرية .

وقد توالى طلبات الشركات على الفيلم لتصديره ورفضت كلها إلى أن تقدمت إحدى الشركات<sup>(٩٧)</sup> بطلب ما يفيد أن هذا الفيلم «بنت البلد» هو نفس الفيلم «إسماعيل يس في باريس» وكان التفتيش الفنى قد ضبط نسخة من الفيلم معروضة في طهطا بالاسم الأخير دون إذن من الرقابة في تغيير الاسم مما شكل مخالفة .

وعاودت الشركات<sup>(٩٨)</sup> طلبها لترخيص تصدير الفيلم وأرسل بعضها إلى وزير الثقافة<sup>(٩٩)</sup> وكنت قد أصبحت مديرة الرقابة على المصنفات وألغى مجلس الرقابة بقراره السابق الإشارة إليه ، قرار اللجنة في منع تصدير الأفلام السابق تصديرها وعليه رخص بتصدير الفيلم من جديد .

وظل الحال كذلك بالنسبة لتصدير الأفلام المصرية منذ إلغاء لجنة التصدير من الوجهة العملية والتي شكلها القانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ وقيام الرقابة بالتصدير وعلى مسئوليتها وقد وافق الوزير المختص على ذلك إلى أن فوجئت الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية بصور<sup>(١٠٠)</sup> القانون ١٣ لسنة ١٩٧١ دون أن يكون لديها علم بمشروع هذا القانون حتى كان يتسنى لها إبداء رأيها فيه بحكم خبرتها العملية في هذا المجال وما يترتب على ذلك من إكمال أحكامه والتناسق بينه وبين قوانين الرقابة ومنعاً من حدوث أى تعارض أو ليس الأمر الذى وقع بالفعل مما دفعنى إلى الشكوى<sup>(١٠١)</sup> إلى وزير الثقافة<sup>(١٠٢)</sup> وقتها .

إن القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات

(٩٧) شركة مصر الفوتوغرافية في ١٨/٣/١٩٦٥ .

(٩٨) المكتب المصرى للتصدير والاستيراد وتقدم بعده طلبات أخرى في ٩/٤/١٩٦٧ .

(٩٩) د . ثروت عكاشة .

(١٠٠) في ٢٧ مارس ١٩٧١ .

(١٠١) مذكرة في ١٠/٦/١٩٧١ .

(١٠٢) د . إسماعيل غانم .

والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوق ينص في المادة الثانية منه على أنه «لا يجوز  
بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القومي» :

أولاً : تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

ثانياً : تصدير المصنفات المبينة في الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها  
أو تسجيلها في مصر .

ويتبين من استقراء النص المتقدم أنه لا يجوز بغير ترخيص من الإدارة  
العامة للرقابة على المصنفات الفنية (جهة الاختصاص بوزارة الثقافة والإعلام)  
تصدير أى مصنف من المصنفات المبينة في فقرات المادة الثانية المشار إليها ومن ثم فإن  
الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية هى الجهة المختصة قانوناً برقابة كافة  
المصنفات التى تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها فى مصر ولا يجوز الترخيص  
بتصدير تلك المصنفات إلا بعد موافقة إدارة الرقابة على ذلك .

هذا وإن المادة السادسة من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم  
وعرض الأفلام المصرية والذى ألغى بصدور قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ ينص على  
أن [ لا يجوز الترخيص بتصدير أى فيلم مصرى إلى الخارج إلا بعد موافقة لجنة  
تشكل بقرار من وزير الإرشاد القومى برئاسة مدير عام مصلحة الفنون وعضوية  
ممثلين لوزارة الداخلية والشئون الاجتماعية والعمل واثنين من المشتغلين بالفنون  
والآداب يختارهما وزير الإرشاد القومى .

[ ويجوز لذوى الشأن أن يتظلموا إلى وزير الإرشاد القومى من قرارات هذه  
اللجنة فى ميعاد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ إبلاغهم بها ويكون قرار الوزير  
فى هذا الشأن نهائياً ] .

ووفق حكم هذه المادة كان الترخيص بتصدير أى فيلم مصرى إلى الخارج من  
سلطة اللجنة المشار إليها فى هذا النص وكانت تلك اللجنة برئاسة مدير عام مصلحة  
الفنون ثم رأسها مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية . . بعد إلغاء تلك المصلحة

وبالتالى فإن مدير عام الرقابة كان يتولى التوقيع على كافة الأوراق المتعلقة بتصدير هذه الأفلام بحكم رئاسته لتلك اللجنة ويعد مشاهدة الفيلم المراد تصديره .

إن القانون ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد ألغى بصدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١<sup>(١٠٣)</sup> ونصت المادة السابعة من هذا القانون الأخير على أن يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الأفلام ، مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ، وفى حدود السياسة النقدية للدولة .

ولا يجوز الترخيص باستيراد أو تصدير الأفلام السينمائية إلا بموافقة لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وممثلين عن وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والشئون الاجتماعية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية واثنين من المشتغلين بالفنون والآداب يختارهما الاتحاد الاشتراكى العربى واثنين من المشتغلين بالتوزيع السينمائى فى القطاع الخاص .

ويجوز لدوى الشأن أن يتظلموا إلى وزير الثقافة من قرارات هذه اللجنة فى ميعاد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ إبلاغهم بها .  
ويكون قرار الوزير فى هذا الشأن نهائياً .

ومفاد هذا النص أن القانون قد أناط بوزير الثقافة وضع القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية على أن هذا التكاليف يقتصر على تحديد عدد ونوعية الأفلام كل ذلك مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وفى حدود السياسة النقدية للدولة .

ثم قضى فى الفقرة التالية بأن استيراد وتصدير الأفلام السينمائية لا يتم إلا

---

(١٠٣) المادة التاسعة من قانون ١٣ لسنة ٧١ نصها : يلغى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ٥٦ وكل ما يخالف ذلك من أحكام .

بعد الترخيص من لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة وتكون برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وعضوية ممثلين للجهات التي حدها على سبيل الحصر وليس من بينها الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية .

ويتبين مما تقدم أن المشرع استهدف من نص المادة السادسة تنظيم عملية استيراد وتصدير الأفلام السينمائية في حدود السياسة النقدية للدولة ويفرض أحكام الرقابة على ما يستورد من الأفلام ومنع التلاعب في النقد الأجنبي عن طريقها بمعنى أن الحكم الذي قضت به هذه المادة أساساً هو أن أسند لوزير الثقافة تحديد نوعية الأفلام التي تستورد أو تصدر ومدى ملاءمتها لنظام المجتمع وفي حدود القواعد التي يضعها وزير الثقافة تقوم اللجنة آنفة الذكر ببحث جواز الترخيص باستيراد أو تصدير أفلام سينمائية أى أن اختصاص اللجنة المشار إليه وفق النطاق الذي رسمها لها القانون هو اختصاص اقتصادى أكثر منه اختصاص رقابى - واعتقد أن ما يؤكد هذا القول هو عدم إدخال مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية ضمن أعضاء تلك اللجنة .

هذا ولا يخفى ما في هذا الوضع من تعارض وازدواج لاختصاص الرقابة واللجنة سألقة الذكر .

بيد أنه رغم بيان كل ما تقدم فإنه بصدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ أصبح تصدير الأفلام التي تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر من اختصاص اللجنة المشار إليها دون النظر لرأى الرقابة على المصنفات الفنية في هذه الأفلام أى أن الرقابة أصبحت في الواقع وبموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بلا اختصاص فيما يتعلق بتصدير الأفلام المصرية إلى الخارج .

بل بلغ الأمر أن جعل من الرقابة آلة منفصلة لتلك اللجنة التي حدها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ .

الأمر الذى وضع الرقابة في الحرج والتناقض ذلك أنها قد لا توافق على فيلم ما

قد ترى اللجنة فيه ما يخالف رأيها . وقد حدث ذلك كثيراً في تصدير أفلام واستيراد أخرى دون الرجوع إلى الرقابة .

هذا وبالشكوى<sup>(١٠٤)</sup> إلى وزير<sup>(١٠٥)</sup> الثقافة ورغم موافقته على عدم صلاحية القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ لتعارضه مع الرقابة أمر سيادته بوجوب وضع رأى الرقابة في التصدير وباستمرار أمام اللجنة والتي لها أن تأخذ به أو لا تأخذ ، كما أن تصاريح التصدير التي تصدرها الرقابة لا تكون سارية المفعول إلا بعد موافقة رئيس المؤسسة المصرية العامة للسينما .

وحيث إن الأمر كذلك فإن المصلحة العامة كانت تقتضى قصر سلطة الترخيص بتصدير الأفلام التي تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها للخارج للإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية دون غيرها بصفتها الجهة الخبيرة في هذا الشأن والتي يتوافر لديها الحياد التام واللازم توافره عند مباشرة هذا الاختصاص .

وبالتالى طالبت وكمديرة على المصنفات الفنية بإلغاء القانون ١٣ لعام ١٩٧١ .

وزار الوزير<sup>(١٠٦)</sup> الرقابة وأثرت معه موضوع قانون ١٣ لسنة ١٩٧١ في اجتماع لمجلس الرقابة<sup>(١٠٧)</sup> مرة أخرى ، ورأى أن يستمر العمل بهذا القانون حتى يصدر تعديل يسد ما به من ثغرات بل وأضاف بأنه يجب أن يكون أمام لجنة التصدير والاستيراد موافقة الرقابة وكذلك ملاحظاتها الرقابية بالنسبة لكل فيلم .

وأشار أحد<sup>(١٠٨)</sup> أعضاء المجلس أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تعرض على لجنة الاستيراد والتصدير أفلام لم يتم إنتاجها بعد وأن يكون المنتج قد تعاقد على

(١٠٤) مذكرة بطريخ ١٠/٦/١٩٧١ .

(١٠٥) الدكتور إسماعيل غانم .

(١٠٦) د . إسماعيل غانم .

(١٠٧) جلسة ١٠٣ في ٨/٧/١٩٧١ .

(١٠٨) نجيب محفوظ .



بيعها في الخارج وقد همه خاصة بالنسبة للقطاع الخاص - التصدير إلى الخارج قبل العرض الداخلي .

وعقب عضو آخر<sup>(١٠٩)</sup> بأنه لا يوجد هناك تعارض بين الناحيتين لأن كل فيلم ينتج في الجمهورية العربية المتحدة يجب أن يعرض أولاً على الرقابة ثم يعرض بعد ذلك على لجنة الاستيراد والتصدير .

وذكر مقرر المجلس<sup>(١١٠)</sup> بأن الدكتور الوزير أشر على مذكرة المديرية العامة للرقابة بشأن القانون ١٣ لسنة ١٩٧١ بأنه أوجب لجنة التصدير والاستيراد أن تأخذ في الاعتبار الملاحظات الرقابية على الأفلام قبل أن تتخذ قراراتها . ودعى إلى ضرورة قيام الرقابة بإخطار اللجنة بملاحظات الرقابية على الأفلام التي ترخص بعرضها محلياً .

وأشار الوزير بأنه سيصدر قراراً وزارياً بتنظيم لجنة التصدير والاستيراد وسيكون لرأى الرقابة في هذا الشأن اعتباره .

ولم يتمكن وزير الثقافة وقتها من اتخاذ أى إجراء قانونى في تعديل القانون ١٣ لعام ١٩٧١ ونقل رئيساً لجامعة عين شمس .

وعندما استلم الوزير الجديد<sup>(١١١)</sup> عمله بوزارة الثقافة أثرت نفس الموضوع معه مرة أخرى بعد أن أطلعته على المراحل السابقة .

واستمرت الرقابة ترسل ملاحظاتها عن الأفلام إلى رئيس لجنة الاستيراد والتصدير إلى أن علمت أن اللجنة تحمل هذه الإخطارات ولا تعيرها أى اهتمام ، وكففت عن إرسال تلك الإخطارات وانتظرت أن تسأل عنها المؤسسة العامة للسينما أو أن تبدي اللجنة المشار إليها اهتمامها بها ، لكن ذلك لم يحدث ، وذلك ما أكد لي

---

(١٠٩) الدكتور محمود الشنيطى .

(١١٠) حسن عيد التميم كامل .

(١١١) بدر الدين أبوغازى .

مايلغنى من أن إخطارات الرقابة للجنة التصدير والاستيراد والخاصة بملاحظاتها عن الأفلام يلقي بها في سلة المهملات وتتخذ اللجنة قرارها دون الرجوع إلى أى منها .

ثم عاودت الكتابة (١١٢) مرة أخرى إلى المستشار القانونى لنائب (١١٣) رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام وبناء على طلبه ولم يغير ذلك من الوضع شيئاً ، إلى أن صدر القرار الوزارى رقم ٤٥٩ (١١٤) لسنة ١٩٧٣ ثم القرار الوزارى رقم ٢١٣ (١١٥) لعام ١٩٧٦ والذى جاء به أن الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية هى الجهاز الفنى الذى يقرر صلاحية الفيلم من الناحية الموضوعية ، وبحث عرضه فى إطار التعليمات التى توافق عليها لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام .

ولم يصف هذان القراران جديداً بالنسبة لموقف الرقابة بل كانا فى رأى لونا من الإصرار على وضع الرقابة تحت إمرة ماتوافق عليه « لجنة الترخيص والاستيراد وتصدير الأفلام » ، وهى التى تتخذ قرار التصدير بالنسبة للأفلام برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وليس من الضرورى الأخذ برأى الرقابة والذى أصبح رأياً شكلياً ، وللجنة المذكورة أن تأخذ برأى الرقابة أو ترفضه ، وقبل صدور القانون ١٣ لم تكن تستطيع جهة ماكائنة ما كانت أن تصدر أو تستورد أفلاماً ما إلا عن طريق الرقابة والالتزام بقراراتها .

إن من صميم أعمال المؤسسة المصرية العامة للسينما التعامل المادى والتجارى بالنسبة للأفلام غير أنى كنت أرى أنه من الصالح العام للدولة أن يكون الحكم على تلك السلعة المؤثرة تأثيراً قوياً فى الجماهير سواء فى مصر أو فى الخارج لجهاز محايد بعيداً عن جهاز إنتاج تلك الأفلام أو جهاز التعامل المادى معها حتى يكون الحكم على الأفلام حكماً محايداً غير متأثر بقدر الإمكان .

(١١٢) بتاريخ ١٩٧٢/٧/٨ .

(١١٣) الدكتور عبد القادر حاتم ،

(١١٤) أصدره يوسف السباعى .

(١١٥) د . جمال الدين العطيفى .

ويكون ذلك بأن يبدى كل رقيب رأيه في الفيلم بالنسبة للتصدير فور رؤيته له أول مرة فهو بما له من ناحية تخصصية ، أقدر على ذلك . وعلى مدير عام الرقابة أن يتفحص الآراء المختلفة ويشفعها برأيه ، ولا بأس من إشراك مجلس الرقابة إذا كان باقيا في حالة اختلاف الرأى في الفيلم أو إشراك وكيل الوزارة المختص إذا كان هناك ما يستدعى ذلك من موضوعات .

ولا يجوز أن يمنع التصدير للفيلم إذا سبق الترخيص بتصديره إلا إذا جد ما يدعو إلى ذلك في حدود القانون مع ضرورة التأكد من سلامة النسخ المصدرة وتنفيذ ملاحظات الرقابة عليها أسوة بالداخل .

#### لجنة التظلمات :

وحدد القانون<sup>(١١٦)</sup> كذلك لجنة التظلمات التى أعطت الحق لصاحب المصنف فى أن يتظلم من قرار السلطة القائمة على الرقابة ، حتى لا تكون قراراتها مستبدة . ولكنى لاحظت عند التطبيق - وأثرت ذلك فى مناسبات كثيرة - أن لجنة التظلمات ترى أحيانا - وربما كانت على حق - مصالح المتظلم لأسباب فقهية أو قانونية دون مضمون الفيلم أو أثره على النشء والمشاهدين ، وأحيانا ما كانت تُحجب الرؤيا عنها لمجرد أنها لا تعایش الرقابة فى مواقفها المختلفة .

وكان مجال تبادل الرأى فى هذه اللجنة ضيقاً و محدوداً ، فعدد أعضائها ثلاثة بما فيهم رئيس<sup>(١١٧)</sup> اللجنة ، وكأنهم يؤلفون دائرة فى محكمة استئنافية .

---

(١١٦) القانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ المادة ١٢ منه .

يجوز التظلم من القرارات التى تصدرها السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل من :

رئيساً

١ - مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من ينوبه لذلك .

٢ - مندوب من مجلس الدولة يتنبه رئيس إدارة الفتوى والتشريع للمختصة .

٣ - رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة

كما نظمت للمادة ١٣ كيفية التظلم .

(١١٧) كان مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من ينوبه رئيساً إلى أن ألغيت وزارة الإرشاد القومى .

وعندما أنشئت وزارة الثقافة وتبعتها الرقابة كان وكيل الوزارة المختص بالرقابة رئيساً ،

وعندما ضمت الثقافة إلى الإعلام أصبح وكيل وزارة الثقافة والإعلام رئيساً وهكذا .

وفي السنوات العشر<sup>(١١٨)</sup> الأخيرة تقريباً لاحظت أن وكيل الوزارة المختص ، ورئيس اللجنة يتعاطف مع الرقابة في أغلب الأمور حتى لا يناقض نفسه بينما كان نقيب السينمائيين يتعاطف مع السينمائيين وليس مع مضمون الفيلم في المقام الأول .

وكنيت الملح في بعض الأحيان أن تعاطف نقيب السينمائيين كان يميل في اتجاه علاقاته الشخصية ، فقد يمنع أحد الأفلام معترضاً على موضوعه بينما يدافع عن الترخيص بعرض فيلم آخر قد يكون من نفس النوع بل قد يدور حول نفس الموضوع .

وهكذا حدث تباعد بين الغرض الذي صدر من أجله القانون الرقابي وتضمن الحرص على أن يكون صوت الفنان مسموعاً ومصالح الفنانين ممثلة عن طريق مندوب النقابة ، حدث هذا التباعد بين القانون وبين تطبيقه عملياً في الحالات التي اتخذ فيها مندوب النقابة موقف الدفاع عن مصالح شخصية أو مصالح فئة من الفئات دون غيرها بصرف النظر عن المصالح العام لمجموع الفنانين أو المصالح العام للمجتمع ذاته .

وكان من رأيي أن العدالة تقضي بأن تكون جميع الأفلام سواء أمام القانون ، فإذا استقر الرأي على منع أفلام العنف والرعب مثلاً ينبغي أن يطبق هذا المنع على كل فيلم من هذا النوع بصرف النظر عن شخص المستورد له أو المنتج أو صاحب المصلحة الشخصية في عرضه .

هذا ما أفهمه على ضوء المساواة أمام القانون العام .

أما عضو اللجنة الثالث وهو مندوب مجلس الدولة فقد أصبح صوته في كثير من الأحيان هو الصوت الذي يرجح قرار الحظر أو قرار الإباحة أو قرار الموافقة على موقف الرقابة ووزيرها أو قرار رفض هذا الموقف .

---

(١١٨) في حيال العملية بالرقابة .

وينبغي أن نلتمس شيئاً من العذر لكل من عضو النقابة ومندوب مجلس الدولة وسبب ذلك أن القرار الذي تتخذه الرقابة بكامل جهازها ويكون ضد المصنف الفني هذا القرار يستند في العادة إلى خلفيات كثيرة لا تكون ماثلة في ذهن عضو النقابة ومندوب مجلس الدولة .

والأمثلة كثيرة منها فيلم «لعبة كل يوم» و«شقة مفروشه» و«قصر الشوق»

الخ .

هذه الأفلام جميعاً رأت الرقابة ووزير الثقافة منعها من التصدير لأسباب فنية واجتماعية وسياسية في مقدمتها ذريعة هبوط المستوى الفني وإن كان هبوط المستوى الفني ليس سبباً من الأسباب القانونية التي تعطى الرقابة الحق في منع عرض أى فيلم لأن القانون صريح في هذا الأمر فقد خلت مواد من تمكين الرقابة من الحكم على مستوى الأفلام إيجاباً أو سلباً .

ولكن ما حدث هو أن الرقابة ووزير الثقافة رأيا أن يستخدم أسلوب المنع كنوع من الزجر أو التأديب أو التنبيه لمنتجى الأفلام الهابطة والمسيئة إلى صناعة السينما وأعنى بهذه الأفلام تلك الأفلام التي تتحمل الدولة تكاليف إنتاجها أو تتحمل بسببها خسائر مالية وأدبية وربما كان موقف الوزراء المتعاقبين هو موقف الرجل المسئول سياسياً عن أعمال وزارته الأمر الذي يجعله يحسب ردود الفعل في الداخل والخارج خاصة إذا استقر في تقديره أن ردود الفعل هذه ستؤدي إلى الإساءة إلى البلد .

وفي أحيان أخرى كانت اللجنة تخطئ طريقها عندما تقرر التصريح بعرض بعض الأفلام التي كانت الرقابة والوزير قد اعتبرها أفلاماً فاضحة تتناول شذوذاً في العلاقات بين الرجل والمرأة أو غير ذلك من الأمراض السلوكية الشاذة .

ومثال ذلك :

فيلم كيف تموت : What a way to die

## فيلم : كيف تموت What a way to die

فكرة هذا الفيلم تبدو وكأنها تتناول محاربة الدعارة في إيطاليا إلا أن الفيلم تناول هذه الفكرة في أسلوب مثير فاضح تضمن عرض مشاهد كثيرة مبهرة وجنسية ، كما اشتمل الحوار على العديد من العبارات التي تخدش آدابنا العامة وتقاليدنا خدشاً شديداً والتي يرفضها الذوق العام عندنا والسلوك السوى .

وكان وزير الثقافة<sup>(١١٩)</sup> في ذلك الوقت يلح على الرقابة في أن تقف في وجه تيار أفلام الجنس والعنف وكانت الرقابة من جانبها تأخذ في اعتبارها أن السواد الأعظم من جمهور المشاهدين قد ينحسر الكثير من مشاهدة هذه الأفلام وأنه لن يكسب منها غير الضلال .

كان ذلك موقف وزير الثقافة والرقابة أما الشركة المستوردة<sup>(١٢٠)</sup> فكانت تبرر طلبها في إباحة عرض الفيلم على أساس أنه يصور بعضاً من النماذج البشرية المحدودة ، فالبطل فيه رجل يحقد على النساء رغم أنه يرغب فيهن ، أما الصحفية أوى البطلة التي ذهبت إليه وانقادت له فكانت تعالجه من عقده النفسية . وعندما انعقدت لجنة التظلمات<sup>(١٢١)</sup> ذكر وكيل الوزارة المسئول عن الرقابة أن الفيلم يحمل في طياته ما يمس مصالح الدولة العليا وخاصة في الفترة التي كانت تمر بها البلاد بينما اجتمع رأى العضوين الآخرين على الترخيص بالفيلم بعد حذف<sup>(١٢٢)</sup> مناظر معينة حددتها اللجنة<sup>(١٢٣)</sup> ويشترط أن يقتصر عرض الفيلم على الكبار فقط .

(١١٩) الدكتور ثروت عكاشة .

(١٢٠) شركة مترو .

(١٢١) انعقدت اللجنة في ١٩٧٠/٦/٨ .

(١٢٢) وكانت لجنة التظلمات مشكلة من : حسن عبد المنعم وكيل وزارة الثقافة رئيساً .

منصور حسن نائب الدولة عضواً .

السعيد صادق سكرتير نقابة السينمائيين عضواً .

(١٢٣) ١ - منظر التعليل عندما أدخل الرجل السلاح داخل ملابس المرأة وكشف عن بطنها وصدرها .

٢ - منظره يتحسس داخل جسدها عندما كانت تعزف على البيانو .

٣ - منظر السينة في رقعه ستريز كشف فيه عن ثديها تماماً وكذلك لقطة لها عن قرب شبه عارية .

واصوات لحيح تصاحب الموسيقى .

٤ - منظرهما في الحمام عندما علما ملابسهما تلمأ كلامها .

ولابد لي من أن أعرض للجدل الذي دار طويلا ولعله لم يزل يدور حول تعبير  
مصالح الدولة العليا

ما هي هذه المصالح ؟ هناك فريق يرى أن تعبير مصالح الدولة العليا يتبع  
للمصالح الأساسية التي يتأسس عليها مجتمعنا بالإضافة إلى مصالح الدولة السياسية  
وسلامة الوطن وغير ذلك مما حدده الدستور واجتمع عليه فقهاء القانون .

وهناك من يرى أن استخدام الرقابة أو الوزير لتعبير مصالح الدولة العليا يجب  
أن يكون استخداماً محدداً ومطابقاً لنصوص مدونة في التشريع . وفي إطار هذا الرأي  
فإن أصحابه يعترضون على التوسع في تطبيق عبارة مصلحة الدولة العليا على ما لم يرد  
في نص قانوني صريح .

أما موضوع الفيلم فيتلخص في أن أحد الرجال تأثر في طفولته بمشهد عقرب  
تلتهم ذكرها ولبسته هذه العقدة حتى نضج فاعتاد في أيام عطلته الأسبوعية أن  
يصحب إحدى العاهرات ، ليمارس معها ألوان الشذوذ بما فيها من سادية  
وتعذيب ، حتى اعتذرت يوما عن عدم حضورها إلى مسكنه وكانت قد لجأت إلى  
الرجل في مكتبته إحدى الصحفيات تطلب منه معلومات متعلقة بمشكلة التعقيم  
وتناول حبوب منع الحمل ، وأخبرها أن هذه المعلومات توجد في مسكنه وعرضت  
عليه التوجه إلى منزله ويمجرده وصورها يبدأ الرجل في إذاتها ألوان التعذيب والتكيل  
حتى تظاهرت يوما بتجرعها بعض الحبوب قاصدة الانتحار فتفجرت داخل الرجل  
فجأة نوازع إنسانية وبادر بعلاجها وحاولت إقناعه بالتخل عن أفكاره وعقدته التي  
يعانى منها ، وعرضت عليه الخروج في نزهة خلوية ويدا وكأنه قد شفى من عقدته  
وصار شخصاً طبيعياً في تصرفاته وسلوكه ورجعا معاً بعد قضاء النزهة وكانت الفتاة  
قد أفصحت له مرات عديدة أنها تفضل مزاولة العشق في حرية كاملة على العشب أو  
في الماء وتندفع بالفعل في حمام السباحة بالمسكن ويلقى بنفسه وراءها وقد تجردا تماماً  
من ملابسهما . وعقب مزاولتهما الجنس تنخلص الفتاة من الرجل فقد رأيناه بلا

حراك ونعلم بعد ذلك أن الفتاة التي ادّعت بأنها صحفية ليست سوى عاهرة كانت على اتصال بالعاهرة الأولى التي اعتادت التردد على مسكن الرجل . وهكذا يردد الفيلم المشهد الذي كان سبباً في إصابة الرجل بالعقدة النفسية وهو مشهد العنقري التي التهمت عفرها ذكراً .

والفيلم إنتاج إيطالي ومن توزيع شركة مترو التي تقدمت به للرقابة<sup>(١٧٤)</sup> .

كما أخرجه وكتب السيناريو له **Pier Schivazappa** وأنتجه **Gine Sappe**  
**Zaccariello** ومن تمثيل **Maria Cusani, Philip de Roi**

وعند عرض الفيلم على الرقابة ، كان ماثلاً في الذهن ما تفشى بين شباب أوروبا من شلوذ جنسى ، وأصبح خطراً يستشري في جوانب حياتهم ، أردت أن أجنبه المشاهد المصرى بوجه عام والشباب المصرى على وجه خاص .

كما أن مشاهد الفيلم ، والذي كان على مستوى فنى جيد كانت تعتمد في الأغلب على مناظر العنف والسادية والعري الذى يركز أساساً على الإثارة الجنسية ، وبطريقة مبتكرة ، كما أن المرأة التي ادّعت بأنها صحفية ، ما هى إلا عاهرة انقادت للرجل فى إشباع رغباته الجنسية الشاذة ويطرق مختلفه منها استعراض الرقصات الفاضحة ومزاولة الجنس مع تمثال له أمامه مؤتمرة بأمره .

وفى الواقع أقلقنى جداً حكم لجنة التظلمات بعرض الفيلم إذ إن البلاد كانت تمر بفترة ، دقيقة ، وكانت ما تزال حملة مجلس الشعب على ما أسماه أفلام الجنس ماثلة أمامى ، والتي اضطرت الرقابة على أثرها إلى سحب الكثير من الأفلام من الأسواق وإعادة مراقبتها وحذف كثير من المناظر منها ، كما أن منع عرض الفيلم تنفيذ أيضاً لتوجيهات الوزير إلى الرقابة فى الحد من أفلام الجنس والإثارة الجنسية ناهيك عن الجنس الشاذ .

---

(١٧٤) فى ١٠/٣/١٩٧٠ .



وعند تبليغ الشركة<sup>(١٢٥)</sup> بقرار لجنة التظلمات الذى يقضى بحذف كثير من المناظر وعرض الفيلم للكبار فقط ، أبلغت الشركة بدورها مركزها الرئيسى بأمريكا ، ولكنه رفض عرض الفيلم محذوفاً منه تلك المناظر ، وطالبت الشركة بإعطائها<sup>(١٢٦)</sup> قرار المنع لتمكين من إعادة الفيلم إلى موطنه الأصلى فكان لها ما أودت . وحملت الله انها لم تقبل عرض الفيلم .

ومع كل ما يمكن أن يعيب لجنة التظلمات من قصور أو خلاف فى رأى إلا أننى أرى ضرورة الإبقاء عليها ضماناً لحرية الفكر وحرية التعبير وحرصاً على العدالة والديمقراطية ، وكل ما أرجوه أن تُعدل اللجنة بزيادة عدد أعضائها إلى خمسة أعضاء على الأقل بإضافة عضوين من المشتغلين بالأمور العامة وعن لهم صلة بالأدب والفنون ، وبحيث يتوفر فى اللجنة تبادل الرأى لضمان الحكم السليم ، ولا أوافق على رأى مجلس الرقابة<sup>(١٢٧)</sup> الذى أوصى بأن يكون تشكيل لجنة التظلمات فى القانون المعدل من أعضائها الحاليين مضافاً إليهم أعضاء مجلس الرقابة . واعتقد أنه يجب أن يكتفى بأن يكون وكيل الوزارة المختص همزة الوصل بين هذه اللجنة ومجلس الرقابة ذلك أن التظلم يكون كذلك من قرارات مجلس الرقابة باعتباره امتداداً للرقابة نفسها ومكملاً لها .

ولا يفهم من قولى هذا أن لجنة التظلمات لم تؤد واجبها أو أن أعضائها قد قصروا فى واجبهم ، بل إن هذه اللجنة رغم اعتراضها على قرارات للرقابة مما اعتقدت أنه فى غير الصالح العام أحياناً ، ورغم تمسكها بالشكليات القانونية دون مضمون الفيلم فى بعض الأحيان الأخرى ، ورغم ما شعرت به من قصور الرأى فى مجالات ثالثة ، إلا أن لهذه اللجنة مواقف مشرفة ، كما أنها وقفت أيضاً بجانب الرقابة ، دُعمت من رأيا وعمقته فى كثير من المواقف .

---

(١٢٥) فى ١٧/٦/١٩٧٠ .

(١٢٦) فى ٢٣/٩/١٩٧٠ صدر قرار المنع .

(١٢٧) الجلسة ٥٧ فى ١٥/٦/١٩٧٠ .

وكل ما أرجوه أن يكتمل لها الحوار والمشاركة في الرأي والتشاور فيه ليكون حكمها أكثر صلاحية وأكثر قدرة حتى تعم الفائدة .

### فيلم : «لعبة كل يوم» :

تقدمت المؤسسة المصرية العامة للسينما بهذا الفيلم (١٢٨) إلى الرقابة .

ويستعرض الفيلم نماذج بشرية تعيش في قرية تتعرض للاضطهاد . فمثلاً شبابة الشاب الذي يكذب في أى عمل ليعيش شريفاً يتعرض لظلم معلمه الذى يعينه حارساً صورياً على عرابته تهرباً من الضرائب ، فيقبض عليه من أجل ذلك ، والغاية التى تدبر مع صبي المعلم مخططاً للاستيلاء على نفوذ زوجته عن طريق غوايته لابنة المعلم والسطو على عرضها ثم يسرق النقود ويهرب ، ثم هناك عدّة نماذج للشقاء ممثلة في «خلف الأخرس» والحاوى والباعة الجائلين .

ونظراً لمهبط مستوى الفيلم فنيا من ناحية الإخراج والتصوير والموسيقى فقد رأت الرقابة إحالة الفيلم إلى مجلس الرقابة لإبداء الرأي فيه ، وقد أشرتُ بعرض الفيلم عرضاً داخلياً حتى يرى الناس إنتاج المؤسسة (الهابط طبعاً) ومنعت عرضه بالخارج .

وعند عرض الفيلم على مجلس الرقابة (١٢٩) وافق على العرض محلياً وقرّر رفض تصدير الفيلم للخارج وطالب «بالكتابة للمؤسسة للكف عن إنتاج أفلام تهبط إلى مثل هذا المستوى حفاظاً على أموال الدولة» .

وعند عرض المحضر على وزير الثقافة (١٣٠) كتب (هذا الإنتاج الهابط يسمى

---

(١٢٨) في ١٩٧١/١/٣١ وزن الفيلم ٢١ ك . . أبيض وأسود من تمثيل ماجده الخطيب ، وعبد المنعم إبراهيم ونجمة كاريوكا . سيناريو وإخراج وحوار خليل شوقي .

(١٢٩) جلسة رقم ٧٦ في ١٩٧١/٢/١ .

(١٣٠) بدر الدين أبو غازی .

إلى مؤسسة السينما ومن أجل ذلك لا أوافق على عرضه ، مادام المجلس قد ثبت له هبوط الفيلم إلى هذا الحد ، ويطلب من المؤسسة مذكرة عن دواعي إعداد هذا الفيلم وتكاليف إعداده والمسئول عن إيجازته) .

وأرسلت الرقابة إلى مدير المؤسسة المصرية العامة (١٣١) بقرار المنع وكان نزارها (بسبب هبوط المستوى الفني الأمر الذي يتعارض ومصالح الدولة العليا) .

وحدث أن افتعلت الصحف ضجةً وهاجمت الرقابة بخصوص منع عرض هذا الفيلم ، وكتب أحد النقاد (١٣٢) مقالاً بالمصور (١٣٣) هاجم فيه الرقابة هجوماً شديداً ، وتصادف أن زار الوزير الرقابة ، وأطلعته على المقال ، وكيف تهجم الرقابة ظلماً ولأغراض شخصية فضحك الوزير ، وذكر أن المقصود بالمقال هو شخص الوزير ولكن كاتب المقال اختار أن يطعن الرقابة بدلاً من أن يهاجم قرار الوزير ، وشجعتني الوزير على المضي في عمل بنفس الجهد طالما أن الوزارة وعلى رأسها الوزير ووكيله يقرّان هذا الجهد ويساندانه .

وكان موضوع المقال قد أثير مرة أخرى بمجلس الرقابة (١٣٤) وقرّر عضوان (١٣٥) من المجلس ألّ بعض النقاد ومنهم كاتب المقال كثيراً ما يجامل دون كتابة رأيه صراحة ، كما ذكر عضوان (١٣٦) بأن كاتب المقال برغم ما أثاره كتابة في جانب الفيلم قد انتقده وقرّر أنه سيء للغاية ، وذلك عندما شاهد الفيلم بمركز الصور المرئية ، كما علم بأن مخرج الفيلم (١٣٧) جمع عدداً من الصحفيين من أصدقائه للدفاع عن الفيلم .

---

(١٣١) بتاريخ ١٩٧١/٣/٤ .

(١٣٢) سعد الدين توفيق .

(١٣٣) العدد ٢٤٢٣ في ١٩/٣/١٩٧١ .

(١٣٤) الجلسة رقم ٨٢ في ١٨/٣/١٩٧١ .

(١٣٥) كمال الملاخ وسلي داود .

(١٣٦) أحمد الحضري .

(١٣٧) خليل شوقي .

وأشار عضو المجلس<sup>(١٣٨)</sup> بأن الرقابة تتساهل بالنسبة لأفلام القطاع العام دون القطاع الخاص ، على اعتبار أنها أموال الدولة مما يجعل القطاع الخاص يطالب بالمعاملة بالمثل ، وهكذا ندور في حلقة مفرغة وينتهى الأمر بأنه لا توجد رقابة .

وعندما عرض المحضر على وزير الثقافة أشار الوزير بمنع عرض الفيلم لهبوط مستواه الفني ، كما جاء بقرار مجلس الرقابة (وأنه لا مبرر لتلك الضجة المفتعلة ، فالفيلم من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما ، والمؤسسة تتبع وزارة الثقافة والوزارة قررت المنع ، كما تساءل الوزير عنّ هذه الخسارة ؟)

وتظلمت<sup>(١٣٩)</sup> المؤسسة المصرية العامة للسينما لدى لجنة التظلمات من قرار الرقابة بالمنع بحجة أن الرقابة قد أجازت القصة<sup>(١٤٠)</sup> والسيناريو وأن الفيلم لا يتعارض مع مصالح الدولة العليا وأن مستواه كئى مستوى فيلم مصرى تصرّح بعرضه وتصديره للخارج وأن قطاع التوزيع أبرم عقوداً على الفيلم مع عملاء المؤسسة في داخل وخارج البلاد .

ونظر التظلم طبقاً للقانون ، وشاهدت لجنة التظلمات<sup>(١٤١)</sup> الفيلم ، ورأى رئيس اللجنة تمسكه بقرار الوزير .

أما نائب مجلس الدولة ، وممثل نقابة السينمائيين فقد رأيا : (أن المستوى الفني من ناحية القصة والسيناريو مستوى عادى وسبق أن وافقت عليها الرقابة قبل تنفيذ

(١٣٨) سلى داود .

(١٣٩) استناداً إلى أحكام القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ تطبيقاً للمادة ١٢ .

(١٤٠) في ١٩٦٩/٣/١٤ رخص بملخص القصة تحت اسم نفر واحد وفى ١٩٦٥/١١/١٤ رخص بسيناريو القصة بتخفّطات أبدت عل السيناريو ولم يوافق عليها مدير المصنفات السابق مصطفى درويش . وفى ١٩٦٧/٩/١١ تقدمت المؤسسة بطلب تجديد الترخيص بالنسبة للسيناريو (ترخيص السيناريو ينتهى بعد عام واحد) .

(١٤١) لجنة التظلمات اجتمعت فى ١٩٧١/٤/١٤ عضوية : حسن عبد المنعم وكيل وزارة الثقافة رئيساً ، منصور حسن نائب مجلس الدولة عضواً عبد المنعم محمد توفيق نائب عن نقب السينمائيين عضواً وحضر الاجتماع يوسف صلاح الدين مدير عام المؤسسة المصرية العامة للسينما ومحمد رجائى مدير قطاع الإنتاج بالمؤسسة المصرية العامة للسينما . وبصفتها ممثلين للشركة المتظلمة ، وقام بإعمال السكرتارية عزت عبد الرحيم رئيس الكتب الفني بالرقابة .

الفيلم ، بمعنى أن هبوط المستوى الفني فيه لدرجة منع عرضه أمر غير ملحوظ بالقدر الذى صورته الرقابة) .

وعليه قرّرت اللجنة قبول التظلم شكلاً وفى الموضوع الموافقة بأغلبية الآراء على إلغاء قرار الرقابة بمنع عرض الفيلم مع الترخيص بعرضه بالداخل وتصديره إلى الخارج .

ويلاحظ أن الرقابة ومجلسها ووزير الثقافة معها كانوا فى حالة استياء من المستوى الفنى للفيلم ، وقاموا معاً بمحاولة جادة مستولة ، للوقوف فى وجه المهابط من الأعمال ، والحد من الأعمال الفنية غير الجيدة ، فأصدر الوزير حكماً ضدها وأراد مساءلة المتسبب عنها ، وربما لو أن هذا الأمر أخذ مجراه الطبيعى لكانت اهتمت المؤسسة أكثر اهتماماً وجدية فى أعمالها الأخرى ، والقطاع الخاص من ورائها .

ولكن الذى حدث هو أن لجنة التظلمات أوقفت ذلك التيار الذى كان حتماً فى صالح الفيلم المصرى لولا أن اللجنة المذكورة أجهضته لساعته بانحاذها موقف مساندة المؤسسة العامة للسينما والتى استعدت بعض الأقلام المغرضة ، لتقف ضدّ الرقابة بكامل جهازها ، تشهّر بوزارة الثقافة وتحاول النيل من وزيرها وجهازها وجادّ بها ، ولم يدر بخلد لجنة التظلمات أن مجلس الوزراء قد اتهم تلك الوزارة يوماً بأنها كانت سبباً فى الفساد الذى استشرى بين الناشئة بسبب التصريح ببعض المصنفات الفنية الأمر الذى اضطرّ وزارة الثقافة إلى أن تقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء تشرح فيها ملابسات الموقف <sup>(١٤٢)</sup> كما أنها تعرّضت لهجوم شديد من مجلس الشعب .

إن قضية الأفلام المهابطة ، قضية ملحة فى رأى وكان يتحتم اتخاذ إجراء حيالها ، حاولت الرقابة أن تسلكه ، وحاول مجلسها ووزراء مختلفون تأييده ، إلا أن

---

(١٤٢) ما جله بمحضر مجلس الرقابة بجلسته الأولى فى ٢٧/٥/١٩٦٨ .

على لسان وكيل الوزارة المختص حسن عبد النعم وذلك إثر ما صرح به مصطفى درويش من اللام .

المؤسسة أحبطت أعمالها جميعاً ، كما ذكرت ، ولا حجة بأن الرقابة سبق لها الترخيص بأفلام في مثل هذا المهبوط كما جاء في تقرير لجنة التظلمات ، وإلا فإننا سنسير في حلقة مفرغة ولن يكون هناك نهوض أبداً بصناعة السينما .

ويلاحظ أن المؤسسة المصرية العامة للسينما ، عندما تظلمت ، اعتذرت لدى لجنة التظلمات بأن قطاع التوزيع بها أبرم عقوداً على الفيلم مع عملاء المؤسسة في داخل وخارج البلاد ، وأن هذا الإجراء من جانبها إجراء غير قانوني ، لأن القانون يحتم موافقة الرقابة في المقام الأول ، وأيضاً فإن الإجراء الذي اتخذته المؤسسة قد يعرضها للضرر المادي إذا تأيد رأى الرقابة بالمنع كما حدث في مسرحية «القصر» و«الحسين شهيداً» وغيرهما ، وهذا ما سأتحدث عنه في مكان آخر من الكتاب . ولكن المؤسسة افترضت مسبقاً إجازة عرض الفيلم وفي ذهنها أن مسألة الرقابة مجرد إجراء صوري غير ذي بال ولا يدخل في حسابها أنه يمكن أن تقف الرقابة ضد مصنف ما ، بل لقد حدث بالفعل أنها وقفت في وجه فيلم ما جن لها هو «جنون الشباب» والذي ظل حبيس مخازنها فيما أعلم ما يقرب من عشر سنوات وكان من أسباب خسارتها .

#### فيلم : My Lover my son

تقدمت بالفيلم شركة مترو من توزيعها ، والفيلم من إخراج John New-land جون نيولاند

وتمثيل دونالد هوستن Donald Houston ، رومي شنيدر Romy Scheneader

ويتناول الفيلم قصة زوجة ثرية ، تعيش في ضواحي لندن حياة هادئة مع زوجها وابنها البالغ من العمر سبعة عشر عاماً ، يلاحظ أن العلاقة بين الزوجة وابنها غير طبيعية فهي تعامله على أنه عشيق أو رفيق ، وتراقصه بطريقة لا يفعلها إلا العشاق ، وهي تجد فيه صورة لعشيقها الذي أحبته ولقي مصرعه غرقاً في حمام السباحة .

يبدأ الزوج يشك في علاقة الأم والابن ، كما تبدى صديقة الابن شكوكها أيضاً ، ثم تكتشف أن علاقته بأمه ليست علاقة طبيعية .

يشور الزوج ذات يوم على زوجته وقد أفضت إليه بحقيقة حبها لابنها ، وينال عليها ضرباً ، ويقبل الابن على صوت صراخ أمه محاولاً إنقاذها ويستقلا سيارتهما بينما يتبعهما الزوج إلى أن تقف السيارتان وينشأ عراك بين الأب والابن ينتهي بأن يشور الابن الذي رفع عصا الجولف ويهوى بها على رأس الأب الذي يفارق الحياة .

ويحاكم الابن وتنتهي المحاكمة ببراءته باعتباره كان يدافع دفاعاً شرعياً عن نفسه وعن أمه ، وتلتقى الأم مع الابن في المنزل بعد المحاكمة ، وتحاول إغراءه مرة أخرى ويرفض الابن تلبية رغباتها ، فقد قتل أباه وأصبح نبهاً لتأنيب الضمير وتعترف له الأم بأنها هي التي قتلت زوجها فعندما ضربه الشاب بعصا الجولف لم يكن قد فارق الحياة بعد ، ولكنها عادت إليه وقضت عليه بالعصا ، كما أنها باحت له بالسراً وأن القاتل ليس بأبيه وأن أباه الحقيقي هو عشيقها الأول .

ولقد أجمع الرقباء على منع عرض الفيلم وعندما شاهدت الفيلم (واقفت على المنع حرصاً على الإبقاء على أسمى علاقات حب وضعها الله في قلوب الأمهات لابناتها ، كما أننا في غنى عن عرض علاقات شاذة قد تكون لها أسوأ الأثر في مجتمعنا رغم ما في الفيلم من مبررات وصنعة جيدة . الأمر الذي يشوه تلك العلاقة الأسرية والحب بين الأم والابن كما أن موضوعه لا يتلاءم وأخلاقياتها وعاداتنا . )

وعرض الفيلم على مجلس الرقابة<sup>(١٤٣)</sup> ورأى أحد الأعضاء<sup>(١٤٤)</sup> الموافقة على العرض بعد حذف المناظر العارية أما باقي الأعضاء فقد وافقوا على منع عرض الفيلم للأسباب التي ساقها الرقابة وأيد الرأي وزير الثقافة<sup>(١٤٥)</sup>

(١٤٣) جلسة ٧١ في ١٤/١/١٩٧١ .

(١٤٤) أحمد الحضري .

(١٤٥) بدر الدين أبو غزالي .

وتظلمت شركة مترو من قرار الرقابة - برفض الفيلم -<sup>(١٤٦)</sup> بمذكرة واعتبرت :

أولاً : أن الفيلم لا يهدف إلى تناول موضوع جنسى يكون المقصود منه الإثارة سواء عن طريق الشذوذ أو بغير هذا الطريق ، وإنما موضوعه يتناول عارضاً نفسياً انتاب سيدة نتيجة حادث تحلقت عنه عقدة وتدور وقائع الفيلم حول هذه العقدة ولا يجد المشاهد صعوبة ما فى تبيين هذا الغرض أى بله هذه العلة النفسية وسبب الإصابة بها ثم تدرج أعراضها وأخيراً نهايتها وفى غير إسفاف جنسى أو استهداف إثارة لهذه الغاية وحدها .

ثانياً : لقد خلا حوار الفيلم من أى كلمات أو عبارات مثيرة جنسياً أو تلميحية لما أسمته الرقابة بالشذوذ مؤيدا وكاشفا من أن هناك مرضا نفسيا تعاني منه الأم إذ فقدت رجلها الأول فى ظروف قاسية وهى فى أشد حالات الحب والسعادة ، ثم تزوج وتعيش حياة هادئة تتفق مع بيئتها الاجتماعية ، إن الصدمة النفسية التى تولدت عن فقد حبيبها ترسبت فى أعماق اللاشعور منها دون وعى حتى اشتد عود ابنها الذى تعلم هى وحدها أنه ابن الرجل الأول . وهنا يلعب المرض النفسى دوره وتبدو صورة حبيبها فى وجه ابنها فتظهر أعراض المرض وتتفاقم - وتصدر تصرفات عن الأم وكلها لا إرادية . فأحيانا تتقرب من ابنها وهى فى شبه غيوبة أو حالة سكر . والذى يعنينا تأكده أن جميع هذه التصرفات لاشذوذ فيها بل هى اشارات وتلميحات يدركها المشاهد بالاستنتاج لا بالחס والأهم من هذا أيضا هو أن الابن لم يستجب مطلقا لتلك الاشارات ولم ينحرف أى أن ما تقوله الرقابة من أن هناك شذوذا جنسيا لأن الفيلم يصور علاقة محرمة بين أم وابنها هو غير صحيح . فإن مثل تلك العلاقة هى مجرد مقدمات لها لم تنشأ مطلقا بين الأم وابنها .

ثالثا : إن هناك فارقا كبيرا بين الأفلام التى تتناول العقد النفسية بالتحليل

---

(١٤٦) فى ٢٢/٥/١٩٧١ أرسل من مدير شركة مترو محمد اللزلى .



والعرض مثل هذا الفيلم ، والأفلام الأخرى التى تقصد الإثارة الجنسية لذاتها ، ولقد عرضت أفلام من النوع الأخير كثيرة فى هذا الموسم السينمائى دون اعتراض وبدون أن تحدث أثرا سيئا ، إذ التطور الاجتماعى يسمح بالمرض . إذن فمن باب أولى عدم الاعتراض على فيلم الأساس فيه يتناول مرضا نفسيا والجنس فيه عارض وليس بهدف . ومع هذا فليس لدى الشركة أى اعتراض على حذف ما قد تراه الرقابة من المشاهد الجنسية السافرة إذ هى ليست بأصل موضوعى فى قصة الفيلم وعلى أن يعرض الفيلم على الكبار فقط .

واجتمعت (١٤٧) لجنة التظلمات وحضر اجتماعها كذلك عضوان (١٤٨) من أعضاء مجلس الرقابة لم يكونا قد تمكنا من مشاهدة الفيلم عند عرضه على المجلس واستقر رأيها أيضا على المنع .

كما حضر محامى (١٤٩) الشركة ولم يخرج دفاعه عما جاء بمذكرة الشركة والذي أكد أن ما أصاب الأم ما هو الأمراض نفسى والجنس بالفيلم ليس بهدف بل هو عارض .

واعترض عضو المجلس (١٥٠) بأن ليس كل ماتدعيه السينما : مصرية أو أجنبية بأنه قائم على حقائق نفسية يمكن التسليم به أنه مرض نفسى ، وأن المؤلف يمكن أن يخلق ما يشاء ويزعم أنه مرض نفسى ، وليس الأمر كذلك وخصوصا بما يسمى علم النفس .

وأن علم النفس والأمراض النفسية التى أشار إليها محامى الشركة لا تزال موضوعات خلافية تتعدد فيها المذاهب والمدارس بين مثبت ومفكر ، ولا يكاد اثنان من علماء النفس أن يجمعان على رأى فيها .

(١٤٧) بتاريخ ١٩٧١/٦/٣ .  
 (١٤٨) سامى داود ، الدكتور عمود الشينطى . حضرا دون المساس باللجنة وبصفتها عضوين فى مجلس الرقابة وذلك توفيرا للوقت والنفقات .  
 (١٤٩) عثمان هلال .  
 (١٥٠) سامى داود .

والأمر ليس أمر النظر في حقائق علمية يصح عرضها أم لا ، وإنما يرجع إلى تقدير السلطة القائمة على الرقابة فيما تراه حماية للقيم والأخلاقيات الاجتماعية والدينية في بلادنا .

وهناك معتقدات لا يكون من الصواب التعرض لها وخصوصا ما يخلش منها حالات القداسة الاجتماعية ، قداسة الأم ، فالأم مقدسة في كل كتاب ومقدسة في مجتمعاتنا ومن عوامل صون الأسرة وصون المجتمع ألا نخدش هذه القداسة فمن مسئوليتنا نحن أن نحمل حالة الأم المقدسة حتى ولو فرض أن هناك من علماء النفس من يرى إمكانية انحرافها واشتهاء ولدها أو محاولة ممارسة الجنس معه ، فإنها مسئوليتنا نحن أن نحمل تلك الحالة من عرض مثل هذا الانحراف المفترض إذا أردنا أن نأخذ مثلا لما نراه من واجباتنا في وجوب حماية معتقدات المجتمع ومقدساته الثابتة ، وأنه هناك من العلماء والفلاسفة من يسمون بالماديين الذين ينكرون وجود الله ويجرحون فكرة التدين أو يقدمون مما يرونه مؤيدا لوجهة نظرهم من أدلة مادية وغير ذلك ، كما أن هناك مجتمعات تأخذ بهذه الفلسفات .

وقد تقدم أفلاما تدعو إليها ، فهل يجوز للسلطات الرقابية أن تعرض مثل هذه الآراء بدعوى أنها آراء يرى بعض العلماء صحتها وتأخذ بها بعض المجتمعات في عصرنا ؟ بالتأكيد لا لأن مجتمعاتنا له معتقدات دينية وأخلاقية واجتماعية ، وله عرف ثابت في بيئتنا قائم على أخلاقنا ومعتقداتنا كل هذا يجب حمايته ومن هنا . . . ونحن بصدد هذا الفيلم بالذات نجد أن الفيلم يجرح حالة قداسة الأم التي أرادها لها الله والأديان والمجتمع .

وعلى هذا فالرقابة على حق في منع عرض هذا الفيلم حماية لشبابنا ومجتمعاتنا حتى لا يصور شاب يرى هذا الفيلم أنه من الممكن أن تقوم في نفس أمه نحوه مثل هذه النزعات غير الطبيعية .

وهنا تصدى عمادى الشركة لعضو المجلس بأن هذا الكلام لا يعدو كونه

شعارات وحديثاً عن الأخلاقيات عامة وقداصة الأم وما توصى به الأديان الأمر الذي لو اتبع في صناعة السينما وفي التأليف ، لما عرضت إلا الأفلام التي تتبع تعاليم الدين حرفاً وبحرف والمجتمع المثالي ، فالكلام عن قداصة الأم والأسرة والحفاظ على المجتمع وعدم الخروج عن تعاليم الأديان كل هذا ليس بقبلة السينما ولا تنقيها ، ولكن ما هو محظور الخروج فعلاً عما هو واقع ، ومثل هذه الصورة قد تقع في الحياة ، فقتل الابن لأبيه أمر واقع ، وخروج الأم عن مقتضيات الأمومة واقع ، فإذا صور هذا الواقع بعيداً عن المثالية التي يتحدث عنها عضو المجلس الرقابي ويلج بالتزامها ، فهذه هي السينما التي تلتزم بالحقائق العلمية تنقيها وتستعرضها ، لا ولا بالتعاليم السماوية نخرج عنها ، وإنما إذا ما عرض الموضوع من غير ابتذال وفي استعراض جنسى مكشوف وفي صورة تثير الشفقة على الأم المريضة بأكثر مما تثير ما قصده عضو المجلس من حديثه فهذا الوضع رأى عملى الشركة ألا غبار من عرض الفيلم بعد حذف مشهد جنسى في العوامة وبعض المشاهد في النادى الليلي ، وعلى أن يكون للكبار فقط .

وبعد أن استعرض عضو<sup>(١٥١)</sup> لجنة التظلمات الآراء المختلفة التي أثارها عضو مجلس الرقابة ومحامى الشركة ، ذكر أن الأصل في كل دروب النشاط العقلية أو الطبيعية أو الأدبية أن تمارس بحرية أو دون أن تتسلط عليها رقابة إدارية ، بيد أن القانون وحده يملك إحاطة النشاط الفردى على اختلاف صورة بقيد من القيود ، عندئذ يكون على الهيئة القائمة بأمر الضبط (الرقابة) تتخذ قرارها بمنح الإذن بممارسة النشاط إذا توفرت الشروط التي حددها القانون ، ومن ثم تصبح سلطتها في منح الإذن أو منعه رهينة بتوافر هذه الشروط أو يتخلفها .

ومن حيث أن المشرع قد جعل السلطة في يد الجهة القائمة على الرقابة ، فإنه لم يقصد من ذلك أن تكون هذه السلطة في يد مطلقة يتصرف فيها بلا ضابط أو غاية بل

(١٥١) الأستاذ منصور حسن نائب مجلس الدولة .

قصد من ذلك أن تكون في يد المسئول عن الرقابة وسيلة من الوسائل التي يستعين بها في تحقيق غايته من المحافظة على الآداب العامة أو النظام العام أو مصالح الدولة العليا ، لذلك فإن القانون قد يلجأ لأسلوب الترخيص ، بيد أنه يضع شروطاً محددة لمنح الترخيص وقيّد جهة الإدارة بتنظيم تلك الشروط حتى لا تكل فيها هذا الترخيص إلى سلطتها التقديرية وحتى لا تضع ممارسة الحرية تحت رحمة تقديرها وفي ذلك أكبر الخطر على الحرية .

ومن حيث إنه في مجال الضبط (منها الرقابة على المصنفات الفنية) قد يقتصر المشرع على تحديد الغرض من التقييد كالمحافظة على الآداب العامة وعدم المساس بالأمن أو النظام العام أو مصالح الدولة العليا دون بيان لحدود هذا الغرض وعندئذ يكون على القائم على سلطة الرقابة أن يتكفل عند نظر المصنف المطلوب الترخيص به بتحديد مضمون الأغراض المشار إليها والتي تقتضى منه انتقاص الحرية .

ولما كان مضمون هذه الأغراض غير محدّد تحديدا مسبقا كان من المتعين عليه أن يتولى تجسيمة استلهاها من مضمون تصورى يستمدّه من واقع الحالة المعروضة عليه فإذا قامت الرقابة بوزن مناسبات قرارها وزنا معقولا مستخلصا استخلاصا سائغا من الواقع وكان قائما على سببه المشروع فإنه عندئذ يجوز لها أن تتخذ ما تراه لازما من التدابير الضبطية (منها رفض الترخيص بعرض المصنف الفني) للمحافظة على الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن العام أو مصالح الدولة العليا إذ إن الحريات على وجه العموم لا يعتمد القانون إلى حمايتها إلا في إطار الحفاظ على الأسس السابقة بمعنى أن التوفيق بين الأمرين مسألة قانونية يفصل فيها القاضي الإدارى بضوابط يستخلصها من أبعاد الحريات في علاقاتها بمقتضيات النظام العام ومن القيود التي يصح فرضها على ممارسة هذه الحريات حماية النظام العام على هدى الوقائع التي تعتبر شرطا موضوعيا لتدخل الضبط الإدارى وتقدير هذه الوقائع في صلته الوثيقة بملاءمة التعبير الضابط لا يعدو بالبدهة أن يكون مسألة قانونية إذ يتوقف على سلامة التقدير الإدارى لهذه الملاءمة شرعية التدبير باعتباره قيّدا مشروعا على سعة الحرية

وانطلاقها ومن القواعد الاصولية في القانون أن دفع الضرر عن الجماعة مقدم على جلب المنفعة أو المنفعة الفنية في الأهمية والحظر .

وحيث إن القضاء الإداري يحض التدبير الضابط في ضوء الأصول التي صاغها في موضوع القيود على صلاحيات الضبط أى سلطات الرقابة - وعنده أن الغاية وحدها لا تبرر الوسيلة في صدد الوسيلة التدبير الضبطي بل لا بد أن تكون وسيلة التدبير مجدية ومتكافئة وضرورية لاتقاء وجه الإخلال بالنظام العام ويتعين على هيئات الضبط أن تقيم موازنة دقيقة وملائمة وعادلة بين أهمية التهديد بالإخلال بالنظام العام وطبيعة القيد المفروض على الحرية ونوع الحرية التي يراد التحقق بها حماية للنظام العام إذ يتوقف على تلك الموازنة التي تجربها الإدارة مستعينة بهذه الضوابط ومستهدية بأصول التفسير القضائي السليم خاضعة دائما لرقابة القضاء الإداري الذي يقيم الموازنة بالقسط بين الحرية والنظام فيحفظ للحرية سعتها وللنظام كيانه .

وحيث إنه حسبما بين من الوقائع أن الرقابة عندما اتخذت قرارها برفض الترخيص بعرض الفيلم المشار إليه فإن السبب الدافع إلى ذلك هو ما تضمنه هذا الفيلم من مساس بقداصة الأمومة وما يترتب على عرضه من إلحاق أشد الأضرار بالهالة الرفيعة التي تحتلها الأم في وجدان كل فرد من أفراد المجتمع وتطبيق القواعد القانونية المشار إليها تفصيلا فيما تقدم والتي تنظم كيفية الموازنة بين الحريات والقيود التي تقتضيها المحافظة على النظام العام يفهمه الواسع نجد أن الرقابة قد أصابت في قرارها إذ إنه ليس من شك أن حماية الحرية والإشفاق من التضييق عليها لا ينبغي أن يبالغ فيها إلى الحد الذي يفضي إلى التضحية بالنظام العام .

وسبق أن اتخذ أحد العمد بفرنسا قرارا ضبطيا بحظر عرض شريط سينمائي يمثل مشهد ملاكمة عنيفة بين بطلين نظرا إلى ما اصططخ به هذا المشهد من طابع القسوة البالغة والعنف الضاري الذي يفر منه الإحساس المهذب ولا تفره قواعد الصحة النفسية ولما عرض الأمر على مجلس الدولة الفرنسي بطلب إلغاء قرار الحظر

قضى برفض هذا الطعن وكان قضاؤه هذا جوابا طبيعيا عن تساؤل اعتمد في ضمير القاضى الإدارى : .هل هذا الحظر منبت الصلة بفكرة النظام العام أو موصولا بهذه الفكرة وفق العناصر التى تصورها المفهوم هذا المضمون . (حكم مجلس الدولة الفرنسى فى ٧ نوفمبر ١٩٢٤) .

لكل ذلك . . . قررت اللجنة بالإجماع قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا .

ويلاحظ هنا أن لجنة التظلمات فى هذا الفيلم قد أيدت الرقابة ووقفت تماما معها بل وعمقت التفكير فى صالح موقفها من الشركة برفض الفيلم حرصا على النظام العام .

\*\*\*



### الفصل الثالث

فى تقديرى أن كل عمل فى جيد يرتفع فوق كل الحواجز ويفرض نفسه على الناس جميعا بما فهمه النقاد والرقباء ، ويستوى فى ذلك العمل السينمائى الممتاز والعمل المسرحى المتفرد ، والمؤلفة الموسيقية المبدعة ، والفنون التشكيلية ، وفن النحت ، وفن التصوير ، وبقية الفنون ، ذلك لأن إبداع أى عمل كبير متقن يتجاوز حدوده الجغرافية والشخصية ، بحيث يصبح فنا عظيما يقدم متعة بالغة للجمهور .

لكن الميزان الذى نحكم به على أى عمل فنى هو ميزان نسبى أى أنه نسبى لزماته وفكاته .

وفى هذا الميزان توضع مجموعة من القيم التى تؤلف كيان العمل الفنى .

فالموضوع الممتاز وحده لا يكفى ، والبراعة فى الإخراج أو التمثيل أو استخدام الحيل السينمائية لا تكفى كذلك ، وإنما يوزن الفيلم كله موضوعا وتشكيلا وإخراجا وتمثيلا فترجح كفته أولا ترجح .

.. ذلك من زاوية الحكم الفنى الخالص .

لكن وظيفة الرقابة ليست هي وظيفة الناقد .

هناك كما قلت ضوابط تقيدنا : منها ما هو سياسى ، ومنها ما هو اجتماعى ،  
ومنها ما يتصل بعلاقة الدولة بغيرها من الدول .

وفى إطار ما سبق شأنت أفلاما أعتبرها أعمالا فنية ممتازة منها :

فيلم كيلوباترا *Cleopatra* : الذى أنتجته شركة فوكس للقرن العشرين  
وأنفقت بسخاء شديد عليه ، حيث بلغت تكاليف إنتاجه ٤٧ مليون دولار وهذا  
الإنتاج الضخم يمجّد تاريخ مصر العريق وحضارتها فى أروع صورة قدمتها صناعة  
السينما حتى الآن . ولعبت بطولته واحدة من كبريات نجوم السينما العالمية وهى :  
اليزابيث تايلور .

وعندما عرض على الشاشة البيضاء ، وبقاعة الرقابة ، لم أستطع ولم يكن فى  
استطاعة أى وقب أن يوافق على عرضه ، بالرغم من أنه لم يسسء إلى شخصية  
كيلوباترا ، بل لقد كان هذا الفيلم يمجّد ملكة مصر القديمة .

وقد يسأل القارىء إذن لماذا لم يعرض هذا الفيلم ؟

الجواب ببساطة أن اليزابيث تايلور كانت إحدى الفنانات والفنانيين الذين  
تبرعوا لإسرائيل ، وأدلت بتصريحات اعتزتها الدوائر السياسية المصرية والعربية  
معادية للحقوق المشروعة للجانب العربى وقتها ، بالإضافة إلى دعمها للنشاط  
الصهيونى فى المحافل الدولية والأمريكية ، وكان مكتب مقاطعة إسرائيل بالطبع قد  
أدرج اسم اليزابيث تايلور ضمن قائمة الفنانين المنوعين من عرض أعمالهم بدور  
السينما العربية وتطبيقا لهذا كله صدر قرار بمنع عرض فيلم كيلوباترا بالرغم من أننا  
كنا على يقين من أن هذا الفيلم قد عرض على المستوى العالمى أمام جمهور كبير  
للغاية .



والأمر العجيب أن الفيلم الذى اعتبره العرب معاديا لهم اعتبرته إسرائيل فيلما معاديا لها كذلك ، لأنه يمجّد شخصية مصرية عظيمة ، هي كليوباترا . ولذلك منعت الرقابة في إسرائيل عرض هذا الفيلم ، وهكذا لم ينجح الفيلم الممتاز في أن ينال إعجاب الجانبيين المتحارين على الأرض ، وهو عمل فنى يخلّق إلى حيث يخاطب الإنسان من حيث هو إنسان .

هل انتهت حكاية فيلم كليوباترا عند القرار الصادر بمنعه في البلاد العربية وإسرائيل ؟ وكيف تمت دورة مراقبة هذا الفيلم في مصر ؟

بدأت قصة الرقابة مع فيلم كليوباترا عندما تقدم مدير إنتاج الفيلم<sup>(١)</sup> في مصر بطلب إلى الرقابة<sup>(٢)</sup> بطلب فيه تصدير اللّفات التى صورت بعض المناظر التجريبية بمنطقة الشيخ بادفو ، وذلك لتحميمضها بالخارج ووافقت الرقابة<sup>(٣)</sup> على التصدير .

وكانت الشركة قد أرسلت إلى مصر بعض المعدات تمهيدا لتصوير الفيلم وأنفقت الشركة على بعض المناظر التى صورت بمصر ٣٣٨,٠٠٠ ألفا من الجنيهات إلا أن السلطات المصرية منعت دخول الممثلة الأولى للفيلم وبطلته ، وهى اليزابيث تايلور - كما ذكرت - حتى أننا سمعنا أنها وصلت المطار فعلا ومنعت من دخول البلاد .

وكانت جريدة الجمهورية<sup>(٤)</sup> قد نشرت أن الممثلة اليزابيث تايلور ستصل إلى ج . ع . م فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ . كما نشرت مجلة

---

(١) جمال مذكور وكان المقروض أن يصور الفيلم في مصر ولكن أوقف التصوير بسبب الاعتراض على اليزابيث تايلور رغم ما كان منتظرا من عمله صعبة تدخل البلاد وقدرت بحوالى أربعة ملايين جنيه .

(٢) قدمت طلبات تصدير لفات غير محمصة في ١٩٦٢/٥/٢ ، ١٩٦٢/٧/٢٢ ، ١٩٦٢/٧/٢٥ وكان التصدير في عطلة عيد الاضحى تحت إشراف النقيب حسن عبد الرازق قائد منطقة الشيخ بادفو والمقدم عادل عبد الرحمن مدير مؤسسة السينما للقرات المسلحة ولم تستلذن مؤسسة السينما الرقابة في التصوير ، ولم تحظرها ولم يتواجد مندوب منها أثناء التصوير حسب ما كانت تقضى به اللوائح والقوانين .

(٣) مدير رقابة للصناعات الفنية وقتها كان محمد لمى .

(٤) بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٦ .

نيوزويك<sup>(٥)</sup> أن هذه الممثلة ستصل إلى ج . ع . م لتمثل دور البطولة في فيلم كليوباترا وأنها أى الممثلة صرحت «بأنها سوف لا تلاقى متاعب على الإطلاق وأن شركة فوكس للقرن العشرين رتبت مسألة ذهابها إلى مصر والحصول على عشرة آلاف رجل من الجيش المصرى لتمثيل دور كاتب كليوباترا» .

كما نشرت صحيفة الرقيب<sup>(٦)</sup> اللبيرة «أن الممثلة اليزابيث تايلور فازت - بجائزة الأوسكار وأنها تتبرع بما يقرب من نصف إيراداتها سنويا لإسرائيل وقد وجه إليها أحد الصحفيين السؤال التالى :

هل تعتقدين أن سلطات ج . ع . م ستسمح لك بالقيام بتمثيل دور كليوباترا في الأراضي العربية ، وماذا تفعلين لو منعت من دخول الجمهورية العربية المتحدة لميولك المعروفة وهى عطفك على إسرائيل وتأييدك المطلق المنقطع النظر لها ؟  
وقد أجابت اليزابيث تايلور :

«إن سادخل أراضى ج . م . ع وسأقوم بتمثيل دور كليوباترا هناك ولن تستطيع سلطات ال ج . ع . م منعى ... إن هناك طرقا خاصة سأتبعها وأنا متأكدة من نجاحها» .

هذا بالإضافة إلى أن مجلة لوك<sup>(٧)</sup> الأمريكية نشرت تصريحاً لهذه الممثلة هذا نصه :

«إننا ذاهبون لمباشرة العمل في مصر (في فيلم كليوباترا) ومن ثم سنذهب إلى إيطاليا ومنها سنعود إلى هوليوود . ذات مرة منعتى ناصر من الدخول إلى مصر لأنى يهودية ، ولكن فجأة سمح لى بالدخول ولا أعلم الأسباب إنها مسألة عمل بالنسبة لى وإنه لمن المضحك أن أكون أول ملكة يهودية لمصر» .

(٥) فى ١٩٦٠/٨/٢١ .

(٦) فى عددها الصادر فى ١٩٦١/٧/٤ .

(٧) فى ١٩٦٦/٨/١٥ .

وعندما تقدمت<sup>(٨)</sup> شركة فوكس للقرن العشرين بالفيلم<sup>(٩)</sup> لإجازة عرضه لم يوافق الرقابة على العرض ولم أوافق أنا أيضا ، وأيد المنع<sup>(١٠)</sup> مدير المصنفات<sup>(١١)</sup> الفنية للأسباب السابقة المتعلقة ببطلة الفيلم .

وبعد مضي ما يقرب من أربعة أعوام ونصف تقريبا شاهد مدير الرقابة<sup>(١٢)</sup> وقتها الفيلم وذلك بناء على طلب جديد من الشركة<sup>(١٣)</sup> وأجاز عرضه عرضا عاما<sup>(١٤)</sup> دون أية ملاحظات مبدية لأسبابه للعرض وهي :

أولا : الفيلم يحجد مصر وموقفها السياسي من الاحتلال الروماني .

ثانيا : لأنه ينفي عن العرب المسلمين عمدة حرق مكتبة الإسكندرية .

ثالثا : لأنه ممنوع في إسرائيل الأمر الذي يدل على أنه من المصلحة عرضه في الجمهورية العربية المتحدة .

وبناء على ذلك أحضرت الشركة نسخة من الفيلم مقاس ٧٠ مم ونسختين ٣٥ مم وقامت بالدعاية للفيلم والتي تكلفت عشرة آلاف دولار ونشرت جريدة أخبار اليوم<sup>(١٥)</sup> تحت عنوان (كليوباترا في القاهرة) ما نصه :

تقرر السماح بعرض فيلم كليوباترا في القاهرة . اتخذت هذا القرار الرقابة على المصنفات الفنية ، قال مصطفى درويش مدير الرقابة ووافقنا على عرض الفيلم . . . الخ وأوردت الأسباب السابق ذكرها .

---

(٨) في ١٩٦٣/١٠/٥ .

(٩) كان وزن الفيلم ٤٠٠ جم ٤٤٤ .

(١٠) المنع في ١٩٦٣/١٠/٣٠ .

(١١) الرقابة على المصنفات الفنية في ذلك الوقت عبد الرحيم سرور وكت مديرة ادارة الافلام (العربية والاشواق) .

(١٢) مصطفى درويش .

(١٣) طلب في ١٩٦٨/٢/١١ .

(١٤) العرض في ١٩٦٨/٢/١٩ .

(١٥) العدد ١٢٢١٩ في ١٩٦٨/٣/١٦ .

كما نشرت<sup>(١٦)</sup> وكالات الأنباء العالمية نبأ موافقة مدير الرقابة على المصنفات على عرض الفيلم .

وبعد ذلك أرسل المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل خطاباً مطولاً من أربعة صفحات يؤكد ضرورة منع الفيلم وجميع الأفلام التي تشترك في تمثيلها الممثلة ذات الميول الصهيونية اليزابيث تيلور .

وعلى ذلك قررت<sup>(١٧)</sup> الرقابة سحب<sup>(١٨)</sup> ترخيص عرض الفيلم وتنبه على الشركة بذلك ، إلا أنها تظلمت من قرار الرقابة إلى وزير الثقافة<sup>(١٩)</sup> .

الأمر الذي جعل وكيل الوزارة<sup>(٢٠)</sup> يطلب عرض الفيلم على مجلس الرقابة في أول اجتماع<sup>(٢١)</sup> له .

ومما يذكر أن مجلس الرقابة كان قد أنشئ حديثاً بعد إلغاء ندب مدير عام الرقابة<sup>(٢٢)</sup> على المصنفات الفنية الذي سبق مباشرة ، وحتى لا ينفرد مدير الرقابة بالرأي يجرده بعد الخطوة الجريئة منه في عرض أفلام أثناء وبعد النكسة والتي اعتبرها البعض خارجة في موضوعاتها ومناظرها الأمر الذي أثار مجلس الشعب والرأي العام والغريب في الأمر بالنسبة لفيلم كليوباترا أنه برغم أن مقاطعة إسرائيل كانت متشددة بالنسبة لمنع عرض الفيلم بالبلاد العربية إلا أنه عرض<sup>(٢٣)</sup> في الأردن<sup>(٢٤)</sup> والجزائر<sup>(٢٥)</sup> والمغرب<sup>(٢٦)</sup> وتونس<sup>(٢٧)</sup> .

---

(١٦) كما ورد في خطاب المقاطعة إلى الرقابة .

(١٧) كنت قد أصبحت ومدير عام الرقابة على المصنفات الفنية ندباً بعد إلغاء ندب مصطفى درويش .

(١٨) سحب في ٢٩/٤/١٩٦٨ .

(١٩) الدكتور ثروت عكاشة .

(٢٠) حسن عبد المنعم .

(٢١) الاثنين ٢٧/٥/١٩٦٨ .

(٢٢) مصطفى درويش .

(٢٣) كما جاء في التظلم الذي تقدم به مدير شركة فوكس عمران ربيع .

(٢٤) بسبباً الحسين في ١٠/١١/١٩٦٥ .

(٢٥) بسبباً الجزائر في ١٧ مارس ١٩٦٦ .

(٢٦) بسبباً أوبرا بالدار البيضاء في ٢٦/١١/١٩٦٤ .

(٢٧) بسبباً بلالريوم بتونس في ١١/١١/١٩٦٥ .

وعندما استوضحت الأمر من المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل اعتذر بأن الفيلم عرض بالمغرب وتونس لأنها لم يصعدوا بعد قانون المقاطعة الموجود ولم تنشأ بها مكاتب إقليمية للمقاطعة .

أما بالنسبة للجزائر فإنه لم يوجد لدى المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل ما يؤيد عرضه بها .  
وقال المكتب بأن الأردن بدأ عرض الفيلم بمجرد صدور قرار<sup>(٢٨)</sup> منع عرضه بالدول العربية تقرر إيقاف العرض به .

أما بالجمهورية العربية المتحدة فهي باعتبارها عضوا في جامعة الدول العربية ملتزمة بتنفيذ قراراتها وذلك طبقا لميثاق الجامعة وبروتوكول اسكندرية فقد جاء بند أولا من بروتوكول اسكندرية<sup>(٢٩)</sup> ما نصه :

« قرارات جامعة الدول العربية ملزمة لمن يقبلها » .

كما جاء في المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية :

« وما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة . .  
وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله . . وفي كلتا الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة حسب نظمها الأساسية » .

وحيث إن الجمهورية العربية المتحدة قد وقعت على الميثاق<sup>(٣٠)</sup> فقد أصبح تشريعا من تشريعاتها واجب الالتزام به .

وكذلك قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الثاني والثلاثين ضرورة تنفيذ قرارات حظر التعامل مع الأشخاص الأجانب (طبيعيين واعتباريين) الذين ثبت لمؤمر ضباط الاتصال مخالفتهم لقانون ومبادئ المقاطعة من قبل المجلس - بالإجماع في الوقت الذي يحدد لذلك .

(٢٨) خطاب المقاطعة في ١٩٦٩/٧/٢١ إلى الرقابة على المصنفات الفنية .

(٢٩) (١٩٤٤/٩/٢٥) في (١٩٤٤/١٠/٧) .

(٣٠) في ١٩٤٥/٧/٢٢ .

وعليه أصبحت الجمهورية العربية المتحدة ملزمة بتنفيذ قرارات الحظر ضد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التي يصدر بها قرارات مؤتمرات ضباط اتصال لمقاطعة اسرائيل .

ولقد يتساءل الإنسان الآن ما مستقبل عرض هذا الفيلم طالما أنه تمجيد لمصر القديمة وملكتها كليوباترا ؟

وفي محاولة يائسة أثرت مسألة قرارات مكتب مقاطعة اسرائيل الملتزمة بها الجمهورية العربية المتحدة في أول اجتماع لمجلس الرقابة<sup>(٣١)</sup>

وعندما طرح مقرر المجلس الموضوع على الأعضاء طالب بدراسة هذه المسألة إذ من غير المعقول أن تمنع جميع الأفلام بهذه الطريقة وطالب بتغيير هذا المبدأ إذ ان السلبية في معالجة القضايا لم تحقق شيئاً وضرب بذلك مثلاً لمثلة مثل اليزابيث تايلور فهي لم تخسر شيئاً بسبب مقاطعة أفلامها لأنها قد حصلت على أموالها وأجرها من الشركة المنتجة كما أن نسبة توزيع الفيلم في الشرق الأوسط تعادل ٢ ٪ من التوزيع العالمي وعليه فإن هذا القرار لن يضرها بل بالعكس فهي تستغل هذا القرار بالتشهير بقضايا ومصالح البلاد العربية .

وكان من رأى أحد أعضاء المجلس<sup>(٣٢)</sup> أن المسألة تحتاج إلى إقناع الممثلين لكسبهم إلى صف البلاد العربية ، وليس عن طريق منع عرض أفلامهم فمنع المصنفات الفنية يخسرنا نحن ولا يعود على إسرائيل بخصائر كبيرة ، ولقد خسرت مصر العملة ، والعملية الصعبة التي كان مفروضاً أن تصرف في البلاد عند تصوير الفيلم في مصر .

---

(٣١) كانت أول جلسة لمجلس الرقابة في ٢٧/٥/١٩٦٨ بحضور الدكتور حسن الساعاتي ، والدكتور مصطفى زيوار ، نجيب غفوف ، سامي داود ، رجاء النقاش ، حسن عبد النعم وكيل وزارة الثقافة باعتباره مقرر المجلس واعتلال ممتاز مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية .

(٣٢) رجاء النقاش .

ورأى عضو<sup>(٣٣)</sup> آخر أن الوقت<sup>(٣٤)</sup> غير مناسب لعرض الفيلم وإذا كانت البلاد العربية الأخرى قد عرضته في عام ١٩٦٥ ، فقد كانت الظروف التي تمر بها البلاد تختلف اختلافاً كلياً ، وأن عرض الفيلم في تلك البلاد العربية ليس مقياساً لضرورة عرضه عندنا باعتبار أن مصر هي المرآة للبلاد العربية وعلى ذلك اقترح تأجيل مناقشة الموضوع لأنه لا يجوز التنازل عن قرارات المقاطعة والتي شملت شركات متعددة مثل شركات أدوية . الخ . واستثناء الممثلات من القرار قد يفسر سياسياً بأنه تنازلات سياسية .

وأيّد الرأي عضو ثالث<sup>(٣٥)</sup> واعتبر أنه إذا كانت الجامعة العربية قد اتخذت قراراً بمنع عرض أفلام بعض الممثلين فلا يجوز لمجلس الرقابة أن يصدر قراراً مناقضاً لقرار الجامعة وطلب عضو رابع<sup>(٣٦)</sup> إرجاء المناقشة باعتبارها مشكلة سياسية تعبر عن موقف سياسي ، إلا أن وكيل الوزارة<sup>(٣٧)</sup> تساءل ولماذا لا يأخذ المجلس المبادرة باعتبار أن الموضوع سيعرض على وزير<sup>(٣٨)</sup> الثقافة والذي قد يعرضه هو بمعرفة على مجلس الوزراء بعد أن يستوفى البحث ؟

إلا أن أغلب أعضاء المجلس طالبوا بتأجيل النقاش في الموضوع .. ولكن ذكرت للمجلس كيف أتت أخذت رأي بعض الشركات الأجنبية المستوردة لأفلام منعت بسبب اتخاذ موقف من بعض الفنانين الذين يشتركون فيها ، وفيما إذا كانت هذه الشركات توافق على أن يسمح لها بعرض تلك الأفلام الممنوعة مقابل خصم ٥٠ ٪ من حصيلة الإيرادات لصالح اللاجئين من العرب ، فكان جواب هذه الشركات جميعاً بالإيجاب . إلا أن أحد أعضاء<sup>(٣٩)</sup> المجلس اعترض على ذلك باعتبار

(٣٣) سمي داود .

(٣٤) كان عام ١٩٦٨ .

(٣٥) نجيب محفوظ .

(٣٦) الدكتور حسن الساعاتي .

(٣٧) حسن عبد المنعم .

(٣٨) الدكتور ثروت عكاشة .

(٣٩) سمي داود .

أننا في مصر لسنا وحدثنا المنفيين لقرارات المقاطعة .

وعليه اتخذ الرأي في الاستمرار بتأجيل عرض الفيلم ورفضت المقاطعة اقتراح الـ ٥٠ ٪ .

وعاودت الكتابة إليها عدة مرات لصالح الفيلم وكتبت إليها وزارة الثقافة والإعلام<sup>(٤٠)</sup> والهيئة العامة للسينما<sup>(٤١)</sup> ، فيها إذا كان من الممكن فعل أى شيء بحيث يعرض هذا الفيلم وكان أن ردت المقاطعة بالشروط<sup>(٤٢)</sup> الواجب توافرها لإمكان السماح بعرض أفلام الممثلين والممثلات الأجانب الذين حظر عرض أفلامهم ومنعوا من دخول البلاد العربية بما يلي :

أولاً : من حيث المبدأ ووفقاً لأحكام المقاطعة فإنه لا يجوز النظر بالسماح بعرض فيلم لمثلة أو ممثل ممنوع ما لم يرفع اسم الممثل أو الممثلة من قائمة المنوعين وتزول الأسباب التي أدت إلى إدراجه .

ثانياً : ولثبت أن اليزابيث تايلور قد قامت بأعمال لصالح إسرائيل ، بصرف النظر عن أنها اعتنقت اليهودية في فترة من فترات حياتها ثبت بالقطع :

( أولاً ) أنها اشترت سندات إسرائيلية بمائة ألف دولار قبل أن يمنع عرض أفلامها بالبلاد العربية .

( وثانياً ) قامت بمجهود ضخم لترويج السندات الإسرائيلية مستغلة شهرتها .

( وثالثاً ) تبرعها بمبلغ سبعين ألف دولار لبناء مسرح في تل أبيب . .

هذا ولقد قامت بأعمال لاحقة بعد الحظر منها : أنها قامت بتمثيل الأفلام الضخمة منها فيلم Son of the star عن مغامرات مزعومة قامت بها فصيلة من الجيش

(٤٠) عام ١٩٧٢ .

(٤١) في ١٩٧٣/٥/٢٣ .

(٤٢) قرار مجلس الجامعة رقم ٣٠٩ المتخذ في دور انعقاده العاشر السابع والأربعين .



الإسرائيلي أمام الجيش المصرى بكامله - هذه الأفلام التى ترمى إلى تمجيد إسرائيل والخط من قيمة العرب .

وعليه لا يجوز رفع الحظر عن أفلامها ما لم تقم بالآتى :

١ - التبرع لهيئات عربية بمبالغ تعادل ما سبق أن تبرعت به لإسرائيل ومن حسابها الخصاص وليس نتيجة عرض فيلم لها فى البلاد العربية .

٢ - قيامها بالمشاركة الفعالة لجمع التبرعات لمصلحة الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل .

٣ - أن تبدى استعدادها للقيام بتمثيل فيلم لصالح القضية الفلسطينية مقابل الأفلام التى أنتجتها لصالح القضية الصهيونية .

وألقنى السؤال . . . هل سيظل الحكم على فيلم كليوباترا بألا يراه كل من المشاهدين العرب والإسرائيل ؟

وكان فى اعتقادى أنه كلما عادت الأحوال إلى مستواها العادى الذى لا يتصف بشدة الحساسية أو لا يتأثر بالصراع الشرى الذى استمر على مدى ثلاثين سنة بين العرب وإسرائيل . . انفتحت آفاق لا أدرى كم تكون واسعة أمام عرض هذا الفيلم الممتاز فى الجانبين العربى والإسرائيلى .

وتركت الرقابة

وكانت المبادرة التاريخية الشجاعة فى إحلال السلام بين البلدين المتحارين وتوقعت أن اليوم الذى سيشاهد فيه جمهور الشرق الأوسط هذا الفيلم لن يكون بعيداً .

وتحقت إحدى أمنيات الرقابية وعرض الفيلم بسينما كايرو فى عام ١٩٧٩ .

## فيلم : سانت باولو Sand Pebbles

نقدم مثلاً آخر من الأفلام الممتازة ذات المستوى الفني الرفيع والذي اضطرت الرقابة لظروف أحيطت به أن تتخذ منه موقفاً انتهى به إلى منع عرضه جماهيرياً، تلك الظروف والأسباب التي تختلف اختلافاً تاماً عما صادف فيلم كليوباترا .

وتبدأ قصة هذا الفيلم الكبير<sup>(٤٣)</sup> مع الرقابة قبل النكسة<sup>(٤٤)</sup> بقليل واستغرق الجدل فيه أكثر من عامين<sup>(٤٥)</sup> ، وانتهى به الأمر أن رفضت الشركة عرضه بالشروط التي فرضت عليها واعتبرتها في ذلك الوقت مجحفة بالفيلم دامغة له .

كانت العلاقات السياسية وقت عرض الفيلم ، في غاية من التوتر والخلاف مع أمريكا بينما كانت هناك علاقات طيبة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، وكان لهذه الظروف تأثيرها على عقليات وتفكير الرقباء .

ولقد انقسم الرقباء في تقديرهم لهذا الفيلم فبينما رأى البعض أنه يجوز عرض الفيلم بشروط معينة بعد حذف مناظر وعبارات حددتها بتقاريره<sup>١</sup> واتخذ الرأي الآخر - وجهة نظر المنع وكنت أنا شخصياً مع هذا الرأي<sup>(٤٦)</sup> ورغم هذا الخلاف في الرأي والتباين فيه ، أجاز مدير المصنفات<sup>(٤٧)</sup> الفنية وقبها الفيلم للكافة دون أدنى اعتراض عليه .

ولكن ما قصة هذا الفيلم وما الذي دعا إلى الخلاف في الرأي بشأنه ؟ وما الأسباب التي دعت إلى ذلك ؟ ولماذا رفضت الشركة عرض الفيلم ؟ هذا ما سروه في السطور القادمة .

(٤٣) وزن الفيلم ٣٨ ك ومدة العرض ثلاث ساعات ونصف تقريباً .

(٤٤) قدم الفيلم للرقابة في ١٩٦٧/٣/٢٦ .

(٤٥) طالبت الشركة فوكس بإعادة الفيلم إلى الخارج في ١٩٦٩/٥/١٩ .

(٤٦) كنت وقتها نائبة للمدير العام واتخذت قرار المنع ولم يكن المدير العام موجوداً .

(٤٧) مصطفى درويش .

الفيلم من إخراج : روبرت وايز ( Robert Wise ) لفيل ريتشارد اتنبيره  
وستيف ماكوين .

وتجري أحداثه حول سفينة حربية أمريكية تتجول في مياه الصين عام ١٩٢٦  
أى في بداية الحرب الأهلية التي دارت بين كاي تشيك وماوتسى تونج ومن المعروف  
أن قوات كاي تشيك كانت تساندها قوات أمريكية وكذلك أن قوات ماوتسى تونج  
كانت تساندها قوات سوفيتية بل إن بعض كبار ضباط السوفييت هم الذين كانوا  
يدبرون الخطط العسكرية لقوات ماوتسى تونج .

وفى ظل هذه الظروف كانت مهمة السفينة Sand Pebbles سانت باولو تقوم  
على ردع المنظمات التي تناهض التدخل الأمريكى .

التحق الميكانيكى « هولمان » بالعمل على السفينة المذكورة ، وفى أثناء رحلته  
إليها تعرف على المدرسة « شيرلي » و« جيمس » رئيس بعثة التبشير الأمريكية .

وعلى السفينة صادق أحد البحارة « فرنشى » الذى كشف له عن مدى الفساد  
بها ، وكيف أن معظم الطاقم عليها من الصينيين ، وأن الأمريكين متفرغون لضرب  
الشباب الصينى من اليسار نهاراً ، وقضاء ليالهم فى المواقير الصينية ، وكيف أن  
رئيس العمال الصينى وأعوانه يسيطرون على السفينة وآلاتها .

وعندما فحص « هولمان » تلك الآلات تبين له أن أغلبها فى حاجة إلى  
الإصلاح السريع الأمر الذى أثار غضب رئيس العمال ، وأبدى عداوه « هولمان »  
بأن فتح عليه ضغط البخار وهو يقوم ببعض الإصلاحات فى باطن السفينة .

وكان « هولمان » قد وقع اختياره على أحد العمال الصينيين ليتخذ منه مساعداً  
له لما لمسه فيه من روح التعاون . وأخذ يدرجه على استعمال الآلات ويعلمه أسماها  
وعملها . وأثناء قيامها بالإصلاح ، دارت إحدى الماكينات ، فادت إلى مصرع أحد  
العمال الصينيين ، وألقى قائد السفينة بمسئولية ذلك على « هولمان » .

وفى المساء ذهب « هولمان » و « فرنشى » إلى إحدى المواخير ، ووجدوا فتاة صينية عذراء يزايد عليها القواد مقابل مبلغ من المال حتى تستطيع تحرير نفسها وأهلها من ربة الفقر ، وقد علموا منه أن المبلغ المطلوب هو مائتى دولار وذلك مقابل إطلاق سراحها ، وكانت الفتاة قد وقعت فى نفس « فرنشى » ، وقرر الحصول على هذا المبلغ بأية وسيلة إنقاذاً لها .

وانتهز « هولمان » فرصة ثورة أحد العمال الصينيين وقرر ملاكمته والمراهنة على فوز أيهما ليستطيع جمع المال المطلوب ، وقامت المراهنة فعلا على العامل الصينى وهولمان كليهما وانتهت بفوز الصينى بعد أن أثقلته الجراح .

وأسرع « هولمان » وصديقه إلى الماخور ليخلصا الفتاة قبل ضياع الوقت وقبل أن يلحق بهما الصينيون وقد استطاعا جمع المبلغ المطلوب وقدماه إلى القواد الذى رفض استلامه وأدخل الفتاة الصينية الحسنة فى مزاد . وانتهى بهما الأمر إلى ترك المبلغ واختطاف الفتاة الصينية .

أراد « فرنشى » أن يعقد عليها قرانه ، ورفض المبشرون ذلك ، فما كان إلا أن دخلا الكنيسة وزوجا نفسيهما تحت سمع وبصر المسيح . وأشهدا « هولمان وشيل » على هذا الزواج ، ولم يستطع « فرنشى » أن يعاشر زوجته علناً ، خوفاً من قوات الشباب الصينى .

و ذات ليلة حاصفة ممطرة شدة الحنين إلى المبيت مع زوجته وتسلسل للخارج وتعرض للمطر والبرد ، وعند وصوله إليها كان قد أصيب بالحمى وواقته منيته وهو فى فراشها .

وفى صباح اليوم التالى ذهب « هولمان » إلى مكان الزوجين للسؤال عن « فرنشى » وفوجئ بوفاته ، وفى أثناء انصرافه قابلته قوات الشباب الصينى . والتحمت معه ، كما قتلت الفتاة الصينية التى كانت على وشك الوضع .

هاجمت القوات المعادية للأمريكان السفينة «سان باولو» والذي استطاع «هولمان» الوصول إليها والاحتواء بها ، وطالبوا بتسليمه للمحاكمة بتهمة قتل الفتاة الصينية زوجة «فرنشى» ، وتخرج الموقف وهددوا السفينة كلها وتمرد البحارة وطالبوا بتسليم «هولمان» ، إلا أن قائد السفينة رفض ، وكان العامل الصينى معاون «هولمان» قد غادر السفينة قبل أن يحيط بها قوات الشباب الصينى المعادى ، وعند عودته هاجمته تلك القوات وتمكنت من القبض عليه ، وعلقته على قائم خشبى وبدأت فى تعذيبه وتقطيع جسده ، بتهمة تعاونه مع الأمريكان ، وقد تعرض وأخذت تعمل المدى فى جسده تقطع أوصاله جزءا جزءا بوحشية رهيبة ، الأمر الذى دفع «هولمان» إلى إطلاق الرصاص عليه رحمة به من العذاب الشديد .

وتمكنت السفينة من الإفلاق ، إلا أنها توقفت بعد قليل بسبب عوائق كثيرة وضعت فى طريقها حتى سدت مجرى النهر تماما . ودارت معركة ضاع ضحيتها الكثير من الصينيين وبعض طاقم السفينة التى اتخذت طريقها «لشنغهاي» لإنقاذ المدرسة «شيرلى» ورئيس البعثة التبشيرية قبل أن تصل إليها قوات الشباب الصينى ، ذلك بسبب تخرج الموقف لأقصى درجة .

رفض رئيس البعثة التبشيرية العودة ، كما أعلن عن تنازله عن جنسيته الأمريكية وأنه قد أرسل ما يفيد ذلك إلى جنيف ، كما رفضت المدرسة العودة أيضاً . أمر الضابط اصطحابها بالقوة ، إلا أن الموقف تخرج وقرر «هولمان» البقاء معهما للدفاع عنهما ، وفى هذه الأثناء هاجم الشبان الصينيون مركز التبشير وقتلوا رئيسه ودارت معركة دافع فيها «هولمان» عن المركز إلى أن استطاعت المدرسة الهروب ولقى هو مصرعه وكذلك قائد السفينة «سان باولو» والتى أخذت تشق النهر من جديد عائدة وبدت كالحصاة فى صحراء مترامية الأطراف .

وكان الرأى القاتل بالمنع قد بنى على عدة أسباب منها :

١ - الفيلم دعابة غير مباشرة لأمريكا فى فيتنام (وكانت الحرب تلور رحاها

هناك) .

٢ - أن بالفيلم بعض المشاهد التي تصور الأمريكيين بمظهر الإنسانية ومثال ذلك عندما رغب «هولمان» في حلاقة ذقنه بنفسه فحثه زميل له أن يترك هذا العمل للحلاق الصيني باعتباره مصدر رزقه الوحيد .

٣ - الإنسانية والشرف التي تميز بها «فرنشى» و«هولمان» بالمقارنة بالقواد الصيني وحملها المال له لتحرير الفتاة . وحرص «فرنشى» على أن يتزوجها زواجا قانونيا وشرعيا .

٤ - لحظات من الندم كان يبديها «هولمان» عندما يضطر إلى قتل أحد المعتدين كما حدث عندما قتل تلميذ المدرسة التبشيرية رغم أنه هاجمه وكان يريد قتله .

٥ - كما أن الفيلم في الجانب الآخر قد شوه الصينيين وأظهرهم بمظهر المتوحشين القتلة المعتدين .

وأمثلة لذلك :

١ - موقف العداء الذي وقفه العامل الصيني بالركب من «هولمان» .

٢ - مطالبة الصينيين بتسليم «هولمان» على الرغم أنه لم يقتل الفتاة الصينية ، كما ظهر ذلك بوضوح في الفيلم ، بحيث يضاف ذلك الموقف على «هولمان» بأنه مظلوم وشهيد يباح دمه وهو بريء .

٣ - قتل الصينيين لرئيس مركز التبشير رغم إعلانه أنه تخلى عن جنسيته الأمريكية .

٤ - البطولة التي ظهر بها «هولمان» في نهاية الفيلم لمجرد إنقاذ المدرسة الأمريكية وراح هو وقائد السفينة ضحيتها الأمر الذي يصم الصينيين بالقسوة رغم أنهم في واقع الأمر يقومون بتحرير وطنهم في محاولة التخلص من تلك البعثات التبشيرية التي تقوم في حقيقتها باستمالة الوطنيين إلى جانبهم .

ولقد سبق أن ذكرت بأن شخصيا وافقت على المنع<sup>(٤٨)</sup> للأسباب السابقة

---

(٤٨) المنع كان بتاريخ ٦/١٢/٦٧ وأجاز مصطفى درويش الفيلم في ٦/١/٦٨ أي بعد النكسة .

بالإضافة إلى أن موقف هذه السفينة قد تشابه في ذهني بموقف السفينة ليبيرى الأمريكية والتي كانت تقف على مقربة من الشواطئ المصرية أثناء وبعد النكسة .

وكان الفيلم مرخصا به عندما طالبت<sup>(٤٩)</sup> الشركة بالترخيص لها بنسخة جديدة مقاس ٧٠ مم وكنت أقوم بأعمال مدير عام الرقابة<sup>(٥٠)</sup> على المصنفات الفنية رفضت إعطاءها الترخيص المطلوب تأييدا لرأى السابق في المطالبة بالمنع ، كما أن مراة النكسة كانت ما تزال تتملك كيانى كله ، والتواطؤ الأمريكى الإسرائيلى لم يزل أثره باقيا في نفوسنا ، وأن أسباب المنع قوية لدى .

كما وأن لاحظت أن الشركة الأمريكية ملحة في عرض الفيلم وأن طلبها عرض نسخة ٧٠ مم من هذا الفيلم لم يكن عبثاً ، بل إن هذا المقاس من الفيلم سيضعف الإقبال عليه حتماً ، لأن الأفلام مقاس ٧٠ مم لم تزل جديدة بمصر الأمر الذى سيرغب الجماهير في مشاهدة الفيلم ، والفيلم على مستوى فنى غاية في الجودة والامتياز والإتقان الأمر الذى يسهل تقبل ما به من دعاية مغلفة ليسهل هضمها جماهيريا .

ولم تكن الشركة الأمريكية وحدها التى تلح في رغبتها في عرض الفيلم بل إن شركة القاهرة للتوزيع السينمائى أرسلت ترجو وتطالب بعرض الفيلم وإعادة النظر في أمره ولا أدري ماذا كان دورها ، ولماذا طالبت هى بالفيلم .

ولإزاء ذلك رأيت أن أعرض الموضوع على مجلس الرقابة في جلسته الثالثة والرابعة<sup>(٥١)</sup> .

وقد أجمع الأعضاء على أن الفيلم ممتاز من الناحية الفنية وناحية التكنيك وكما

---

(٤٩) في ١٠/٦/١٩٦٨ .

(٥٠) كان قد ألغى نذب مصطفى درويش في ٢٤/٤/١٩٦٨ ولم يصدر لي قرار للقيام بأعمال مدير عام الرقابة ، وإنما قمت بأعمال المدير العام باختيارى نائب المدير العام

(٥١) الجلسة الثالثة في ١٢/٦/٦٨ والرابعة في ١٥/٦/٦٨ وعرض الفيلم بالجلسة الثالثة وأخذ الرأى في الجلسة الرابعة وكانت بعضوية : سلمى داود ، أحمد بدرخان ، رجاء النقاش ، حسن عبد المنعم ، حسن الساعاتي ، اعتدال ممتاز .

اختلف الرقباء في الرأي بالنسبة للفيلم ، كذلك اختلف رأى أعضاء مجلس الرقابة فمن قائل بإرجاء العرض<sup>(٥٢)</sup> ، حين وجود الظروف المناسبة والانتهاء من مشكلة فيتنام ، والمطالب بالمنع .

ولقد كتب عضو<sup>(٥٣)</sup> مجلس الرقابة تقريراً جاء فيه :

(قد يبدو أن رقابة المصنفات يمكن أن تكون في حيرة إزاء هذا النوع من الأفلام الذى يمثل الفيلم المعروض ، والفيلم من ناحيته الفنية ، قصة وتصويراً وإخراجاً يمثل قيمة فنية كبيرة ، كما أنه زاخر بالمواقف الإنسانية التى تحرك مشاعر المتفرج كإنسان إزاء موقف إنسانى بصرف النظر عما يحيط به من علاقات أو معان سياسية أيا كانت .

والتفوق الأمريكى فى صناعة الفيلم استطاع وسوف يستطيع أن يقدم إلينا دائماً مثل هذه النماذج فى الأفلام ذات القيمة الفنية الكبرى . وأن يركز فيها من المواقف الإنسانية لأفراد من أبطالها ، ما يربط عواطفنا بهم ، ويصرفنا عن النظر فى إدانة الموقف العام الذى يتحركون فى إطاره .

والفيلم المعروض يمثل قدرة أجهزة التوجيه السينمائى الأمريكية من هذه الناحية أبلغ تمثيل .

إن الفيلم - مثلاً - لا يناقش الوجود الاستعماري الأمريكى فى الصين لا يدينه . . ولا يتشيع له . .

وهو بالتالى لا يسمح بفرصة للمشاهد ، يُقيم فيها حركة المقاومة الصينية من حيث سلامة أساسها ، وعدالة أهدافها .

أنه يترك كل هذا ، ويكتفى بالنظر إليه ، كأمر واقع منصرف إلى مناقشة وتقييم الأفراد . . . أو الجماعات .

---

(٥٢) كان من هذا رأى رجاله القلائس ، وأحمد بدرخان .

(٥٣) سامى داور .



وهنا يستطيع الفيلم أن يسوق عواطف المشاهدين ، إلى جانب جميع المواقف الإنسانية ، في جانب أبطال الفيلم من الجانب الأمريكي ، وضد جميع المواقف ، «الوحشية» التي يتخذ لها أبطالا من الجانب الصيني .

فنحن نعطف على البحار الأمريكي الذي يقع في هوى الصينية المسترقة التي يعرضها النخاس في سوق تجارة الجسد . .

ونحن نعطف على جماعة البحارة التي توازره في جمع الفدية التي يطلبها النخاس فيها ، دون مأرب شهوى .

ونحن نعطف على البحار نفسه ، وهو يحاول الزواج منها . . مرتفعاً بحبه لها إلى المستوى الإنساني الذي يرفض وسيلة شراء الجسد بالمال .

ونحن نحبيها معاً عندما يتزوجان . . . ويتعرضان للمحنة . .

ولكننا في الجانب الآخر . . نكره النخاس الصيني . . ونكره التعصب الصيني ضد زواج الفتاة المسترقة بالرجل الذي استنقذها من حياة الرق ونكره الجماعة الصينية بأسرها في هذا الموقف . .

ونحن نعطف على البحار الأمريكي ، الذي يشفق على عبيد السفينة الصينيين ، ويحذر من تحميلهم مسئوليات لا مثيل لهم بها ، تعرضهم للموت . ويقوم بمؤاخاة أحدهم وتدريبه . .

وفي الجانب الآخر ، نرى هول الوحشية الصينية في معاملة هذا البحار الصيني البسيط الطيب . . . حتى لكانهم تجردوا تماماً من كل معاني الإنسانية وهم يتحركون بشهوة الدم والتعذيب ، إلى قتله قتلاً بطيئاً ، باستنزاف الدم من صدره وجسده بمشارط في أيدي هجم متوحشين منهم .

نحن نكره الجماعة الصينية بأسرها في هذا الموقف . . ونقف بكل مشاعرنا مع يد البحار الأمريكي ، عندما تمتد إلى إنقاذ هذا الصيني الصديق الطيب ، برصاصة ترمحه من التعذيب .

وعندما يتأزم الموقف فوق السفينة ، ويطالب البحارة الأمريكيون زميلهم هذا بتسليم نفسه إلى الصينيين البرابرة . . . ترانا وقد امتلأنا إشفاقا عليه أن حياته أصبحت في نظرنا غالية ، وارتباطاتنا الإنسانية به ، لم تعد تحتل مجرد تصور تعذيبه بأيدي الصينيين المهج الأشقياء .

ونحن نكاد نصفق للمبشر الأمريكى ، وهو يتأذى بما يؤدى إليه الوجود الأمريكى فى الصين ، من توترات ومذابح ، ويعلن براءته من الجنسية الأمريكية والعلم الأمريكى ، وكل علم فى الوجود . . . ولكننا لا نلبث أن نشعر بخطئه الفادح ، عندما يلقي مصيره بأيد صينية ، وحينئذ نسلم بأهمية الجماعة المسلحة الأمريكية للرعايا الإنسانيين الأمريكيين من أمثال هذا المبشر .

والفيلم يكاد يقنعنا بكرامية العنف فى مواجهة قوى الاستعمار عندما يقارن بين موقف الثوار اليساريين فى الصين ، وبين مواقف الوطنيين المسلمين الذين يدينون الاستعمار ، ولكنهم لا يعترفون فى مقاومته .

وهكذا على امتداد الفيلم الطويل . تستطيع القصة المحكمة والإخراج المتقن ، والفنية العالية ، أن تقود عواطفنا إلى غير اتجاهاتها الطبيعية كشعب يخوض معركة ضد نفس القوى الاستعمارية . . . وهنا خطورة هذا النوع من الأفلام . .

ولذلك . . . فأن أرى منع عرضه بالطريق الذى تراه السلطات الرقابية . . . كما أوصى بوجوب النظرة المتعمقة إلى مثل هذه الأفلام فى المستقبل .

وبعد مناقشة التقرير المقدم من عضو المجلس أقر باقى الأعضاء<sup>(٥٤)</sup> وجهة نظر الخلع ، واقترح وكيل وزارة الثقافة إعادة عرض الفيلم فى جلسة لاحقة على باقى أعضاء المجلس المتخلفين .

وعرض عليهم الفيلم بجلسة مجلس الرقابة الخامسة<sup>(٥٥)</sup> وأيدوا جميعا رأى

(٥٤) رجاء النقاش ، أحمد بدرخان .

(٥٥) بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢ .

الرقابة في منع عرض الفيلم ، وعليه أبلغت الشركة<sup>(٥٦)</sup> بإجراء عرض الفيلم مؤقتاً ولحين صدور تعليمات أخرى .

وعندما عرض الأمر على وزير الثقافة<sup>(٥٧)</sup> وكان قد رأى الفيلم ، اقترح عرض الفيلم جماهيرياً وحتى لا يجرم الجمهور من الفن الممتاز ، وفي نفس الوقت رأى لإنارة الرأي العام ، أن يقدم الفيلم بتقديمه مكتوبة وسمعية في آن واحد تفيد أن الدعاية الاستعمارية تستخدم في تنفيذ سياستها ضد الشعوب وسائر عدّة منها تصوير تلك الشعوب بالهمجية والوحشية مستغلة في تنفيذ أغراضها المخططات المسترة وراء الادّعاء بنشر الدين وخدمة الشعوب وأن وزارة الثقافة رغم أنها تعترض على هذا الفيلم فإنها تعرضه لتبين هذا الوجه من الدعاية الاستعمارية التي أسفرت عن وجهها في مشكلات الشرق الأوسط والأقصى .

وعرض الأمر على مجلس الرقابة مرة أخرى<sup>(٥٨)</sup> وقدم عضو<sup>(٥٩)</sup> مجلس الرقابة المذكورة التالية :

«والانطباع العام الذي تكون لدى من هذه الملاحظات جميعاً يتلخص في أن صانعي هذا الفيلم استغلوا عدداً كبيراً جداً من عناصر الشكل والمضمون لتوجيه وجدان المشاهد وفكره إلى التعاطف مع الأمريكيين واحترامهم ، والنفور من الصينيين وازدراءهم .

وأمام هذا الانطباع ، يكون واجبنا - إذا أدخلنا في حسابنا مجموعة الظروف السياسية التي تحيط بنا ، وكوننا أمة عربية أفريقية ملونة في نظر الأمريكيين وشعوب أوروبا الشمالية ، وكوننا أمة تأخذ بأسباب النمو - إذا أدخلنا في حسابنا هذه العوامل

(٥٦) أبلغت بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٨ .

(٥٧) الدكتور ثروت عكاشة .

(٥٨) الجلسة الحادية عشر في ١٥/١/١٩٦٩ عضوية الدكتور مصطفى سوف وكيل وزارة الثقافة لشئون للمعاد الفنية ، الدكتور مصطفى الحشاش الأستاذ بجامعة القاهرة ، أحمد بدرخان المخرج السينمائي ، سامي داود الصلحي ، حسن عبد النعم وكيل وزارة الثقافة ، اعتدال ممتاز مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية وأعيد الفيلم مرة أخرى ليُشاهده الدكتوران مصطفى سوف ومصطفى الحشاش .

(٥٩) الدكتور مصطفى سوف .

كلها يصبح من ألزم واجباتنا التفكير في كيفية الوقاية من آثار هذا الفيلم وأمثاله .

وأيسر السبل إلى ذلك هو أن نقترح منع عرضه على الجماهير ولكن قبل التقدم بهذا الاقتراح يلزمنا التفكير في نقطة هامة : أن صناعة هذا الفيلم على هذا النحو ليست أمراً جديداً ، ولكنه يكاد أن يكون غمطاً حضارياً يتجلى في صناعة نسبة كبيرة من الأفلام الأمريكية ، الأفلام التي تصور الأمريكيين في مقابل الهنود الحمر ، أو الأمريكيين البيض في مقابل الزنوج سواء أكان هؤلاء من الولايات المتحدة أو في أفريقية . . الخ

وبالتالى فإن اقتراح منع عرض هذا الفيلم يقتضينا - لكى نكون على اتساق منطقي مع أنفسنا - أن نقترح منع عرض هذا الطراز من الأفلام كله . وهذا ما اعتقد أنه غير ممكن عمليا .

وقد حاولت في هذا الصدد أن أسبر آراء بعض شباب الجامعات دون أن أطلعهم على هدفى من عملية جس النبض هذه فشعرت منهم بنفور واضح من قرارات منع العرض ، وكانت حججهم وراء هذا النفور أن المنع يتضمن قدراً من الوصاية وهو مالا يقبلونه ، لأن الوصاية تتضمن قدراً من فقدان الثقة في قدرتهم على الحكم والنقد .

بناء على هذه الاعتبارات ، فقد يكون من الأوفق أن نقترح عرض الفيلم ولكن بشرط أن يقدم له بمقدمة تعد بعناية فائقة تشير إلى الخطوط العريضة لما ينطوى عليه هذا الفيلم من استغلال الصورة واللون والحركة والتتابع والحوار كل ذلك في سبيل بثّ اتجاهات وجدانية وعقلية محدّدة في نفوس مشاهديه من شأنها أن تجند هؤلاء المشاهدين على غفلة منهم في سبيل قضايا الاستعمار والحرب والفرقة العنصرية ضدّ آمال الشعوب الناهضة في التحرّر وإقرار السلام والمساواة .

والرأى عندى أننا إذا أحسنّا هذا التقديم بلغة متميزة بالبساطة والموضوعية الهادئة غير الخطابية فسنمد المشاهد بإطار ذهنى يفسد على الفيلم رسالته المشار إليها ،

بل وسيؤدى لدى نسبة معينة من المشاهدين إلى عكس ما أراده صانعو الفيلم ، فإذا اتبعت هذه السياسة فى الأفلام المماثلة فسنرى لدى المشاهد شيئا فشيئا إطارا ذوقيا وعقليا يجعله على قدر لا بأس به من الحصانة ضد هذا النوع من السموم .<sup>٦٠</sup>

وبناء على اقتراح المجلس أوكل إلى أحد أعضائه<sup>(٦١)</sup> كتابة التقدمة الآتية التى وافق عليها وزير الثقافة<sup>(٦٢)</sup> وكان هناك شرط ظهورها بصريا وسمعيا وتكون القراءة بطريقة هادئة غير خطابية .

«تدور قصة هذا الفيلم حول سفينة أمريكية تتجول فى مياه الصين الداخلية فى سنة ١٩٢٦ وتقوم فى جولاتها بمهمة غامضة لا يفصح عنها الفيلم ، والمفروض أن يثير هذا الغموض فى أذهاننا كثيرا من الأسئلة : أسئلة عن طبيعة المهمة وعن شرعيتها وعن مدى تشابهها مع المهام التى كانت تقوم بها فى السنوات الأخيرة سفن مشابهة بالقرب من شواطئ الدول العربية فى الشرق الأوسط ، ودول أخرى فى الشرق الأقصى .

ولكن الفيلم لا يجيب على هذه الأسئلة . بل ولا يساعدنا على التفكير فيها . وبدلا من ذلك يستخدم كل الوسائل الفنية المتاحة للسينما الحديثة ليحول عقولنا عن التفكير فى هذا الاتجاه ، إلى التفكير فى طريق آخر يخالفه تماما . هذا الفيلم يفرض علينا منذ البداية موضوعا معينا للتفكير ، هذا الموضوع هو المقارنة باستمرار بين الأمريكين والصينيين .

ثم يجند كل عناصر التعبير السينمائى ، الصورة واللون والإضاءة والحركة والتابع والحوار ، يجند هذه العناصر كلها للوصول للمشاهد إلى نتيجة محددة لهذه المقارنة هى التعاطف مع الأمريكين ضد الصينيين .

---

(٦٠) الدكتور مصطفى سويف .

(٦١) الدكتور ثروت عكاشة .

الأمريكيون يمتازون بالنظافة والصينيون قذرون  
الأمريكيون يمتازون بالنظام والصينيون بالفوضى  
الأمريكيون يدعون إلى الاحترام والصينيون يدعون إلى السخرية  
وباختصار، الأمريكيون دائما شيء جميل والصينيون دائما شيء قبيح

كل هذا يقال بلغة الفن السينمائي المتقن ، لينفذ إلى وجدان المشاهد بهدوء دون أن يستيقظ العقل ليعارضه ، وليكشف عما وراءه من تبرير لكل مظاهر العدوان والتدخل الاستعماري لا على الشعب الصيني وحده وفي سنة ١٩٢٦ فقط حيث تدور حوادث الفيلم ، ولكن على أى شعب يحاول أن يتنفس على قدميه ، وهكذا باسم الفن الجميل تبتلع الدعاية المسمومة .

إن وزارة الثقافة إذ تأذن بعرض هذا الفيلم ، إنما تأذن بعرض نموذج من الأفلام يتضح فيه كيف يمكن أن يستغل الفن السينمائي لغير صالح الإنسان تعرضه لتكشف القناع عن هذا النوع من الأعمال السينمائية ، أداء لجزء من رسالتها التي هي في جوهرها : العمل على رفع مستوى الوعي بكرامة الإنسان .

واعترضت الشركة على هذه المقدمة واعتبرت أنها حكم مسبق بالإعدام على الفيلم كما أنها اعتبرتها كنداء لإدانة الفيلم وتشويهه تماما ، وأنها تخلق عداوة بين المتفرج والفيلم في اللحظة الأولى ، كما رأت أن هذا العداوة لا يمكن التكهّن بنتيجته ذلك أن احتمال الاحتجاج من جانب بعض المتفرجين قائم ، والذين قد تثيرهم المقدمة في أن يأتوا بأى تصرفات أثناء عرض الفيلم قد تؤدي إلى إحداث شغب . واقرحت الشركة مقدمة أخرى هي :

(يتناول هذا الفيلم موضوعا سياسيا شائكا وهو التدخل الأمريكى في آسيا عام ١٩٢٦ ولما كنا لا نستطيع أن نطلب من الأفلام الأمريكية مهما ذهبت في نقد هذا التدخل أن تصل إلى أقصى حد في هذا النقد ، أى تدين هذا التدخل بوضوح ، لذلك فالفيلم يلجأ إلى الوسائل غير المباشرة لنقد التدخل الأمريكى في آسيا وأنا

لنعرضه إيماناً منا بوعى الجماهير على اكتشاف الموقف السياسى الصحيح دائماً) .  
وبعرض الموضوع مرة أخرى على المجلس<sup>(٦٢)</sup> قرر أنه سبق أن اتخذ الرأى  
بالمنع وليس من اختصاصه عمل تقدمات للأفلام وينصح باستمرار المنع نظراً  
للظروف التى كانت تحيط بالفيلم وقتها ، ووافق الوزير على ذلك نزولاً على رغبة  
المجلس .



ولكن هذين المثلين السابقين هما لأفلام ممتازة ومنعتها الرقابة رغباً عنها ،  
وهناك أفلام ممتازة كثيرة قد رخصت بها ولم تلق رواجاً من الجماهير ، فهل أنواق هذه  
الجماهير قد اختلّت أو اختلط عليها حتى أنها لا تقبل إلا على أفلام بعينها وماسقة  
نسميه نحن بالأفلام الممتازة قد لا يستسيغه المشاهد العادى وقد لا يتذوقه . . ؟ ؟

لقد شكأ إلى بعض مديرى دور العرض وأصحاب الأفلام من عدم إقبال  
الجمهور فى كثير من الأحيان على مانسميه بالفيلم المتنازى القيمة الفنية عندما كنت  
أوجه اللوم إلى بعض مستوردى أو صانعى الأفلام المأجنة أو الهابطة ، وكان العذر  
الدائم . . . هذه رغبة الجماهير . . فالأفلام المرتفعة المستوى الممتازة لا يقبل عليها  
الجمهور ولقد ساق لى بعضهم فيلم « رجل لكل العصور » كمثل لهذه الأفلام  
الممتازة التى لا يقبل عليها جمهور المشاهدين ولكن ماقصة هذا الفيلم . . ؟

فيلم « رجل لكل العصور » : A Man For All Seasons .

تقدمت<sup>(٦٣)</sup> شركة كولومبيا بالفيلم إلى الرقابة طالبة الترخيص به ، والفيلم  
من تأليف وسيناريو روبرت بولت Robert Bolt إنتاج وإخراج Fred Zinneman فريد  
زينيمان ، من تمثيل بول سكوفيلر وتيرى هيلر ، وأرش ويلز ، سوزان بورك .

والفيلم إنجليزى ناطق بالإنجليزية وتجرى أحداثه فى أواخر النصف الأول من

(٦٢) جلسة ٢٦ فى ٢٨/٤/١٩٦٩ .

(٦٣) فى ٢٨/٢/١٩٦٧ .

القرن السادس عشر عندما تربع هنرى الثامن على عرش إنجلترا ، وتزوج من « كاترين » أرملة أخيه ، الأمر الذى يخالف تعاليم الكنيسة الكاثوليكية والذى صدر بشأنه من البابا فى روما استثناء يبيح هذا الزواج ، ومل هنرى زوجته ورغب فى الزواج من اللىدى « آن بولين » ، ذلك أن أولاده من « كاترين » يموتون حال ولادتهم ، ولم يعش له سوى ابنة واحدة «مارى» ، لم يتصور أن تخلفه على العرش ، واعتقد الملك أن الله غاضب عليه لأنه تزوج من أرملة أخيه ، وسيطرت عليه فكرة التخلص من اللعنة بالطلاق من « كاترين » تلك الأميرة الإسبانية التى تكبره سنا ، إلا أن الكنيسة لاتقره وبالتالي أصبح الطلاق غير قانونى ، ورفض كاردينال « ولزى Wolsey » الذى كان فى نفس الوقت قاضى القضاة أن يجيب هنرى إلى مطلبه ففصله «هنرى» ونكل به ثم أعلن نفسه رئيسا أعلى للكنيسة وأقره البرلمان بناء على نصيح وتدابير Thomas Cromwell توماس كرومويل» وتزوج الملك من آن بولين ويعلم رئيس أساقفة كاتربلى نزولا على رغبة الملك أن زواج «هنرى» من «كاترين» كان باطلا ، وأن ابنته منها (مارى) تعتبر غير شرعية ، وأن ابنته الطفلة «اليزابيث من آن» هى وريثته الشرعية.

وكان هنرى الثامن فى صباه على علاقة وطيدة بسير «توماس مور» صاحب الكتاب المعروف (٦٤) « المدينة الفاضلة » ومحج مجلسه ويأنس لصحبته ، وكلف الملك « السير توماس » بأن يشغل منصب قاضى القضاة Chancellor والذى قبله على مضض ذلك أن رغبة الملك كانت أقرب إلى الأمر ، ومع ذلك حذر « مور » الملك بأن الطلاق غير قانونى وأنه لن يغير تفكيره ولن يمنع هذا ولاءه للملك .

وبعد أشهر قليلة من تولى « مور » لمنصبه ، فصل الملك « هنرى » الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما ، ونصب نفسه الرئيس الأعلى للكنيسة الإنجليزية ورفض الوضع بعض القساوسة وكان منهم « مور » الذى قدم استقالته وكان فى

(٦٤) The Utopia ومعناها لا مكان وهو اسم لجزيرة وهمية .



تقديره مدى الغضب الذى سيصيب الملك من جرّاء ذلك ، إلا أن حرص « مور » على نقاء ضميره ، كان أهم لديه من الجاه أو الحرية أو حتى الحياة نفسها .

ورغم ذلك ترك الملك سير « توماس مور » لشأنه أشهراً قليلة ثم استدعاه لحضور حفل تتويج زوجته الجديدة ملكة لإنجلترا وتنصيب طفلة الصغيرة منها « اليزابيث » وريثة للعرش ، مع إعلان « ماري » ابنة غير شرعية .

وأبى ضمير « مور » ومعتقداته الدينى ككاثوليكي أن يقسم على ذلك . وفى الحال أودع سجن البرج بلندن وظلّ به لسنوات إلى أن قدّم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى ، ومع كل هذا احتفظ « مور » بهدوئه وشأسته ، ولم يخن أبداً عقيدته فيما يعتقد بأنه الحق ، ولم يرهبه السجن أو الموت كما وأنه لم يخرج حاكم الإعدام عن ولائه للملك قط أو أن يدفعه أن يعرض به ، ففضّل أن تلصق به تهمة الخيانة العظمى ، ويحدّثنا التاريخ أنه عندما أعلن الملك تنفيذ حكم الإعدام فيه ، وكان يلعب الورق مع زوجته آن التفت إليها قائلاً « لقد كنت سبياً فى موت هذا الرجل » وبعدها بستة أشهر لقيت هى نفسها نفس المصير .

وكان الفيلم بحق على مستوى فنى ممتاز سواء أكان فى الحوار الممتع أو الموضوع المنتقى ، وكان مستواه الفكرى غاية فى الرفعة ، ومع هذا لم يقبل عليه الجمهور ولم يبق يدار العرض أكثر من أيام لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة ، هذا رغم أن الرقابة حرصت على أن يخرج الفيلم كاملاً غير منقوص<sup>(٦٥)</sup> إلى الجمهور .

ولقد حدث بعد النكسة أن صدر قرار<sup>(٦٦)</sup> وزارى بإيقاف جميع الأفلام الأمريكية والإنجليزية سواء أكانت أفلاماً طويلة أم قصيرة ، وأوقف عرض هذا الفيلم باعتباره من الأفلام الإنجليزية ثم أعيد الترخيص به مرة أخرى .

إن الرقابة والجمهور قد استمتعا بكثير جداً من أفلام ممتازة رأت النور ، وكما

(٦٥) رخص به فى ٢٨/٣/١٩٦٧ .

(٦٦) أوقف الفيلم فى ٢٠/٧/١٩٦٧ وأعيد ترخيصه فى ٢/١٠/١٩٦٧ .

قلت فرضت نفسها على الرقابة والجمهور معاً ، لكن الأفلام أو المصنفات الفنية كالأشخاص عندي ، فكل منها له مقوماته وصفاته التي تجذبك إليه ، وتنتزع تقديرك أو احترامك أو إعجابك أو كلها معاً . . . وهي أيضاً كالإنسان تماماً منها ما يصيبه سوء الطالع أو تقع عليه نوازل أو أقدار ما كانت في الحسبان تشوّه من صورته الجميلة أو من فكره أو قد تقضى عليه كلية بعد أن تكون قد أكتملت له الرؤيا ، وخيل للناس أنه اجتاز جميع الصعاب ومرّ في جميع المراحل إلى أن خرج إلى دائرة الضوء قوياً معافى ، وإذا به يتعثّر ويصيبه مالم يكن في الحسبان .

وأذكر مثلاً رائعا لما يمكن أن يصيب المصنف الممتاز من تشويه من جراء تغيير الفكر فيه أو ضيق الأفق ، أو أعمال السلطة وهذا هو فيلم « شقة العاشق » أو The Pent House ولكن ما الذي أصاب هذا الفيلم ؟ وماذا حدث له ؟ وكيف خرج أمام الجمهور ؟!

#### شقة العاشق أو The Pent House (٦٧)

وقصة الفيلم مأخوذة عن مسرحية C. Scott Forbes وكتبها وأعدّها للسنيما وأخرجها بيتر كولنسون Peter Collinson من تمثيل تيرانس مورجان Terence Morgan. Suzy Kendall, Tony Beckey, Norman Rodway Martine Beswick

ويتلخص موضوع الفيلم في أن يستعير «بروس» شقة خاصة في أعلا طابق بعمارة حديثة البناء لم تسكن بعد ، ليجتمع بصديقه الحسنة «بربرا» barbara بعيداً عن الأعين . يرى كل من نوم Tom وديك الساترين في الطريق نوراً منبعثاً من أعلا العمارة فيصعدا ويدقا الجرس وتملك الدهشة كلا من بربرا وبروس فمن عساه يكون الطارق وتمضى بربرا لتستطلع الأمر ويخبرها نوم بأنه جاء لقراءة الإضاءة ، وتدعوه للدخول ونراه يدخل متطفلاً ويدعو صديقه باعتباره مساعداً له ، ويسقط الأمر في يد «بربرا» ولا تستطيع إخراجهما ، ويتطور الموقف تدريجياً ، ويسألاها فيما

(٦٧) فلم للرقابة في ١٩٦٧/١١/٢٥ وذن ٥٠ جم ١٧ ك بالالوان فلمته شركة برامونت .

إذا كانت بمفردها ، فتجيب بالإيجاب ويغلق الباب وتبدأ ملاحظتها لتعبر عما ينويان .  
يخرج «بروس» ليستطلع الأمر ويتقدم أحدهما شاهرا مديته في وجهه ويرغمانه ، على الجلوس على كرسي ويقيدانه بأشرطة حريرية يخرجانها من حقيبة معها ويقيدانه حتى يعجز عن الحركة تماماً ، ثم يعلنان بداية حفل يقيمانه ويخرجان زجاجات الخمر وبعض المأكولات ، ويدعوان بربرا لمشاركتها في حفلها الصاخب ولكنها ترفض ويرغمانيها بالقوة على مشاركتها في الشراب وتدخين المخدرات وتثور ثائرة «بروس» ويصرخ في «بربرا» التي فقدت وعيها ، ويقودانها إلى حجرة النوم ويبدأ كل منهما التناوب على مجامعتها بينما بروس مقيد في الكرسي لا يستطيع حراكا وقد بدت على وجهه كل الآلام النفسية لما أصاب معشوقته .

ويقرر الشابان الانصراف بعد فعلتهما ، ذلك أن صديقهما الثالث «هارى» كان بانتظارهما في مدخل العمارة ، ولكنها يعودا أدراجهما ويقررا التخلص من بروس وبربرا خشية أن يبلغا البوليس ويقتنعهما بروس بشق الطرق والعود بالآيخبرا البوليس بما حدث .

وهنا يبدأ كل منهما في إلقاء محاضرة أخلاقية عمتازة على بروس والسخرية من الزوج الذي يخون زوجته ، ثم يستوليان على حقيبة نقوده ومفاتيح سيارته ويعدانه بزيارة زوجته وقد عثرا على عنوان بيته بالمحفظة .

وينصرف الشابان وتنتاب «بروس» نوازع مختلفة وأخيرا تأتى «بربرا» التي بدأت تفيق وتفك وثاقه ويقومان سويا إلى حجرة النوم ولكنها يفاجآن بجرس الباب مرة أخرى ، وعندما يفتح الباب تطلعهما امرأة تدعى بأنها «هارى Harry» الشخص الثالث ، وأنها جاءت لترد لها أشياءهما التي سرقها «توم» «وديك» وأنها جاءت لتطمئنهما بأنه قد تم القبض على الشابين وأنها تريد منها النزول معها ليقدمها لها الاعتذار ، ولكن بروس يرفض النزول ويفاجأ الجميع بظهور الشابين وكأنهما مكبلين ولكنها مطلقا السراح ثم يبدأان في تكبيل «بروس» من جديد ويقمان حفلتها مرة أخرى .

وأخيراً ينصرفان ويتركان «بربرا» و«بروس» التي تضع ملابسها وتهرع إلى الخارج ويسرع بروس خلفها منادياً ولكنها لا تجيب ويتقابلان عند مدخل العمارة في وجوم دون أن ينبسا بينت شقة وينصرف كل منهما إلى سبيله وينتهي الفيلم بأغنية The World is Full of Lovely Men ملء العالم بالرجال المحبون إلى النفس .

وأجمع الرقباء على أن الفيلم على مستوى فني جيد مع دراسة للشخصيات دراسة جيدة ولقد أدت الموسيقى دورها كما أن الإخراج جاء بطريقة حديثة ومشوقة وفنية وطالبوا بعرض الفيلم للكبار فقط مع حذف منظرين<sup>(٦٨)</sup> إلا أن مدير الرقابة<sup>(٦٩)</sup> على المصنفات الفنية وقتها وافق على العرض للكبار فقط دون حذف .

وكان مدير المصنفات الفنية قد رخص مجموعة من الأفلام أثناء وبعد النكسة أثارت مجلس الشعب ومجلس الوزراء والرأي العام ، واعتبرت من أشد الأفلام جرأة سواء في موضوعاتها الجنسية المكشوفة أو حوارها الفاضح أو مناظرها الخارجة .

ولم يسبق في تاريخ الرقابة أن أجازت أفلاماً مثلها ، حتى أنني عندما سألت مدير المصنفات الفنية فيما إذا كان يصرح بهذه الأفلام والموضوعات والمناظر من تلقاء نفسه أم أن هناك توجيهاً ما صُلِّح إليه ، كان يطلق ضحكاته العالية مقهقها ويقول (لقد رخصت الرقابة بما لم ترخص به قبلي ولن ترخص به بعدى) . وإلى الآن لم أعرف حقيقة الدوافع التي دعت إلى ذلك وإنما كل ما تأكدت منه أنى أنا شخصياً التي تحملت نتائج عمله دون ما ذنب جنيت .

والغنى ندب<sup>(٧٠)</sup> مدير المصنفات الفنية وقمت بأعمال المدير العام<sup>(٧١)</sup> دون صدور قرار .

(٦٨) منظر عرى بالسرير عند الاعتداء عليها فصل (٣) .

منظر السيدة تمر عارية من حجرة إلى أخرى فصل (٤) .

(٦٩) مصطفى درويش .

(٧٠) في ١٩٦٨/٤/٢٤ .

(٧١) كنت نائباً للمدير العام في ذلك الوقت .

ويقلّم عاصف ، صدرت إلى التعليمات بإعادة مراقبة جميع الأفلام التي ترخص بها في تلك الفترة ، ما عرض منها بالأسواق وما لم يعرض بعد ، على أن أحذف منها كل ما يعتبر ماساً بالآداب العامة أو خارجاً على المجتمع والتقاليد ! . . .  
يألها من مهمّة شاقة وقاسية للغاية .

وكانت هذه أول مرة أتعرّض فيها لمثل ذلك الإجراء وإن كنت تعرّضت له بعد ذلك مرّة ومرّات ، وإن هذه الضربات العاصفة تشبه عندى مرض الحمى الذى يحتاج الإنسان فيصبيه بالدوار والهذيان .

وكانت هذه الهزات العصبية تصيب جهاز الرقابة أحياناً ككلّ وتؤثر عليه وتسبّب له البلبلة والاضطراب والخوف ، وكنت وبلا فخر أحاول قدر الطاقة استيعاب تلك الضربات وصّدها عن الجهاز بإحساس الأم الجريحة التي تحاول حماية وليدها لتصدّ عنه إيذاهاً كثيراً ليس له فيه ذنب .

وأعدت مراقبة هذا الفيلم الذى أتحدث عنه (شقة العاشق) ضمن ما أعدت مراقبته من أفلام ولم يكن قد عرض بالأسواق بعد . وحذفت مشهداً<sup>(٧٢)</sup> كاملاً اعتبرته خارجاً على الآداب العامة وجرى العرف على حذف أمثاله بالرقابة ، أما المشهد الثانى<sup>(٧٣)</sup> فقامت بحذف أغلبه ولم يبق به إلا ما يشير إلى الحدث نفسه دون تبديل أو خدش للحياء ولم يبق إلا القليل جداً من المشهد بالقدر الذى يسمح به سياق القصة دون بتر أو تشويه فى تسلسلها وبحيث يكون هناك معنى للألم البادى على وجه العشيّق وهو مقيد إلى الكرسي .

وكان وزير التربية<sup>(٧٤)</sup> يقوم بحملة واسعة ضدّ الأفلام التى رخص بها مدير المصنفات من قبل ، ونزلت بالأسواق .

---

(٧٢) منظر لا مرّة عارية تماماً تمرّ من حجرة إلى أخرى .

(٧٣) منظر قيام السيدة إلى حجرة النوم وتجرّدها والاعتداء عليها من الشابين بالتناوب - حذفت المنظر جميعه وأبقيت على جزء ضئيل لا يبين فيه إلا جزء من رأس السيدة على السرير ورأس الرجلين بحيث يستطيع المشاهد التأمّيز فهم ما حدث دون التفاصيل التى كانت تتضح بالمشهد .

(٧٤) حلمى مراد .

واتصل بي تليفونياً وزير الثقافة<sup>(٧٥)</sup> ، وسألني عما فعلت بالفيلم ، وكان سبق له أن شاهده في عرض خاص ، وذكرني أنه رأى منظراً مخلاً ، فقصصت عليه ما فعلت بالفيلم ، وكان الفيلم ، قد مرَّ على عرضه يوم واحد لا يزيد بدار العرض وانتهى الأمر مع الوزير واقتنع بقولي .

وبعد قليل اتصل بي وكيل الوزارة<sup>(٧٦)</sup> تليفونياً أيضاً ثم جاء مكتبى وأفهمنى بأن وزير التربية غاضب ويشكو من أن بالفيلم مناظر مخلة ولا بدَّ من حذفها ، ولم أقتنع بما سمعت لأنى أنا التى قمت بنفسى<sup>(٧٧)</sup> بعملية الحذف والمونتاج ، وحاولت الدفاع عن كيان الفيلم دون جدوى . .

وسحبت الفيلم من دار العرض<sup>(٧٨)</sup> مغلوبة على أمرى ، وحذفت الجزء الباقي القليل جداً ، والذي أردت أن أبقى عليه بالفيلم كإشارة عابرة لا اعتداء الرجلين على العشيقه ، حتى احتفظ للفيلم بسياق القصة وبالتالي أحافظ على ما به من قيمة فنية وأدبية وأخلاقية ، ففى إرهاب الزوج ومثلته بالاعتداء على معشوقته التى صحبها دون مراعاة لحقوق الزوجية وافتضاح أمره مهانة لرجولته ، وتهديد الشاينين له بزيارة زوجته أقسى عقوبة له ، ولو فكر للحظة أن آخر يفعل بزوجته ما فعله بمعشوقته لما أقدم على فعلته النكراء ، ولذا تنازعه صراع نفسى رهيب وهو جالس مكتوف الأيدي مشدودهما إلى كرسيه ، وقد فُجر الرجلين بفعلها كل عوامل الصراع النفسى الرهيب الذى انعكس على وجهه ، وقد أصبح فى حالة عجز تام عن حماية المرأة التى صحبها وعن حماية زوجته ، وعن تخليص نفسه .

وبعد حذف البقية الباقية من المشهد المعترض عليه تغير مضمون الفيلم تماماً

(٧٥) - ثروت عكاشة .

(٧٦) - حسن عبد النعم .

(٧٧) فى الأنلام الجيدة أو الممتازة والتى كنت أشفق عليها من التلف فى المونتاج كنت أفضل أن أقوم أنا بنفسى بحذف ما يجب حذفه أو تخفيفه حتى أبقى على الناحية الفنية والجمالية بقدر المستطاع مع الإبقاء على سياق القصة وتسلسل الأحداث والموسيقى .

(٧٨) سينما راديو .

وسياقه واختل المعنى الأخلاقي بالدرجة الأولى ؛ وأصبح الحوار غير مفهوم لأن جزءاً كبيراً منه بتر بترًا .

وبدا الرجل الذى يتفصد ألماً ، مقيداً على كرسيه بالشريط الحريرى ... وكأنه يتألم من قسوة ذلك القيد الحريرى ... يا إلهى ...

وضاع منى جهد ساعات طويلة<sup>(٧٩)</sup> ، حاولت فيها دون جدوى المحافظة على القيمة الفنية للفيلم وتسلسل الأحداث والصورة دون تشويه كبير ، دفاعاً عن حق الجمهور فى رؤية فن جميل عالمى دون إخلال بالأصل بقدر ما أستطيع ، وفى إطار الآداب العامة ، والتقاليد .

وشعرت وكأننى مخلب قط ، وأنا أقوم بما لا أرضى عنه ولن أغفره لنفسى أبداً .

وهكذا ظلم أحد الأفلام العالمية ومن القصص العالمى والذى يحمل قيمة فنية كبرى وقيمة أخلاقية أكبر ، وظلم الجمهور الذى لم يفهم الفيلم وأخيراً ظلمت الرقابة ... وظَلَمْتُ نفسى .

والآن وبعد سنوات من هذا الحادث ، أرى أنه لو لم تؤخذ الأمور بعصبية وحدة ، لأمكن إرضاء جميع الأطراف دون تعنت أو خسائر أو تشويه ، وأن فيلماً واحداً من هذا الطراز أفضل عندى من كثير جداً - فنياً وأدبياً وأخلاقياً - من أفلام محلية أنتجت وظهرت وسافرت مهرجانات ، فى تلك الفترة ، وبأموال مصرية - سواء أكانت أموال القطاع الخاص أم العام - وأساءت إلى النشء وأساءت إلى الدولة .. !!

---

(٧٩) فى عملية المونتاج ودراسة الحوار مع الصورة محاولة الإبقاء على أهم ما فيه وحتى لا يضع كلية مع للنظر المخلوف .

## فيلم دكتور زيفاجو : Dr. Zhivago or Moscow in Madrid.

تقدمت الشركة<sup>(٨٠)</sup> بمقدمة<sup>(٨١)</sup> الفيلم وطالبت الرقبة بإرجاء عرضها حين عرض الفيلم خشية أن يكون هناك أسباب تدعو إلى منع عرضه ، إلا أن الشركة ألحت في طلب عرض المقدمة وعلى مسئوليتها ، وراقبتها وقررت<sup>(٨٢)</sup> حذف<sup>(٨٣)</sup> أجزاء منها ، ورخصت بها فلم يكن هناك شيء مسمى يؤخذ على المقدمة وأصبحت صالحة للعرض في رأيي .

وتوالى<sup>(٨٤)</sup> المقدمات واختلفت أشكالها وأسمائها فكان منها Dr. Zhiva- go(Behind The Camera) أى دكتور زيفاجو خلف الكاميرا .

وطلبت الشركة الترخيص بنسخة<sup>(٨٥)</sup> فيلم مقاس ١٦ مم تحمل اسم Dr. Zhivago وكانت هذه النسخة عبارة عن دعاية لفيلم دكتور زيفاجو وكانت تصور وصول مخرج الفيلم دافيد لين وممثليه إلى حفل العرض الأول بسينما كابيتول في نيويورك ، كما نقل إلينا الشريط لقاء أحد كتابنا ونقادنا الفنيين الكبار<sup>(٨٦)</sup> مع نجوم الفيلم وحديث له مع « رود شتايجر وعمر الشريف وجير الدين شابلي » وجاء على لسان المعلق ملخص لتاريخ حياة « باسترناك » مؤلف « دكتور زيفاجو » والأحداث التي أحاطت بالقصة قبل نشرها وبعده .

واختلف الرقباء كذلك في منع أو عرض هذه النسخة من الفيلم والتي تحمل

---

(٨٠) شركة مترو وكان ذلك بتاريخ ١٩٦٩/١٧/٢٩ .

(٨١) المقدمة هي الإشارة عن الفيلم التي تعرض بدور العرض قبل عرض الفيلم كإعلان له .

(٨٢) كنت وكالة المدير العام ورخصت بالمقدمة نيابة عن المدير العام .

(٨٣) كانت هناك إشارة إلى فيلم Lawrence of Arabia أو لورانس العرب والذي كان قد تقرر منع عرضه . ثم جملة نقد معارضة الكرملين لإنتاج الفيلم دكتور زيفاجو وحذفت الجملة باعتبارها قولاً أمريكياً يسيء إلى روسيا مراعاة منا لسياسة الحياد الإيجابي التي كانت تبناها البلاد وقتها وترخص في ١٩٦٩/١٧/٢٢ .

(٨٤) ترخص بنسخة في ١٩٦٧/٧/١٧ باسم This is the year of Dr. Zhivago. وأخرى في ١٩٦٧/٧/٣ وثالثة في ١٩٦٧/٧/٨ ثم في ١٩٦٧/٧/١٦ .

(٨٥) رخص بها واحدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٧ وأخرى في ١٩٦٧/٧/١٢ وثالثة في ١٩٦٧/٧/١٤ .

(٨٦) كمال الملاخ .



دعاية له ، إلا أنى رأيت عرضها بعد حذف (٨٧) بعض الجمل .

وأرسلت الشركة (٨٨) إلى الرقابة بنسخة الفيلم مقاس ٣٥مم استعداداً  
لعرضها بلور العرض .

والفيلم من إخراج « دافيد لين » وتمثيل « عمر الشريف » و « جير الدين  
شابلن » و « جولى كريستى » .

واستقر رأى الرقابة على منع عرض الفيلم ، ووافقت على هذا رأى كما أبدته  
مدير الرقابة على المصنفات الفنية .

وتبدأ قصة الفيلم ببحث «أجراف زيفاجو» عن ابنة أخيه ، «وأجراف» هذا  
هو الأخ غير الشقيق للدكتور «يورى زيفاجو» ، وأثناء بحثه يقدم له أحد أصدقائه  
فتاة فى حوالى العشرين من عمرها ، تعمل بأحد المصانع ويسؤاله إياها ، يكتشف  
أنها لا تعلم شيئاً عن نشأتها كما أنها لا تعرف اسم أبيها أو أمها فيبدأ «أجراف» فى  
سرد بعض ملامح من حياة أخيه منذ كان صبيّاً فى العاشرة عساها تتذكر ما يهديها إلى  
حقيقة نشأتها .

وتبدأ حوادث الرواية بموكب جنازى لزوجته «أندريه زيفاجو» ونتعرف على  
«يورى زيفاجو» لحظة يوارى نعش أمه التراب إذ يتقدم وكان فى العاشرة من عمره  
صوب القبر وسرعان ما يغطى وجهه بيديه الصغيرتين وينفجر باكياً ، ويأخذه عمه  
خارج المقبرة ليمضى ليلته فى أحد الأديرة القريبة حيث تهديه «طونيا» ابنة «الكسندر  
جروميكو» مندوليناً صغيراً .

وكانت رضى الحرب الروسية اليابانية لا تزال دائرة ، بينما تطفئ عليها

---

(٨٧) حذف ما يتعلق بفيلم لورانس العرب وجملة تشير إلى أن دكتور زيفاجو غير صالح للعرض بروسيا وكان  
باللحن ألا تكون أرضنا مسرحاً للدعاية الامريكية ضدّ الروس تنفيذاً لسياسة الحياد الإيجابى وألا تكون  
أرضنا مسرحاً للحرب الباردة بين المعسكرين إلا أن مدير المصنفات الفنية وقتها عبد الرحيم سرور طالب  
بترك ما يشير إلى لورانس العرب وذكر أنه غير ممنوع ورخص بالفيلم فى ١٩٦٧/٤/٩ .

(٨٨) فى ١٩٦٧/٤/٢ ويزن ١٥٥ جم ٣٦ ك واستغرق عرضه ثلاث ساعات وربع .

أحداث غير متوقعة ، تلك هي بشارات الثورة الروسية ، ثم تظهر «لارا» وهي في السادسة عشرة ، ونعرف علاقتها بعشيق أمها الذي يزداد نفورها منه حين يوقع بها ذات ليلة ، فتكرهه كرهاً شديداً ، لانقيادها الأعمى له ، ويمتزج هذا الكره بشعورها بالخطيئة ، ويدفعها هذا المزيج من العواطف إلى إطلاق النار عليه إلا أنه لا يموت وإنما يصاب في معصمه .

وتنعكس لنا الأحداث الثورية في روسيا عام ١٩٠٥ في صورة إضراب عام قام به عمال السكك الحديدية في «بطرسبرج» ويشترك «باشا» في تنظيم الإضراب وعقد الاجتماعات وأعمال الشغب ، وكان «يوري زيفاجو» يسكن بعيداً في موسكو مع عائلة «جروميكو» وابنتها «طونيا» وهي في عمر «يوري» ، أما عمه فكان في بطرسبرج وقد راقب الإضراب من نافذة بيته .

وفي عام ١٩١٢ تخرج «يوري زيفاجو» في الجامعة وكان يدرس الطب وتخرجت معه «طونيا» ، ونشأت بينهما علاقة حب انتهت بالزواج وأنجبا طفلاً .  
وكان حبه للفن والتاريخ واضحاً إلا أن انشغاله بالأحداث من حوله جعله ينصرف عن الفن .

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ترك زوجه وولده ليأخذ مكانه كطبيب في الجيش برتبة ملازم ، وهناك يتقابل مع «لارا» ، ويلحقها بالعمل كممرضة وقد رآها من قبل في منزل أمها التي انتقل ذات مرة لعيادتها .

وقبل الحرب كانت «لارا» قد تزوجت من «باشا» أحد المتحمسين للثورة البلشفية ، وساعدت الظروف التي التقى فيها «زيفاجو» و «لارا» على التقرب بينهما .

وفي جبهة القتال التقى بصديقه «ميتشا جوردون» ، «وجاليولين» ، وانفجرت قنبلة على مقربة منه وأصيب بجراح بالغة ، ودخل المستشفى .  
ويعرف «زيفاجو» أن أحد أصدقائه «جوردون» قد نشر في موسكو الكتاب

الذى ألفه هو - دون إذن منه - وأن الأوساط الأدبية استقبلت الكتاب استقبالاً حسناً ، وترامى إليه من موسكو أنباء جسيمة عن بدء ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وهو مازال في الجبهة .

وتسحب روسيا من الحرب نتيجة لقيام الثورة الروسية بقيادة «لنين» ، ويقرر «زيفاجو» العودة إلى موسكو ، وفي القطار تنازعه قطبان من التفكير أحدهما يتصل بزوجه «طونيا» وابنه «ساشنكا» ، الذى ولد قبل التحاقه بالجبهة وحياتها الماضية التى غمرها الوفاء والحب والشعر ، والثانى عن الثورة ، الثورة كما فهمها الطلاب وأيدتها الفئات المتوسطة والتى انطلقت عام ١٩٠٥ وحظيت بإعجابه وولائه .

ويصل إلى بيته بعد سفر طويل مرهق ، مضى خلاله سنوات من التغيرات والتحركات والشكوك والحرب والتهجير والموت والخراب ، والخراب إلى أن أصبح كل هذا فجأة إلى فراغ هائل لا معنى له عنده إلا الحادث الحقيقى الأول منذ انقطاعه الطويل ، ألا وهو هذه الرحلة في القطار وحقيقة اقترابه من بيته وزوجه .

يصل «زيفاجو» إلى بيته ليجد منزله الكبير مازال سليماً باقياً وقد شاركه فيه الثوار وتنفضى عليه ثلاث سنوات بموسكو بعد الثورة ، وتمضى الأيام ويشعر معها بوطأة الجوع والإرهاق والمرض والسوق السوداء ، وينشغل بتفاصيل الحياة اليومية ومشاكل البيت حتى تضيق به سبل العيش ، وخوفاً على حياته وحياة أسرته ينتقل بها إلى الريف في قطار مكتمل بالمهاجرين ، وفي أثناء الرحلة يصادف قطاراً خاصاً «بباشا» الذى أصبح من زعماء الثورة ، وقد استجوبه الأخير ثم أطلق سراحه وأثناء الاستجواب أخبره «باشا» بأن زوجته «لارا» تقيم في بلدة تصادف أنها قرية من منزل «زيفاجو» الريفى . وتستمر حياة «زيفاجو» في الريف على هذا النحو : زوجته وولده بمنزله الريفى ، وعشيقته «لارا» بالبلد القريب وفي أثناء عودته من إحدى زياراته لها ينقض عليه بعض الثوار الحمر ويجبرونه على الانضمام إلى صفوفهم لحاجتهم إلى طبيب ضابط ، وبعد أكثر من عام شاهد فيها معارك الحرب الأهلية واستنكر أعمال العنف التى يقوم بها الحمر والبيض على حد سواء ، هرب عائداً إلى منزل عشيقته

التي علم منها أن أسرته عادت إلى موسكو ومنها استطاعت الخروج من البلاد خوفاً من الاضطهاد .

أقام مع عشيقته فترة في منزله الريفي دون خلالها أشعاراً في كتاب اسمه «لارا» وينمو في نفسه حبه «للارا» ، ويحيا عليه فترة من الزمن ينزاعه هذا الحب الجديد إخلاصه لأسرته وضرورة التضحية في سبيلها ، وفكر في الانتحار .

وأثناء غرقه في تأملاته وأفكاره ، يدخل عليه «باشا» مطارداً هارباً ويدور بينهما حديث عن الثورة وعن «لارا» وعن «باشا» ، يحاول الأخير أن يبرر سلوكه بالإيمان بالثورة بكلمات شعر معها «زيفاجو» أنها تفصح عن مرض خطير ، ألا وهو : جنون العصر الثوري . وإن كان يضرر غير ما يظهر ، بل لا يوجد من يشعر براحة الضمير فكل يشعر بخطيئته وأنه مجرم مستر ودجال مجهول ، ومع ذلك يبرر هذا الشعور .

وفي الصباح وجد «زيفاجو» أمام بيته جثة هامدة ، اتضح عند اقترابه منها أنها «لباشا» .

واضطرت «لارا» إلى الهروب خارج روسيا لاتهام زوجها بخيائنه للثورة وكان ذلك خطراً خفياً يهدد من تحمل اسمه ولو أنه لم يرها لسنوات .

يعود «زيفاجو» إلى موسكو وهناك يعيش وحيداً شريداً إلى أن يلحق «لارا» وهي تسير بالطريق بينما كان يركب أتوبيساً . يحاول اللحاق بها وهو يجري ويجري ولكنها تضيق منه في أحد المنعطقات ويكاد يختنق من وطأة الإرهاق والتعب اللذين حطما كيانه جميعاً ويسقط جثة هامدة في الشارع .

مع مراحل حياة زيفاجو تبرز أحداث من ثورة ١٩٠٥ التي فشلت ثم أحداث من ثورة ١٩١٧ بقيادة لينين وما صاحبها من حرب أهلية وما تم لها من سيطرة على البلاد ، هذا مع بعض تعليقات في الحوار على تلك الثورة أو على الرجال الذين قاموا بها ، ومحاولات لتصوير حياة الناس قبل الثورة وعند قيامها وبعدها .

وصحب ظهور هذه الرواية ضجة هائلة في جميع أنحاء العالم نتيجة رفض

جماعة الأدباء الناشرين في روسيا نشرها متهمين كاتبها «يوريس باسترناك» بأنه إنسان متخلف لا يحمل في قلبه أية ذرة من التقدير أو الحب للثورة أو الحزب وقد استطاع المؤلف أو أصدقائه من اعطاء نسخة منها إلى ناشر إيطالي كان في زيارة الاتحاد السوفيتي ، وقام الناشر بإصدارها في إيطاليا ومنها انتشرت ترجمات وذاغت في أغلب لغات العالم ، كما أنها أحدثت دويماً في الكتلتين الشرقية والغربية على السواء مع اختلاف رد الفعل في الناحيتين .

والمعتقد أن هذه الرواية تُدين بشكل عام الوضع في روسيا والثورة منذ قيامها ولعل هذا هو السبب الرئيسي لاحتفاء الغرب بها .

ووقف الاتحاد السوفيتي من هذه الرواية وكاتبها موقف الرفض كما أن باسترناك أجبر على أن يرفض جائزة نوبل بل ومنعته السلطات السوفيتية من مغادرة البلاد كما أن شبهات حامت حول موته ضمن قائل أنه مات مسموماً ، ومن قائل أنه نفى في قريته حتى مات حزيناً بائساً .

وقد ذكرت الشركة الأمريكية في دعايتها أنها عندما أرادت تصوير الفيلم في أماكنه الطبيعية بالاتحاد السوفيتي رفضت الحكومة الروسية طلب الشركة ولهذا السبب قامت الشركة بتصوير الفيلم في أسبانيا (ملريد) .

وعندما عرض الفيلم لأول مرة بمصر ، رفض لاعتبارات سياسية كانت قائمة حينذاك وأوها أن العلاقة الرسمية بين مصر وروسيا كانت تتعارض مع عرض مثل هذا الفيلم ، ولم يكن في مقدور الرقباء أن يخرجوا على إطار السياسة الرسمية .

وأرسل مدير (٨٩) الشركة يتظلم من قرار الرقابة (٩٠) بال منع وأكد التزام الشركة لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، والمخطط الاشتراكي ، مبرراً أسبابه لعرض الفيلم :

**أولاً :** أن قصة دكتور زيفاجو في موضوعها الرئيسي قصة غرامية وقعت

(٨٩) لقد قررت المنع وأيد ذلك مدير المصنفات الفنية عبد الرحيم محمد سرور وظك في ١٩٦٧/٩/٢٤ .

(٩٠) محمد إبراهيم المازني يتظلم بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٦ .

أحداثها قبل وأثناء الثورة الروسية ولم يكن هدفها أصلاً التعرّض بالتحليل أو النقد للثورة الروسية .

ثانياً : أن القصة صدرت في عالم الوجود في كتاب نال جائزة نوبل ، وسمع بتداوله وقراءته والتعليق عليه بالصحف والمجلات بالجمهورية العربية المتحدة ولم يثر منذ صدوره حتى ذلك اليوم أى اعتراض من جهة حكومية أو غير حكومية أو أجنبية .

ثالثاً : أن الفيلم السينمائى المنقول عن القصة المكتوبة انصبت كل عنايته على الجانب الغرامى وابتعد عن أجزاء كثيرة متصلة بالثورة الروسية . وأن جميع مشاهد الفيلم ليس فيها لمحة تجريح واحدة أو إدانة للثورة الروسية أو الوضع الحالى في روسيا .

وطالب مدير الشركة بحذف أى مشهد أو عبارة ترى الرقابة فيها أى مساس بروسيا .

رابعاً : أن الفيلم تكلف ما يزيد على اثني عشر مليوناً من الدولارات وعرض في معظم بلاد العالم ، ونال ست جوائز فنية ، كما أن بطل الفيلم «عمر الشريف» هو خير دعاية للجمهورية العربية المتحدة وأن الجمهور يتشوق لرؤية بطله العربى في فيلم يعتبر من الأفلام المعدودة في تاريخ السينما العالمية .

خامساً : أن دولاً من دول عدم الانحياز عرضت الفيلم مثل الهند ويوغوسلافيا وعرض لمدة طويلة .

ونظر التظلم<sup>(٩١)</sup> ولم يزد محامى الشركة عن مذكرتها سوى أن الفيلم فرصة لأن يقارن رأى العام في مصر ما حدث في الثورات الأخرى وبين ثورتنا البيضاء ، وأن

(٩١) اجتمعت لجنة التظلمات الاربعاء ٢٢ يونيو عام ١٩٦٦ وكانت تتكون من :

رئيساً

عضواً

عضواً

الدكتور عز الدين فريد وكيل وزارة الثقافة

عبد الفتاح صالح الدحرى المستشار المساعد لمجلس الدولة

حسن حلمى نقيب السينمائيين ومدير عام التليفزيون العربى

وبحضور عبد الرحيم محمد سرور مدير الرقابة على المصنفات الفنية وعثمان هلال عملى الشركة .

منع عرض الفيلم سيسبب خسارة للشركة تقرب من ٢٥ ألفاً من الجنيهات .

وعند عرض الفيلم على لجنة التظلمات ذكرت أن المادة الأولى من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية جعلت الترخيص بعرض الأفلام أو منعه مرتبطاً بحماية مصالح الدولة العليا وقد فسرت المذكرة الإيضاحية المقصود بتلك المصالح بأنه ما يتعلق بمصلحة الدولة السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول .

وقد قالت لجنة التظلمات بالحرف الواحد ما يلي :

( . . . ) وحيث إنه ودون ما حاجة إلى التعرض لتفاصيل الفيلم ولإساءته أو عدم إساءته إلى الثورة الروسية ، فإنه مما لا شك فيه أن ثمة عدم رضا منذ البداية من حكومة الاتحاد السوفيتي عن القصة وعن الفيلم تجل في عدم التصريح بنشر القصة وامتناع كاتبها عن استلام جائزة نوبل وفي عدم موافقتها على إخراج الفيلم أو تصويره في أراضيها ثم الاحتجاج على محاولة عرضه في أحد المهرجانات الدولية وقابل عدم الرضا هذا التوقف من جانب الكتلة الغربية مناصرة القصة وتممس ودعاية لها ولكتابها حتى نال عنها جائزة نوبل كما تخلت كسلاح من أسلحة الحرب الباردة القائمة بين الكتلتين ، وفي غمار هذه الضجة غير العادية حول القصة وكتابها بدأت شركة من الجانب الغربي - وهي الشركة المتظلمة بإخراج الفيلم المأخوذ عنها ورصدت لذلك أموالاً باهظة .

وحيث إن حكومة الجمهورية العربية تلتزم في سياستها انخارجية مبدأ عدم الانحياز فإن قبولها عرض هذا الفيلم فيه ترجيح لكتلة على أخرى في إحدى قضايا الحرب الباردة الدائرة بينها . الأمر الذي يمس مصلحة الدولة السياسية في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ، ومن ثم ينطبق المعيار الذي وضعه القانون لحماية مصلحة الدولة العليا وبالتالي يكون التظلم على غير أساس من القانون متعيناً رفضه .

ورأت اللجنة أنه لا يغير من هذا النظر ما أثير في التظلم من مبررات أو ما

عرضته الشركة من حذف كل ما قد يسىء إلى الثورة الروسية ، فإن ذلك كله لا ينفي أن مجرد عرض هذا الفيلم - وقد أحيط لإخراجه وقصته بالظروف والملايسات المتقدمة - يمس مصلحة الدولة السياسية في علاقتها مع الاتحاد السوفيتي - وذلك مهما حذف منه من مشاهد أو عبارات .

وعليه . . قررت اللجنة رفض التظلم موضوعاً .

وسحبت الشركة المقدمات ونسخت الفيلم وأعادتها<sup>(٩٢)</sup> من حيث أنت .

وبعد مرور ست سنوات تقريباً تقدم أحد موظفي<sup>(٩٣)</sup> التلفزيون وخرج معروف بطلب إلى وكيل وزارة الثقافة<sup>(٩٤)</sup> والإعلام يذكر فيه أنه اشترى فيلم دكتور «زيفاجو» المنوع ، والذي يعلم أن ظروف منعه قد زالت بالإضافة إلى أنه عرض في جميع البلاد العربية .

وكتب<sup>(٩٥)</sup> وكيل الوزارة إلى وكيل وزارة الخارجية للاستئناس بالرأى في أمر عرض الفيلم ، طالما أنه يتضمن أحداثاً سياسية ، وأن الرقابة منعت عرضه لما يحمله من دعاية من العالم الغربى ضد العالم الشرقى (الاتحاد السوفيتي) .

وأعاد الطالب الكتابة مرة أخرى إلى الدكتور<sup>(٩٦)</sup> نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام وذكر أن « عمر الشريف » الفنان الوحيد بين الفنانين العرب الذى رشح لجائزة نوبل ، ونال هذا الشرف لدوره في فيلم زيفاجو .

وأن مؤلف القصة كَرَّمته بلاده عند وفاته وبعد انتهاء حكم خروشوف ، والذي جاملته مصر بمنع عرض الفيلم وقت زيارته لها ولتغير الأوضاع في الاتحاد السوفيتي ذاته حتى ان بلاداً شديدة الصلة به قد عرضت الفيلم .

---

(٩٢) أصيحت بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٧ .

(٩٣) محمد سالم في ١٩٧٧/٧/٣٠ .

(٩٤) حسن عيد للتمم .

(٩٥) خطاب في ١٧/٥/٩٧٧ برقم ٢٠٦٠ .

(٩٦) الدكتور عبد القادر حاتم .



ولوجود العلاقات الدولية الجديدة بين موسكو وواشنطن لم يعد هناك مبرر يمنع عرض الفيلم أو التباطؤ في ذلك خاصة وأن هذا الفيلم واحد من ثلاثة أفلام اشترها الطالب لتوزيع عرضها بمصر .

وذكر الطالب أن ليس بالفيلم ما يسىء إلى سياسة الاتحاد السوفيتي لأنه يمثل فترة ما قبل ثورة لينين وأسباب قيامها الأمر الذى يشرف السياسة الحالية في الاتحاد السوفيتي .

وروقب الفيلم مرة أخرى وترخص<sup>(٩٧)</sup> بعرضه لأول مرة بمصر بعد أن مضى على إنتاجه أحد عشر عاماً تقريباً .

وهكذا نجد أن الضغوط السياسية المختلفة وعلاقاتنا بالدول في كل زمان لها تأثيرها علينا في عرض أو منع مصنغات فنية لها طابعها الخاص .

وعندما زالت تلك الضغوط شاهد الجمهور المصرى هذا الفيلم متأخراً عن انتاجه أحد عشر عاماً .







#### الفصل الرابع

ظهرت في السنوات الأخيرة تعبيرات استخدمها بعض نقاد السينما وبعض الصحفيين والكتاب وكانت هذه التعبيرات غريبة وغامضة ومن هذه التعبيرات وصف الأفلام غير الممتازة بأنها هابطة ذلك أنه في كل فن إما أن يكون هناك عمل فني جدير بأن نطلق عليه وصف الإبداع الفني أو لا يكون هناك مثل هذا العمل فيصبح المعروض أمامنا منه صناعة عادية أو إنتاجا لا تتوفر له مقومات العمل الفني الحقيقي .

ولقد تعرضت الرقابة لأزمات متوالية بسبب هذا الانتاج السينمائي غير الممتاز وأساءت الأكثرية من الجمهور والنقاد بل بعض أعضاء مجلس الشعب وجهات مسئولة أخرى فهم وظيفة الرقابة وحدود عملها وذلك أن هؤلاء جميعا وجهوا أو كانوا يوجهون اللوم على هبوط ذلك النوع من الأفلام إلى الرقابة وبالطبع فإن تحميل الرقابة مسئولية هبوط الأفلام غير ذى موضوع أى لا أساس له من الناحية القانونية ومن الناحية العملية . فقوانين الرقابة المكتوبة منها أو التقاليد التي أصبحت في حكم العرف المطبق لا تعطى الرقابة الحق في أن تمنع عرض فيلم ردىء من الناحية الفنية .

كما أن هذا اللوم المبني على سوء الفهم قائم على اعتبار أن الرقابة هي الجهة المنتجة للأفلام وليست الجهة التي تطبق القانون على الأفلام بعد إنتاجها بواسطة الأفراد أو الشركات أو المؤسسات .

أى أن حدود عمل الرقابة قانونا وعمليا هى التعامل مع سلعة تم انتاجها بالفعل ، وبعد ذلك تأتى مرحلة طرحها فى السوق ، وطبقا للقانون ينبغى عرض هذه السلعة على الرقابة للتصريح بعرضها أمام الجمهور ومعنى آخر فإن الرقابة ليست مسئولة عن تصنيع هذه السلعة وليس من سلطتها أن تقيم من نفسها جهة ناقدة فنيا لموضوع الفيلم أو لصيغته الفنية النهائية . . . وإنما تنحصر مهمتها فى الحدود التى تشبه الحدود الرقابية على الصحف وقت أن كانت موجودة .

وبالرغم من ذلك . . فقد كانت الرقابة تجد نفسها فى بعض الأحيان واقعة بين فكى كمشاة قوية . . الفك الأول هو مسئوليتها أمام نفسها عن ضرورة الارتفاع بالذوق العام عن طريق المنتج الفنى سواء كان فيلما سينمائيا أو عملا مسرحيا أو أغنية ، أما الفك الثانى فهو أنها بحكم قوانينها ليس لها الحق فى أن تصدر قرارا نهائيا بمنع عرض الفيلم المايط وقد حدث كثيراً أن اعترضت الرقابة على بعض الأعمال ذات المستوى الفنى الردىء ولكن أصحابها تقدموا بشكاوى إلى لجنة التنظيمات التى أجازت بعضها من هذه الأفلام أو عددا غير قليل منها على أساس أن الرقابة ليست هى السلطة التى تصدر قراراتها بناء على موازين نقدية خاصة بالشكل أو بالموضوع .

والحقيقة أنه فى بلد مثل مصر تلعب فيه السينما دورا خطيرا جدا ، الأمر الذى يدل عليه التذاكر المباعة سنويا للجمهور وهو الذى يتجاوز فى بعض السنوات الأخيرة مائة مليون تذكرة . . . ينبغى ألا يقف عمل الرقابة عندما سبق أن أشرنا إليه من حدود قائمة حتى الآن بل يجب أن يتعدى عمل الرقابة تلك الحدود إلى ممارسة سلطة المنع أو الإباحة على أساس المستوى الفنى وعلى أساس مستوى الموضوع الذى يعالجه هذا العمل الفنى .

وربما اقتضى ذلك إعادة النظر فى تكوين هيكل جهاز الرقابة ذاته وأن يتم هذا التعديل على ضوء ما حدث ويحدث فى البلاد التى سبقتنا فى مجال صناعة السينما حيث نجد أن لأجهزة الرقابة مجلسا دائما لا يضم فقط موظفين كبارا وإنما يضم إليهم بعض

أساتذة علم النفس وأساتذة وسائل الاتصال الجماهيري وبعض أصحاب الخبرات العلمية التي يمكن أن تساعد في قياس الرأي العام ومعرفة اتجاهات الجمهور وقياس مواقفه الفكرية والوجدانية وكل ذلك بهدف أن يساهم عرض الأعمال الفنية التي تساعد على تكوين رأى عام نابه وأيضاً تلك التي تقدم متعة فنية عظيمة ذلك أن الجمهور يتردد على دور العرض أولاً ليقضى وقتاً مشغولاً مع عمل فني يضيف إليه شيئاً جديداً أو يجعله يتنفس من خلاله أو يعطيه فرصة أن يروّج عن نفسه أى أن الغرض من المصنفات الفنية لا يقف عند الأغراض التعليمية (أى الأخلاقية) وحدها وإنما يتعدى ذلك إلى إثارة اهتمام الجمهور بأشياء لا يعرفها أو تسليته تسلياً إنسانياً ترتفع به وتتوقف عواطفه سواء كانت الأعمال المعروضة كوميدياً أو تراجيدياً أو استعراضية أو وثائقية أو تاريخية أو ترجمة لحياة عباقرة كبار من العلماء والمخترعين والأدباء والفنانين بل سواء كانت أفلاماً خيالية مبنية على افتراضات قد تصح وقد لا تصح .

ويعنى آخر فإن كل عمل فني نسبي إلى زمانه وإلى مكانه وينبغي أن يحكم عليه من الناحية الجمالية والصنعة الفنية وأيضاً ما يقوله هذا العمل الفني لمن يشاهده أو يسمعه .

إن بعض كبار الأدباء يكتبون رواياتهم الطويلة أو قصصهم القصيرة ليقراها قارئ الكلمة المطبوعة وقد تعتبر جزءاً هاماً من الإبداع الأدبي المعترف بقيمته ، لكن كل قراء الكتب في كل بلاد الدنيا يختلفون اختلافاً كاملاً عن رواد السينما وذلك من حيث حجم القراء الذي يكون في العادة أصغر بكثير من رواد دار واحدة من دور السينما تعرض فيها لمدة أسبوع وبالإضافة إلى ذلك فإن قارئ الكتاب الأدبي يقع في شريحة المواطن المثقف النابه الذي يستطيع أن يميز بين ما تقوله الكلمة الأدبية وما لا تقول . . ثم إن كل قارئ لعمل أدبي ينطبع به على نحو خاص شخصي أما الأكثرية الساحقة من رواد السينما فهم من عابري السبيل أى أنهم لا يتميزون بأنهم من شريحة ثقافية محدودة وإنما هم خليط من المثقفين وغير المثقفين ومن العامة وغير العامة ومن الشباب ومن كبار السن رجالاً ونساء ، أطفالاً وصبية .

أى أن قراء العمل الأدبي يحكمهم التخصيص أما رواد السينما مثلا فيحكمهم التعميم ، كما أن الأكثرية منهم قد يتأثر بما يشاهده أو ربما يقلده دون وعى أو إدراك متميز لأن السينما تخاطب جميع المستويات البشرية وتتعمق في سلوكها .

ومن أجل هذا كان الغرض من إنشاء وزارة الثقافة راعية الثقافة والآداب والفنون على أشكالها والتي من واجبهما الثقافي أن تولي تلك الآداب والفنون من أهميتها ورعايتها ، وكان لزاما أن يوكل إليها بالتالى بإدارة الرقابة على المصنفات الفنية والتي أصبحت من أهم أعمالها الموازنة بين صالح المجتمع وصالح الفنان ، وهى فى موقفها هذا مضطرة أن تشير إلى التافه أو الهابط من الأعمال بل أن تعترض عليه بهدف المشاركة فى الارتقاء بالمستوى الفنى وتنمية الذوق السليم عند الجماهير وحماية الهياكل الأساسية فى عاداتنا وتقاليدها .

وفى محاولة وزارة الثقافة للنهوض بالمستوى الفنى والارتقاء به كان قرارها بإنشاء القطاع العام للفنون والآداب حتى تظهر بعض الأعمال الفنية والتعليمية والثقافية الجيدة أو الممتازة ، وحتى لا تكون السوق كلها واقعة تحت تأثير المنتجين والفنانين الخاصين الذين يسعون وراء الكسب المادى فحسب ، ومن أجل هذا أيضا رصدت الجوائز المالية والأدبية تشجيعا للأعمال الممتازة والجيدة .

ولكن هل أدى القطاع العام فى الفنون والآداب رسالته الفنية فى رفع المستوى الفنى ومستوى التذوق لدى الجماهير؟ فى رأى أنه لم يحقق الأغراض المعقودة عليه . . وذلك أمر سأعرض له فى موضع قادم من هذا الكتاب .

وفى محاولة وزارة الثقافة أيضا للارتقاء بمستوى المصنف الفنى ومساعدة منها للرقابة فى الوقوف فى وجه التافه أو الهابط من الأعمال الفنية . شكل وزير الثقافة أول مجلس رقابى لها عام ١٩٦٨ من أهم أعماله النظر فيما يثيره الخلاف بين وجهات النظر الرقابية والفنانين بأخذ رأى صفوة من الأدباء والكتاب والمفكرين فى الأعمال الفنية التى تعترض عليها الرقابة ، وكان من أول الأعمال التى اعتبرتها الرقابة هابطة

المستوى وعرضها على مجلسها في جلسته الثانية<sup>(١)</sup> فيلم قصر الشوق من ثلاثية<sup>(٢)</sup> الكاتب الكبير نجيب محفوظ .

ولكن كم ظلمت السينما كبار الأدباء ، ولا شك أن كاتب القصة الكبير الأستاذ نجيب محفوظ ، قمة مستقرة في عالم الأدب بلا نزاع وأعماله الروائية كانت موضوع بحث للدراسات جامعية عليا ، داخل مصر وخارجها ، وسو واحد من أعلام أدب القصة المعاصرة في اللغة العربية ، ولقد أحزننى كما أحزن الذين يحبون أدب نجيب محفوظ أن ظهرت بعض أعماله في السينما في المستوى الذى جعل فريقاً من الرقباء والنقاد ومجلس الرقابة ، يصفونها بأنها أفلام هابطة ، إن فيلم قصر الشوق كان من أسوأ الأعمال السينمائية في رأى والذى قابلتى كرقية بل أنى أرى أنه مسخ كامل للعمل الأدبى الأصل .

ولكن ما قصة هذا الفيلم ؟ وماذا خفى منها بالنسبة للجماهير قبل أن يظهر الفيلم على الشاشة البيضاء ؟ .

هذا ما سيتضح فى السطور القليلة القادمة . .

---

(١) فى ١٩٦٨/٥/٣٠ .

(٢) بين القصرين - قصر الشوق - السكرية .

## قصة الصراع بين الرقابة ومؤسسة السينما حول فيلم قصر الشوق

لقد دارت سلسلة طويلة من الاشتباكات بين الرقابة والمؤسسة العامة للسينما حول فيلم قصر الشوق ولعل أستخدم كلمة الاشتباكات لأنها أخف كلمة ينبغى استخدامها فيها حدث من خلاف شديد حاد بين الرقابة على المصنفات والقطاع العام المنتج لأفلام السينما ذلك أن فيلم «قصر الشوق» الذى أجمعت كثرة النقاد على أنه فيلم هابط لم يصب نجيب محفوظ وحده بإساءات بالغة أسرها أن الفيلم أهدر العمل الأدبى الذى كتبه نجيب محفوظ بل لقد جسّد هذا الفيلم الأسلوب التجارى الرديء الذى اتبعته المؤسسة فى ذلك الوقت فى مجال صناعة السينما . . لأنها أنفقت من المال العام ميزانية غير قليلة على إنتاج فيلم كتب قصته الأدبية رئيس<sup>(٣)</sup> مجلس الإدارة وأنتجه وأخرجه اثنان<sup>(٤)</sup> من كبار الفنانين ، وكان المفروض أن يؤدى الانفاق من المال العام على هذا الفيلم إلى ظهوره فى المستوى الفنى اللائق وإلى أن يقدم تبرير مقنعا للجمهور والنقاد بأن القطاع العام فى السينما يمثل خطوة على طريق الفن السينمائى الرفيع ولا يكون نسخة مكررة من الإنتاج الفردى الرديء الذى طالما رفع الجمهور صوته محتجا على هبوط أفلام كثيرة منه . . . بل لا أبالغ إذا قلت إن هذا الفيلم أقل من المستوى الفردى بكثير ، بل إن ما يسمونه بالقطاع الخاص قد استطاع قبل إنشاء المؤسسة أن يقدم للجمهور بعض الأعمال السينمائية الهامة مثل فيلم العزيمة بطولة فاطمة رشدى ومثل أفلام الريحاني والأفلام الأولى التى أنتجها ستوديو مصر وبعض أفلام صلاح أبو سيف وكمال الشيخ ومحمد كريم وزملائهم الذين ينتمون إلى جيلهم .

وقد نشب الخلاف الحاد بين الرقابة والمؤسسة لأن كل واحدة منها وضعت الفيلم فى ميزان مختلف تماما عن الميزان الذى استخدمته الجهة الأخرى فمؤسسة

(٣) كان نجيب محفوظ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما .

(٤) حلمى رفلة وحسن الإمام .



السينما مثلا كان موقفها يتلخص في أن تباع سلعة- هي هذا الفيلم بأسلوب التاجر الذى يريد أن يربح أولا ويربح أخيرا .

والواقع أن أى فيلم ، سلعة تنزل إلى السوق شأنها شأن بقية السلع ، لكنها في حقيقة أمرها سلعة استثنائية تختلف عن سائر السلع من حيث تأثيرها في تكوين مشاعر الجمهور الذى يشاهدها ومن حيث التأثير على سلوك الأفراد والجماعات الذين يقعون بلا أدنى ريب تحت التأثير الذريع للصورة والصوت والكلمة التى تقدمها الشاشة الكبيرة وتلح في تقديمها سنة بعد سنة أمام ملايين المتفرجين .

أى أن مؤسسة السينما لم تنظر في اعتقادى إلى طبيعة هذه السلعة الاستثنائية وإنما عاملت هذا الفيلم وغيره كما لو كانت مصنعا ينتج ملابس جاهزة بل ينتج أحذية ولا شئء أكثر .

امتد الاشتباك بين الرقابة ومؤسسة السينما بخصوص هذا الفيلم أكثر من عامين وتناول بداية الفيلم أى القصة والسيناريو اللذين أبدت عليهما الرقابة تحفظات جوهرية وتوالى اعتراض الرقابة على الفيلم بعد انتاجه وتطور الأمر بحيث اشتركت مع الرقابة لجان مؤلفة بقرار من وزير الثقافة في ذلك الوقت كما اشترك مع الرقابة مجلس الرقابة ولجنة تصدير الأفلام .

وقبل أن نسجل جولات هذا الاشتباك الحاد بين الرقابة ومؤسسة السينما يهمنى أن ألا حظ ما يلي :

أولا : أن هذا الفيلم الكبير قد تم انتاجه في فترة زمنية قصيرة جدا لا تتجاوز الشهر وهذا أمر يدعو إلى التساؤل هل تستطيع أقدر استوديوهات العالم أن تنتج فيلما كبيرا على مستوى فنى ممتاز في مثل هذه الفترة القصيرة ؟ لو كانت الإجابة نعم لكان معنى ذلك أن في هذه الاستوديوهات العالمية عبقریات فذة تقف وراء احدث التجهيزات والمكينات والكاميرات وذلك أمر أعلم أنه غير موجود في صناعة السينما في مصر أو في غير مصر من البلاد النامية ، وإذن فالأمر المرجح أنه تم طبخ الفيلم على وجه السرعة بدون أى اعتبار لضرورة التجويد والاتقان وسيظهر صدق هذا الرأى فيما سأرويه بعد ذلك من ملاحظات تمس جوهر الفيلم وشكله .

الأمر الثاني الذى استرعى انتباهنا هو أن كاتباً كبيراً يحظى باحترامنا وتقديرنا وهو نجيب محفوظ قد أسندت إليه وظيفة هامة فى صناعة السينما وكأنها أصبحت قيداً على يديه بل لعلها جعلته يساير رأى الذى يقول إن السينما تجارة وليست صناعة وفناً ، باعتباره رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة السينما ، فى ذلك الوقت ، وكان مسئولاً عن كيفية تمويل مثل هذا الفيلم الهابط وبالتالي اتخذ موقف المدافع عنه بالرغم من أن الفيلم أساء إلى عمله الأدبى أبلغ الإساءة كما قال نغفر من أساتذة الجامعات المتخصصين فى علوم الأدب والاجتماع وعلم النفس والذين شاهدوا الفيلم وأجمعوا على «رفض تصديره إلى الخارج لأنه أهدر قصة نجيب محفوظ الأدبية وأهدر القيم الفكرية والفنية والتاريخية التى جعلت تلك الرواية واحدة من معالم فن نجيب محفوظ القصصى» .

ويموز لى أن أقول إنه إذا كان للقطاع العام فى صناعة السينما فوائده فإن له بالتأكيد عيوبه الفادحة .

وقد كان عيباً فادحاً أن تتج مؤسسه السينما فيلماً هابطاً يحمل اسم كاتب كبير ومنتج كبير ومخرج كبير بينما يشعر المشاهد أن موضوع الفيلم قزم مشوه يسمى إلى تاريخ مصر الوطنى ويسقط من حسابه روعة الفترة التى يروى نجيب محفوظ جانباً من قصتها وهى فترة الكفاح المجيد الذى حمل أعباءه الشعب المصرى فى مواجهة الاحتلال البريطانى .

إنى أكتب الآن عن هذا الفيلم بعد سنوات من انتهاء العاصفة التى أثيرت حوله ، لكنى لم أزل أشعر بمراة التجربة التى خضتها أنا وزملائى أعضاء الرقابة لكى نقول كلمة حق من أجل صناعة السينما الوطنية ومن أجل مصر ولكى تنتصر هذه الكلمة حتى لا يضيع شيء مما بقى مجيداً من حياة مصر وفنها . . تلك الحياة التى قدمت فى مجال الفن نحاتاً عظيماً هو محمود مختار ، ورسامين كبار وأدباء أكبر ومجاهدين وطنيين أبرار لا يقعون تحت حصر . .

بأى منطق وبأى عذر قدمت الشاشة البيضاء خيوطاً من هذه الفترة المجيدة فى

صورة تثير التفرز في النفس لكثرة ما فيها من مشاهد جنسية جارحة للمشاعر ولكثرة ما فيها من مسخ للعمل الأدبي الأصلي ثم لما جاء في هذا الفيلم من تطاول مرفوض تماماً على بعض كلمات كأقنبا العظيم .

كل ذلك سجلته الكاميرا وآلات تسجيل الصوت وهي تنتج فيلم «قصر الشوق» فيما يربو على ثلاثين يوماً بأمل أن تمتلئ جيوب البعض بالمكاسب ولو أدى ذلك إلى إهدار كثير من القيم التي لا يمكن أن نعيش بغيرها وتعجز ميزانيات كبيرة وقدرات أكبر على استردادها والحفاظ عليها .

#### قصة فيلم قصر الشوق مع الرقابة :

تبدأ القصة عندما تقدمت<sup>(٥)</sup> . شركة القاهرة للإنتاج السينمائي إحدى شركات القطاع العام ، إلى الرقابة تطلب ترخيص الفيلم للعرض العام ، والفيلم في موضوعه امتداد لقصة نجيب محفوظ بين القصرين والسابق إنتاجها سينمائياً . وكان قد سبق للرقابة أن رخصت بسيناريو<sup>(٦)</sup> قصر الشوق بتحفظات هي مراعاة كل ما يخالف القانون والأداب مع تنفيذ نقاط بعينها حددتها الرقابة وأشارت إليها ، ذلك أنها لاحظت أن السيناريو يمنح إلى الجنس بشكل ظاهر وملح ، الأمر الذي جعل مخرجاً<sup>(٧)</sup> كبيراً يعترض على تلك التحفظات ، ودارت بين كاتبة هذه السطور وبينه مناقشة وعد إثرها بإعداد الفيلم في صورة نظيفة مشرفة تتناسب مع العمل الأدبي القيم ووقع تعهداً كتابياً بذلك ، وكان قد تقدم للرقابة بكتاب منه يرجوها فيه أن تعدل من موقفها وتحفظاتها باعتبار «أن حوادث»<sup>(٨)</sup> قصر الشوق تقع في فترة الاحتلال البريطاني وكان لهذا الاحتلال تأثيره السيء على البيئة المصرية ، فانتشرت في عهده بيوت الدعارة وتكاثرت المواخير وانصرف الكثير من التجار إلى الملهذات وكان طابع الانحلال يسيطر على جانب كبير من المجتمع في ذلك الوقت مما

(٥) في ١٣/١٧/١٩٦٧ وزن الفيلم ١٠٠ جم ٢٣ ك مدير الإنتاج محمد رجائي .

(٦) ١٩٦٧/١١/١١ .

(٧) حلمي رفلة وكان أيضاً من شاغل أحد قطاعات المؤسسة .

(٨) من نص الكتاب الذي أرسله إلى الرقابة والموجود بحلق الفيلم .

أوضحه الكاتب الكبير نجيب محفوظ في قصته المشهورة « قصر الشوق » .

ولما كنت أتعامل مع الفنانين بقلب سليم وعقل مفتوح وأكره أن أجعل من الرقابة سيقاً مسلطاً على الرقاب فقد سمحت له بتقديم التعهد الذى جاء بأقراره والسابق الإشارة إليه على أن يلتزم بالقوانين الرقابية وعلى أن يكون الفيلم هو الفصل فى النهاية .

وفى اليوم السابق على تقديم الفيلم للرقابة زارنى حلمى رفلة فى مكتبى مرة أخرى ، واعتذر أن بالفيلم بعض المخالفات الرقابية الطفيفة والتى سبق أن أبدت له لتجنبها عند ترخيص الرقابة بالسيناريو واعتذر عن تنفيذها بدعوى أنها ضرورية للفيلم كما علمت منه خلال الحديث معه أن هناك لجنة شاهدت الفيلم قبل عرضه على الرقابة ، وحذفت منه ثلاثة عشر مشهداً ، وكأنه يريد أن يوحى «إلى» بأن الفيلم قد روقب بالفعل وأصبح ملائماً للعرض وطيب خاطره وعلقت الأمر كله حين رُوي للفيلم .

والفيلم من تمثيل نادية لطفى ويحى شاهين وإخراج حسن الإمام وإنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما كما ذكرت .

وعندما راقبت الفيلم لم أكن أتوقع أبداً ما جاء به من مشاهد ومخالفات وأنه على ذلك المستوى الفنى الهابط .

وكان حلمى رفلة وقتها من كبار الموظفين الفنيين بالمؤسسة وجاء بتقريرى<sup>(٩)</sup> ، بالنص الواحد :

شاهدت الشريط مع السادة الرقباء وأرى الأخذ بملاحظات مديرة القسم العربى<sup>(١٠)</sup> وأضيف إليها :

أولاً : أن المخرج لم يعتمد بملاحظات الرقابة على السيناريو ولم يأخذ بها إطلاقاً وهذه ظاهرة خطيرة طالما أتبعها مخرجو الأفلام المصرية والقطاع العام على وجه

(٩) بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٧ طبقاً للملف الخاص بالفيلم .

(١٠) وكانت قد كتبت تقريراً من صفحتين ملءه بالملاحظات الرقابية .

خاص مما جعل الرقابة في حل من منع الفيلم ولا عبء بالالتماس الذي قدمه السيد/حلمى رفلة في ١٣/١١/١٩٦٧ في تعديل اتجاه الرقابة ورأيها في الملاحظات إذ جاء الفيلم بصورة سيئة .

ثانيا : الفيلم في عمومياته دعوة إلى الفسق والفجور والزنا وهدم الأسرة وأظهر المجتمع المصرى ولا يشغله إلا الفسق والفجور وأنه كله فساد ، فالأب وجيله جيل فاسد والأبن أى الجيل الذى يليه فاسق أيضا ، يهمل ويكبر عندما انحرف الأخ الأصغر أى الجيل الثالث أيضا فاسق .

ثالثا : الفيلم دعوة قائمة إلى هدم كل القيم الروحية المتمثلة في شخص الابن الأصغر عندما تحطمت صورة الأب الطيب في ذهنه وكذلك تحطم حبه ، وأخيرا صورة الزعيم المثالى للوطنية في خياله «سعد زغلول» عندما هاجمه زميله ثم «هون» الأخ الأكبر من شأنه بعد موته بقوله «يعنى هو أحسن من اللى راحو» - وما يذكر أنه جاء بالسنياريو «هو أحسن من النبى» وفي هذا تكريم لزعيم وطنى أما ماجاء بالفيلم فهو تهوين وحطّ من شأنه .

رابعا : الفيلم يحمل في طياته دعاية مسيئة إلى الاسلام فقد حُرّف في الآيات القرآنية وفي الأحاديث فقال « إذا بليتيم فاستروا » « وإذا امسترتم فابتلوا » وقال « إن الخمر مفتاح الفرج » ثم جعل من الصلاة فريضة مظهرية فالبطل يصل في منزله ويفسق خارجه ولم يتمثل قول الله تعالى « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء المنكر » .

هذا والفيلم بشكل عام هدم لآبناء فيه ولم يبرز المخرج أثر الإنجليز في المجتمع المصرى ولم يشر إلى أنهم المسئولون عن انتشار بيوت الدعارة والمواخير كما أراد ذلك المؤلف بل جاء الفيلم عرضا لما يدور في هذه البيوت مما لا يتلاءم عرضه على أولادنا وبناتنا ووصم الفيلم حقبة من تاريخنا لم تكن كلها فسادا كما يسردها الفيلم بل أخرجت لنا مكافحين ومفكرين كثيرين منهم المؤلف نفسه .

وأرفع الأمر إلى السيد المدير العام رجاء النظر . . وأرى عدم التصريح بالتصدير .

وأرسل رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية<sup>(١١)</sup> العامة للسينما خطابا<sup>(١٢)</sup> إلى الرقابة يخبرها أن اللجنة التي كونها وزير الثقافة اجتمعت يوم الأربعاء ١٩٦٧/١٢/٢٠ ورأت الفيلم بعد تعديله وتنفيذ الملاحظات وأقرت أنه صالح للعرض ، وأن الوزير<sup>(١٣)</sup> وافق على رأى اللجنة .

وأعطى مدير المصنفات الفنية تعليماته بإيجاز العرض «تأسيسا على ما جاء بالخطاب بعد تنفيذ حذف ثلاثة مشاهد أخرى بالإضافة إلى ما سبق حذفه من قبل بواسطة اللجنة المشار إليها» .

رفض مدير<sup>(١٤)</sup> المصنفات الفنية توقيع التابلوه<sup>(١٥)</sup> الخاص بالفيلم<sup>(١٦)</sup> لإجازته ، وطلب منى توقيعه بدلا منه وفطنت إلى انه لا يرغب فى ان يقرن اسمه بفيلم فى مثل هذا المستوى من الهبوط الفنى ، ورفضت أنا أيضاً الإجازة بالعرض وعليه أرسل التابلوه إلى مدير الأفلام<sup>(١٧)</sup> فوقعته وأجيز الفيلم محليا<sup>(١٨)</sup> .

ولعل مدير المصنفات الفنية كان يدرك سوء الفهم القائم من بعض الجماهير التى تلقى بتبعية إنتاج وتصنيع الفيلم على مدير المصنفات الفنية مباشرة ولا تفهم أن إمضاءه لا يمتد إلى ما هو أكثر من إجازته بعرض الفيلم .

وحدث بعد أن اصبحت مديرة للمصنفات الفنية أن كنت أجدنى مضطرة إلى توقيع إجازات لأفلام لا أَرْضى عنها إما لهبوط مستواها الفنى أو لأنى كنت أرى أنها

---

(١١) نجيب محفوظ .

(١٢) بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢١ .

(١٣) الدكتور ثروت عكاشة .

(١٤) مصطفى درويش .

(١٥) الترخيص الذى يعمل اسم الفيلم ووزنه واسم اشركة واسم وزارة الثقافة والإدارة العامة للمصنفات الفنية

ثم اسم مدير الرقابة وتاريخ الاجازة وتعرض فى أول كل فيلم بجلازه جواهرى .

(١٦) كنت نائبة المدير العام .

(١٧) علية فريد .

(١٨) أجيز محليا بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

لا تناسب بيئتنا جماهيرياً ، أو أعترض عليها كلية كمضمون ، ولكنى كنت مجبرة على الترخيص بها نزولاً على حكم لجنة التظلمات أو نزولاً على رغبة مجلس الرقابة .

وتقدمت باقتراح أعتقد أنه من حق مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية وهو أن يكون هناك نموذجان من التأبلوه كما هو الحال فى لندن ، مثلاً ، أحدهما يشير إلى أن الفيلم مجاز من الرقابة مباشرة بينما الثانى يشير إلى أن مجلس الرقابة هو الذى أجاز الفيلم .

ولم يلق اقتراحى ترحيباً ، وأخذ الرأى على أنى أريد أن أضع مجلس الرقابة أمام مسئولياته أو لعل البعض اعتبر أنى أرغب فى الهروب من مسئولياتى ، ولكن الحقيقة التى أردتها أن يكون هناك وضوح رؤية أمام الجمهور .

وما زلت أعتقد أنه من حق جماهير مصر أن تعرف ما تعرفه جماهير لندن أو أى بلد متحضر آخر فليس عيباً أن نعرف أن فيلماً ما أثار إشكالا مع الرقابة أو أنها عجزت وحدها إلى أن تخرجه إلى دائرة الضوء أو أنها اعترضت عليه بطريقة موضوعية .

نعود مرة أخرى إلى فيلم « قصر الشوق » الذى طالبت الشركة بتصديره للخارج بعد أن حصلت على إجازة العرض عرضاً محلياً ، واجتمعت لجنة تصدير الأفلام<sup>(١٩)</sup> . وقررت الموافقة على التصدير وإلى جميع البلاد دون أدنى تحفظ ما .

واعترض مدير المصنفات الفنية وطعن فى بطلان تشكيل لجنة التصدير كما أنه لا يوافق هو شخصياً على تصدير الفيلم .

وطلب<sup>(٢٠)</sup> وكيل وزارة الثقافة إعادة دعوة اللجنة بكاملها كما طالب بأن يصدر الفيلم بكلمة من نجيب محفوظ تبين أن هذا الفيلم يوضح شريحة من المجتمع العربى فى عهد الاحتلال .

---

(١٩) فى ١٩٦٨/٢/١٨ وكانت تتكون من : سنية ماهر وكيالة التلفزيون العربى والواء مصطفى صادق .

(٢٠) خطاب الوكيل للرقابة فى ١٩٦٨/٢/٢٨ .

وعندما اجتمعت لجنة<sup>(٢١)</sup> التصدير مرة أخرى قررت رفض تصدير الفيلم وأوردت اللجنة الأسباب الآتية :

١ - الفترة التاريخية التي يحاول الفيلم علاجها هي فترة كفاح وطني مجيد ضد الاستعمار البريطاني والفيلم في عمومهِ خالٍ من التصوير الصادق لهذه الفترة بجميع أبعادها بل على العكس إنه يظهرها مشوهة بعيدة تمام البعد عن الواقع الذي عاشته الأمة وهي تكافح ضد الاستعمار .

٢ - الفيلم مليء بالمشاهد الجنسية المحشورة بقصد الإثارة المبتذلة والمقززة .

٣ - الفيلم في صورته الحالية زاحر بالألفاظ والعبارات الرخيصة المبتذلة الهادمة للقيم المتعارف عليها والمثل الطيبة .

٤ - الفيلم به كثير من العبارات التي تنطوي على السخرية من المعاني الدينية وآية ذلك ما جاء بالفصل التاسع «الحمر مفتاح الفرج» .

٥ - الفيلم في عمومهِ يسىء إلى سمعة البلاد ويؤدي إلى التشهير بتاريخنا القومي .

وأبلغ قرار<sup>(٢٢)</sup> المنع بالتصدير إلى الشركة العامة للتوزيع السينمائي والتي تظلمت إلى الوزير من قرار الرقابة .

وبناء على ذلك أصدر وزير الثقافة<sup>(٢٣)</sup> قرارا<sup>(٢٤)</sup> بتشكيل لجنة استشارية لمشاهدة الفيلم لتقديم الرأي في التصدير .

(٢١) في ١٩٦٨/٣/٢ من :

رئيساً  
عضواً  
عضواً

مصطفى درويش مدير الرقابة على المصنفات الفنية  
لييب بلوى مدير الشؤون العامة بوزارة الداخلية  
نعمت الله حلمي وكيل الإدارة العامة للأسرة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية

(٢٢) في ١٩٦٨/٣/٦ .

(٢٣) الدكتور ثروت عكاشة .

(٢٤) قرار رقم ٧٣ في ١٩٦٨/٤/١٨ هذا القرار موجود بملف الفيلم وغير مبین عن نَحْوَن .



ولا أدرى ماذا كان رأى هذه اللجنة ذلك أنه لم يصل الرقابة تقرير منها .

وحدث أن ألغى نذب مدير<sup>(٢٥)</sup> عام الرقابة على المصنفات الفنية وقمت نيابة عنه بأعمال المدير العام ، إذ كنت وقتها نائبة المدير العام إلى أن صدر لى قرار وأصبحت مديرة عامة للرقابة ، وكانت تلك هى المرة الأولى التى تتولى فيها سيدة مصرية مسئولية دقيقة حقا هى إدارة هذه الرقابة التى شرفت بمزاولة أطول مدة مارسها غيرى من الرجال . . . إذ بقيت مديرة لهذه الإدارة مدة تسع سنوات تقريبا إلى أن بلغت سن التقاعد<sup>(٢٦)</sup> .

وبعد إلغاء نذب مدير عام الرقابة السابق أصدر وزير الثقافة قراره بتشكيل مجلس الرقابة ، والذى عقد اجتماعه الأول فى ٢٧/٥/١٩٦٨ ، وكانت أولى المشاكل الرقابية التى عرضتها عليه ، مشكلة فيلم «قصر الشوق» الذى رفضت تصديره إلى الخارج كما امتنعت أيضا لجنة تصدير الأفلام عن تصديره وكان يرأسها المدير العام السابق ، وكان قد أثير حول الفيلم جدل كثير ولغظ واتهامات عدة للرقابة .

وقرر مجلس الرقابة<sup>(٢٨)</sup> بالإجماع منع تصدير الفيلم ورأت عضوة المجلس<sup>(٢٩)</sup> (أن فى خروج هذا الفيلم للعالم العربى جريمة فى حق مصر لا تغتفر لأن الفيلم لم يظهر إلا الجانب الجنسى رغم أن الفترة الزمنية التى تناوها الفيلم كانت فترة وطنية والفيلم استبعد كل ما هو وطنى وحشد بالمناظر الجنسية المبتذلة وعليه فهى لا تسمح بتصديره

(٢٥) مصطفى درويش قرار رقم ٧٧ لعام ١٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤

انتدب للرقابة بقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٦ فى ٢٤/١٠/١٩٦٦

وانتدب فى المرة الأولى من مجلس الدولة فى ١٩٦٢/٦/٣ وكان د . ثروت عكاشة وزيرا للثقافة .

والغنى هذا النذب عندما أصبح الدكتور عبد القادر حاتم وزيرا للثقافة ونذب عقيد عبد الرحيم محمد سرور فى ١٩٦٢/١٠/٢٨ مديرا للرقابة على المصنفات الفنية .

(٢٦) ١٩٧٧/١/٢٤ .

(٢٧) قرار رقم ٩١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل أول مجلس للرقابة على المصنفات الفنية .

(٢٨) أعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع الدكتور حسن السامى ، مصطفى زيوار ، سامى داود ، رجاء النقاش ، أمية السعيد ، أحمد بلوخان ، حسن عبد النعم احتفال ممتاز .

(٢٩) السيدة أمية السعيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال .

بأية حال من الأحوال) كما أنها رأت أن الفيلم خال من التكنيك السينمائي والفنى .

واعتبر أحد أعضاء المجلس<sup>(٣٠)</sup> أن الفنين والقائمين على الفيلم ومعهم المخرج قد أهدروا العمل الفنى لنجيب محفوظ بل أن واقع الفيلم لا يمت إلى قصته بأية صلة ، كما وأن الحوار وطريقة اللهجة وكيفية الإلقاء والأداء كلها منافية لواقع العصر وأن المسألة أخطر من الموافقة على تصدير الفيلم ، لأنه إذا كان كل مخرج يهدف إلى نجاح فيلمه بهدم العمل الأدبى على ذلك النحو ، فإن هذا لشئ خطير وينبغى فى اعتقاده ألا يرخص الفيلم حتى يكون درسا لكل مخرج يتعد عن النص الأدبى وطالب أن يسجل باسمه أن ذلك الفيلم (إهدار لعمل فنى وأدبى جيد ولا بد من أن يؤخذ من أهدر هذا العمل) .

وذكر عضو ثان هو أستاذ علم<sup>(٣١)</sup> الاجتماع بالجامعة : (أن الفيلم به تناقض عجيب وليس به وحدة هدف ففى مقدمته يعرض شعارات وطنية ثم ينتقل إلى موضوع لا يمت إلى مقدمة الفيلم بسبب وفى النهاية يذكر أن سعد زغلول مات دون ترابط وقال وإن المستفيد من هذا الفيلم هو المخرج الذى وضع فى اعتباره إيرادات الشباك مما يعتبر إرضاء للإسفاف الجماهيرى وإن هذا ليس من رسالة الفن بأى حال من الأحوال وأقترح أن يلحق نجيب محفوظ بكلمة فى أول الفيلم للتعريف بالعصر الذى قامت الرواية فيه وحتى لا يحدث خلط لعامة الجماهير بين الماضى وحاضرنا<sup>(٣٢)</sup> كما طالب بتسجيل اعتراض المجلس على ما فى الفيلم من تبذل وانتزاع الناحية الجنسية من الإطار المرجعى التاريخى الاجتماعى .

واعترض أيضا عضو المجلس<sup>(٣٣)</sup> ومخرج كبير على تصدير الفيلم نهائيا وعلى ما جاء به من مناظر مقرزة .

---

(٣٠) مصطفى زيوار أستاذ علم النفس بالجامعة .

(٣١) د . حسن الساعاتى .

(٣٢) الزمن الذى تم فيه الفيلم (١٩٦٨) .

(٣٣) أحمد بدرخان .

كما ذكر عضو خامس<sup>(٣٤)</sup> أن المؤسسة وضعت في اعتبارها أن تصدير الفيلم للخارج سيعود على البلاد بعائد مادي أجنبي بما يتراوح بنحو ٢٥ ألفاً من الجنيهات ، وهو شخصياً لا يوافق على تصدير الفيلم إطلاقاً ورد على ذلك عضو سادس<sup>(٣٥)</sup> بأن الناحية المادية لانهم المجلس وطلما أن الفيلم سيء ويعطى صورة سيئة للغاية من الناحية الوطنية والموضوعية ، وأنه شديد الانحطاط فيجب منعه وأن المجلس متفق على منع تصديره .

وأفصح كاتب القصة<sup>(٣٦)</sup> في جلسة أخرى للمجلس عن رأيه في تصدير الأفلام بأنها عملية اقتصادية بحثة تعود على الدولة بنقد أجنبي ويمكن للبلد المصدّر إليها الفيلم أن تمنعه من العرض فيما إذا شاءت وإن كان بلد فيه رقابة ، أما بخصوص فيلم «قصر الشوق» فإنه يرى أنه إن كان للرقابة أن تمنع تصدير الفيلم لكان لها أن تمنع عرضه في الداخل لا أن تسمح به بالغرض ثم تمنع تصديره .

واعتذر عن حضور جلسة التصويت على الفيلم ولم يحضرها ، وفي تلك الجلسة استعرضت المراحل المختلفة التي مر بها الفيلم وذكرت للمجلس أن جميع ملاحظات الرقابة على السيناريو لم تنفذ ، وأيضاً ما تعهد بتنفيذه حلمى رفله شخصياً لم ينفذ ، وطالبت برد اعتبار الرقابة التي هوجمت هجوماً شديداً بسبب وقوفها ضد هذا الفيلم وعلى الأخص من المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وشركات التوزيع ، ووزارة الثقافة واستقر رأى المجلس بإجماع الآراء على تأييد الرقابة ولجنة تصدير الأفلام في منع تصدير الفيلم إلى الخارج (لما تضمنه من مشاهد تسيء إلى فترة تاريخية وطنية للبلاد ولكثره مابه من مشاهد الجنس وعبارات التبذل) .

كما كلف المجلس كاتبة هذه السطور بحذف<sup>(٣٧)</sup> وتهذيب بعض المناظر الأخرى من الفيلم بالنسبة للعرض المحلى بالإضافة إلى ما كان قد استقر عليه الراى عند الترخيص يعرضه محلياً أول مرة .

(٣٤) سامى دارد .

(٣٥) رجاء النفاثر .

(٣٦) نجيب محفوظ .

وعندما أبلغت شركة القاهرة للتوزيع السينمائي بعدم الموافقة على التصدير ،  
تظلمت (٣٨) من قرار الرقابة إلى الوكيل المختص (٣٩) وذكرت في كتابها أن وزير  
الاستعلامات الغنيبي شاهد الفيلم مع وفد غينيا برئاسته في الشهر السابق وأوصى  
بشرائه وكتب الوكيل بدوره إلى الوزير مشيراً في كتابه إلى أسباب إجماع الآراء على منع  
تصدير الفيلم ، كما أشار أيضاً إلى أنه لا يمكن التفاوض عن أن الفيلم حقق إيرادات  
قياسية على المستوى المحلى بالنسبة لغيره من الأفلام ، وطالب من الوزير الترخيص  
بالتصدير عملاً بالسلطات المخولة له ، رغم رفض المجلس ، وأن الرقابة هذبت  
الفيلم مرة أخرى ومن المنتظر أن يحقق عائداً يعاون المؤسسة في حل بعض مشكلاتها  
المالية التي تعانيها .

وأشرك وكيل أول (٤٠) الوزارة على مذكرة الوكيل مشيراً على الوزير بتصدير  
الفيلم بعد إجراء جميع المحذوفات التي ارتأتها الرقابة ومجلسها ، وعليه وافق (٤١)  
الوزير على الرأي .

وصدر الفيلم إلى بيروت والعراق والدوحة وقطر ، السودان وسوريا وتونس  
والكويت ، الجمهورية العربية الليبية ، عدن ، ماليزيا ، أبوظبي ، الجزائر ،  
السعودية .

والآن . . . ويعد كل هذه الجولة مع «قصر الشوق» والرقابة ، ألا يرى معنى  
القارئ كم هي مظلومة ومغلوب على أمرها هذه الرقابة ١١ ٩٩

(٣٧) بعض المناظر الحليمة بالفصل الأول :

أ - منظر السيدة السجوز وهي ترتص وتضع قدمها تحت إبطها .

ب - حلف جملة تعيش مصر حرة إذ قيلت في مأخوذ على غير مكانها .

ج - حلف جملة سعد زغلول مات التي قيلت في آخر الفصل والحوار الذي سبقها وفيه تقليل من قيمة سعد  
زغلول (مرآة حسن من الله وأحسن) .

ويلاحظ أن النسخة التي عرضت على المجلس نسخة محذوف منها الثلاثة عشر منظرًا التي اعترضت عليها  
اللجنة الاستشارية التي كونها الوزير ورأت الفيلم قبل عرضه على الرقابة ، ومحذوف منها كذلك المناظر التي  
استقر رأي الرقابة على حذفها .

(٣٨) التظلم باسم عبد الحميد جودة السحار نيابة عن رئيس مجلس الإدارة .

(٣٩) حسن عبد المنعم بتاريخ ١٩٦٩/١/٨ .

(٤٠) عبد المنعم الصاوي .

(٤١) دكتور ثروت عكاشة ووافق بتاريخ ١٩٦٩/١/١٨ .

## فيلم امرأة ورجل :

ومثال نادر للأفلام الهابطة هو فيلم «امرأة ورجل» ، وشأن هذا الفيلم مع مؤلف قصته شأن فيلم قصر الشوق مع مؤلفه كذلك . فهذا الفيلم مأخوذ عن قصة لها قيمتها الأدبية وكاتبها هو أحد كبار أدبائنا المرموقين<sup>(٤٦)</sup> لكن الفيلم أهدر القصة الأصلية .

وعند عرض الفيلم<sup>(٤٧)</sup> على لجنة الرقباء تقرر بإجماع الآراء أن يقتصر عرض الفيلم على الكبار فقط مع حذف بعض المناظر التي حددتها التقارير<sup>(٤٨)</sup> .

وعندما راقبت الفيلم ، أصابني الحيرة . . فالفيلم هابط مستواه الفني للدرجة كبيرة جداً ، وهابط في مخاطبته للجنس وفي مناظره الجنسية المكشوفة ، وأصبحت سمة من سمات الفيلم المصرى في ذاك الوقت مخاطبة الغرائز الجنسية . واعتبرت هذا الفيلم من أكثر الأفلام المصرية المثيرة التي صادفتني من هذا النوع .

ورأيت أنه ربما كان أسلم الطرق وأقصرها أن أهذب الفيلم<sup>(٤٩)</sup> بحيث يصبح لائقاً بالعرض الجماهيري ، كما اتخذت قرارى بأن يكون التصدير<sup>(٥٠)</sup> بنفس حالة العرض المحلى .

(٤٦) يحيى حقي .

(٤٧) تقدمت الشركة بالفيلم إلى الرقابة في ١٧٧١/١/٢ وزن الفيلم ١٧٦٠٠ ك إخراج حسام الدين مصطفى تمثيل رشدى أباطة ناهد شريف زيزى مصطفى إنتاج الملان لبيب اللبى .

(٤٨) ملف الفيلم بالرقابة .

(٤٩) أ . اتخذت قرارا بحذف قبلات متعددة إعتبرتها خارجة بين جاسر وحيدة في خلوتها بالفصل الأول .

ب . حذف منظر الدين فوق زوجته بالفصول ١ ، ٢ ، ٣ الأولى .

ج . حذف وتهذيب رقصة طويلة لناهد شريف بقميص النوم وهي تلبس الخلعاء وبحيث يحلف منها الجزء الذى يستلقى فيه رشدى أباطة أرضاً وينظر بين ساقها وهي ترتفع واقفة منفرجة الساقين .

د . كما طالبت بحذف جزء من الفيلم يبدو فيه الصورة غامضة ويظهر فيها رشدى أباطة يخلع ملابس ناهد شريف الداخلية بحيث يبدو كما ولدتها لها .

(٥٠) كانت لجنة التصدير قد ألغيت كما سبق وشرحت تحت عنوان لجنة التصدير .

ولم أصل إلى رأى مع صاحب<sup>(٤٧)</sup> الشركة والذي طالب بالاحتكام إلى مجلس الرقابة لأنه أراد الاحتفاظ بجزء<sup>(٤٨)</sup> من الفيلم رأيت فيه خروجاً على الآداب العامة ، كما أنى لاحظت بأن هذا الجزء تقليد لمنظر أخذ في فيلم أجنبي ، باسم Quarry كان من الأفلام التى رخص بها مدير عام الرقابة السابق<sup>(٤٩)</sup> ، وتقرر بعد إلغائه ندبه إعادة مراقبة الأفلام التى رخص بها ، وكان هذا الفيلم ضمنها ، وحذف الجزء المشار إليه من الفيلم .

وعرضت الفصل الذى به الجزء المختلف عليه من الفيلم على المجلس<sup>(٥٠)</sup> بعد أن حذفت جزءاً كبيراً منه ، ولكنى كنت أرى أنه مازال مغلاً بالآداب العامة ورأى عضوان<sup>(٥١)</sup> من المجلس أن لا بأس من ترك هذا الجزء ، بينما اعترض عليه عضو ثالث<sup>(٥٢)</sup> ، واستقر الرأى على عرض الفيلم كاملاً فى جلسة قادمة<sup>(٥٣)</sup> ليكون الحكم عليه سليماً .

ويتلخص موضوع الفيلم فى أن جاسر أحب حميدة الغازية ، وقتل متولى غريمه ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ، وعندما خرج عاش فى ضيافة ابن خاله إسماعيل المتزوج من نرجس اللعوب ، واشتغل جاسر قاطع حجارة بمحجر ووقع فى غرام نرجس التى أغرتة بمعاشرتها ، كما أغرت كثيرين غيره عن طريق خميس شيخ الخفر .

قام جاسر بتدبير مقتل إسماعيل وتزوج من نرجس بعد فسخ خطوبته من صالحة ابنة صاحب المحجر . وحاولت حميدة الغازية إعادته إليها لكنه مضى يقاومها .

(٤٧) أياب الليث .

(٤٨) الجزء الثامن الذى اشترت إليه .

(٤٩) مصطفى درويش .

(٥٠) الجلسة ٨٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٤ .

(٥١) نجيب محفوظ . سلمى داود .

(٥٢) أحمد الحضرى .

(٥٣) جلسة ٨١ فى ١٩٧٣/١١ نفس الاعضاء بالجلسة السابقة يزيد عليهم كمال الملاخ .

فقد جاسر بصره أثناء عمله ، وأتيحت الفرصة لرجس لتذهب إلى بيت خميس شيخ الحفر القواد ، وهناك لحق بها جاسر واستطاع أن يقتلها ويقتل خميس .

وبعد العرض على مجلس الرقابة رأى أغلب الأعضاء ، أنه لا بأس من السماح بعرضه عرضاً عاماً بعد أن هذبت الرقابة مناظر الفيلم ، إلا عضواً واحداً<sup>(٥٤)</sup>، اعتبر أن في عرض الفيلم إساءة إلى صورة الحياة في مصر الريفية ، وأنه يهدم كل قيمنا الاجتماعية من صداقة وقراءة وحياة زوجية ، ويهدرها جميعاً ، بالإضافة إلى أنه قائم على مسائل جنسية مفضوحة جداً تكشف عن الهدف الوحيد من الفيلم ، وأن من واجب المجلس عرض الموضوع على الوزير مع الإشارة إلى هبوط مستوى الفيلم المصري .

وكلف المجلس العضو المعارض بكتابة تقرير مفصل توطئة لعرضه على الوزير مع إبداء الرأي فيما يتبع مستقبلاً في أمثال هذا الفيلم .

وعند عرض محضر مجلس الرقابة على الوزير أشّر وكيل وزارة الثقافة<sup>(٥٥)</sup> ومقرر الجلسة بالآتي (مسألة هبوط مستوى الأفلام واتخاذها ذريعة للرفض باعتبار أن ارتفاع المستوى يدخل ضمن مصالح الدولة العليا ، إعمالاً للنص القانوني ، موضوع يثور فيه جدل ويفتحه بعض السادة أرباب الأقلام الصحفية بين مؤيد ومعارض ، من قبيل هذا ما حدث من أيام حين اتصل بي أحدهم وهو السيد رؤف توفيق تليفونياً في صحيفة المحاسبة على توصية المجلس بالنسبة لفيلم لعبة كل يوم<sup>(٥٦)</sup> وقرار سيادتكم بمنع عرضه لهبوط مستواه . . . . . وهكذا . )

---

(٥٤) سامي داود .

(٥٥) حسن عبد المنعم كلثوم .

(٥٦) سبق أن أشّرت إلى هذا الموضوع عند الكلام عن فيلم لعبة كل يوم وسنقر مجلس الرقابة منع تصديره لهبوط مستواه الفني ورأى الوزير منع العرض والتصدير طالما أن المجلس انتصح له لهبوط مستواه الفني ، وإثار هذا الإجراء جدل في الصحف وكتب رؤف توفيق مقاله بالصور الممد رقم ٢٤٢٣ في ١٩/٣/١٩٧١ .

وأشّر السيد الوزير<sup>(٥٧)</sup> (ينتظر تقرير الأستاذ سامى داود ولا سبيل إلى رفع مستوى الفيلم المصرى مالم نأخذ بأسباب الحزم والتشدد بالقياس إلى ما هو هابط من هذه الأفلام) .

وفى الجلسة التالية نوقش<sup>(٥٨)</sup> تقرير العضو الذى جاء فيه :

السبب فى عرض هذا الفيلم على المجلس ، اختلاف الرقابة مع منتج الفيلم حول مشهد واحد من مشاهد ، يمارس فيه البطل والبطلّة ، الفعل الجنسى كاملاً ، وتلتقطه عدسة الكاميرا من خلال حاجز متموج شفاف ، إخفاء للتفاصيل مع إبقاء الحركة المثيرة بكل ما توحى به من خيالات .

وقد رأى المجلس مشاهدة الفيلم كاملاً ليتبين ما إذا كان هناك ما يبرر إبقاء المشهد أو تخفيفه . . أو إقرار الرقابة على حذفه .

وقد وضح لدى مشاهدة الفيلم ، أن الشركة المنتجة لم تستهدف منه سوى عرض مناظر الإثارة الجنسية ، ومشاهد العنف الشديد . . مع التجاوز الكامل عن طبيعة وأخلاقيات البيئة التى تمجرى فيها أحداث الفيلم . وهى بيئة القرية فى صعيد مصر . .

- إن بطل القصة ، يثير خيالات نساء القرية وفتياتها ، لأنه قتل رجلاً ندد بعلاقة بينه وبين غازیة القرية . . ودخل السجن . . فتطلق عليه نساء القرية اسم « جاسر بتاع حميدة » . ويتهاقن عليه لدى عودته من السجن ، ويطلقن الزغاريد . . وكأنما هو لم يقتل رجلاً من رجالهن .

- إن هذا البطل لا يكاد ينعم بضياقة ابن عمه الفلاح وإيوائه له بعد خروجه من السجن ، حتى ينصب شبابه لزوجه ، وتجاريه الزوجة ، وتتفنن فى إغرائه بشقى المغريات ، حتى وزوجها نائم فى البيت .

---

(٥٧) بدر الدين ابو غازی .

(٥٨) جلسة ٨٢ فى ١٨/٣/١٩٧١



- إن الزوجة ، لا تجد مانعاً يمنعها من أن ترقص في عرس عشيقها ، أمام زوجها وأمام الرجال الآخرين .

- إن من اليسير في هذه البيئة ، أن تمارس الزوجة تجارة الجسد ، في بيوت العُزاب من سكان القرية . . وأن يكون قوادها في هذا العمل ، هو شيخ خفر القرية بزيه المعروف .

- إن المنصر « الشريف » الوحيد الذي يشمئز من عمل الزوجة ، ويندد به هي غازية القرية . . أما باقي الرجال والنساء . . فيلاحظون ويسكتون ، وكأن شيئاً غير عادى ولا مألوف ولا مستنكر يجري في محيط قريتهم . .

- أما مناظر العنف ، والقتل بالجملة ، فتبلغ الذروة .

وقد كان السؤال الذى فرض نفسه عقب مشاهدة هذا الفيلم ، هو كيف أجازت الرقابة تصويره بعد عرض السيناريو عليها . . خصوصاً ، وأن تقارير الرقابة لاتشير إلى وجود أى خروج من الفيلم على السيناريو المقدم .

أما الإجابة السائدة ، فكانت ، أن معظم المخرجين لا يلتزمون عند تصوير الأفلام بالسيناريو المكتوب . . وأن الرقابة درجت على التساهل في هذه الناحية ، وأن الفيلم ليس أسوأ من كثير من الأفلام المصرية التى تعرض فعلاً .

على أن قراءة السيناريو قد أوضحت مايلي :

- أن جميع مشاهد الإثارة الجنسية المعروضة في الفيلم ، لا وجود لها على الإطلاق ولو من قبيل الإشارة العابرة في السيناريو المكتوب . . وذلك ماعدا مشهد واحد في مقدمة الفيلم - قبل العناوين - أشار إليه السيناريو بكلمة « جاسر في خلوة مع حميدة » . . وطلبت الرقابة حذفه ، ومع ذلك أصر المخرج عليه .

- أن قصة جديدة كاملة قد أُدخلت على الفيلم ، هي قصة البطولة النسائية الثانية فيه : « حميدة الغازية » . . إن هذه الشخصية لا وجود لها على الإطلاق في

السيناريو بعد اللقطة الوحيدة المشار إليها في مقدمة الفيلم . . وقد لا يكون هناك اعتراض رقابي على هذه القصة المستخدمة في الفيلم . ولكن مجرد استخدامها كاملة بكل علاقاتها والمشاهد التي تظهر فيها ، يشير إلى خلل في العمل الرقابي يجب تلافيه . . خصوصاً وأن تقارير الرقابة ، لا تشير إلى شيء من هذه المخالفات .

وخلاصة الرأي ، أن التشدد واجب عند النظر في الترخيص بعرض هذا الفيلم ، إذا كانت وزارة الثقافة جادة في الارتفاع بمستوى الفيلم المصرى ، وإخلاقياته .

ولقد كانت الرقابة تتساهل مع أفلام القطاع العام ، حرصاً منها على اقتصاديات مؤسسة السينما المملوكة للشعب .

ودرج القطاع العام ، على القول بأنه مضطر إلى مجارة أفلام القطاع الخاص . . . . . التى تنافسه أمام شباك التذاكر .

ويستطيع القطاع الخاص بناء على هذا ، أن يستمر فى إغراء القطاع العام . : إذا ظل يجد من الرقابة تساهلاً فى الترخيص بعرض أفلامه التى لا يستهدف منها سوى الربح من أى طريق مهما كانت المخالفات التى يقوم عليها إنتاجه .

والمسئولية بعد هذا ستظل مسئولية وزارة الثقافة ، وأجهزتها الفنية والرقابية التى يجب عليها أن ترسم طريقاً جديداً للفيلم المصرى ، يتناسب مع أهداف شعبنا وإخلاقياته وقيمه . ومع خطورة العمل السينمائى وتأثيره البالغ .

وقد اتضح من هذا التقرير أن الفيلم موضوع المناقشة مخالف تماماً للسيناريو المرخص به من الرقابة بل هناك مشاهد أضيفت بالكامل دون أن يكون لها سند فى السيناريو .

وقد رأى وكيل وزارة الثقافة أنه كان في وسع الرقابة أن تؤدى واجبها وتعفى المجلس من عرض هذا الموضوع لو أن الرقابة قد أوضحت في تقاريرهم أن هناك خلافاً بين الفيلم والسيناريو .

عندئذ ذكر عضو المجلس ( أن الرقابة قد رخصت بسيناريو الفيلم بشرط حذف مشهد جاسر في خلوة مع حميلة وحتى عند الترخيص بعرض الفيلم لم يحذف هذا المشهد ، عندئذ قررت مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية أن هذا المشهد الموجود في الفيلم قد قامت الرقابة بتخفيفه كما أنها خففت مناظر كثيرة من الفيلم كانت موضوع اعتراض ، ولكن عضو المجلس<sup>(٥٩)</sup> قرر أنه كان من الواجب حذف هذا المشهد بأكمله طالما أن الرقابة سبق أن قررت حذفه نهائياً في السيناريو .

وذكرت المدير العام<sup>(٦٠)</sup> للرقابة أن الرقابة لحد ما تعتبر أن المخرج فنان مثله كمثل من يصور صورة بالزيت قد يعن له أن يلمس هذا الجزء أو ذاك بأن يضيف عليه أو ينتقص منه ، فهي تتسامح طالما أن ليس هناك اعتراض رقابي ، أما إذا وجد أى اعتراض رقابي فهنا تحاسب الرقابة الشركة المنتجة .

وعلق<sup>(٦١)</sup> عضو آخر من المجلس بأن منتج الأفلام العربية يرون قدراً كبيراً من التسامح في الأفلام الأجنبية والرقابة قد يكون لها بعض العذر في السماح بعرض بعض المشاهد الجنسية في الأفلام الأجنبية على اعتبار أنها تمثل بيئة غير بيتنا ولكن المنتج المصرى قد يستغل ظهور هذه المشاهد ويطالب بالقياس وبذلك يعطى المنتج المصرى جرعات جنسية غير مناسبة .

فاعترض العضو<sup>(٦٢)</sup> الأول وذكر بأن الأذى الذى يصيب المنتج للأفلام الأجنبية أو العربية واحد ولكن خطورة الأفلام العربية تكمن عند عرضها في الخارج

(٥٩) سامى داود .

(٦٠) اعتدال ممتاز .

(٦١) نجيب محفوظ .

(٦٢) سامى داود .

أنها تسيء إلى سمعة الشعب المصرى على اعتبارها تمثل البيئة المصرية ، فمثلاً شيخ الحفر المصور فى هذا الفيلم قد صور على أنه قواد وهذا مالا يقبله العقل إطلاقاً .

وقد رأى<sup>(٦٣)</sup> عضو ثالث أن شيخ الحفر قد ظهر بالفعل على أنه شخص سلبى جداً وكان المفروض فيه أن يزجر حميدة لا أن يقوم بعملية القواة .  
لذلك رأى العضو المذكور أن يعدل الفيلم على الوجه التالى :

١ - قص المغالة فى إظهار شخصية شيخ الحفر والاكتفاء بظهوره مرة واحدة فقط .

٢ - حذف المشهد بين « جاسر وحميدة » والذى يسبق أسماء الممثلين رغم أن هذا الجزء قد سبق الحذف منه بمعرفة الرقابة .

٣ - حذف المشهد الجنسى كله بين « جاسر وعروسه » فى رقصة الخلخال .

وقد رأى عضو المجلس أن يعرض الفيلم بعد الحذف المشار إليه محلياً وعدم الموافقة على التصدير إلى الخارج حيث إنه لا يمثل البيئة المصرية .

وعاد العضو<sup>(٦٤)</sup> المعارض يقول إنه إذا كانت الرقابة جادة فى عملها فإنه يجب أن يكون الفيلم مطابقاً تماماً للسيناريو المرخص به وإذا أريد أى تغيير فلا بأس من استئذان الرقابة ، مع ضرورة إخطار منتج هذا الفيلم لإعادة تعديله بحيث يطابق السيناريو المرخص به وحذف جميع المشاهد التى أضيفت والاستئذان فيما أضيف وكان جيداً .

ووافق المجلس على رأى واعتمده الوزير . وبناء على هذا حررت الرقابة خطاباً للشركة<sup>(٦٥)</sup> قالت فيه ( تأسف الرقابة إذ تخطر كم بأن الفيلم لم يأت مطابقاً

---

(٦٣) كمال اللامح .

(٦٤) سامى داود .

(٦٥) فى ١٩٧١/٤/٢٦ .

للسيناريو المرخص به من الرقابة حيث أضيف إليه مايلي :

١ - مشاهد الإثارة الجنسية .

٢ - شخصية حميدة الغازية .

٣ - كما أن الشركة لم تقم بحذف مشهد جاسر مع حميدة في أول الفيلم والذي طلبت الرقابة حذفه من السيناريو المرخص به .

ولما كان هذا مخالفاً لأحكام القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

لذا قررت الرقابة إرجاء الترخيص بالفيلم لحين قيام الشركة بالالتزام بالسيناريو السابق الترخيص به من الرقابة .

ولكن الأمر لم ينته عند ذلك الحد ، بل استمرت المناقشات بين الرقابة والشركة المنتجة التي أرسلت مذكره إلى الرقابة<sup>(٦٦)</sup> توضح فيها أن قصة الفيلم من الأعمال الأدبية القيمة للأديب المعروف يحيى حقي ، ونظراً لأنها قصة قصيرة لا تتعدى الصفحات القلائل فكان لابد من معالجة السيناريو مع تحريك الشخصيات الجانبية حتى ولو ذكرت في القصة الأصلية في عبارة واحدة .

لذلك بعد الكتابة الأولى للسيناريو وجدنا أن كل شخصيات الفيلم شريرة وأن عنصر الخير غير ممثل على الإطلاق فخلقنا شخصية حميدة الغازية من كلمة عابرة في القصة الأصلية ، ورغم أنها غازية إلا أنها تتصرف مع جاسر بطيبة فطرية ، وخير وإنسانية .

فخروج الفيلم إذن عن السيناريو المصرح به من الرقابة جاء لتحقيق الجوانب الخيرة في نموذج بشرى ( الغازية ) الذي تنتظر منه دائماً السلوك المشين . وقد عمدنا إلى ذلك لتدعيم المصنف الفنى وليس امتهانا له . وإننا إذ نضع دائماً نصب أعيننا

---

(٦٦) في ٢٨/٤/١٩٧١ .

التعاون مع إدارتكم والتزام تعليماتكم من حيث الممنوع والمباح لذلك نرجو التفضل بالموافقة على التعديلات التي أضيفت إلى السيناريو .

وعلى هذا ، وافقت شخصياً على العرض مع الحذف والتخفيف للمشاهد السابقة موضع اعتراض الرقابة واستأذنت المجلس في ذلك إنفاذاً للفيلم مع إخطار كافة الشركات بالالتزام بالسيناريو المرخص والاستئذان في كل ما يعن لها من تغيير<sup>(٦٧)</sup> أو إضافة ، واعتبر المجلس خطاب الشركة استئذاناً عن المضاف على السيناريو وتم حذف الفيلم والترخيص به للعرض العام .<sup>(٦٨)</sup>

فيلم ثم تشرق الشمس :

من إنتاج وتوزيع المؤسسة المصرية العامة للسينما ، تمثيل رشدى أباطه ، نور الشريف ، نجلاء فتحي ، سهير رمزي ، قصة وحوار وسيناريو ثروت أباطه . إخراج أحمد ضياء الدين .

عند عرض الفيلم علينا بالرقابة تملكنى غيظ شديد ، لأن الفيلم من الناحية الفنية يعتبر من الأفلام الجيدة المستوى ، إلا أن قيمته الفنية لم تكتمل وجاء الفيلم في رأيي مشوها لوجود تخلخل به نتج من عدم التزام القصة بالفترة الزمنية التي ترخص بها السيناريو ، لأن أحداث الفيلم المقروص فيها أن تكون قد وقعت قبل الثورة ، بينما جاء الفيلم مصوراً بجميع الأحداث والمتغيرات التي حدثت وقت تصوير<sup>(٦٩)</sup> الفيلم بل حرص الفيلم بأن يحدد فترة الأحداث بعد موت جمال عبد الناصر ، لأنه ركّز على صورته مجللة بالسواد ، كما أظهر صور أمناء الشرطة ، والسيدات يرتدين الملابس القصيرة جداً حسب موديلات الوقت .

ولم يقتصر الأمر على الأوضاع الشكلية فقط بل إن عدم الالتزام بالزمن أوجد التخلخل بالقصة أيضاً لما تأكد من معاني وانطباعات أخلت بالمجتمع المصري فيما

(٦٧) كانت تأشير في ٢٩/٤/١٩٧١ .

(٦٨) كان ذلك في ٣/٥/١٩٧١ .

(٦٩) قدم الفيلم للرقابة في يونيو ١٩٧١ وكان وزنه ١٠٠ جم ٢١ ك بالالوان .

بعد الثورة الاشتراكية ، الأمر الذى أوجب الاعتراض رقابيا على الفيلم ، فنجد أن البطل يسخط على الفقر رغم أنه على مستوى معيشى مرتفع ، ونجد أيضا أن النماذج الأسرية في الشرف والتبل مركزة كلها في كبار الأغنياء والإقطاعيين ، الأمر الذى لم توافق عليه الرقابة إطلاقا في ترخيصها بالسيناريو ، ولا في تحفظاتها عليه . ولا أظنى في نقاشى مع المؤلف والمنتج والمخرج قد أكدت هذا المعنى ، بل بكل العطف والتفاهم بينت وجهة النظر الرقابية ، ورغم تأكيدى لهم بتخفيف مناظر الجنس ، والجنس للجنس حفاظا على الآداب العامة ، لم يكن هناك التزام بذلك عند تنفيذ الفيلم ، والأكثر من هذا أضيف إلى الفيلم بعض المشاهد والأحداث الجانبية ، الأمر الذى اعتبرته الرقابة خروجا على الآداب العامة ، لأن جرعة الجنس جاءت كبيرة وضاغطة .

واحترت ماذا أصنع ، وبيت أمراً .

رأيت أن أضع المؤسسة المصرية العامة للسينما أمام مسئولياتها : ولم أبدأ في الفيلم رأيا معينا أو قاطعا ودون إخلال في واجبى أشرت<sup>(٧٠)</sup> في تقريرى بأن الفيلم لم يلتزم بالسيناريو المرخص ، وأن جرعة الجنس به كبيرة ولم أنس أن أشير بالتقرير إلى أن الفيلم رغم ذلك على مستوى فنى جيد فيما يختص بالتصوير والألوان والإخراج .

وطالبت بعرض الفيلم على مجلس الرقابة وكأنى أسأله المشورة بينما أردت في قرارة نفسى أن أشعر وزارة الثقافة باستهانة المؤسسة بمقومات صناعة الأفلام وبديياتها وأولائها المحافظة على ما توحى به الفترة الزمنية التى اختارها المؤلف إطارا لأحداثها وشخصياتها ، وأردت أن أبين أخطاء المؤسسة بأعمالها ، حتى تكف المؤسسة المصرية العامة للسينما ، عن الضجيج بالشكوى من الرقابة واتهامها زورا للرقابة بأنها تقبيل أعمالها ، وحتى يبين للجميع أن الرقابة ليست متعصبة معها ، بل تكمن فيها هى نفسها أسباب فشلها .

---

(٧٠) تثيرى بالملف الخاص بالفيلم في ١٩٧١/٦/٢٣ .

ورأى أعلم أن رقابة القصة والسيناريو عندما أنشئت كانت لخدمة المنتج حتى لا تضع أمواله في إنتاج فيلم قد يتعارض مع الصالح العام أو ظروف البلاد ، فتضيع أمواله بالتالى بمصادرة الفيلم ، أو تعطل بإرجاء عرض الفيلم حين تغير الظروف المحيطة : ولاحظت أن القطاع الخاص في الإنتاج غالبا ما يلتزم بالسيناريو لأنه حريص على أن يستثمر أمواله في الإطار المضمون ، بينما هناك تهاون واستهتار ومغامرة إذا قام القطاع العام بالتمويل والإنتاج .

وبكل الحرص على المال العام ، وبدافع إنقاذ ما يمكن إنقاذه منه ، كانت الرقابة تعترض على العديد من أفلام القطاع العام ثم تخضع مجبرة أحيانا على الترخيص لكثير من أفلامه رغم ما بها من هنات وأخطاء وخروج وهبوط في المستوى الفني حتى أنها كانت تلام على ذلك .

وعند عرض (٧١) الفيلم على مجلس الرقابة فوض أحد أعضائه بكتابة تقرير عنه قدمه في جلسة (٧٢) تالية .

#### موضوع الفيلم :

يتوفى والد خيرى ويسرى أثر صدمة اقتصادية ويقوم الأخ الأكبر خيرى برعاية أخيه الأصغر إلى أن يتخرج ويعين في عمل لم يرض عنه لأنه لا يكفل له حياة مرفهة تكفيه في الصرف على ملذاته ، وعلى الرغم من العلاقة التى تربط خيرى بوفية ابنة عمه الثرى وحبهما إلا أنه يرفض الزواج منها لفقره خشية أن يعرضها للمتاعب .

يستطيع حامد المدرس الوصولى بمساعدة العم الثرى السفر إلى الخارج في بعثة ليحصل فيها على الدكتوراه .

يقدم حامد أخته دولت للعمل كممرضة لفائزة بنت العم الثرى والتي فقدت سمعها .

(٧١) عرض على المجلس جلسة ١٠١ في ١٩٧١/٦/٢٤ .

(٧٢) الجلسة ١٠٢ في ١٩٧١/٧/١ .



يوصى «حامد» صديقه «خيرى» باخته دولت خيرا ويرعايتها أثناء غيابه .

تغرى دولت ، خيرى ويتراعدا على اللقاء فى شقة صديق له ، إلا أنه يتمثل  
وصاية صديقه فيحجم عن لقائها وقد أوشك أن يتورط معها .

تنصرف عنه دولت وتقيم مع شقيقه علاقة غير شرعية

يعود حامد ، ويعين عن طريق العم الثرى فى منصب رئيس مجلس إدارة  
إحدى الشركات كما عين يسرى سكرتيرا له .

يتزوج يسرى من فائزة ليظل على مقربة من دولت ، تكتشف فائزة هذه  
العلاقة وتشكو لخيرى الذى يطلب من أخيه إخراج دولت من المنزل ، فيعمل يسرى  
على تزويجها من عبد الوهاب فى مقابل تعيينه بوظيفة فى المؤسسة .

وفى الصباح دفع يسرى للزوج ثمن لقائه بدولت أربع مائة جنيه .

يتم يسرى وحامد الوصول فى قضية رشوة ويودعان السجن .

تذهب فائزة لملاقاة زوجها المقبوض عليه فيرفض ملاقاتها بعد أن عرف أنها  
كانت على علم بعلاقته بدولت مما أشعره بالندم فقرر أن يكفر عن سلوكه السابق  
ليكون جديرا بها .

وقدم عضو<sup>(٧٣)</sup> المجلس تقريره الذى جاء فيه :

عندما شاهد مجلس الرقابة الفيلم وجد نفسه إزاء نوعين من الملاحظات .

النوع الأول : ملاحظات رقابية يمكن معالجتها بحذف بعض المشاهد كلها أو  
جزئيا تحقيقا لما ينص عليه قانون الرقابة من وجوب مراعاة الآداب والأخلاق العامة  
وخصوصا أن الرقابة وافقت على السيناريو بتحفظات من هذا القبيل كما اتضح من  
مراجعة نص تصريح الرقابة أثناء الجلسة المذكورة .

(٧٣) بجلسته ١٠٢ فى ١/٧/١٩٧١ وقدم التقرير من سلمى داود .

النوع الثاني : ملاحظات وقف المجلس إزاءها حائراً لأنها ملاحظات موضوعية تتعلق بطبيعة الحياة المصرية وخروجها في الفترة الزمنية التي حددها الفيلم وهي الفترة الواقعة بين ثلث الستينات وبين أوائل السبعينات على التحديد بعد وفاة القائد الخالد جمال عبد الناصر الذي تبدو صورته في أحد مشاهد الفيلم الأخيرة مجللة بشارات الحداد . وقد اقتضى هذا النوع الثاني من الملاحظات الرجوع إلى السيناريو المصرح به لتحديد المسؤولية بين الرقابة والمتج بشأن هذا النوع من الملاحظات . وبقراءة السيناريو يتضح تماماً أن الشركة المنتجة أوقعت جهاز الرقابة في خديعة إذ قدمت لها سيناريو تجري أحداثه خلال الحرب العالمية الثانية ويعبر عن واقع الحياة في تلك الفترة وعن أفكارها السائدة ثم لم تكد تحصل على تصريح الرقابة حتى أخذت تنتج الفيلم بنفس أحداثه والأفكار التي يعبر عنها متجاوزة من حيث زمن الأحداث أكثر من عشرين عاما تغير فيها وجه الحياة المصرية تغيرا جذريا وعميقا ماديا وفكريا بحيث لم تعد صورة الحياة في الفيلم مما يمكن تقبلها كصورة للحياة في مصر في الفترة الزمنية التي اختارها الفيلم لذلك .

ومن هنا بدأ التناقض واضحا أمام مجلس الرقابة وكان لا بد من مراجعة نص السيناريو .

يحدد نص السيناريو الفترة الزمنية التي تقع فيها أحداثه بما يلي :

١ - استعمال لقب «وزير المعارف» الذي تغير منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى وزير التربية والتعليم<sup>(٧٤)</sup> .

٢ - وجود من يسميهم الفيلم «بنوع الأرنس» في العبارات وقدرتهم على الإنفاق الواسع . والأرنس ، ظاهره بدأت وانتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية<sup>(٧٥)</sup> .

---

(٧٤) من ٢٣ من السيناريو .

(٧٥) من ٩٠ من السيناريو .

٣ - الغارات الجوية والمدافع المضادة ويقصد بها طبعاً غارات الحرب العالمية الثانية (٧٦)

٤ - انتشار الجنود الأستراليين في بارات القاهرة وعلب الليل فيها والمعارك التي كانت تقوم بين جنود «الحليفة» والشعب المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية (٧٧) . كل هذا وغيره أدى بالرقابة إلى التصريح بتصوير الفيلم من السيناريو المعروف باعتباره فيلماً يعبر عن واقع الحياة المصرية في بدايات الأربعينات .

فلما بدأت الشركة المنتجة تصوير الفيلم واستقر رأيها على أن تتجاوز فترة الزمنية بأكثر من عشرين عاماً . . ظنت وهذا نوع من السذاجة التي لا تغفر لجهاز كبير كجهاز المؤسسة المصرية العامة للسينما أنه من الممكن بإحداث تغيير شكل في بعض المناظر المشار إليها كحذف كلمة الأرنس واستبدال الناس إلى عندهم فلوس بها . وتصوير خناقة البار على أنها بين مصريين ومصريين بدلاً من أن تكون بين مصريين وعساكر استراليين ظنت أنها بهذا تستطيع أن تلبس الفيلم صورة واقع الستينات والسبعينات ناسية كل التغيرات الاجتماعية والقانونية التي تمت خلال عهد الثورة والتي تتعارض تعارضاً كاملاً مع أحداث الفيلم التي بقيت مع صورتها في السيناريو .

ولعل الشركة المنتجة ظنت أيضاً أن من الممكن الإبقاء على منظر الغارات الجوية بالفيلم اعتماداً على ما حدث عام ١٩٦٧ وما تلاه من غارات مع الفارق الشديد بين نوعية الغارات في الحالتين ويزيد رد فعل الجماهير في الحالتين أيضاً .

ومن هنا وقعت الشركة المنتجة في أخطاء موضوعية فادحة استعرض بعضها فيما يلي :

أولاً : طبقاً لأوضاع وفكرات المجتمع المصرى في الثلاثينات والأربعينات

(٧٦) ص ٩٤ وما بعدها من السيناريو .

(٧٧) ص ١٣٩ من السيناريو .

كان من الممكن أن توجد القصة التي تركز على كل عوامل النبل والإنسانية والشرف في طبقة الإقطاعيين وكبار الأغنياء وأن تركز عكس هذه المعاني تماماً في الفقراء ومعدني النعمة من أثراء الحرب ومن إليهم ولكن هذه الصورة تغيرت تماماً . بقيام الثورة الاشتراكية التي كشفت عن حقيقة مصادر غنى الأغنياء وأدانت العاطلين بالورثة وجعلت العمل أساس الشرف وأرجعت الفقر إلى أسبابه الاجتماعية التي تدين المجتمع الإقطاعي ولا تنسب العار للفقراء .

ومع ذلك فقد قام تركيب هذا الفيلم على إبراز نماذج عالية في الشرف والإنسانية والنبل تنتمي إلى طبقة الإقطاعيين وكبار الأثرياء وأبراز نماذج ساخطة على فقرها لا تفكر ولا تريد زيادة دخولها بالعمل ولكن بالتسلق على الأغنياء من النبلاء والشرفاء مع أضرار الحقد عليهم في كل مناسبة وهي صورة لا يمكن نسبتها إلى مجتمع الستينات والسبعينات في حياتنا بل لقد تورط السيناريو ومنتج الفيلم معا في الإبقاء على عبارة تحاكي واقعنا الجديد وتكشف تماماً عن فكريات الثلاثينات والأربعينات عندما أورد على لسان خيرى سليل الإقطاع والعز الذى فقد ثروته بسبب تصرف نبيل لأبيه وأبوا فقد ثروته عشان صديق له أنا بيهيالى إن فقرنا دلوقت أشرف من الغنى نفسه فالشرف منسوب ومرتبط بالغنى في الفكر الأساسى الذى قام عليه السيناريو الذى سجله الفيلم متجاهلاً كل ما حدث من تغييرات فكرية ومادية في المجتمع .

ثانياً : طبقاً لأوضاع الثلاثينات والأربعينات كانت الطبقة الحاكمة وهي الحكومة التي تتكون من تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل تملك من النفوذ في جميع مجالات العمل ومستوياته الحكومية والأهلية ما يمكنها من صنع أى شيء بالسهولة التي يشعل بها الفرد سيجارته ولكن هذه الطبقة سقطت تماماً وسقط بالتالي نفوذها مع قيام الثورة وبعد التشريعات الاشتراكية على وجه الخصوص ومع ذلك فقد رأينا نفوذ هذه الطبقة باقياً على حاله في الفيلم الذى تجرى أحداثه في الستينات والسبعينات ومن أمثلة ذلك :

١ - الأقطاعى أو الوجبة الثرى الذى يستطيع التعيين في وظائف الدولة لا

يلقى في ذلك أية صعوبة . . بل هو يقول ببساطة وثقة كبيرة لمن يطلب وساطة . . .  
اعتبر المسألة منتهية أو من بكرة تستلم عملك إن التعيين في وظائف الدولة لا يحدث  
الآن ولا يستطيع حتى الوزراء أنفسهم إلا باتباع إجراءات معينة كالإعلان والامتحان  
والقرار الجمهوري وغير ذلك . ولا يمكن أن يتم بوساطة الوسيط وقد حدث هذا مع  
خيرى ومع يسرى بمجرد أن وعدهم عمهم الإقطاعى باستلام العمل تم التعيين  
والاستلام فوراً .

٢ - الإقطاعى أو الوجيه الثرى يستطيع إرسال المبعوثين إلى الخارج بمجرد  
الاتصال بالوزير المسئول ومعروف أن البعثات أو المنح منذ أكثر من عشرة أعوام  
تضبطها لوائح وقوانين لا يمكن الخروج عليها لا للوزراء ولا لغير الوزراء .

٣ - الإقطاعى أو الوجيه الثرى يستطيع أن يعد أحد محسوبيه بوظيفة العضو  
المنتدب في إحدى شركات التأمين . . وفى المنظر الثانى مباشرة نجد المحسوب جالسا  
على مقعده عضوا منتدبا في شركة التأمين لقد غاب عن السيناريو وعن الشركة المنتجة  
أن شركات التأمين من أوائل الشركات التى أتمت في عام ١٩٦١ هى والمصارف في  
لحظة واحدة وأن تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين فيها يتم  
بقرارات جمهورية وليس استصدار قرار جمهورى بتعيين عضو منتدب لشركة التأمين  
من الأمور التى يسهل على إقطاعى أو وجيه من الأثرياء أن يصل إليها في أواخر  
١٩٧٠ أوائل ١٩٧١ أى بعد رحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر الذى نرى صورته  
مجللة بالسواد في مكتب العضو المنتدب .

وهذه - بعد - بعض الأمثلة الصارخة على أن الشركة المنتجة وهى المؤسسة  
العامة للسبينا تأخذ مسائلنا الاجتماعية وما يحدث فيها من تغيرات جذرية قانونية  
وسياسية مأخذ الهزل والاغفال وكأنها ليست بمؤسسة مسئولة من كبرى مؤسساتنا  
الثقافية .

يتضح من كل هذا أن إجازة الرقابة للسبينا كانت إجازة سليمة إذا أخذنا في  
اعتبارنا مسألتين جوهريتين .

الأولى : أنها أجازت السيناريو مع تحفظات خاصة بنواحي الأخلاق والآداب العامة .

الثانية : أنها أجازت السيناريو على أساس أنه يعرض صورة ممكنة للحياة المصرية في أعوام الثلاثينات والأربعينات وليس في أعوام الستينات والسبعينات وفي الوقت نفسه يتضح من كل هذا ومن مشاهدة الفيلم أن الشركة المنتجة لم تلتزم بالتحفظات الرقابية الخاصة بالأخلاق والآداب العامة . . . كما أنها في الوقت نفسه سمحت لنفسها بتغيير زمن الفيلم مع الإبقاء على كل سلبيات مجتمع ما قبل الثورة فيها كما هي . . . ودون أن تعرض هذا التغيير الجوهري على الرقابة وأن تستأذنها فيه ولو كان الأمر مما يمكن علاجه بحذف المشهد الذي تظهر فيه صورة الرئيس الراحل مجللة بالسواد والذي يحدد على وجه القطع زمن أحداث الفيلم لأشرت بذلك على المجلس .

ولكن صورة الحياة الظاهرية في الفيلم بأسره ، تدل على هذه الفترة الزمنية الستينات والسبعينات يتضح هذا من موديلات السيارات والأزياء واختفاء الطرابيش إلى غير ذلك مما يمكن استقصاؤه بمعاودة مشاهدة الفيلم وأذكر منها منظر وجود أمناء الشرطة الذي لم ينشأ في مصر إلا أخيراً .

وأنا أترك تقدير الأمر في هذا الفيلم للمجلس مع رجائي عرض هذا التقرير على وزير الثقافة كمحاولة متواضعة في سبيل الكشف عن العيوب الموضوعية في عمل المؤسسة العامة للسينما والتي يهتما جميعاً أن يوجد لها العلاج .

ورأى عضو آخر<sup>(٧٨)</sup> للمجلس الموافقة على عرض الفيلم لأنه على قدر جيد من المستوى الفني .

بينما أشار وكيل وزارة<sup>(٧٩)</sup> الثقافة ضرورة عرض الفيلم على الوزير للاستئناس برأيه .

(٧٨) اسماعيل القاضي .

(٧٩) حسن عبد التميم .

وفيا يبدو شعر رئيس مجلس (٨٠) إدارة المؤسسة العامة للسينما بموقف الرقابة ومجلسها من الفيلم وعرضه على وزير الثقافة (٨١) قبل أن يصله محضر مجلس الرقابة ، وأعتقد أن الوزير أبدى ملاحظاته على (٨٢) الفيلم لرئيس مجلس إدارة المؤسسة نفسه .

ويؤيد هذا الرأي ما كتبه وكيل وزارة الثقافة في تعليقه على محضر مجلس الرقابة الذى تناول الفيلم فكتب التأشير التالية قائلا (٨٣) (السيد الوزير وقد رأيتم توجيه نظر المؤسسة لما جرى في تنفيذ فيلم «ثم تشرق الشمس من مفارقات» .

ورد وزير الثقافة على هذا برأيه «يرجأ المقترح في تأشير السيد الوكيل بالنسبة لفيلم ثم تشرق الشمس «لحين عرض محضر الجلسة التالية التى فهمت أن المجلس إنتهى فيها إلى قرار بشأن الفيلم» .

وحدث أن زار (٨٤) وزير الثقافة رقابة المصنفات الفنية وحضر جزءاً من جلسة مجلس رقابتها وتناول بالنقاش بعض الموضوعات وأبدى وجهة نظره في مسألة الجنس بالأفلام بشكل عام وذكر بأن الجنس وإن كان عنصراً أساسياً في الحياة إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار عند معالجة الجنس في الأفلام أن يكون متصلاً بموضوع الفيلم وألا يكون مقصوداً لذاته .

وأشار الوزير بهذه المناسبة إلى وجوب حذف بعض لقطات من فيلم آخر سبق الترخيص به من الرقابة اعتبرها مشاهد مفتعلة ، وخارجة عن الآداب العامة ، كما ذكر الوزير بأنه أبدى ملاحظاته تلك إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وكان الفيلم هو : «البعض يعيش مرتين» .

---

(٨٠) عبد الحميد جوده السحار .

(٨١) د . إسماعيل غانم .

(٨٢) وذلك كما جاء بمذكرة لوكيل الوزارة (حسن عبد المنعم) بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١ ردأ على مذكرة سابقة من مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية (اعتدال ممتاز) .

(٨٣) طبقاً لما جاء بمحضر مجلس الرقابة ١٠٢ في ١٩٧١/٧/١ .

(٨٤) جلسة مجلس الرقابة رقم ١٠٣ في ١٩٧٧/٧/٨ .

والفيلم من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما ، أيضا ومن أفلامها الهابطة في رأيي وكانت المؤسسة قد تزعمت إنتاج حصيلة من الأفلام المشتدلة والهابطة والجنسية وتبعها كثير من أفلام القطاع الخاص حتى أصبحت سمة من سمات الفيلم المصرى في ذلك الوقت أنه لا يعالج موضوعات مصرية أو عامة بقدر ما كانت موضوعاته تتناول الرأقصات والساقطات والموضوعات المألوفة للربح المادى والمقلدة في التكليف .

وأصبحت الرقابة في حيرة من أمرها فهي واقعة تحت حملات تلك المؤسسة وهى إذا اشتدت صرخت المؤسسة وادعت أن الرقابة تضطهدها وذلك فيما أظن لكى تخفى فشلها المادى وتندرع بأن اعتراض الرقابة على مشاهد وموضوعات أفلامها تسبب لها الحسائر المادية وإن تراخت الرقابة قامت الدنيا ضدها ولا أحد يعلم حقيقة مأساتها .

وكننت قد رأيت أن أحسن الطرق أن أترك بعض أفلام المؤسسة المصرية العامة تعرض لتفحصها وتفصح إنتاجها السيء ، وقررت أن أترك فيلم «البعض يعيش مرتين» كما دخل الرقابة إلا من منظر واحد رأيت فيه إخلالا<sup>(٨٥)</sup> شديدا .

ولسوء الحظ - فى رأيي - لم يطل الأمد بالوزير<sup>(٨٦)</sup> بوزارة الثقافة ونقل مديرا لجامعة عين شمس دون أن أتمكن من معرفة المشاهد التى اعترض عليها بالفيلم (البعض يعيش مرتين) .

والأكثر من هذا أن ملاحظات الوزير لم تنفذ واعتبر الموضوع متتهيا لمجرد تغيير الوزير ورغم ما تعرضت له الرقابة من لوم بسبب ذلك الفيلم .

إن تغير الرأى والتردد فيه لدى وزارة الثقافة ، وعدم الثبات على معايير رقابية بعينها ، كان واحدا من الأسباب التى دعتنى إلى عرض فيلم «ثم تشرق الشمس» عل

(٨٥) منظر زوجة مدهول تجلس على السرير بطريقة مقزرة مع تركيز الكاميرا قبلها وصورتها مضخمة عارية الفضلين ويظهر الكلوت الاسود بين نخلتها بطريقة غلة .

(٨٦) د . إسماعيل غانم .



مجلس الرقابة دون إبداء رأى فيه ، حتى استخلص عمليا ماذا يراد من الرقابة ، وأين يجب أن تقف .

واستقر رأى مجلس الرقابة بعد مشاهدة فيلم «ثم تشرق الشمس» على عرض الفيلم للكبار فقط دون إبداء أى اعتراض عليه .

وفى نفس الوقت ومن ناحية أخرى جاءت فى تعليمات بإرجاء منح الترخيص الكتابى للفيلم مؤقتا ولحين اتخاذ رأى آخر .

وأرسل ثروت أباطة مذكرة إلى وزير<sup>(٨٧)</sup> الثقافة جاء فيها<sup>(٨٨)</sup> (إن مديرية الرقابة تحت تأثير إشارة لائمة من وكيل الوزارة ، رأت ان الجنس بالفيلم فى وهما قد لا يرضى الوكيل الذى أخبرها أن سيادتكم قد أخذتم على فيلم «البعض يعيش مرتين» إغراقه فى الجنس . وإن مديرية الرقابة قاصرة من أمرها لتضارب التعليمات التى تعمل بمقتضاها ولذلك رأت عرض الفيلم على لجنة الرقابة<sup>(٨٩)</sup> العليا . وفى ظل الرهبة التى ملأت نفوسهم من ملاحظة سيادتكم رأت اللجنة أول الأمر أن الفيلم يعرض مشاهد جنسية وحين مناقشتى لهذا رأى مع بعض أعضاء اللجنة وطلبت منهم عقد مقارنة بين هذا الفيلم وفيلم (امرأة ورجل) وفيلم (الناس الى جوه) . . . وفيلم (أب فوق الشجرة) قصة إحسان عبد القدوس الذى يحتوى على ٥٧ قبة ولا يجدد بهم أن يكيلوا بمكيالين يزنوا بميزانين خاصة وأنهم أجازوا فيلم (امرأة ورجل) بعد سماعهم للملاحظة سيادتكم وبعد مشاهدتكم «فيلم البعض يعيش مرتين» . . . . ) كما ذكر (بأن الفيلم قد تكلف اثنين وثلاثين الفا من الجنيهات وأن الفيلم بالألوان ويقوم به ممثلون كبار وأن المنتج سيقدم ستة نسخ من الفيلم واثني عشر نسخة مقدمة هذا علما بأن الفيلم الغير ملون يتكلف ٥ ٤ خمسة وأربعون الفا وأن إنتاج هذا الفيلم سيكشف عن موقف ما كان يرجى له أن يظهر للعيون . )

(٨٧) بتاريخ ١٩٧١/٧/٣ حولت إلى نفس اليوم .

(٨٨) من نص مذكرة ثروت أباطة .

(٨٩) المقصود مجلس الرقابة .

ثم أتبع هذه المذكرة بمذكرة أخرى جاء فيها :

١ - كان من المفروض أن يمول هذا الفيلم جان خوري وقد رأى أن أحداث الفيلم يجب أن تكون معاصرة لأن الأفلام التي تمثل فترة سابقة لا تهم المتفرج - وقد قال وهو المسئول حيثئذ عن (٩٠) التوزيع - إن البلاد العربية لن تقبل شراء الفيلم إذا وجدت أحداثه تدور خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .

٢ - وجد القائمون على الفيلم أن إجراء حوادث الفيلم في فترة الحرب سيكلفهم عتاً من أمرهم فالملابس لابد أن تتوافق مع هذه الفترة والسيارات لابد أن تكون موديل ٣٩ وما حولها والأهم من هذا أن معالم القاهرة جميعها تقريباً تغيرت مما يجعل التصوير في الخارج أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً . وليس من المقبول فنياً أن يكون الفيلم بالألوان ولا يكون فيه مناظر خارجية .

٣ - وهو الأهم أن الفيلم يتجه اتجاهاً إنسانياً بعيداً كل البعد عن الفكرة الكلاسيكية بل دليل أن كل من أخطأ فيه نال جزاءه وكل عهد يوقع الجزاء على المخطيء عهد جدير بالتقدير .

(وبعد فقد رأى هذا الفيلم الكثيرون من العاملين بالمؤسسة وجميعهم مثقف لم يفكر واحد منهم فيما ذهب إليه عضوا اللجنة . وقد كتبت اللجنة المختصة بالتوزيع التي كانت تشرف على عقد الفيلم - وهي غالباً تنقصى العيوب . إن الفيلم يشرف السينما المصرية .

وقد نتج عن هذا التكلؤ في البت أن مؤسسة السينما قد أرسلت إنذاراً على يد محضر لمنتج الفيلم لأنه لم يسلمه في الموعد المتفق عليه .

ولعل في هذه الأسباب ما يتيح للفيلم أن يأخذ طريقه إلى الحياة (٩١) وحول الوزير الخطاب إلى اللجنة .

(٩٠) في ١٢/٧/١٩٧٧ .

(٩١) وحول وزير الثقافة هذا الخطاب إلى مجلس الرقابة في نفس يوم إرساله ١٢/٧/١٩٧١ .

وترخص بالفيلم<sup>(٩٢)</sup> كما قضت بذلك لجنة مجلس الرقابة ودون حذف فيها عدا ما أقرته الرقابة بادية الأمر ، وأن يكون العرض للكافة .

وبعد مضي ثمانى شهور على الترخيص بعرض الفيلم جاءت تعليمات من الدكتور<sup>(٩٣)</sup> نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام بحذف بعض المشاهد<sup>(٩٤)</sup> وكان قد عرض بلور العرض .

وحقق<sup>(٩٥)</sup> مع الرقابة في امر هذا الفيلم وفيما إذا كان ترخيص السيناريو يختلف عن ترخيص الفيلم ثم انتهى الرأى إلى :

١ - حفظ التحقيق لعدم المخالفة .

٢ - مباشرة الرقابة لاختصاصاتها في شأن تنفيذ ملحوظاتها الرقابية حتى لا يخرج الفيلم مسيئاً للموضوع .

٣ - التوصية<sup>(٩٦)</sup> في إخطار المؤسسة بالالتزام بالسيناريوهات المرخصة طبقاً للقانون وضرورة مراعاة الملاحظات الرقابية حرصاً على الصالح العام .  
والعجيب في أمر المؤسسة بعد كل هذا أنها أرسلت هذا الفيلم رغم ما به من

(٩٢) في ١٨/٧/١٩٧١ .

(٩٣) الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام .

(٩٤) للشاهد هي :

(١) مشهد الساموة على الرشوة تحت صورة جمال عبد الناصر المكمل بالساد .

(٢) حذف مشهد دولت (سهر رومى) تتحسس يديها صوراً عارية وهي تنتظر إليها بشيق ثم دخول نور الشريف ومنظر خلع ملابسها والجلوس بجواره والتركيز مرة أخرى على لفظة للمجلة ثم العودة إليها لتراها وهما يرتديان ملابسها .

(٣) حذف منظر لقفلهما العارى في اللقاء الجسدى بينما (سهر رومى - نور الشريف) .

(٤) حذف منظر صور دولت (سهر رومى) العارى وهي مستلقية على الفراش وكذلك مشهد صدرها ورشدى ابائه يضع قبله عليه .

(٥) حذف منظر بيت الدهارة .

وبلغت هذه الملاحظات بخطاب من وكيل وزارة الإعلام فصحى بركات بتاريخ ١٩٧٣/٣/٦ . وان ذلك بناء على تعليمات الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام كما جاء بالخطاب .

(٩٥) قضية رقم ١٩١/١٩٧١ في ١١/٧/١٩٧١ .

(٩٦) الا أن حسن عبد المتعم وكيل الوزارة أشر على هذه التوصية في بند (٣) بأن هذه التوصية ولكها الوزير وذلك في ١٥/٧/١٩٧٧ .

أخطاء فنية جسيمة إلى أحد المهرجانات ولكنى لا أذكر بالتحديد أى منها وماذا كانت النتيجة

ومثال آخر للأفلام الهابطة المستوى :

فيلم شقة مفروشة :

والفيلم من إخراج وإنتاج حسن الإمام قصة أبو السعود الإياري وسيناريو سعد الدين وهبه تمثيل أحمد مظهر وماجدة الخطيب ومحمد رضا من توزيع شركة القاهرة للتوزيع السينمائي - مؤسسة السينما .

ويتناول موضوع الفيلم قصة وزينب مدرسة موسيقى بالمنصورة التى نقلت إلى القاهرة لتعمل مدرسة بمعهد الموسيقى العربية . تبحث عن شقة مفروشة فتجدها عند العالمة نجف . وتدور أحداث الفيلم ونعلم أن الشقة مؤجرة فعلاً للذيع انتدب للعمل بالاسكندرية ويترك الشقة ليلاً . يعود المذيع ليكشف أن المعلمة سمحت لزينب بالسكن فى الشقة ، ذلك أنها تعمل بالنهار . وتبدأ المشاحنات والمواقف التى تنتهى بوقوع كل منهما فى حب الآخر ثم النهاية السعيدة .

والمفروض ان الفيلم كوميدى ، وفى رأى أنه عرض صورة جو العالمة القديمة صاحبة الشقة بصورة هابطة كما تعرض للشخصيات المختلفة بصورة أكثر هبوطاً كزوجها والخادم والخدمية . . . الخ أما من الناحية الفنية فكان فى الفيلم من السذاجة والاستهتار بالجمهور ، سواء فى الحوار أو التصوير أو الاخراج ما جعلنى احتار فى أمره واخيراً اتخذت قرارى الآن والذى دونته فى التقرير بالملف .

(الفيلم من إنتاج خاص محمول من المؤسسة ، وهو فيلم دون المستوى بل فى رأى من الأفلام الهابطة ، وأرى الترخيص به بالعرض كما هو حتى يكون الحكم عليه من الجمهور . ولا أوافق على تصديره) .

إلا أن الشركة وعلى غير المعتاد بالنسبة للأفلام المصرية ، طالبت بترخيص تصدير الفيلم قبل ترخيص العرض المحلى جماهيرياً ، وعندما أبلغت (٩٧) برفض الرقابة بتصدير الفيلم ، طالب مدير الإدارة العامة للتوزيع (٩٨) الخارجى برجاء إعادة النظر فى قرار الرقابة نظراً لارتباط الشركة بتعاقدات كثيرة على استغلال الفيلم المشار إليه فى الخارج ، الأمر الذى يترتب على منع تصديره ليس فقط خسارة كبيرة للمؤسسة وللدولة من العملات الصعبة ، بل أيضاً اهتزاز ثقة العملاء فى معاملاتهم مع الشركة والمؤسسة . . ا

وكنت قد طالبت من مجلس الرقابة مشاهدة فصلين من الفيلم للوقوف على مدى تفاهة الانتاج وهبوط الاخراج وعلى الأخص أن الفيلم من تمويل المؤسسة وتوزيع شركة القاهرة للتوزيع السينمائى (أى أن تمويل الفيلم وتوزيعه تتحمله الخزانة العامة) .

وعندما عرض محضر مجلس (٩٩) الرقابة على وزير الثقافة الدكتور ثروت عكاشة أشربخطه (لا يعرض فيلم شقة مفروشة إلا بعد مشاهدته بواسطة المجلس ومعاملته المعاملة الموضوعية بصرف النظر عن تمويله بواسطة المؤسسة ثم إخطارى بالنتيجة) .

وعندما شاهد مجلس الرقابة الفيلم (١٠٠) كاملاً قرر الأعضاء عدم الموافقة على الترخيص به اطلاقاً بالإجماع للأسباب الآتية :

- ١ - الفيلم يمثل عقوبة للمشاهد .
- ٢ - فيلم يمتحن كل أوليات العمل السينمائى .
- ٣ - فيلم ينحدر بالسينما إلى ما قبل الثلاثينات .

---

(٩٧) فى ١٩٧٠/٥/٥ .

(٩٨) محمد لى .

(٩٩) الجلسة ٥٠ من محاضر مجلس الرقابة فى ١٩٧٠/٤/٢٧ .

(١٠٠) الجلسة ٥٤ فى ١٩٧٠/٥/٢٨ .

- ٤ - فيلم فيه السذاجة والإسفاف مالا يفتقر لابتدئ .
- ٥ - فيلم يشوه صورة المجتمع المصرى كأفراد وكمجموعات وكمسؤولين .
- ٦ - الفيلم يعتبر خسارة تستحق تحديد مسئولية المؤسسة في تمويله .
- ٧ - لم ينفذ خرج الفيلم التعليمات الرقابية الواردة في السيناريو والمطلوب حذفها رقابيا<sup>(١٠١)</sup>
- ٨ - أضاف المخرج إلى الفيلم مشاهد دون ترخيص من الرقابة حيث لم يرد نصها ضمن السيناريو المرخص<sup>(١٠٢)</sup>
- ٩ - حذف المخرج من السيناريو مشاهد دون ترخيص من الرقابة<sup>(١٠٣)</sup> . (اعتمد الوزير المحضر وأُشِرَ إلى إجراء تحقيق لتحديد المسئولية عن ظهور هذا الفيلم وتوقيع عقوبة رادعة لمنع تكرار هذا الاستهتار والإسفاف .) وأرسل صورة من المحضر إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما<sup>(١٠٤)</sup> . وبلغت الشركة بالمنع إلا أنها تظلمت لدى لجنة التظلمات المشكلة بالقانون<sup>(١٠٥)</sup> الرقابى .

(١٠١) في هذه الحالة يمكن منع الفيلم قانوناً . والمناظر في الصفحات ١٩ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٥ من السيناريو .

(١٠٢) المشاهد هي :

- أ - مشهد عبد الفضيل وهو يجلس على الكتيبة ويحلم زوجته نوسة على المائدة في وضع مشربينا تفتح لها نظله الكرتيشية لقرأ لها البحث مؤدية حركات خليعة ماجنة .
- ب - مشهد عبد الفضيل وهو نائم في السرير يشخر بينما زوجته نوسة تنظر اليه بغيظ ثم يصحو عبد الفضيل ليقول لها عليكى واحد ونجيبه في سخرية أنت وراك حاجة .
- ج - مشهد العلاقة بين نوسة وعبد الواحد ولقائهما في بير السلم في اوضاع خليعة .
- د - مشهد بير السلم ولقاء عبد الواحد ونوسة واتفاقهما على الحرب مع اداء نوسة حركات ماجنة .
- هـ - مشهد معهد الموسيقى العربية (في آخر الفيلم) .

(١٠٣) أ - مشهد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ في مرسى مطروح حيث يعمل حسين مهندساً بينما يعمل في الفيلم مذيعاً في إذاعة القاهرة .

ب - مشهد ٢٨ في شقة حسن .

ج - مشهد ٤٠ ، ٤٢ في حقول البترول في مرسى مطروح .

د - مشهد ١٢٧ لم يرد الحوار الذى ورد في ص ١٩١ من السيناريو .

هـ - مشهد ١٤٦ في حجرة النوم في شقة عبد الفضيل .

(١٠٤) بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ .

(١٠٥) التظلم في ١٩٧٠/٧/٢١ .

وعند نظر الموضوع أمام<sup>(١٠٦)</sup> اللجنة ، استعرضت اسباب المنع واستطلعت رأى حسن الإمام فقرر أنه أنتج هذا الفيلم اعتماداً على اسم كاتب السيناريو سعد الدين وهبه ، كما قرر أنه اشترى القصة من المؤسسة ، وأن الموضوع كوميدى سيدربحاً وفيماً على المؤسسة ، كما قرر أن الفيلم أحسن بكثير من الأفلام الكوميدية التى عرضت .

وبعد أن شاهدت اللجنة الفيلم قررت<sup>(١٠٧)</sup> (بأنه جد هابط ويتضمن من السذاجة والاسفاف ، ما لا يتقبل فى عصر أصبحت فيه السينما تمثل الصور المرئية للنهضة والتقدم ولكن إذا كان هناك أية كلمة انصاف له فإن هذه الكلمة لا تخرج عن كونه يماثل الكثير من الأفلام المصرية .

والأمر كذلك ينبغي على المسؤولين عن السينما المصرية وقف هذا الانحدار والاسفاف ، وغنى عن البيان أن الارتفاع بمستوى الفيلم المصرى هو مسؤولية المؤسسة المصرية العامة للسينما فيكون من المؤسف أن يشارك فى إنتاج هذه الأفلام الجهة التى يرجى منها الإصلاح .

لذلك يتعين مساءلة المتسبب أو المسئول عن اشتراك المؤسسة فى تمويل هذا الفيلم أو ما يماثله من الأفلام الهابطة الرديئة .

(وقد رأى رئيس اللجنة منع عرض الفيلم للأسباب السابق ذكرها . إلا أنه نظراً لأن القضاء بمنع عرض الفيلم يتضمن خسارة شديدة على المنتج فى وقت نرى أن هذا الفيلم يماثل الكثير من الأفلام المرخص بها لذلك راعت اللجنة ما تقدم . وارتأت بناء على رأى نائب مجلس الدولة وممثل نقابة السينما ، تخفيف المشاهد المظولة التى قد تكون من شأن تعديلها أن يصبح الفيلم مقبولا بعض القبول ويمكن عرضه)

---

(١٠٦) لجنة التظلمات المشكلة بالقانون ٤٣٠ لسنة ٥٥ فى ١٩٧٠/٧/٣٠ برئاسة حسن عبد النعم كامل وكيل وزارة الثقافة رئيساً وعضوية كل من : منصور حسن نائب مجلس الدولة ، عبد النعم توفيق نائباً عن نقب السينمائيين - عضوا وحضر الاجتماع حسن الإمام منتج الفيلم ومخرجه بصفته ممثلاً عن الشركة المظلمة . كما شاهد الاجتماع أحمد حلمى وكيل الرقابة على المصنفات الفنية ممثلاً للرقابة .

(١٠٧) من نص محضر اجتماع اللجنة .

وعليه رأت اللجنة إبلاغ وزير الثقافة<sup>(١٠٨)</sup> بالتوصية بإجراء تحقيق مع المسؤولين بالمؤسسة المصرية العامة للسينما حسبما أشرنا إليه فيما تقدم .

وتصادف أن مؤسسة السينما أحالت على الرقابة في ذاك الوقت عدة أفلام هابطة المستوى غاية في الهبوط وردية سواء أكان من إنتاجها أو توزيعها مثل فيلم آدم والنساء ، سوق الحريم ، أبطال ونساء ، شقة مفروشة ، الناس الى جوه ، أوهام<sup>(١٠٩)</sup> الحب ، برىء فى المشقة ، موسيقى<sup>(١١٠)</sup> وحب وجاسوسية ، الحب والفلس . . الخ .

وكنت اعترضت على تصدير بعض منها وعرضت الأمر على مجلس<sup>(١١١)</sup> الرقابة الذى خالف رأىى وكان من اعتراض<sup>(١١٢)</sup> الوزير على رأى المجلس .

وحدث تغيير وزارى وعين وزير آخر لوزارة الثقافة وبعد قرار الرقابة بمنع الفيلم بحوالى ستة شهور تساءلت المؤسسة عما تم فى أفلامها الثلاثة<sup>(١١٣)</sup> : — شقة مفروشة — الناس الى جوه — آدم والنساء .



---

(١٠٨) د . بدر الدين ابوغازى .

(١٠٩) انتاج وتوزيع المؤسسة .

(١١٠) الحب والفلس : انتاج مصرى لبنانى مشترك .

(١١١) الجلسة ٦٦ فى ١٠/٢٢/ ١٩٧٠ .

(١١٢) بُدر الدين ابوغازى . وسبق أن اشرت إلى ذلك عند الكلام عن لجنة التصدير .

(١١٣) خطاب للمؤسسة رقم ٢٥٣٩ فى ١١/١/ ١٩٧١ .



# المؤسسة المصرية العامة للسينما ماتها وماعليها

## الفصل الخامس

عند إنشاء مؤسسة السينما راود الأمل الكثيرين في أن تنهض المؤسسة بصناعة السينما وأن يكون لها من الإنتاج الجيد واستيراد الأفلام الممتازة والإدارة الاقتصادية الرشيدة ، ما يقفر لها من قصور أو تقصير .

ومن يقرأ القرار الصادر بإنشاء المؤسسة يشعر بأنه يوحى بهذا الأمل ، خاصة بعد ما كانت صناعة السينما في مصر قد أخذت تمر بأزمة ملموسة .

لكن الذي حدث جاء على خلاف هذا الأمل ، ولعلني لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت أن الكثير من إنتاج المؤسسة المصرية العامة للسينما وطريقة إدارتها جانبيه الصواب والتوفيق في كثير من الأحيان .

ولست أحب أن أناقش المؤسسة من حيث أنها إحدى مؤسسات القطاع العام أو أدخل في تحليل مسارها الاقتصادي أو أتعرض لميزانيتها وديونها ووجوه إنفاق أمرائها ، فكل ذلك يقع في اختصاص الجهات المسؤولة عن أجهزة تقييم عمل القطاع العام والعائد منه بل إنقاذ ما يمكن إنقاذه منه وتدعيم ما يستحق التدعيم لجدارته وكفاءته وقدرته على تحقيق الغرض من إنشائه ، وإن كان من حق المواطن المصري العادي أن يعرف كيف أديرت هذه المؤسسة وفي أي الوجوه صرفت الأموال ومن الذي

استفاد منها وهل كل الذين كتبوا روايات لها أو أنتجوها أو أخرجوها كانوا هم  
الفصيلة المنتظرة أم أنهم كانوا من عابري السبيل ؟ ولست أحب كذلك أن أضع  
نفسى فى صف الذين يسطون المسائل تبسيطاً ساذجاً فيردون الأمثال التى تقول إن  
المال العام مباح لأنه ليس له صاحب محدد يسهر عليه ليل نهار ويحافظ عليه كما يحافظ  
الإنسان على حبة عينه. إن هذا القول ساذج فتحت السطح ما قد يكون أشد مرارة .  
وأبعد تأثيراً على جوانب كثيرة من حياتنا كلنا .

وما يبنى فقط هو أن أتعرض لنماذج من الأفلام التى أنتجتها تلك المؤسسة  
أو ساهمت فى إنتاجها ، أو استوردتها من الخارج أو قامت بتوزيعها وقدمتها للرقابة  
لعرضها جماهيرياً ، ودار حولها نزاع أو جدل بين الرقابة والمؤسسة كنت أشعر أثناءها  
بشعور خفى غريب . فبينما كانت الرقابة تتلقى تعليمات محددة لتطبيقها تعبيراً عن  
سياسة الدولة كان بعض هذه الأفلام المنتجة أو المستوردة يتعارض تماماً مع سياسة  
الوزارة بل مع موقف الدولة ، وطالما تساءلت كيف يمكن أن تتعارض سياسة  
جهازين يتبعان وزارة واحدة ؟ بل والمفروض فيها أن يخدموا هدفاً واحداً ؟ وكان  
بعض زملائي يتساءلون هل مؤسسة السينما دولة مستقلة داخل الدولة تفعل ما تشاء  
وتدافع عما تفعل وتجد دروباً مختلفة تسلكها خارج خريطة العمل المعروفة لنا ؟  
وكان بعض الزملاء الآخرين يتنلرو ويقولون إن المؤسسة هى جزر منفصلة كل جزيرة  
منها تصنع ما تشاء وتحارب حربها الخاصة وبأسلوبها الخاص ، لكن الذى يدفع الثمن  
هو المستوى الفنى وصناعة السينما ، وأخيراً ، وليس آخرها الجمهور الذى يدفع ثمن  
التذاكر من جيبه ، بل ملايين المواطنين الذين يدفعون الضرائب ، فيذهب جانب  
منها لتمويل هذه المؤسسة .

وأهم من هذا كله هو أن من يتابع مسيرة مؤسسة السينما ، يلاحظ التخبط  
بين أمرين هما : هل وظيفة المؤسسة الأساسية أن تقوم بالإنتاج والاستيراد وتحتكرهما  
أو أن وظيفتها أن تشجع على الإنتاج الجيد واستيراد الأفلام الجيدة وأن توفر أماكن  
العرض وتشجع المال الأهل على أن يقيم المزيد من دور العرض ؟ وهل وظيفتها أن  
تشارك فى مهرجانات عالمية بأفلام يستحيل عليها أن تنافس المستويات الرفيعة فى  
صناعة السينما العالمية ؟ وأن توفد وفوداً متوالية لحضور مثل هذه المهرجانات لا تفيد

منها ؟ ! وهل غاية المني أن تؤلف اللجان وتصرف المكافآت ويدل السفر . . الخ ؟ ! أم أن وظيفتها أن تدقق إلى أقصى مدى في اختيار المهرجان الدولي الجاد الذي يستحق أن تشارك فيه بعرض أحسن أفلامنا وليس الأفلام التي تسندها توصيات أو وساطات أو نفوذ ؟ ! وهل وظيفتها أن تعارض القوانين المختلفة وتحرفها وأن تتلاعب بها وتتحايل عليها أم أن وظيفتها أن تدعم تلك القوانين وتطورها في صالح المجتمع وفي المحافظة على القيم الاجتماعية والدينية والمحافظة على التقاليد والآداب والأمن العام ؟ !

إن القطاع العام في السينما والمسرح هو المسئول في رأيي عما أصاب السينما والمسرح من انحدار في السنوات الأخيرة .

فمؤسسة السينما هي المسئولة عما أسماه النقاد بهبوط المستوى الفني للأفلام لأن الأغلبية العظمى من أفلامها سواء أكانت من إنتاجها أم من تمويلها أم من توزيعها أفلام دون المستوى الفني المطلوب للنهوض بصناعة السينما أو بناء الإنسان المصري والمحافظة على كيانه وكيان الأسرة والمجتمع والأمثلة التي ذكرتها للتدليل على تشويه أعمال أدبية نعتز بها مثل قصة «قصر الشوق» وعرض قصص متهاكة مثل قصة «شقة مفروشة» ، و«نفر واحد» و«ثم تشرق الشمس» و«السراب» الخ كافية وهناك عشرات أخرى من الأفلام بل مئات اشتركت فيها بطريق أو بآخر ، كلها من هذا اللون مثل : الناس إلى جوه ، سارق المحفظة ، رضا بوند ، سكرتير ماما ، أصعب جواز ، أشياء لا تشتري ، أنا وزوجتي والسكرتيرة ، زوجة غيرة جدا ، الساعات الرهيبة ، سوق الحريم ، يوم واحد غسل ، عفريت مرقا ، بريد في المشنقة ، موسيقى وحب وجاسوسية . . الخ . . الخ .

بل إن من إنتاج المؤسسة ما لم ير النور مثل «جنون الشباب»<sup>(١)</sup> لأن الرقابة رفضته كلية ولم يقتصر الأمر على الإنتاج المصري والإنتاج الممول ، بل تعداه إلى ما سمي بالإنتاج المشترك وأفلام الخدمات أو التصوير الخارجي .

---

(١) علمت أنه عرض أخيراً بعد انقضاء أحد عشر عاماً على إنتاجه .

## أفلام التصوير الخارجى :

وهى الأفلام الأجنبية التى تصور كلها أو بعضها بمصر وهى إما :  
أفلام مشتركة : أى أن مصر تشترك مع شركات أجنبية بنصيب من رأس مال الفيلم  
مضاف إليه أحيانا بعض الجهد الفنى وقد يشترك فيه فنانون مصريون ، ويصور بمصر  
أو بمصر وبالخارج مثل الفيلم المصرى السوفيتى المشترك « الناس والنيل » .  
أفلام خدمات : وهى الأفلام التى تطلب شركاتها مساعدات وخدمات لازمة لإتمام  
تصوير هذه الأفلام أو أجزاء منها بمصر نظير بعض العملات الصعبة والمعدات  
المستعملة التى غالبا ما تتركها الشركات بعد استخدامها .

ونوع ثالث من التصوير الخارجى هو الأفلام الملونة المنتجة محليا بفنانين وأموال  
مصرية ويرغب منتجوها فى تحميضها ، أو تحميضها وطبعها بالخارج بدعوى أن ليس  
بمصر معامل تحميض صالحة لتحميض الأفلام الملونة .

وهذه الأنواع الثلاثة من صميم عمل المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وكلها  
تحمض بالخارج ، وربما رأينا بمصر الأفلام المشتركة ولكنه ليس بالضرورة اطلاقا أن  
نرى أفلام الخدمات .

ولا أخفى سرا إذا قلت إن الشكوك ساورتنى بالنسبة لأفلام التصوير الخارجى  
بأنواعها طوال فترة عمل بالرقابة ، بل وساورتنى الشكوك بالنسبة للشركات الأجنبية  
التي تقوم بعمليات تصوير هذه الأفلام بالبلاد وربما تعدت شكوكى أيضا إلى بعض  
المتعاونين معهم من المصريين .

وعلى رى فى ذلك أن حصيلة الأفلام المشتركة وأفلام الخدمات سواء أكانت  
أفلاما سياحية أم غيرها كانت فى معظمها إن لم تكن كلها أفلاما تسمى إلى البلاد ،  
ومليئة بالمغالطات والمتناقضات مع مجتمعنا وحياتنا الاجتماعية ودياناتنا ، والأمثلة  
على ذلك كثيرة ومتعددة مثل فيلم « على ضفاف النيل » إنتاج حلمى رفلة ، وفيلم

« الناس والنيل » وفيلم « أبو الهول الزجاجي » ، وفيلم « القاهرة » المشترك وفيلم « الخرطوم » وفيلم « المؤامرة » وفيلم « الجماعة » أو The Group إلخ .

ولو قمنا بكشف حساب المكسب والخسارة من هذه الأفلام لوجدنا أننا نحن الخاسرون لأن العائد المادى من العملة الصعبة - عذر المؤسسة الوحيد في السماح لهذه الشركات بالتصوير - لا يوازى هذا العائد ما يسببه منظر أو حوار يسيء إلينا ، يتكرر مع كل مرة يعرض فيها الفيلم في أى بقعة من بقاع العالم ، بل إن ذلك العائد المادى يقل كثيرا عما يبذل من جهد مادى وأدبى في سبيل دعاية طيبة أو محاولة مغلصة لصد أثر سىء تنزكه هذه الأفلام .

وكم اعترضت الرقابة على كثير من هذه الأفلام لما حملت من افتراءات وإساءة إلينا لم يسلم منها تاريخنا القديم نفسه كما جاء في فيلم « أبو الهول الزجاجي » أو ما يحيط بكرامة الرجل العربى كما جاء في فيلم « الجماعة The Group » والذي صور عام ١٩٧٤<sup>(٢)</sup> عندما أتشح الممثل الأجنبى بوشاح الرجل العربى المعروف ووضع العقال على رأسه واللجام في فمه ومشى على يديه ورجليه وامتنطت سيدة وأخذت تسوقه سوق الحمير .

وذات مرة جانب الصواب والمنطق إحدى الشركات الأجنبية المتقدمة إلى المؤسسة المصرية العامة للسينما في أسباب الحصول على تصاريح التصوير ومبرراته ، إذ تقدم أحدهم بطلب الترخيص بتصوير رمل حلوان ، ورمل المعادى ورمل دهشور ورمل سفاره وكان يحمل ترخيصه من رئيس<sup>(٣)</sup> مجلس إدارة المؤسسة ، وعندما جاءنى الطلب بالرقابة انزعجت جدا فكنا نعلم أن قواتنا المسلحة تتخذ من هذه الأماكن مكانا لتدريباتها وإعادة بناء الجيش بعد النكسة المشنومة ، ولما خاطبت رئيس مجلس الإدارة لاثمه تليفونيا ، قال لى « نحن نبيع حيات الرمل بالدولار » .

(٢) تحت إشراف خليل شوقي .

(٣) عبد الحميد جودة السحار .

وعندما أثرت موضوع التصوير الخارجى بمجلس الرقابة وأبديت له شكوكى وأنى لا أطمئن إلى تلك البعثات الأجنبية التى تطلب التصوير فى أماكن متشابهة ويعينها ويرغم أنها تحصل على موافقة جهات الأمن المعنية فى تصوير تلك المناطق ولأن أخوانى من الرقباء اشتكوا إلى من سوء نية وتصرفات تلك البعثات وحدائة أجهزة التصوير التى يستعملونها رأى أحد الأعضاء (٤) أنه طالما أن جهات الأمن الخاصة قد وافقت على تصوير تلك الأماكن فلا خوف من ذلك ، خاصة وان الرقابة هى التى تعطى ترخيص السيناريو وهى التى تحدد (٥) أماكن التصوير ويمكن لرقيب التصوير أن يتفق مع الجهات (٦) العسكرية ودبا على أن تكون مناطق التصوير بعيدة عن المناطق الحربية بل إن المجلس يريد أن يطمئن أيضا على أن الجهات العسكرية حريصة كل الحرص عن طريق متدوبيها - على عدم تصوير المناطق العسكرية .

وتصدى عضو آخر (٧) من المجلس كان من رأيه أن موضوع الخدمات المقدمة من الجهات العسكرية لا يمثل فائدة كبيرة بل قد يكون ضرره أكثر من نفعه وضرب لذلك مثلا بالخسارة التى حاقت بمصر بعد أن سمح لسياسى دى ميل بتصوير مشاهد من فيلم « الوصايا العشر » فقد كسبت مصر بضعة دولارات ( وهى الحجة التى تشدق بها المؤسسة ) ، ولكنها فى نفس الوقت قدّمت دعاية مضادة لصالح العدو الصهيونى إذ أصبح هذا الفيلم بعد أن قُدم سلاح الفرسان المصرى التسهيلات اللازمة من جنود وسلاح وخيل ليقوموا بتمثيل طرد وسحل وقتل اليهود - كما جاء فى سفر الخروج - أصبح الفيلم وثيقة دامغة للعالم على أن المصريين يكونون البغضاء والكراهية لليهود منذ الأزل وبذلك ساهم هذا الفيلم فى الإثجار الكاذب بأن الإنسان المصرى ، مجبول على العنصرية .

---

(٤) نجيب محفوظ وكان ذلك بجلسة ٣٩ فى ٢٩/١/١٩٧٧ .

(٥) والمفهوم هنا من تحديد أماكن التصوير ان الرقابة تأخذ موافقة على أماكن التصوير من جهات الأمن المختلفة وحسب تعليماتها وتعطى ترخيصها حسب تلك التعليمات .

(٦) المتبع وجود مندوب للأمن مع بعثات التصوير .

(٧) سامى دلود .

وظل التصوير الخارجى قائماً بالرقابة إلى أن استطعت أن أثبت شكوكى إلى وزير<sup>(٨)</sup> الثقافة وشكوت من تصرفات المؤسسة وبيعها الرمل بالدولارات فأوقف التصوير الخارجى لفترة ليست بالقصيرة - ثم أعيد مرة أخرى بايعاز من المؤسسة وفى ظروف مغايرة وتحت ضغطها .

والرأى عندنا أن البديل الوحيد لإمكان حسم الأمر بالنسبة لكافة أنواع الأفلام المصدرة وغير المحمضة هو أن تعمل الدولة جادة على اعداد معمل تحميض الأفلام بحيث يمكن تحميض أى نوع منها ، وتزويده واعداده بأحدث الآلات والمواد ، وبحيث تلتزم كافة الشركات بالتحميض محليا .

وهذا بالقطع :

أولا : سيحد من تلاعب الشركات الأجنبية فى التقاط مناظر سيئة أو مخلة أو غير مرغوب فيها ، لأنه ثبت أن وجود الرقيب أوجد الأمان أثناء التصوير لا يمنع التقاط تلك المناظر تماما ، ولكنه يخفف منها فقط لأننا فى حالة عجز تام عن ملاحقة التطورات الحديثة فى آلات التصوير ومعداتنا ، ولأن معلوماتنا عنها قاصرة ومتخلفة ، الأمر الذى يسهل معه خداع الرقيب ومغالطته .

ثانيا : بالنسبة لأفلامنا المحلية الملونة والذى تحمض بالخارج فإن تحميضها بداخل البلاد سيمنع كثيرا من أسباب الشكوى من أفلامنا المصرية بالخارج . وثبت من مصريين بالخارج ورسميين ، كما ثبت مما ضبط بالرقابة صدقة ، أن هذه الأفلام عند تصديرها تحمل نوعين من اللقطات أحدهما للاستهلاك المحلى وممتازة ، وأخرى مخالفة للقانون تماما للعرض بالخارج ، كما وجد بعض المناظر لبعض الفنانين المصريين منهم من تجرد من ملابسه . أى أن بعض منتجى الأفلام المصرية يقلد ما تفعل بعض البلاد الأوربية بأن تنتج نسخة من الأفلام للاستهلاك المحلى ونسخة أخرى متحررة من التقاليد والقوانين المرعية فى مصر ، وهذه النسخة يقوم المنتج بتصديرها .

(٨) الدكتور ثروت هكاشة .

ومادام نيجاتيف الأفلام سيكون بداخل البلاد فيسهل التحكم في نوعية الأفلام المراد تصديرها ، اللهم إلا إذا صوّرت هذه الأفلام بالخارج وتحكم فيها أصحابها حسب أهوائهم ، وهو احتمال قائم أيضاً .

ثالثاً : مع التحميض بالداخل ووجود النيجاتيف بالبلاد يمكن للدولة السيطرة على تحديات بعض منتجي الأفلام كما حدث مثلاً في فيلم «العصفور»<sup>(٩)</sup> الذى لم تكن السلطات فى مصر وقت تصنيعه ترضى عن إجازة عرضه داخلياً ، ولكن لوجود النيجاتيف بالخارج عرض الفيلم بالجزائر وبعض البلاد الأخرى متحدياً تلك السلطات .

ولم يكن هذا ليحدث أبداً قبل وجود المؤسسة المصرية العامة للسينما والى ثبت أنها شجعت تحميض كثير من الأفلام بالخارج . وليس هذا فحسب بل ساعدت بعض الشركات على تصدير أفلامها المصورة لتحميضها بالخارج عن غير طريق الرقابة متحدياً بذلك القانون الرقابى ؛ وفضح أمرها ، عودة بعض هذه الأفلام صدفه عن طريق الجمارك التى أرسلتها للرقابة لفحصها وتسليمها لأصحابها .

ولا أدري فيما إذا كانت هذه الأفلام صُدرت عن طريق لجنتها للتصدير<sup>(١٠)</sup> والاستيراد والى استحدثتها أم عن طريق الحفوية الدبلوماسية أو بآى طريق آخر .

وأغلب الظن أن المؤسسة المصرية العامة للسينما والقائمين عليها لم يكونوا يرغبون رغبة أكيدة فى إعداد المعمل إعداداً حديثاً كاملاً .

منافذ التصوير الخارجى :

لاحظت أن التصوير الخارجى له أربعة أبواب مختلفة يعرفها الأجانب جيداً ، ويتخذ منها لنفسه منفذاً فإذا أغلق دونه باب انفتح له باب آخر .

---

(٩) يوسف شاهين .

(١٠) التى نص عليها قانون ١٣ لسنة ١٩٧١ والى تحدثنا عنها تحت عنوان لجنة التصدير .



الأول : عن طريق وزارة السياحة بدعوى تصوير أفلام سياحية ويشرف على تنفيذه وزارة السياحة نفسها وتحت مسئولية مندوبيها والمفروض أن يكون هناك رقيب من الرقابة على المصنفات الفنية حتى تطمئن الدولة إلى تنفيذ تعليماتها ، ولم يكن ذلك الأمر يتحقق بدعوى العجز المادى وجرت العادة على أن يكتفى بإشراف رجل السياحة فقط ، ولا نزاع فى أن هناك اختلافاً بيناً بين نظرة كل من رجل السياحة ورقيب الفيلم السينمائى .

الثانى : التصوير عن طريق البعثات التليفزيونية الخارجية لأخذ أفلام لعرضها بالتليفزيونات الأجنبية ، ويتم تحت إشراف ومسئولية التليفزيون العربى وله جهازه الكامل ورقابته المستقلة والمنفصلة تماماً عن رقابة المصنفات الفنية كما أن للتليفزيون<sup>(١١)</sup> فلسفته وسياسته وتعليماته والتى قد تختلف أو تتوافق مع رقابة المصنفات الفنية .

الثالث : التصوير الخارجى عن طريق بعثات المراسلين الأجانب ، والبعثات الأجنبية عن طريق مصلحة الاستعلامات وتحت إشرافها ونادراً ما كانت الاستعلامات تستعين بالرقابة على المصنفات الفنية .

الرابع : أما النوع الرابع فهو السابق الحديث عنه والذي يخص الشركات السينمائية الأجنبية والتى تدخل البلاد بمعرفة وتحت مسئولية وإشراف المؤسسة المصرية العامة للسينما .

وإذا تأملنا القانون الرقابى جيداً ، نجد أنه يسرى على هذه الأنواع جميعاً ، إلا أن تنازع السلطات بين الوزارات والمصالح ، والمروق من القانون وإهمال المؤسسة المصرية العامة للسينما للدور الفعال الذى تقوم به الرقابة ومحاولتها تقنين الخروج على القانون الرقابى لتستأثر هى بسلطاته تستغلها فى مآربها المختلفة كل ذلك أدى إلى التسبب والتفكك والتزواج والتكرار وتشتيت الجهد وتضارب الآراء والخلل .

---

(١١) سألته عن ذلك عندما تكلم عن الرقابة ووسائل الاعلام .

والرأى عندنا يقتضى توحيد هذه الجهات الأربع في واحدة فقط حتى يكون هناك انضباط حقيقى وعدم تضارب لأجهزة الدولة المختلفة مع ضمان حيده الرقابة وترشيدها ، وتوحيد أحكامها . والآن أقدم نماذج تخصص المؤسسة المصرية العامة للسينما والتي صادفتنى في حياتى العملية وموقف الرقابة منها والتي توضح وجهة نظرى في أفلام التصوير الخارجى .

فيلم الناس والنيل :

إنى اعتبر هذا الفيلم نموذجا فريدا لما يحلولى أن أسميه «مهزلة الأفلام المشتركة» .

والفيلم - مصرى روسى مشترك ويخص الشركة العامة للإنتاج المشترك وهي إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للسينما ، ورخص بالسيناريو تحت اسم السد العالى ثم رأى تغيير الاسم إلى «شعب على النيل» واستقر رأى على تسميته «الناس والنيل» ، وكان الغرض من إنتاج هذا الفيلم تبين الجهد الجبار المبذول من كلا الجانبين المصرى والروسى في عملية بناء السد العالى ، مع استعراض مدى قوة الصداقة المصرية الروسية المتحالفة - آنذاك - في إرساء أصول الاشتراكية بالتعاون الوثيق في شتى المجالات العلمية والثقافية .

ورخص بالسيناريو على هذا الأساس مع بعض التحفظات على بعض المشاهد المستفزة مثل المشهد المحشور حشرا للشباب النوى الذى ذهب إلى أسوان للبحث عن عمل ، فالتقطه القواد للمبيت مع المومس طمعا فيما قد يكون معه من نقود ، ومثل سيل السباب والشتم الخ التحفظات .

وعند عرض الفيلم على الرقابة<sup>(١٦)</sup> لوحظ أنه من أفلام مقاس ٧٠ جم بالألوان ، وأن أجزاء من الفيلم صورت بمنطقة السد العالى والقاهرة ، وأجزاء أخرى صورت بموسكو ، كما أن التجميع كان هناك بموسكو .

---

(١٦) بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٨ .

والفيلم<sup>(١٣)</sup> من إخراج يوسف شاهين وتأليف عبد الرحمن الشرقاوي وآخرين ، تمثيل سعاد حسني ، عزت العلايلي ، عماد حمدي وبعض النجوم السوفيت . وكتب السيناريو حسن فؤاد .

وأول ما طالعني بملف الفيلم عند مراجعته عدد الكيلوات<sup>(١٤)</sup> من الأفلام المصورة المصدرة إلى موسكو للتحميمض إذ بلغ وزنها ٥٥٦,٩١٠ كيلو جرام أى ما يقرب من ٣١,٢٠٧ ألف متر هذه الأرقام فيما يخص النسخة الأولى للفيلم عندما عرض الفيلم على الرقابة لأول مرة واعتضت عليه ككل ، مما اضطر الشركة إلى إعادة تصوير بعض اللقطات منه مرة أخرى على زعم إصلاح ما به من أخطاء ومخالفات .

وصدّرت الأفلام التى صورت للمرة الثانية لتحميمضها بموسكو وبلغ وزنها ٣٦١,٧٠٠ كيلو جرام أى ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ ألفا من الأمتار تقريبا .

أى أن مجموع الأفلام التى صورت وزن ٩١٨,٦١٠ كيلو جرام أى ما يقرب من ٥١,٢٠٧ ألفا من الأمتار ليستخلص منها ما وزنه ٥٥,٨٠٠ كيلو جرام هو وزن الفيلم<sup>(١٥)</sup> .

(١٣) وزن الفيلم ٥٥,٨٠٠ كجم .  
(١٤) من الملف : يوم ٦٧/١٢/١١ صُنر ٥٠,٠٥٠ كجم ما يعادل ٢٨٣٧ مترا .  
(١٥) يوم ٦٧/١٢/٢٠ صُنر ما وزنه ٣٠ كيلو جرام ما يعادل ١٦٠٥ مترا .  
يوم ٦٧/١٢/٢٣ صُنر ما وزنه ٢٢,٨٥٠ كيلو جرام ما يعادل ١٣٢٦ مترا .  
يوم ٦٧/١٢/٢٧ صُنر ٣٨,٨٠٠ كجم .  
يوم ٦٨/١/١٦ صُنر ما وزنه ٤٨,٨٥٠ كجم .  
يوم ٦٨/١/٢٥ صُنر ما وزنه ٧٦,٥٠٠ كيلو جرام ما يعادل ٤٥٠٥ مترا .  
يوم ٦٨/٧/٣٠ صُنر ما وزنه ٢٦,٥٥٠ كيلو جرام ما يعادل ١٨٤٥ مترا .  
يوم ٦٨/٢/٧ صُنر ما وزنه ٤١,٤٠٠ كيلو جرام ما يعادل ٢١٨٥ .  
يوم ٦٨/٢/١٥ صُنر ما وزنه ٤٨,٢٠٠ كيلو .  
يوم ٦٨/٢/٢٨ صُنر ما وزنه ٢٣,٣٥٠ كيلو .  
يوم ٦٩/٢/٢٢ صُنر ما وزنه ١٩,٧٥٠ كيلو .  
وبعد رفض الفيلم من الرقابة وفى محاولة تمليه صدرت الشركة فى المرة الثانية : بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢ صُنر ما وزنه ٦٧,٧٥٠ ك جرام .  
بتاريخ ١٩٧٠/٤/١١ صُنر ما وزنه ٢٩,١٠٠ كيلو جرام .

ولاحظت أن الشركة<sup>(١٦)</sup> طلبت من الرقابة استلام لفات من الفيلم معادة إلى مصر بعد تحميضها في موسكو على أن تستلمها هي من الجمارك مباشرة ويعرفتها دون تدخل من الرقابة ، كما طالبت بإعادة تصدير هذه اللفات إلى موسكو بعد فحصها ودون تدخل من الرقابة أيضاً .

وهذا الطلب الغريب والمخالف للقوانين الرقابية تماماً لقي استجابة من الشخص<sup>(١٧)</sup> التالى لى مباشرة ، الأمر الذى كان يشكل لى وباستمرار ضغوطاً من داخل الرقابة ذاتها ، إذ من غير المعقول أن تتنازل الرقابة عن واجبها في معرفة محتويات طرد وارد ، ولا تعلم عنه شيئاً إطلاقاً ولا وزنه ولا محتوياته ثم تعطى ترخيصاً على بياض في تصدير طرد غير معروف لها نهائياً ، علمياً بأن الأفلام محمضة ويسهل معرفة ما بها .

وعند عرض الفيلم علينا ، طالعنا في أولى لقطاته بمقارنة مريرة بين مصر وروسيا فينبى ينزل اسم الشركة السوفيتية على الشاشة على خلفية من الآلات الضخمة ، نجد أن الاسم المصرى ينزل على الجمال والصحراء ذلك المنظر التقليدى الذى تتخله الأفلام الأجنبية الاستعمارية شعاراً لمصر منذ نشأة السينما . وكأن الجانب الأجنبى ومعه الجانب المصرى لا يرى في مصر ما يستأهل أن يقدمه للعالم غير الصحراء والجمال !!

■ بتاريخ ١٨/٤/٧٠ صُدِّرَ ما وزنه ٢٦,١٥٠ كيلو جرام .

بتاريخ ٢٠/٤/٧٠ صُدِّرَ ما وزنه ٣١,١٠٠ كيلو جرام .

بتاريخ ٢٩/٤/٧٠ صُدِّرَ ما وزنه ٢٣,٨٠٠ كيلو جرام .

بتاريخ ١٩/٥/٧٠ صُدِّرَ ما وزنه ٣٤,٩٥٠ كيلو جرام .

بتاريخ ٢٦/٥/٧٠ صُدِّرَ ما وزنه ٣٣,٣٠٠ كيلو جرام .

في يوم ٢٨/٥/٧٠ صدر ما وزنه ٢٨,٤٥٠ كيلو جرام .

في يوم ١٠/٦/٧٠ صدر ما وزنه ٦٧,٤٠٠ كيلو جرام .

في يوم ١٣/٦/٧٠ صدر ما وزنه ١٩,٧٠٠ كيلو جرام .

(١٦) خطاب شركة القاهرة للإنتاج السينمائى يحمل رقم ٨١٩ في ١٩٦٨/٨/٣ .

خطاب شركة القاهرة للإنتاج السينمائى يحمل رقم ١٠١٧ في ١٩٦٨/٨/٢٤ .

خطاب شركة القاهرة للإنتاج السينمائى يحمل رقم ١٠١٦ في ١٩٦٨/٨/٢٤ .

(١٧) عليه فرد .

وفى مقارنة بين المصريين والسوفييت نجد أن المصرى والنوبى كليهما فى غاية من التراخى والكسل والنوبى يتدب أرضه السليبه التى سلبها منه ذلك العملاق الجبار السد العالى ، وأسلمه للخراب والضياع وعندما ذهب إلى أسوان باحثاً عن العمل التقطه القواد ولم يجد مكاناً يبيت فيه غير مخدع الساقطة ، وفى الجانب الآخر نجد الروسى جاداً مكافحاً ، حياته كلها جديده وخصب ، مليئة بما يصنع الشعوب ، فالروس كافحوا كفاح الأبطال فى حريمهم فى معركة متالنجراد ، واشتركوا فيها نساء ورجالاً ، وهم انسانيون فى معاملتهم للعمال المصريين ، ليس فى قلوبهم غلظة ، بينما المصريون ضجرين يكره بعضهم البعض ، فالمهندس المصرى فظ ، يعامل أقرانه بقسوة ، وعندما جاءه أحد العمال متظلياً ، طرده شر طردة ونجد زوجة المهندس متكبرة متعجرفة جوفاء يملؤها الخواء ، وابته طائشة ، كل ما تفعل هو أن تقع فى حب عامل مصرى بينما نجد الروسية لها القدرة على التأقلم وتحمل حياتها الجديدة ، دون أن يتركها الملل رغم اختلاف حياتها بموسكو ورغم أن حياتها بمصر أقل امتلاء .

ونجد أن العامل المصرى الذى سُلط عليه الضوء ما هو إلا صحفى فى الحقيقة ، ونجد الخفير يقول له بصفاقة : «أوعى تكون من رجالة رياسته الجمهورية الى بيدخلوا وسط العمال لتبليغ ما يجرى .»

كل هذا قليل من كثير فالمهندس مثلاً يعيش وسط حشد من أسرته وعندما يزوره الروسى فى منزله يحشر الجلباب داخل البطلون حشراً ، منظر معيب فى رأى ، قد يأتى من أقل بكثير من المهندس ثقافياً واجتماعياً . كما أن المهندس يعيش فى منزل مكتظ بالادميين وكلهم يريد الفرجة على الزائر الأجنبى ، بينما الحيوانات الأليفة ترتفع فى المنزل ، ويلا ضابط .

وأخيراً نجد أن الصبى ماسح الأحذية يتحنجل فوق سور كورنيش النيل بينما يمر التوربين الضخم رمز القدرة والحضارة عبر النيل الخالد .

وجاء بتقريرى عن الفيلم عندما شاهدته<sup>(١٨)</sup> فى المرة الأولى بالرقابة مانصه :  
(لا أوافق على عرض الفيلم ذلك أنه يسىء إلى الشعب المصرى العريق أساءة بالغة ، فهو يصوره جاهلاً ، أحمق ، متخلفاً أشد التخلف ، بعيداً عن الحضارة والتقدم بل ومعاديهما ، مغلوباً على أمره تحكمه البيروقراطية ، والهمجية ، والتعصب والدعارة والفوضى والعادات المتخلفة ، وتعلقه بالأجنى ، ولو أن المستعمر أراد أن يسىء إلى البلاد بفيلم ما ، لما جاء بأسوأ من هذا فى رأى .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة مرة أخرى ومازلت ألح وأكرر النداء بضرورة إصلاح معمل التجميع على أحدث الوسائل العلمية العالمية ، ولن يتكلف أكثر مما يتكلفه فيلم واحد مشترك يسىء إلينا أكبر إساءة مما ينحدر بنا لأجيال وأجيال خلت وحتى نجد حلاً لهذه المهزلة التى تسمى إلينا أكبر أساءة ألا وهى الفيلم المشترك الذى لم يحدث أبداً وخرج فيلم واحد مشترك مشرف للبلاد وإنى لأضع هذا الفيلم أمام المسئولين برجاء تحديد المسئولية علماً بأن الفيلم خرج دون مراعاة لبعض من الملاحظات الرقابية التى أوردتها الرقابة على السيناريو .

وفىما علمت قد تألفت لجنة مكونة من أحمد كامل مرسى ، ويوسف جوهى ، وأحمد لطفى للتحقيق فى إنتاج الفيلم ، ولا أدرى ، ماذا تم فى هذه اللجنة وإغما كل ما علمته أنه بعد العام والنصف تقريباً بدأت إدارة الإنتاج العالمى للسينما<sup>(١٩)</sup> تطلب من الرقابة ومن جديد تصدير بعض اللفات المصورة غير المحمضة والخاصة بالفيلم والتى بلغ مجموع أوزانها ٧٠٠ ، جم ٣٦١ ك كيلو جرام كما سبق وذكرت .

وأرسل رئيس<sup>(٢٠)</sup> مجلس إدارة هيئة المسرح<sup>(٢١)</sup> والسينما والموسيقى ما يفيد أن جمهورية مصر العربية تكلفت فى إنتاج الفيلم ما يعادل<sup>(٢٢)</sup> ٦٠٪ من ميزانية الفيلم ، وذلك فى الطلب<sup>(٢٣)</sup> بالترخيص بالفيلم للمرة الثانية ويعد التعديل .

---

(١٨) بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٨ . باللف الخاص بالفيلم .  
(١٩) برئاسة خليل شوقي .  
(٢٠) عبد الحميد جودة السحار .  
(٢١) التسمية الجديدة لمؤسسة السينما .  
(٢٢) علمت فى ذلك الوقت أن المبلغ وصل إلى ٢٤٠ ألفاً من الجنيهات ولكنى لم أتأكد من ذلك .  
(٢٣) فى ١٣/١/١٩٧٢ .

وأعتقد أن الفيلم بعد التعديل ، كان إضافة جديدة إلى الحسائر في المرة الأولى ، لأن الفيلم جاء ضعيفاً ، مفككاً في محاولته لسرد المجهود الروسى بمساعدة المصريين في بناء السد العالى .

وطالبت مديرة الأفلام<sup>(٢٤)</sup> العربية بعرض الفيلم جماهيرياً وأن تدع الحكم عليه للجمهور فوافقت على الرأى<sup>(٢٥)</sup> وترخص بالفيلم عرضاً عاماً ، وأعتقد أن الجمهور لم يقبل على الفيلم ولم يكن فيلماً ناجحاً .

فيلم الخرطوم : Khartoum.

من إخراج بازيل ديرون وتمثيل لورانس أوليفيه ، وتشارلتون هيستون وتقدمت<sup>(٢٦)</sup> به شركة إيديال موشن إلى الرقابة .

وأجمع الرقباء على منع عرضه ، كما اعترضت على إجازة العرض مبيدة أسباب المنع التى جاءت<sup>(٢٧)</sup> بالآتى :

- ١ - لما به من مغالطات تاريخية تسيء إلى تاريخنا .
- ٢ - لما به من مقارنة بين المسيحية والإسلام تغضب كلا من المسيحيين والمسلمين معاً ، وتغذى التفرقة الدينية .
- ٣ - لما به من إساءة إلى العلاقات المصرية السودانية ، فهو يسيء إلى السودانيين والمصريين على حد سواء .
- ٤ - لما به من دعاية استعمارية تمجد بطولات إنجليزية زائفة على حساب الشيعين المصري والسودانى .

---

(٢٤) فاطمة السراج .

(٢٥) فى ١٦/١/١٩٧٢ .

(٢٦) بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥ .

(٢٧) من ملف الفيلم نص ما جاء بقريرى بتاريخ ٢٩٦٧/١/٣ .

٥ - وأرى أن تصوير هذا الشريط في بلادنا وخروجه بهذه الصورة المقنعة للمشاهد ، وعرضه في بلاد العالم المختلفة ، كل هذا يعتبر من أسباب الدعاية الموجهة إلى صدورنا وإلى جمهوريتنا الفتية وأمتنا العربية ، مما يشير الشك في نوايا المساهمين<sup>(٢٨)</sup> في إخراجه من المصريين سواء بتسهيل التصوير أو اشتراك الممثلين المصريين في أدوار مُحِطة بالكرامة والعزة القومية مما يدعو إلى المساءلة والتساؤل معاً . وليست العبرة بحفنة دولارات تلقى في جيوب البعض بينما يستمر الأثر السيء لمثل هذا الفيلم على عمر الأجيال وفي عرض الدنيا وطولها وتعجز قدرتنا على محو ما يسببه من أثر سيء محط .

وأيد مدير عام الرقابة<sup>(٢٩)</sup> على المصنفات الفنية رأى المنع ، وتظلمت الشركة من قرار الرقابة بدعوى (إن الفيلم يعتبر أكبر إنتاج عالمي لهذا الموسم وتم تصوير أكبر جزء منه في بلادنا علاوة على اشتراك عدد ضخم من الفنانين والفنيين العرب فيه) .

وتدور وقائع الفيلم حول الأحداث التي صاحبت إرسال «جوردن» إلى الخرطوم عقب الاحتلال البريطاني لمصر كحاكم عام للسودان في مواجهة الثورة التي قام بها وقتئذ السيد «محمد أحمد بن عبد الله المهدي» ، فتصور تلك الوقائع المشاورات الجانبية والخفية التي دارت في لندن بين رجال السياسة والحكم وعلى رأسهم «جلادستون» حول مبدأ اختيار شخص «جوردن» بالذات للعمل في السودان تحت الظروف المحيطة به. وقتذاك ورسم الدور الذي سيقوم به هناك هو ومساعداه «ستيوارت» الذي أرسل معه ليكون في الواقع رقيباً على أعماله في مغادرة «جوردن» لبلاده ومروره بالقاهرة ليقابل بصحبة المعتمد البريطاني الخديوي توفيق الذي أصدر له فرماناً بتعيينه حاكماً عاماً على إقليم السودان وأذن له في السفر إلى الخرطوم لمباشرة سلطاته . ثم تجرى الأحداث وتصور رحلة جوردن في النيل على إحدى البواخر النيلية ثم وصوله الخرطوم واستقباله فيها من الأهالي والرسميين ثم تتوالى الوقائع

(٢٨) تقدمت الشركة بالسيناريو إلى الرقابة ورفض .

(٢٩) مصطفى منرد دويش وافتقر على اللغ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣ وكنت وقتها نائبة المدير العام .



وبين اشتداد ثورة المهدي واغارات أتباعه على المناطق الصحراوية ، وتلك القرية من مراكز المدن والاشتباكات التي وقعت بينهم وبين رجال الجامعات المصرية المنضوية تحت قيادة «جوردون» . . . وهكذا إلى أن تم لأتباع «المهدي» محاصرة مدينه «الخرطوم» وصور القيلم ماجرى فيها أثناء الحصار ثم اندفاع هؤلاء الأتباع نحو المدينة مخترقين الاستحكامات التي أقامها «جوردون» حولها حتى اقتحموا سراى الحاكم العام وهنا يفاجئهم «جوردون» بخروجه عليهم بكل ثبات ببذله الرسمية فيصيبهم الوجود والذهول لهذه المفاجأة إلا أن واحداً منهم جمع أعصابه وصوب رعه إلى «جوردون» فأصابه به وسقط الأخير صريعاً من فوق سلم السراى . ويموت «جوردون» وتنتهى قصة الفيلم ، وكان تمثاله وهو مغطياً صهوة جواده هو خاتمة المناظر المعروضة وتخلل هذه الوقائع لقاءان بين «جوردون» والمهدي» وفى اللقاء الأول كان «جوردون» يدرس شخصية «المهدي» ويستطلع آراءه ويسبر أغوار نفسه ، وينصحه بالكف عن ثورته . وفى اللقاء الثانى كان «المهدي» ينذر «جوردون» بوجوب الاستسلام والنجاة بنفسه موضحاً له موقف اليأس والعزلة الذى يحيط بالآخر . كما تخللها عرض للمحاولات التى بذلت فى انجلترا وفى مصر لأرسال حملة لأنقاذ «جوردون» وما تم من تجهيز هذه الحملة وتسييرها إلا أنها لم تدركه ولم تتمكن من الوصول إليه فى الوقت المناسب .

ونظرت لجنة التظلمات ، التظلم المقدم من الشركة وشاهدت الفيلم وجاء فى تقريرها أنه استوقف نظرها عدة زوايا من الفيلم .

أولاً - أن الفيلم يضع «جوردون» فى صورة البطل التاريخى وصورة القديس الشهيد وأنه الرجل الذى استقبله السودانيون بحرارة وتعاون ونظروا إليه وهم يلتمسون الإنقاذ والرحمة من وراء شخصيته ، وأيا كان الرأى فى صفات «جوردون» الذاتية أو الشخصية ، إلا أنه لم يخرج عن كونه أحد المغامرين الذين استعانت بهم بريطانيا فى تلك الحقبة من تاريخها والعصر الفيكتورى لبسط سلطان امبراطوريتها على أكبر رقعة من أراضى العالم وقد ضحى بحياته ليؤدى لبلاده هذه الخدمة

الاستعمارية ، ولولا ذلك لما تحمل كل هذه الصعاب وواجه هذه المواقف فلم تكن مصلحة السودانيين ولا المصريين تهمه في شيء كما كان يغلف مهمته بهذا الغلاف الظاهري ، وإنما كان الكامن من نفسه هو خدمة الامبراطورية البريطانية التي ينتمي إليها ، ولو عن طريق الاستشهاد ليعطى بلاده حجة ترتكز إليها في التدخل في شئون السودان واحتلاله فيما بعد .

وثانياً - وفي الواجهة المقابلة ، ظهر «محمد أحمد المهدي» على أنه رجل فيه شعوة ويعتمد في زعامته على انحرافات كما أبرز فيه وحشية وبعداً عن الأساليب الإنسانية في معاملة أعدائه في حين أن شعب السودان يعتبر «محمد أحمد المهدي» زعيماً دينياً بمعنى الكلمة ولولا ذلك لما عاش مذهبه حتى الآن واستمر ذكره وتأثيره في السودان حتى اليوم ، ولم يكن المهدي ثائراً دينياً فحسب وإنما كان زعيماً سياسياً يرمى إلى تخليص بلاده من المحتلين لأراضيها .

ثالثاً - بالنسبة للمصريين فإن الفيلم لم يظهر منهم سوى المساويء ، فمظهرهم مذر ، وصبرهم على احتمال المشاق في الصحراء قليل بعكس أبناء الانجليز . وقام أحد الضباط المصريين أثناء حصار الخرطوم بسرقة الغلال وبيعها فأعدمه «جوردون» أما الضباط والجنود فهم آية في الطاعة والانصياع لأوامر «جوردون» أو الضباط الانجليز الذين تولوا قيادتهم في بعض الحملات التي جردت لمقاومة ثورة المهدي أو لنجدة «جوردون» .

رابعاً - بالنسبة لشعب السودان فقد أظهره الفيلم بمظهر الراغب في بقاء الحاكم الانجليزي في بلده بل كان يستمد من شخص «جوردون» روح الصبر والثبات ويستقبله بالخفاوة والرجاء في كل مكان ، أما اتباع المهدي فهم قوم متعصبون لا رحمة عندهم ويسرون سيرا أعمى وراء خوافات المهدي .

خامساً - أظهر الفيلم تمثال جوردون وهو شامخ فوق جواده يطل على نهر النيل ، وجعله خاتمه لمناظر الفيلم ، هذا بينما أن شعب السودان أول ما حصل على استقلاله وتم جلاء الانجليز عن بلاده حطم هذا التمثال بالذات وأزاله من عاصمته كتعبير منه

على إزالة رموز الاستعمار وبداية عهد الحرية ، فإظهار التمثال ثانية بهذه الصورة وعلى هذا الوضع فيه نمد لمشاعر السودانيين .

وحيث إن اللجنة تستشف من كل ذلك ومن سياق الفيلم وحواره أنه يهدف في المقام الأول من خلال تمجيده لأحد أبطال الاستعمار الفيكتوري إلى إثارة وقبحة بين كل من دولتي الجمهورية العربية والسودان ذلك أنه يعيد إلى أذهان السودانيين ، ويذكرهم بالفترة التي كان المصريون فيها في عهد أسرة محمد علي يحتلون أرض السودان ويحكمونه كما صور بعضاً من المعارك بين الجانبين المصري والسوداني يريد كل منها فيها أن يفتك بالآخر فضلاً عن أن المصريين كانوا متضامنين في تنفيذ أوامر «جوردون» في محاربة أتباع المهدي ، وتعتمد الفيلم أن يظهر دائماً العلم المصري - وهو التركي في حقيقة الأمر - على رأس المحاربين . هذا إلى أن بعض الممثلين المصريين أدوا أدواراً - عن حسن نية منهم - رسمت لهم إلا أنها تسير في خط هذا الهدف مثل شخصية أحد كبار السودانيين الذي ما كاد يرى «جوردون» أثناء قدومه إلى السودان حتى انتهال على قدميه يقبلها ثم أخذ في تقبيل يديه وهي صورة لا يرضاها المواطن السوداني لأنها تجرحه فاختيار مصري لأن يقوم بهذا الدور قد يكون اختياراً متعمداً ومدروساً والواقع أنه ما من مصري يقبل أن يشترك ولو بطريقة غير مباشرة في جرح شعور شقيقه السوداني . وكذلك شخصية تاجر الغلال الذي فضل أن يبيعها إلى الجيش بأغلى الأسعار بينما أهل بلده في أشد الحاجة إليها . فهذه الصورة تأخذ حكم سابقها . وكذلك صورة الضابط المصري الذي كان يلزم «جوردون» ويلتزم بأوامره فقد أظهره الفيلم في صورة من لا يكاد يصدق أن يصدر إليه الأمر بمهاجمة أتباع «المهدي» حتى يتفانى في تنفيذه .

وحيث إن ما استظهرته اللجنة من النواحي التي حاولت قصة الفيلم أن تبرزها يتعارض تماماً مع مصلحة الدولة سواء في نظرتها إلى التاريخ الاستعماري في أنه بقعة من بقاع العالم وفي البلاد العربية والافريقية خاصة وفي أراضي وادي النيل على الأخص وسواء في حرصها الشديد على حسن العلاقة والود مع الدولة الشقيقة

السودان التي تربطنا بها فضلاً عن الحدود المشتركة والجوار روابط عميقة من الأخوة والصداقة ووحدة في الدين والمشارب ويكفى أن|البلدين يرتويان من نهر واحد ، ولا شك في أن مشاعر كل من البلدين تتأذى من قصة هذا الفيلم ومناظره ولا أدل على ذلك من أن حكومة السودان رفضت أن تصرّح بالتقاط مناظره في أراضيها كما رفضت أن تصرّح بعرضه في دور العرض بها ، وذلك على ما جاء بالملف الخاص بهذا الفيلم .

وعليه رأت اللجنة أن القرار الرقابي بعدم التصريح بعرض الفيلم سليم وقائم على سببه الصحيح من الواقع ومن القانون وأن التظلم في غير محله مسبقاً ورفضه وعليه قررت اللجنة قبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد القرار المتظلم منه .  
ثم أخطرت<sup>(٣٠)</sup> الرقابة مقاطعة إسرائيل بمنع عرض الفيلم في البلاد العربية باعتباره مسيئاً إلى العرب .

هذا الفيلم نموذج حي لأفلام التصوير الخارجى التي كنت أقف ضدها وأعارضها ومن أجل ذلك كانت المؤسسة المصرية العامة للسينما تعتبراني عقبة في سبيل أعمالها ولعل القارىء يقدر الآن لاي مدى كنت على حق في معارضتي هذه .

واخترت للقارىء مثلاً ثالثاً من أفلام التصوير الخارجى ، هو :

فيلم «أبو الهول الزجاجى»

وقع اختياري على هذا الفيلم لانه مثال للأفلام المشتركة من ناحية فهو مصرى إيطالى مشترك ، ومن ناحية أخرى فهو فيلم سياحى اشتركت فيه مصلحة السياحة وأسهمت فيه وكان المفروض فيه أن يقوم الفيلم بدعاية سياحية للشواطىء المصرية وإبراز جمالها والدعوة لها .

---

(٣٠) بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤ .

وتقدمت<sup>(٣١)</sup> بالفيلم شركة القاهرة للإنتاج السينمائي - الإدارة العامة للإنتاج المشترك .

ويتناول الفيلم قصة العالم الأثري كارل «نيكولسن» الذي يبحث عن مقبرة «ابونيسى» بالقرب من أسوان والتي بداخلها تمثال زجاجي «لأبي الهول» والمعتقد أن بداخل هذا التمثال «إكسبر الحياة» .

تصل ابنة أخت العالم «جيني» إلى القاهرة تحمل جهازاً حديثاً للتقيب ، وكان المفروض أن يكون في انتظارها «الكسي» مساعد العالم ، ولكنها تجد شاباً آخر في انتظارها هو «راي» Ray وتقع عدة أحداث وتتعبه رجال الشرطة كما تفاجأ بمقتل أحد مرشدي البوليس ، دون معرفة القاتل ، وتتوالى الأحداث وتجد أن «الكسي» يتعاون مع عصابة من الخارجين على القانون . وتفاجأ «جيني» بمن يقتحم عليها غرفتها بالفندق بالقاهرة ليلاً ، ليسرق الجهاز ، دون أن يتمكن رجال الشرطة من معرفة الفاعل . تسافر «جيني» مع «الكسي» إلى خالها ويصر «راي» Ray على مصاحبتها ، ويعلمان منه أنه صحفي . تستمر أعمال الحفر والبحث ويستهي باكتشاف المقبرة والعنور على تمثال «ابوالهول الزجاجي» . يمرض «الكسي» رجال العصابة بالهجوم على العمال ، ويضرب البروفسور حتى يفقد وعيه ، ويسرق كنوز المقبرة ، يعود «البروفسور» إلى وعيه ويسرع مع «جيني» «راي» في مطاردة «الكسي» والذي اختطف سكرتيرة البروفسور معه عنوة ، يشتبك الطرفان في صراع عنيف ويتمكن «الكسي» من الهرب إلى باخرة في انتظاره بقناة السويس ، ويتبعه «راي» والبوليس المصري وينتهي الأمر بفرق «الكسي» في القناة . ونكتشف أن «راي» مندوب شركة التأمين الذي كلفته شركته بهذه المهمة بعد مقتل عالم الآثار الذي سبق البروفسور في البحث عن المقبرة .

ويلاحظ من شاهد الفيلم أنه يعرض بشكل عام صورة مشوهة للحياة

---

(٣١) بتاريخ ١/٢٨/ ١٩٦٨ .

عندنا ، لأنه ركز على عمليات القتل والسرقة وهجمات رجال العصابة ، ويكاد يكون دور البوليس المصرى معدوماً .

ولقد أشرت بملف<sup>(٣٢)</sup> الفيلم بأن (الفيلم مسمىء جداً إلى البلاد ونظراً لأنه إنتاج مشترك ومعرض الآن بالخارج ، فلا جدوى من منع عرضه أو حذف مشاهد منه ، ورأيت أن يعرض الفيلم كاملاً حتى لا يضرار القطاع العام من ناحية ، ويعرض الفيلم يدان المتسبب في هذه الاساءة البالغة للبلاد من ناحية أخرى) .

وكان المفروض في هذا الفيلم كما سبق وذكرت أن يكون فيلماً سياحياً يؤدي مهمة الدعاية السياحية للبلاد . لا العكس . ويلاحظ أن وزارة السياحة عندما طلبت من المصنفات الفنية رقيب التصوير الخارجى<sup>(٣٣)</sup> لمرافقة بعثة التصوير الخاصة بالشركة الإيطالية العالمية للأفلام ، اعتذرت وزارة السياحة بأنها لن تستطيع الاتفاق على إقامة ومصاريف انتقال الرقيب . وإنما ستكتفى بمندوب السياحة ومندوبى جهات الأمن المعنية ، الأمر الذى دعا الرقابة إلى سحب رقيبها<sup>(٣٤)</sup> مع إخطار المسؤولين بالوزارة .

وعندما علمت الرقابة بأن هذه الأفلام ستصنّر عن طريق الحقيبة الدبلوماسية ، الأمر الذى يخالف القوانين الرقابية أرسلت الرقابة إلى جهات<sup>(٣٥)</sup> الأمن المختصة بالوزارة ، وفيما يبدو أن جهات الأمن تلك قد أثارها أن يعرض أمثال هذا الفيلم بالخارج ، الأمر الذى يسئ إلى البلاد ، بل وفيما يبدو أن جهات الأمن لا حظت ان هناك مناظر بالفيلم أكثر إساءة إلى مصر ولم تعرض بنسخة القاهرة .

---

(٣٢) تأشيرة الملف في ١٩٦٨/٢/٤ وكنت نائبة المدير العام ومصطفى درويش مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية .

(٣٣) خطاب السياحة للرقابة في ١٩٦٨/٩/١٠ .

(٣٤) خطاب الرقابة رقم ٢١٨١ في ١٩٦٨/٩/١٢ .

(٣٥) خطاب الرقابة إلى مدير إدارة الأمن بوزارة الثقافة برقم ٢٢٢١ في ١٩٦٨/٩/٢٣ ذكرت فيه الرقابة المخالفات التى ترتكبها بعثات التصوير الخارجى والجهات المستولة عن التصوير الخارجى والتي تسمح للشركات الأجنبية بالتصوير وكتب الامن للرقابة في ١٩٦٨/٩/١٦ برقم ٨٦١ .

وهكذا نجد أن وزارة الثقافة ممثلة في قطاعها العام ووزارة السياحة اتفقتا معاً على فيلم المقروض فيه أن يكون فيلماً سياحياً مشرفاً للبلاد ودعاية لها إلا أنه جاء بصورة استدعت مساءلة الكثيرين وخيت آمالاً كثيرة ، لن تكفى أضعاف أضعاف تكلفة الفيلم في استرداد ثقتها بداخل البلاد أو بخارجها .

**أفلام الهييز والمؤسسة المصرية العامة للسينما .**

ظهرت في أواخر الستينات حركة تمرد بين الشباب الأوربي الذي خرج على التقاليد والمعادن وأباح لنفسه حريات وأفعالا ، أدت ببعضهم إلى الاستغراق في الملهيات والجنس ، وإقامة علاقات شاذة وتعاطى المخدرات ، بل وجنحت بعض الجماعات منهم إلى ارتكاب جرائم القتل والسرقة واستخدام العنف بل سفك الدماء لتحقيق مطالبهم .

واستغل بعض تجار السينما الغربية هذه الظاهرة وأخرجوا أفلاماً سقيمة ، لمجتمعات مفترضة ، أنتجت أجيالاً من متجى وغرجى السينما ، خالية من كل الاعتبار الإنسانية ، فكانت تلك الأفلام إنتاجاً سينمائياً هابطاً رخيصاً يستهدف الإثارة لأعصاب المتفرجين ، واستمالة أذني الغرائز وإعطاء نماذج سيئة للشباب ، وكان سائر المجتمعات البشرية قد أصيبت بالانحلال الأخلاقي ، وكان المسئولين عن سلامة وحريات المجتمع أفراداً وهيئات قد أقلت منهم للزمائم تماماً فأصبحت الجرائم تتوالى بالجملة ، ولا مبرر ، ولا حدود لا يصد صيولها شيء ، ولا تردها قوة قادرة على التمسك والإلزام .

ورأيت شباب الهييز في لندن<sup>(٣٦)</sup> فتيانا وفتيات يجلسون وينامون بالمياطين العامة ، مطلقى اللحى وشعر الرؤوس ، حفاة ورغم ذلك رأيتهم شبانا جادين في أعمالهم ، صادقين مع أنفسهم ، ولم ألاحظ بينهم ما أثارته الأفلام من خيالات غير موجودة أو متوقعة لوحوش آدميه ، يتفتنون ويلتذنون بالعبث وتعذيب النفس

(٣٦) في صيف ١٩٦٩ (برلين) .

البشرية ، والخروج على كل ما هو مألوف أو مسموع من الانحلال الخلقي والتعطش إلى الجريمة .

وأخذت حذرى من تلك الأفلام واعتبرت أنها جرثومة خطيرة لأمراض اجتماعية يجب القضاء عليها في مهدها ، وحماية شبابنا من أضرارها . باعتبارها مخلة بالأمن العام ، ولأنها تخرج على تقاليدنا وآدابنا ومثلنا ، ولم تكن تخفف النهاية المحزنة لهذه الأفلام - في رأى - من خطرها أو تأثيرها باعتبارها توحى إلى الجريمة واستعمال القوة والانحلال الخلقي .

ولم يدر بخلدى أبداً أن المؤسسة المصرية العامة للسينما ستستورد أفلاماً من هذا الإنتاج الرديء حقاً أو أنها تنتج أخرى تبرز فيها نماذج لهذه الحركات التمردية المخلة ، باعتبار أنها تمثل شرائح من الشباب المصرى ، وكنت أظن أن المؤسسة ستأخذ في تقديرها أن مجتمعنا له تقاليده وعاداته الراسخة ، كما أنه يخلو بالقطع من أسباب وجود وانتشار أمثال هذه الحركات الشاذة .

وكنت قد ظننت يوماً أن المؤسسة المصرية العامة للسينما تحرص على المجتمع المصرى ، وأن من رسالتها أن تحقق هذا الحرص عليه ، بأن تقدم له كل ما هو جاد وإنسانى وبناء ومفيد .

وبعد أن اعتقدت أن تلك الحركات ، وأفلامها قد انحسرت ، تقدمت المؤسسة المصرية العامة للسينما بأفلام من استيرادها للرقابة وأخرى من إنتاجها حق علينا أن نطلق عليها أفلام الهيبز ، وحق علينا منعها .

فيلم : Violence Angels

وكانت المؤسسة المصرية العامة للسينما قد تقدمت (٣٧) بالفيلم للرقابة للترخيص بعرضه .

(٣٧) بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧١ .



والفيلم من تمثيل : توم سترن Tom Stern وجيرمي سلاتات Jeremy slate  
وستيف ساندو Steve Sando إخراج : لى مادن Lee Madden وإنتاج توم سترن Tom  
Stern

وقررت الرقابة منع عرض الفيلم لأنه :

- ١ - يصور حياة جماعة من الهيبيز وما يقتزفون من أعمال غير مشروعة .
- ٢ - صَوّر العنف والاعتداء على الناس بطريقة استفزازية ، الأمر الذى يشجع أو يوحى للشباب باتخاذ هذه الأنماط مثلاً لهم .
- ٣ - قصة الفيلم لا تعدو أن تكون قصة سرقة إلا أن السلطات لا تستطيع إزاء هذا الفيض من الانهيار اتخاذ أية خطوة إيجابية من شأنه ردع هذه الجماعة .
- ٤ - الفيلم يتعارض مع مصلحة الأمن العام .

وموضوع الفيلم يتلخص فى أن يستعرض حياة جماعة من الهيبيز وما يقومون به من أعمال العنف والاعتداء بدون أسباب واضحة ومن بين هذه الجماعة شقيقان يديران أموال احد الفنادق وينجحان فى السرقة وسريان ومعهما إحدى فتيات الجماعة ، يحاول شريف البلدة القبض عليهما ويعجز فيلجأ إلى باقى الجماعة لمعاونته فى البحث عنهما ، وكان الشقيقان قد هربا إلى الجبال ، ثم اختلفا معاً ، ومل أحدهما الحرب وفكر فى إعادة الأموال والعودة ونشبت معركة بينهما ، انتهت بأن مات أحدهما عتقاً ، أما الآخر فحاصرته جماعة الهيبيز وأخذت منه الأموال المسروقة وتركته بالجبال لمصيره مع رفيقته بعد أن سكبت المياه التى معه وأتلفت دواجنه البخارية .

وعرض الفيلم على مجلس<sup>(٣٨)</sup> الرقابة وقرر المنع بالإجماع للأسباب التى أبدتها.  
الرقابة .

ووافق وزير الثقافة<sup>(٣٩)</sup> على رأى .

---

(٣٨) جلسة ٨٢ فى ١٨/٣/١٩٧١ بحضور الأعضاء : نجيب محفوظ . سلى دارود . كمال الملاخ . اسماعيل القاضى : أحمد الحضرى . حسن عبد التتم . اعتدال ممتاز وأحمد حلمى (وكيل الإدارة العامة للرقابة)  
(٣٩) د . بدر الدين ابو غازى .

ولم تكف المؤسسة المصرية العامة للسينما باستيراد أفلام الهيبيز بل أنتجتها ومثال ذلك .

#### فيلم جنون الشباب :

ويتناول موضوعه قصة سلوى فتاة تعيش مع أمها في القاهرة وتنتظر بشوق حار زيارة والدها الذي يعمل بالاسكندرية فهي تحبه حباً جماً ، وكان لسلوى صديقة منحرفة تدعى عصمت من شباب الهيبيز ، ناثرة مثلهم تخرج بطريقتهم ، ويتضح ذلك من خلال علاقتها الشاذة مع صديقتها الحميمة داليا ، ومن خلال حياتها مع شلتها من الهيبيز التي يتزعمها علاء والتي تضم أنماطاً مختلفة لمجموعة من الشباب تجمعهم معاً ساحة الضياع .

تقاوم سلوى الاندماج في ركب هذه الشلة إلى أن تكتشف خيانة والدها ، ويتضح لها سلبية زوج المستقبل ، ابن خالتها مدحت ، فترتمى بكل ثقلها في بؤرة هذه الشلة وتندمج معها في عالم الهيبيز ضاربة بالمثل والقيم عرض الحائط . لكن شيئاً فشيئاً ويوماً بعد يوم يتكشف لها زيف هذه الشلة وضعفها وعدم إدراكها لما تنادي به من مبادئ . فالحب يعتبره شبابها متعة لذاتها ، يسعون إليها بشتى الطرق وبلا مبالاة وبلا مسئولية ، كما يتضح لها ضعف هؤلاء الشباب فيما يواجههم من مشاكل ، إلا أن صحوة سلوى هذه جاءت بعد فوات الأوان فقد انتحرت صديقتها عصمت عندما تزوجت حبيبها داليا ، وهرب الجميع بعد أن ادركوا أن البوليس في الطريق إليهم تاركينها مع الجثة لتواجه المشكلة .

وكانت الرقابة رخصت<sup>(٤٠)</sup> السيناريو بتحفظات أهمها :

١ - عدم الإشارة إلى الشلوذ الجنسي بين عصمت وداليا ، والاكتفاء بأن تكون العلاقة بينهما علاقة صداقة متينة بحيث إذا تزوجت داليا تشعر عصمت بالفراغ والضياع فتحدث لها الصدمة .

(٤٠) بتاريخ ١٩٧١/٨/٣١ .

وذلك حرصاً من الرقابة على الشباب حتى لا تضع أمامه أمثلة لافته  
لشدوذ جنسى مما يسىء إليه .

٢ - عدم إطلاق كلمة هيبيز أو وصف شبابتنا بما يتصف به شباب الغرب ،  
والاكثفاء بجعله شباباً متحرراً متطلقاً يتخذ من هذا التحرر وسيلة للتعبير عن  
سخطه على الكبت والقيود التي تغل يديه .

وكان ذلك حرصاً من الرقابة بالألا يوصف شبابتنا بأنه من شباب الهيبيز  
لاختلاف البيئة ولرسوخ تقاليدنا ولبعد الأسباب التي دعت بشباب أوربا إلى  
هذا الانحراف ، الأمر الذي تبعد أسبابه كثيراً عن مجتمعاتنا .

٣ - مراعاة الآداب العامة والبعد عن الإثارة الجنسية في بعض المشاهد التي  
حلدها<sup>(٤١)</sup> التقرير .

٤ - حذف قول علاء «الهيبيز والراهب كل منهم منعزل عن العالم زاهد فيه بس  
الفرق أن الراهب يحرم نفسه من كل متع الجسد»<sup>(٤٢)</sup> وذلك احتراماً من  
الرقابة لرجل الدين المسيحي<sup>(٤٣)</sup> .

٥ - حذف قول عصمت «أنا التحررت من روابط العيلة» ، واقتصرحت الرقابة  
استبدالها بجملة «أنا التحررت من قيود»<sup>(٤٤)</sup> العيلة ؛ إذا كان هناك تصميم  
عليها .

٦ - حذف قول عصمت «الجواز نظام فاسد نظام رجعى ولازم»<sup>(٤٥)</sup> يتلغى فوراً  
وذلك حفاظاً من الرقابة على النظام العام والنظام الاجتماعى .

٧ - حذف مشهد الفتى في ملابس فتاة يضع حلقه في أذنه وباروكة على رأسه .

---

(٤١) مشهد ١٧ ص ١٠٥ إلى ١٠٧ من السيناريو .

(٤٢) مشهد ١١٠ ص ١٧٧ .

(٤٣) مشهد ٢٧ ص ٤٩ .

(٤٤) ص ١٨٥ بالسيناريو ص ٣٠ بالسيناريو .

(٤٥) ص ١٥٥ من السيناريو .

التخفيف من مشاهد تناول الحشيش والتقليل من مجالسه ومراعاة ذلك في المشاهد التي أشار<sup>(٤٦)</sup> إليها التقرير

وعندما كتبت مجلة الكواكب<sup>(٤٧)</sup> تحت عنوان تقليعة الهيبيز نصيب أفلامنا أرسلت الرقابة تحذيرا إلى المخرج بعدم إظهار الشباب المصرى بمظهر شباب الهيبيز لمخالفته للبيئة والتقاليد المصرية وذلك عند تصوير فيلم «جنون الشباب» وعدم الخروج عن السيناريو<sup>(٤٨)</sup> المرخص به إلا بإذن من الرقابة تنفيذا للقانون الرقابى .

وعندما ورد الفيلم إلى الرقابة<sup>(٤٩)</sup> اختلفت لجنة الرقباء ، بين المنع ، والعرض ، مع حذف ملاحظات كثيرة ، ورأت اللجنة الرقابية أن الفيلم فى محاولة مناقشة مشاكل الشباب قد تعرض لتصوير الضياع واللامبالاة ولم يصل إلى وسيلة لإقناع الشباب واعتبرت الفيلم بذلك مبتورا .. أما أسباب المنع فكانت أهمها :

أولا - إبراز الشذوذ الجنسى بين عصمت وداليا فى العديد من مشاهد الفيلم رغم أن الرقابة نوهت عند ورود السيناريو بضرورة عدم الإشارة إليه .

ثانيا - إظهار الشباب المصرى بمظهر شباب الهيبيز من حيث اللبس والتصرفات وطريقة التعبير عن الثورة والسخط والتمرد مما أوضح أن شبابنا يقلد تقليدا أعمى شباب الغرب ، رغم اختلاف التقاليد والعادات ورغم اختلاف أسباب السخط والتمرد .

ثالثا - إضافة بعض العبارات دون إذن من الرقابة وهى عبارات لا يمكن إجازتها رقابيا مثل حديث نبيلة السيد عن إمكان مدارة أخطاء الفتيات بواسطة حبوب منع الحمل .

إذا رأت الرقابة أن فى ذلك دعوة من الفيلم إلى الفتيات للخطيئة وتنبهها إلى الاحتياط من نتائجها باستعمال الحبوب المشار إليها .

(٤٦) مشهد ١٦ ص ٣٨ ، ومشهد ١١٩ ص ١٨٦ .

(٤٧) بتاريخ ١١/١٩٧٧ بمعددا الصادر برقم ١٠٥٥ .

(٤٨) رخص بالسيناريو برقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣١ .

(٤٩) بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧ .

رابعاً - الفيلم جاء مليئاً بكثير من الإشارات التي توضح الشذوذ الجنسي بين عصمت وداليا ، كما جاء ببعض العبارات والمشاهد الجنسية المثبتة والتي تسيء إلى شبابنا وتعارض مع تقاليدنا وعاداتنا ، وتتناقى مع مجتمعتنا<sup>(٥٠)</sup> وديننا .

خامساً - مشهد كامل لأوضاع جنسية بين أزواج مختلفة من الشباب وفي نفس الوقت بالفصل الأول .

ورأيت أن الفيلم جاء بما لا يتفق وأوضاعنا الشرقية وتقاليدينا ونظمنا الاجتماعية ولكل ما سبق من أسباب ، رأيت منع عرض الفيلم . وأبلغت المؤسسة بذلك .

وبعد أن تولى المرحوم يوسف السباعي وزارة الثقافة كون اللجنة<sup>(٥١)</sup> الاستشارية للرقابة .

وعرض الفيلم على<sup>(٥٢)</sup> اللجنة ووافق الأعضاء على التصريح بعرض الفيلم مع بعض التحفظات وهي :

١ - تخفيف مناظر حفلات الهيبز بحيث لا يبقى منها إلا ما يشعر إبحاء بأن هذه المجموعة تعيش على طريقة الهيبز أى لا يبقى من هذه المناظر إلا اللبس .

٢ - مساءلة<sup>(٥٣)</sup> مخرج الفيلم عن أسباب إغفاله عن عمد وإصرار الملاحظات الرقابية على السيناريو والتي سبق إبلاغه بها .

---

(٥٠) ١ - القيلة بين الفتاتين عصمت وداليا بالفصل الأول .

ب - حركة يد شاب تتحسس جسد فتاة ، وقيلة شاب لصدر فتاة أخرى ، وكلمة وأى أثناء الفاه فتاة على الأرض في الفصل الثاني .

ج - جملة شرق البيت زى عود الكبريت دلوقت بيرلح كثير في الفصل الثالث .

د - مشهد علاء يهجر سيجارة الخشيش وقوله "ناوإلى المسمار والمخدر ومنظر تناول الخشيش بين الفتاتين والفتيان وكذلك العبارة المملقة على الحائط Sex without Love في الفصل السادس . وقد تكرر ظهورها طوال الفيلم .

(٥١) قرار رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١ وكانت بدلاً من مجلس الرقابة

(٥٢) نظرت اللجنة الفيلم بجلسته رقم ٦ في ١٩٧٣/٦/٣٠ عضوية :

أمينة السعيد ، موسى حقي ، عبد الرحيم محمد سرور ، محمد لمي . حسن عبد النعم . اعتدال ممتاز .

(٥٣) خليل شوقي .

٣ - كما طالبت اللجنة بمعرفة ما إذا كان قد تم تصوير الفيلم قبل الموافقة على السيناريو أم بعد الموافقة ؟

٤ - طلبت اللجنة إعادة عرض الفيلم عليها بعد تنفيذ الملاحظات المطلوبة والتي حددتها الرقابة في تقاريرها<sup>(٥٤)</sup> بالملف .

وفىما يبدو أن المؤسسة شكت الرقابة إلى وزير الثقافة والذي طالب بمذكرة وافية عن الموضوع<sup>(٥٥)</sup> .

وعندما اطلع على رأى اللجنة الاستشارية طالب بمساءلة المخرج عن أسباب اصراره على مخالفة الملاحظات الرقابية وتحميل الهيئة خسائر كان يمكن تجنبها لو قام بتنفيذ الفيلم حسب التعليمات المبلغة له من الرقابة ، أشار الوزير<sup>(٥٦)</sup> بالموافقة على رأى اللجنة على أن تعرض عليه نتيجة التحقيق .

وطالبى وكيل الوزارة بإعداد خطاب باسمه يتضمن ما سبق ، لارساله إلى رئيس مجلس إدارة هيئة السينما .

ولكنى لم أعرف شخصيا نتيجة التحقيق

### « أفلام العنف وأفلام الجريمة »

إن أفلام العنف والجريمة من الأفلام التى لى فيها رأى خاص ، فانا أكرهها بطبعى ، وأرى فيها خطراً على الشباب والنشء والمجتمع . لسهولة تقليدها ومحاكاة أبطالها ، كما أنه ليس من رسالة وزارة الثقافة نشر الإرهاب والعنف والأخذ بالثار بالإضافة إلى أن غالبية هذه الأفلام هابط فى المستوى سواء من الناحية الفنية أو الجمالية أو من ناحية الموضوع والحوار ، فهذه الأفلام إذن مفسدة للذوق سيئة التأثير

(٥٤) وهى الملاحظات السابق الإشارة إليها .

(٥٥) وردت إلى مكتب الوزير برقم ٣٣٦٣ فى ٣/١٠/١٩٧٣ واعيدت إلى الرقابة فى ١٠/٧/١٩٧٣ برقم وارد

٣٠٤١ (يوسف السباعى)

(٥٦) يوسف السباعى .

فهى تؤثر فى ضعاف النفوس والناشئة ، وفى أغلب الظن لا تكلف صانعيها أو مستورديها كثيراً .

وأذكر عندما زرت رقابة لندن<sup>(٥٧)</sup> وقابلت رئيس المجلس الرقائى البريطانى فى ذلك الوقت وتناولنا الحديث عن أفلام العنف ضمن ما أثير من موضوعات ، أن أيد وجهة نظرى ، بل أضاف بأن نصحنى فى الاستمرار فى سياستى بالرقابة ، وعلى الأخص بالنسبة لأفلام العنف لتأثيرها السىء ، وأنهم هناك بلندن قد سمحوا بعرض هذه الأفلام وهم ينجون من مساوئها ، وكان فى اعتقاده أنها من المؤثرات القوية على الشباب ، وأن شباب لندن جنح ناحية العنف وأنهم هناك يحاولون رده جاهدين دون جدوى .

«وذكر أن الأفضل للمجتمع وقائته وهذا خير من الوقوع فى التجربة ، والواقع أن الخير كل الخير الاستفادة من تجارب الآخرين .

ولاحظت أثناء النكسة المشثومة فى يونيو ١٩٦٧ وما بعدها أن الأفلام الأجنبية التى ترد إلى البلاد سواء أكانت من الشركات الأجنبية أو شركات القطاع العام أو القطاع المصرى الخاص ، تتسم فى كثير منها بطابع معين ، فموضوعاتها بشكل عام تتعلق فى أغلبها بالجريمة وأسبابها وممارستها بعنف وقسوة ، وهى لا تخلو من التشويق وجذب المشاهد ، وشد انتباهه إليها ، وتعاطف المشاهد مع مرتكبيها من المجرمين والقتلة ممن يستبيحون إراقة الدماء وإزهاق أرواح الأبرياء لأتفه الأسباب أو لما دون سبب لمجرد التسلية أو التسرية ، فى سبيل الوصول إلى مال مسروق على سبيل المثال أو غير مشروع ، فالجرم البطل لا يقف عند قيمة إنسانية ، فهو ينكل بالبشر ويقتل الأطفال والأبرياء والنساء متفنتا فى أعمال التعذيب والتنكيل والسادية ، ما لا يقف عند حد ، فلا كهولة ولا طفولة ولا ضعف يمنع والأمر عنده رصاصة أو سكين أو آلة ما يتركها لتعمل فى أجساد ضحاياها ، ويعيث فى الأرض فساداً ، مهذرا القيم كل القيم الروحية منها والوضعية فإمامه المرأة هى آية امرأة يمارس معها علاقته أينما

(٥٧) صيف ١٩٦٩ .

(٥٨) مستر تريفليان شقيق سفير بريطانيا أثناء حرب ١٩٥٦ .

صادفته إن كرها أو طواعية والأمر عنده ميان لأنه منساق وراء شهوته وإجرامه ، لا يردعه قانون أو ضمير أو دين ، والأديان كلها قد استخف بها ، بل إنه يستغلها في تنفيذ خططه الإجرامية ، لا ثقافة عنده ترجعه ولا علم يزيه ولا قانون يردعه ، ولا ساء نخشعه ، فكل القوى مسخرة لقوة بطشه وإجرامه ، وهو بعد كل هذا بطل مهاب إما فائز بالمال المنشود أو حبه الضائع أو ثأره المتوعد ، ثم يمضى حيث يعيش حياته هائلا أو يموت وقد هدأت سريره .

وأرقتني هذه الأفلام ، ولم يخف على الرقابة الأثر الذي يمكن أن تتركه في الشباب والمجتمع ، ولم يخف عليها موجة العنف والضياع والإجرام التي اجتاحت شباب العالم والتي تعاني منها الحكومات المختلفة والقادرة على أن تأخذ بأسبابها وهي مع ذلك ضاقت بأسباب علاجها .

وشعرت أن الرقابة تقوم بدورها الفعّال البناء حين تمنع أمثال هذه الأفلام التي تمجد الجريمة والمجرمين ، وتهذر القيم الإنسانية والوضعية والسمائية ، لتحفظ لهذا البلد الطيب قيمه ، وتحمي أبنائه من بشاعة التجربة العنيفة التي تحتاج شباب العالم ولتسد عن شباننا سيل الأجرام المزمين المتدفق في الأفلام حتى لا يتسرب إليه جرعة جرعة من أسهل الطرق وأحبها إلى نفسه وأكثرها عليه تأثيرا .

وعندما منعت الرقابة أعدادا كثيرة من هذه الأفلام ، أيدها في هذا مجلسها الرقابي الذي رأى وجهة نظرها ، ولا غرو فكله ممن له دور فعال في صنع هذا البلد الكريم .

وبارك رأى الرقابة وأيده وزراء متعاقبون للثقافة ، مدركون ، بل وناشدوا الشركات وعلى رأسها المؤسسة المصرية العامة للسينما أن تأخذ بأسباب منع استيراد هذه الأفلام .

وناشدت وزارة الداخلية الرقابة التدقيق والتشديد في السماح بأفلام الجريمة والعنف التي تغرى ضعاف النفوس وتؤثر على الأمن العام .



وأذكر في باكورة ورود أفلام العنف إلى الرقابة أن منعت أربعة أفلام منها دفعة واحدة ثلاثة منها تقع تحت شريحة الأفلام التي وصفت والتي تجعل من المجرم بطلا وتهون من شأن الجريمة وتشجع عليها ، والرابع يشير ضمن موضوعه الذي يتناول الجريمة والعنف ، إلى اليهود ومعسكرات الاعتقال ، ومنعته مقاطعة إسرائيل فيها بعد . وهو فيلم المغامرة هي المغامرة *L'aventure C'est L'aventure* وكانت هذه الأفلام الأربعة قد تقدم بأولها وهو فيلم يانكي<sup>(٥٩)</sup> Yankee أحد غلصى الأفلام وكنت قد ضقت ذرعا بأفلام العنف هذه ، لذا وافقت على رأى الرقباء بالإجماع برفضه ، وعندما رأيت الفيلم تحت إلماح من مقدمه لعل أجد له منفذاً تأييد<sup>(٦٠)</sup> لدى المنع وسجلت رأى بالملف واعتبرت أنه من الأفلام الشديدة الخطورة على النشء لاعتماده على العنف والقتل ، ولأن البطل يتخلص من مجموعة من محترقى القتل والإجرام بزعامة رجل يتخذ من القتل والسلب تسلية له ، وكان البطل يانكي أكثر إجراماً واقتداراً في الجريمة وفنونها مما مكّنه من القضاء على جميع خصومه باستخفاف شديد كما أنه في النهاية لم يلقى جزاء ما .

أما الفيلم الثانى فكان فيلم السييسكو<sup>(٦١)</sup> Elcisco وتقدمت به المؤسسة المصرية العامة للسينما . وتبدأ قصة الفيلم بدخول المجرم السييسكو مقبوضاً عليه لتنفيذ حكم الأعدام فيه شنقاً ، إلا أنه تمكن من الإفلات من تنفيذ العقوبة بحيلة بأن طلب من جلاديه إشعال سيجارة معه كربة أخيرة له ، وكان هذا السيجار محشواً بالديناميت الذى انفجر فيهم ، وبذلك تغلب على عشرات من رجال الأمن وعشرات من منافسيه فى الأجرام ، وقتل عدداً كبيراً من الرجال<sup>(٦٢)</sup> ، ثم فاز فى النهاية بالمال ومحبوبته وترك البلدة .

(٥٩) قدم للرقابة فى ١٠/١٠/١٩٦٨ .

(٦٠) شاهدت الفيلم فى ٢١/١١/١٩٦٨ .

(٦١) نوفمبر ١٩٦٨ تقريباً .

(٦٢) أحصيت عدد القتل فكانوا نيف وخمسة رجال .

ورأيت بالإضافة إلى هبوط مستوى الفيلم فنياً وسداجة إخراجة ، أنه يشكل خطراً على المشاهدين لأنه يمجّد الجريمة وينصّب من المجرم بطلاً الأمر الذى حتم منع عرضه جماهيرياً .

وكنّت أبدلت استعدادى للمؤسسة فى معاونتها بقرأة الكتيّبات الإعلامية عن الأفلام وإبداء رأى فى صلاحيتها إلى حد ما وقبل استيراد الأفلام حتى أوفر عليها جهد ومشقة استيراد أفلام مرفوضة رقابياً .

وأخطرت المؤسسة برفض الفيلم بالإضافة إلى رفض فيلم « دولار بين الأسنان »<sup>(٦٣)</sup> وطلبت منها :

( أن تدقّ فى الأفلام حتى لا تبعثر أموال الدولة ) . عندئذ غضبت المؤسسة وغضب معها وكيل وزارة الثقافة — وربما كان على حق — وعلق على مذكرتى لاثما بأنى ( جاوزت اختصاص الرقابة وقد يكون الحرص على المال العام هو الدافع لى ، ولكن الحرص لا يعنى الشطط )<sup>(٦٤)</sup>

ولعل الوكيل يذكر كم ضيقنا بأفلام العنف الممنوعة ، وكم ثقلت علينا وكم أجهدنا كرقابة ومجلس للرقابة .

وكان فيلم الدولار بين الأسنان هو الفيلم الثالث

ولا يختلف كثيراً عن سابقيه ، وعن أسباب منعها ، وكانت شركة القاهرة للتوزيع السينمائى والتى تتبع المؤسسة المصرية العامة للسينما هى التى تقدّمت به إلى الرقابة .

وذات يوم ، وبعد أن منعت هذه الأفلام بقليل وأنا أجلس إلى مكتبى فى حوالى الثالثة بعد الظهر وكنّت بمفردى بعد أن انصرف جميع العاملين لأخفى بعض أعمال المكتبية ، وإذا بباب الحجرة يفتح ويدخل رجلان فارعان ، ممتلئا الجسم ،

For a Dollar in the Teeth. (٦٣)

(٦٤) نص تعليق الوكيل على مذكرة للمؤسسة .

أحدهما حليقي<sup>(٦٥)</sup> والآخر أسمر اللون ذو لحية كثيفة طويلة سوداء . ويادرنى الحليقي ، وكان الغضب يلاً وجهه وقدم إلى زميله المخرج الهندى ، ثم بدأ صوته يرتفع ويزداد حدة ويادرنى قائلاً :

لماذا منعت أفلامى ؟ ( عن أى أفلام تتحدث . . . . ؟ هل رأيتك قبل الآن ؟ . . . . ثم أنى لم أمنع أفلاماً باسمك والقانون يكفل لك حق التنظيم . . وليس من حق أحد مناقشتى وقد انقضى وقت العمل الرسمى بساعة . . . . والباب مفتوح أمامك ) وخرج ذلك الحليقي ومرافقه ذو اللحية السوداء . \*

وفى اليوم التالى سألنى وزير الثقافة<sup>(٦٦)</sup> تليفونياً عن أسباب منع تلك الأفلام وفى نفس اليوم زارنى وكيل وزارة الثقافة<sup>(٦٧)</sup> بمكتبى وسألنى عن نفس الأفلام المنوعة وعرضت عليه ملفاتها ، كما عرضت عليه الأفلام ، وبعد أن شاهدها انزعج منها انزعاجاً شديداً وأيد وجهة نظرى وانفجرت أساريره وبدأ طبعياً بعد أن كان يتخذ سمّة الجذّيه والتحدى وقال لى بثقة وود ، ( تعرفى كلمه فى شرك الدكتور ثروت قال لى ايه : « روح شوف الست دى بتهبب أيه فى الأفلام . . الآن . . أنت على حق ومن غير الممكن عرض هذه الأفلام » ) وكتب فى مذكرته إلى الوزير « بعد مشاهدتى فيلمى « يانكى والسيسكو » أوافق الرقابة على منع العرض لما تؤرقانه من الحقد والثأر وفوز الجريمة وبشاعة القتل ومحسن أن يتنبه على الشركات كلها مراعاة عدم استيراد أفلام بهذه البشاعة والتفاهه » .

وأنهال على سيل من هذه الأفلام وصممت أن أقف ضده ومنعت فى عام ١٩٦٨ حوالى الخمسين فيلماً أكثرها من هذا النوع وما يقرب من هذا العدد فى العام التالى وكان نصيب المؤسسة المصرية العامة للسينما من عدد الأفلام المنوعة هذه ما يقرب من الثلث فى كل من هذين العامين .

(٦٥) عبد زكريا الطاهر .

(٦٦) الدكتور ثروت عكاشة .

(٦٧) حسن عبد المنعم كامل .

ولم تمر هذه الظاهرة من انهماك أفلام العنف ، دون أن تترك أثراً في نفسى ، وأخذت الأسئلة تتوارد على ذهنى لماذا ترد إلينا نوعيات بذاتها من الأفلام ؟ ولماذا هذا النوع ؟ ولماذا في ذلك الوقت ؟ ولماذا يأتينا إنتاج بعينه دون باقى الإنتاج ، ولماذا يحدث هذا من شركات أو أشخاص بعينهم دون الآخرين ؟ وهل المقصود التأثير على رأى العام المصرى تأثيراً معيناً ؟ .. هل الأمر صدفة .. مجرد صدفة ؟ ... أم نتيجة لتدبير وخطه بعينه ؟ ولماذا يختفى مستوردون بعينهم وراء آخرين ؟ ولماذا يستترون وراء المؤسسة المصرية العامة للسينما ؟ وما الدور الذى تقوم به المؤسسة ومن وراءها ؟ وما المقصود منها وبها ؟ ولكنى ماذا أستطيع أن أفعل ؟؟؟

ولاحظت كما سبق وذكرت ، أن المؤسسة المصرية العامة للسينما تستورد وتنتج كثيراً من الأفلام الهابطة المستوى والتى تخلو من كل قيمة فنية أو ثقافية ، ولم تكن بأحسن حالاً من القطاع الخاص والشركات الأهلية التى كانت تستورد أو تنتج أفلاماً لا تستهدف منها سوى الربح المادى والربح دون غيره ، ولا حساب على من تكون الخسارة .

نعم ان الربح المادى هدف مشروع لمتجى ومستوردى الأفلام طالما أن السينما صناعة تستهدف الربح ، ولكن أين موقف الدولة ؟؟ مؤسسة الدولة ؟ وكنت ظننت خطأ فى أول الأمر أنها تستورد وتصنع الأفلام التى يحجم أو يعجز الآخرون عن استيرادها أو تصنيعها لما لها من قيمة فنية أو مستويات ثقافية أو جمالية ترتفع بمستوى أذواق الجماهير وتحقق لهم المتعة والتسلية المفيدة ، وبالتالي ترفض تلك الجماهير الهابطة من الأفلام والردىء .

ولم تكف المؤسسة المصرية العامة للسينما عن تقديم أفلام العنف للرقابة ، وكان ضمن أفلامها فيلم 70 Gangster<sup>(٦٨)</sup> والذى لم يخرج موضوعه عما سلف وذكرت ، وقررت منع الفيلم على أساس أن ليس به قيمة فنية تبرر عرضه جماهيرياً ، وبالإضافة

---

(٦٨) نقلت به بتاريخ ١٩٧٠/٧/١ .

إلى ما به من عنف ومناظر رقابية مخلة<sup>(٦٩)</sup> ، واتخذ المجلس الرقابي<sup>(٧٠)</sup> بأغلبية الأصوات وجهة نظر مخالفة واستقر رأيه على عرض الفيلم جماهيرياً بعد حذف بعض المناظر العنيفة وأخرى رقابية ، وعندما قرأ وزير الثقافة<sup>(٧١)</sup> محضر مجلس الرقابة ، اتخذ رأى الرقابة مؤيداً المنع بقوله : ( لا أوافق على العرض وإن وقف موجة هذه الأفلام التى تحتاج القاهرة ، والتشدد فى المنع مطلب من مطالب الوقاية من مد هذه الأفلام الذى يزحف على دور العرض ، وهو يدعو المسؤولين عن استيرادها إلى التحرز والاتجاه إلى أفلام أخرى ترمى قيم الفن والجمال ) ونهت على الشركات بما استقر عليه رأى .

ومع ذلك استمرت المؤسسة المصرية العامة للسينما على مناجها ، واعترضت الرقابة كلية على أحد أفلامها<sup>(٧٢)</sup> ومن توزيعها لشمجده الأخذ بالثأر مما يتعارض والأمن العام للدولة ولأن المجرم ظل طليقا بعد أن أصاب بالموت عدداً من الناس ، واتخذ وزير الثقافة نفس رأى المجلس<sup>(٧٣)</sup> الذى أيد وجهة نظر المنع مطالباً ( بتوجيه نظر المؤسسة إلى مراعاة الصالح العام فيما تستورده وتوزعه وقبل ذلك فيما تتسجه من

(٦٩) وكانت الرقابة قد حددت المناظر الرقابية فى :-

- ١ - مشهد ساقى امرأة عارية تتحركان فى أغراء ويبدو المظهر من ثقب الباب .
- ٢ - مشهد لا امرأة عارية الصدر فى السرير .
- ٣ - مشهد لرجل وامرأة عاريان فى السرير .
- ٤ - مشهد العنف بضرب رجل ضرباً مبرحاً وتصويره بالحركة البطيئة .
- ٥ - مشهد لامرأة عارية بالسرير يتكرر ثلاث مرات .
- ٦ - مشهد لرجل يلقى النار على وجه آخر كما ظهر عديد من الجثث والقتل .
- ٧ - مشهد قتل رجل بالقص .
- ٨ - مشهد للنجبة جامعية بين العصابتين المتنافستين .
- ٩ - مشهد لوصاصة غائرة فى جرح والدته تترقب منه بترارة .

(٧٠) جلسة رقم ٧٥ فى ١٩٧١/١/٢٨ عضوية نجيب محفوظ سالى داود أحمد الحضرى اسماعيل القاضى حسن عبد المنعم وأعتدال ممتاز .

(٧١) د . بدر الدين أبوغازى .

(٧٢) I Tre Emplicabail .

(٧٣) جلسة رقم ٨٣ فى ١٩٧١/٤/٥ عضوية محمود الشينى - كمال الملاخ - اسماعيل القاضى - أحمد الحضرى - حسن عبد المنعم - أعتدال ممتاز .

أفلام) وقال في تعليقه على فيلم آخر ( يستدعى رئيس المؤسسة في اجتماع قادم للمجلس برئاسة لا سترعاء نظره في شأن هذه الظاهرة التي تكررت ) .

وفي جلسة أخرى عندما منعت الرقابة فيلماً آخر<sup>(٧٤)</sup> من توزيع المؤسسة أيضاً ، أيد الوزير نفسه المنع بقوله<sup>(٧٥)</sup> ( أوافق وأولى بمؤسسة السينما أن تكون مثلاً للآخرين في اختيار ما توزعه من أفلام ) .

وفي مرة ثالثة طالب الوزير كذلك (بتحديد المسئول في المؤسسة عن اختيار أحد الأفلام<sup>(٧٦)</sup> التي منعتها الرقابة وأيدها مجلس<sup>(٧٧)</sup> رقابتها بالأجماع .

واجتاحت ظاهرة العنف هذه جميع شركات السينما وأصبحت ظاهرة تستحق الدراسة والتفكير ، واستوردت بعض الشركات الأجنبية والمحلية أفلاماً اعتبرتها قمة في العنف والقسوة والخطر مثل العسكرى الأزرق أو وصمة عار The Blue Soldier والذي استغرق جدلاً كثيراً بالرقابة . وفيلم ذئاب بشريه Straw Dogs وفيلم Wild Bunch وفيلم Once upon a Time in the West الخ .

وما أرقني حقاً أن ما تنبأت به بالنسبة للمشاهد العادي ، قد حدث بالنسبة للرقباء ولأعضاء مجلس الرقابة ، ثم أعضاء اللجنة الاستشارية التي حلت محل مجلس الرقابة فيما بعد .

وأيضاً لجنة التظلمات ، ولاحظت أنهم بدأوا يفقدون الإحساس بقسوة المناظر العنيفة وضراوتها لكثرة ما شاهدوا منها .

فمثلاً فيلم Once upon a time in the west رخص الرقباء به ولكافة دون إبداء أية تحفظات رقابية . وكنت لاحظت عندما عرض على ملف الفيلم وقرأت التقارير

---

To day its me Tomorrow you. (٧٤)

(٧٥) جلسة رقم ٧٣ في ١٩٧١/١/٢٣ .

(٧٦) فيلم JoeDio من توزيع المؤسسة .

(٧٧) جلسة رقم ٨٨ في ١٩٧٧/٤/٢٢ .

أن موضوع الفيلم يعتمد أساسا على الأخذ بالثأر ، وأن هناك جرائم قتل عديدة ارتكبت ، وضحايا كثيرين ووسيلة ذلك العنف والجريمة التي لم تلق عقابا .

ووافقت مديرة إدارة الأفلام الأجنبية وكذلك وكالة الإدارة العامة على رأى الرقباء بينما أثبتت الأخيرة كتابة أنها شاهدت الفيلم معهم .

واتخذت قرارى بمراقبة<sup>(٧٩)</sup> الفيلم بنفسى ليكون حكى عليه سليماً وحضرنا ثلاثتنا السيدتان المشار إليهما وأنا لجنة العرض وفى نهايتها تراجعت مديرة الأفلام الأجنبية والتي لم تكن قد رأت الفيلم من قبل وطالبت بمنع عرضه لأنه على حد قولها (زاخر بمشاهد العنف التى يستحيل حذفها أو تخفيفها ، إذ بدونها لا يستقيم معنى الفيلم) ، كما سجلت دهشتها أن الزملاء من الرقباء لم يشيروا إلى واحد من مناظر العنف .

أما الوكيل العام للإدارة فغيرت تأشيرتها الأولى التى تبيح العرض إلى أخرى مطالبة بمنع عرضه وعذرها فى ذلك (طلما أن هناك انجها فى الرقابة للحد من الأفلام التى يتخللها العنف)<sup>(٨٠)</sup>

أحزننى هذا التناقض فى الرأى بين الإجازة بالعرض بلا تحفظات والمطالبة بالمنع واتخذت قرارى بمنع عرض الفيلم .

ولقد اتضح لى أن العنف ليس بالحركة فقط بل فى التأثير الكلى للفيلم والمضمون الفكرى فإن صلب الموضوع كان يدور حول الصراع لعصابتين يهدف الأخذ بالثأر وأن العصابة المعتدية قتلت أسرة آمنه بأكملها بما فيها من أطفال دون أدنى مبرر ، ذلك أن مسز «ماكيين» عندما وصلت إلى البلده لتستقر مع زوجها وجدته

---

(٧٩) كنت إذا شككت فى فيلم ما أو اختلف الرقباء فى الرأى ، أو طلب أحدهم منع عرض فيلم ما أعيذ مراقبته مرة أخرى صاحبه مديرة الأفلام العربية والأجنبية ووكالة الإدارة العامة .

(٨٠) تأشيرة وكالة المدير العام بالملف الخاص بالفيلم بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٠ والتأشيرة الثانية المناقضة ومطالبة بالمنع فى ٢/٤/١٩٧٠ .

وأولادها جميعا قد قتلوا وبالبحث عن القاتل عرفت أنه «فرانك» الذى يعمل لدى الثرى «موردن» والذى كان يملك خط السكة الحديد ويطمع فى الإستيلاء على قطعة أرض يملكها «ماكيبين» زوجها الذى كان ينوى إقامة بلدة عليها يمر خلالها خط السكة الحديد .

يصل فى نفس الوقت إلى البلدة شاب غريب يبحث عن «فرانك» أيضاً ، ويتعرف على مسز «ماكيبين» ويجدان سويا فى العشور على «فرانك» الذى اختفى تحت حماية «موردن» فى الوقت الذى كان ثمة مجرم مطارد ، يدعى «شيان» يجد فى أثره كذلك ، لأن «فرانك» قد ألصق به تهمة قتل «ماكيبين» .

وكان «فرانك» من جانبه يطمع فى الاستيلاء على أموال ومشاريع «موردن» الذى لم تحف عنه هذه الحقيقة فحرض رجاله على قتل «فرانك» لكنه تمكن من الإفلات منهم ليجد نفسه فى مواجهة الغريب الذى كان يتبعه خطوة بخطوة دون أن يدري «فرانك» سر ذلك .

وأخيراً وفى مبارزة بينهما يعلم «فرانك» أن الغريب شقيق لرجل قد شنته ، ويتمكن الغريب من نيل مأربه من «فرانك» بالقضاء عليه وتبدأ مسز «ماكيبين» فى تنفيذ المشروع الذى طالما راود زوجها .

واضطرت إلى عرض الأمر كله على مجلس الرقابة<sup>(٨١)</sup> لاختلاف رأى جهاز الرقابة فيما بينه وبين نفسه وليحسم الأمر بما يترامى له ، ولكن للأسف رفض المجلس مشاهدة الفيلم والأكثر من ذلك أنه أقر عرضه عرضاً جماهيرياً للكافة . واعترضت لدى المجلس محتجة ، بأنه لا يجوز إصدار حكم على فيلم ما ، موضع خلاف رقابى بين جهاز الرقابة نفسه دون رؤية الفيلم فمجلس الرقابة فى عرقى كهية المحكمة التى لا يمكن أن تصدر حكماً دون محاكمة .

(٨١) جلسة رقم ٦٧ فى ١٢/١١/١٩٧٠ عضوية نجيب محفوظ، اسماعيل القاضي ، حسن عبد المنعم - اعتدال ممتاز .



واعترض العضو<sup>(٨٢)</sup> الأول ورفض مشاهدة الفيلم نهائيا مطالبا بإباحة عرض أفلام العنف متعللا بأن مسألة العنف هذى قد وجدت عندما تقرر منع عرض الأفلام الأمريكية إثر النكسة عام ١٩٦٧ ، وأنه قد أعيد عرض الأفلام الأمريكية باعتبارها مجالا للثقافة ولا داعى للأخذ بمنع الأفلام بسبب العنف .

وشاهد الفيلم العضو<sup>(٨٣)</sup> الثانى ومقرر المجلس الرقابى وقررا أن بالفيلم عنفا شديدا بالفعل ورأيا ترك الأمر لى لاتخاذ ما أشاء . وصممت على المنع تمسكا برأى الرقابة فى منع أفلام مماثلة عديدة فى نفس عنف هذا الفيلم موضع حديثنا ولأن الأخذ بالثأر لما تكافحه سلطات الأمن بالبلاد ، ولأنى رأيت من وجهة نظرى أن حذف وتخفيف مشاهد العنف والقسوة سيؤثر حتما على موضوع الفيلم وجوهر سياق القصة مما يشوه العمل الفنى لدى الجمهور .

وبارك وزير الثقافة<sup>(٨٤)</sup> هذا المنع وسجل كلمته (لؤ يد هذا الرأى وتلك مسئولية ثقافية فى منع أفلام العنف والهدم الأجتماعى) .

ولم ترتض<sup>(٨٥)</sup> الشركة هذا الحكم وتظلمت لدى لجنة التظلمات<sup>(٨٦)</sup> .

ولاحظت أثناء عرض الفيلم عليها - وكانت هذه المرة الثالثة التى أشاهد فيها الفيلم : المرة الأولى عندما راقبته لأتأكد من صلاحيته للعرض الجماهيرى ، والمرة الثانية مع بعض أعضاء مجلس الرقابة ، وهذه المرة - لا حظت ولا حظ معى نفس الشىء وكيل وزارة الثقافة ورئيس لجنة التظلمات والذى شاهد الفيلم مرتين المرة الأولى مع مجلس الرقابة والثانية مع تلك اللجنة - لا حظنا أن أجزاء من الفيلم التى تتناول بعض المشاهد العنيفة والقاسية وموضع اعتراض الرقابة : قد حذفت . الأمر الذى طالبت بإثباته فى محضر اللجنة المشار إليها .

(٨٢) نجيب محفوظ .

(٨٣) اسماعيل القاضى .

(٨٤) د . بدر الدين أبو غازى .

(٨٥) شركة برايمونت .

(٨٦) تظلم فى ١٩٧١/١/١١ عضوية وكيل وزارة الثقافة رئيسا منصور حسن نائب مجلس الدولة عضوا والسعيد

صالح عن تقيب السينمائيين عضوا ، أعتدال ممتاز عن الرقابة .

ومعنى هذا أن شخصا ما قد قص تلك الأجزاء من الفيلم ليصبح وقع الفيلم على اللجنة وسياق أحداثه أقل حدة وقسوة عما رأيناه أول مرة . وبالتالي تجيزه اللجنة المذكورة وفعلنا حدث أن أجازته اللجنة مع شرط حذف ( كل مابه من مناظر القسوة والمناظر الرقابية ) أى ما تبقى منها بالفيلم وشاهدته اللجنة . وعندما طالبت بمنع عرض الفيلم جماهيريا اعتقدت أنه سيلحق الضرر بالمشاهد العادى المضمونه الإجرامى بالفكرة والصورة واعتبرته ضارا بالأمن العام والنظام العام وفى نفس الوقت حرصتُ ألا أقدم لجمهور المشاهدين عملا فنياً مشوها لأنى رفضت فكرة حذف المناظر البالغة البشاعة والمشاهد الرقابية المعترض عليها لثقتى أنها من الأجزاء الهامة فى صلب الموضوع وبدونها سيتأثرحتا سياق القصة وأحداثها الهامة وتسلسلها . أردت من سرد خطوات هذا الفيلم ، أن أبين للقارىء بعضا من الضغوط التى كنت أعانى فى عملى سواء أكانت ضغوطا داخلية ، أى من داخل الرقابة نفسها أم ضغوطا خارجية .

وتتمثل الضغوط الدخالية ابتداء عندما أغفل الزملاء من الرقباء الذين راقبوا الفيلم - الإشارة فى تقاريرهم إلى ما راوا فى الفيلم من مناظر قاسية منفرة - وأن الإحساس بأن أحد الرقباء قد لا يكون دقيقا فى سرده لأحداث الفيلم فى تقاريره جعلنى أقرأ التقارير جميعا بدقة وأستشف ما بين السطور لأتبين صورة أقرب ما يمكن للفيلم وتأثيره النفسى على ، وإلا فالبدل رؤية الأفلام جميعا الأمر المستحيل وأعتقد أنه ليس من المألوف ألا ننهر لمنظر إطلاق الرصاص على أطفال أبرياء فيصيبهم بالتشويه والقتل الجماعى وتبعثر جثثهم المشوهة بيننا ينبثق الدم من أجسادهم ووجوههم الصغيرة البريئة ؛ ولعلى ألتمس للزملاء عنراً بأنهم اعتادوا تلك المناظر القاسية لكثرة ما راوا منها فى الأفلام الكثيرة المتعددة .

ولعل فى موافقة رؤسائهم والمعاونين لى فى عملى - على إجازة الفيلم دون أدنى تحفظ بالنسبة لما به من عنف نوعاً من الضغوط أيضاً وأن مجرد الذبذبه فى الرأى بين

الإباحة المطلقة ثم المنع في مدة أيام لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة هو أيضاً نوع من أنواع الضغوط .

وأن مجرد رفض مجلس الرقابة لفكرة رؤية الفيلم واتخاذ القرار بعرضه جماهيرياً للكافة دون رؤيته ، ورغم أني بينت له وجهات النظر المختلفة والخلاف القائم بيني وبين جهاز الرقابة في الحكم على الفيلم ، وتغيير رأي بعض أعضاء ذلك الجهاز من الإباحة بلا شرط إلى المنع لممارسة للضغوط كذلك . كما أن انسحاب عضو المجلس ورفضه رؤية الفيلم بل ومطالبته بإباحة أفلام العنف دون قيد ولا شرط هذا في حد ذاته نوع من أنواع الضغوط . وأعتقد أن مجلس الرقابة ذاته قد اعتاد رؤية مناظر العنف والقسوة وأصابه الملل منها لكثرة ما شاهد من تلك الأفلام .

وعندما أيد وزير الثقافة القرار بالمنع بما له من سلطة مبررا قراره بأنها مسؤولية ثقافية ضد الهدم الإجتماعي زاولت لجنة التظلمات نوعاً من الضغوط مرتين : المرة الأولى في عدم رؤيتها المسؤولية الثقافية التي أكدها وزير الثقافة والمرة الثانية في إجازتها لعمل فني مشوه لن تفيد منه الجماهير شيئاً ، لأن ما طالبت به تلك اللجنة من حذف هو كما سبق وذكرت حذف في صلب الموضوع وفي أجزاء هامة منه .

ولم يكن أمامي وأمام الرقابة إلا الرضوخ لقرار تلك اللجنة نزولاً على حكم القانون .

ولا أنسى أن أذكر أن حذف أجزاء من الفيلم في غيبة من الرقابة قبل العرض على لجنة التظلمات هو ممارسة للضغط على الرقابة لقبول عرض الفيلم .

ولعل القارئ يقدر موقف الرقابة من كل هذه الأنواع من الضغوط المختلفة عليها ؛ ولعل المشاهد يترقق في حكمه ضياعاً عندما يتعذر عليه متابعة أحداث فيلم ما .

وربما تساءل القارئ ما مصير الأجزاء من الفيلم التي حذفت قبل عرض الفيلم على لجنة التظلمات ؟

حدث في مثل هذه الحالة أن استلمت بعض الشركات غير المسؤولة تلك الأجزاء التي حذفت دون علم الرقابة وضمتها إلى الفيلم بعد الترخيص وعرضتها بلور العرض .

وطالما سجل التفتيش الفني مخالفات من هذا النوع . والرأى عندنا أن يكون العقاب رادعا في مثل هذه المخالفات ولا بأس من مصادرة النسخة وغلق دار العرض لفترة وعلى الأخص أن الرقابة تحظر الشركة ودور السينما بما اعترضت عليه من مناظر رقابية أو حوار .

وهناك نوع آخر من الأفلام له طابع يرتبط في رأى ارتباطا وثيقا بأفلام العنف

هو :

#### « أفلام الكاراتيه » :

وأذكر أن أول فيلمين وصلا منها إلى الرقابة هما فيلما The Chinese Boxer<sup>(٨٧)</sup> و Big Fight<sup>(٨٨)</sup> وهما من إنتاج هونج كونج وعند مراقبة الفيلمين ولأول وهلة ترددت في إجازة عرضهما جماهيريا ، وتأرجح الرأى عندى بين الإجازة والرفض ، الرفض لما يتسم به الفيلمان من مناظر القسوة والبشاعة والقتل وإراقة الدماء ، علاوة على أنها على مستوى فنى هابط ، وأن ليس بهما قيمة ثقافية أو فنية ؛ والإجازة لأن هذا النوع من الأفلام لون جديد انتشر بالخارج وتكلمت عنه الصحف ، ومن حق المشاهد المصرى رؤيتها ، كما أنها تتناول لعبة الكاراتيه وهى لعبة رياضية أصلا وتستخدم في الدفاع عن النفس ومباحة وتدرس بال النوادى الرياضية والجيش .

(٨٧) توزيع شركة منتر فيلم وورد يوم ١٩٧٢/١١/١١ .

(٨٨) توزيع شركة أدولارد خيلاط وورد يوم ١٩٧٢/١١/١٢ .

وأخذت رأى وكيل وزارة الثقافة<sup>(٨٩)</sup> في أمر أفلام الكاراتيه وأوضحت له مخاوف بالنسبة للشباب والأطفال لسهولة محاكاة حركات هذه الأفلام وفي لقاء بمكتبى عرضت عليه الفيلميين وشاركنى هذه المخاوف ونصحنى بالترث في إجازة الأفلام .

وفي خلال زيارة أخرى في يوم آخر زرانى رئيس<sup>(٩٠)</sup> مجلس إدارة هيئة مؤسسة السينما والمسرح والموسيقى ، وطالبنى رئيس مجلس إدارة الهيئة بعدم ترخيص أفلام الكاراتيه مؤقتا وتعطيل إجازتها لحين وصول أفلام الهيئة لأنه توقع هذه الأفلام ربحا وفيرا ورواجا عظيما في مصر وعلى الأخص أنها رائجة جدا ببيروت وأن وضول أفلام الشركات الأخرى قبل أفلام الهيئة سيضيع عليها سوق تلك الأفلام وعلى الأخص أن هناك سيلا منها قد وصل الجمارك فعلا وليس من بينها أفلام هيئة مؤسسة السينما والمسرح والموسيقى .

وعندما واجهته بما ينص عليه القانون باعتبار الأفلام مجازة إذا لم يبت فيها خلال ثلاثين يوما ، أخبرنى بأن هناك خطاباً في الطريق إلى بطالبنى بعدم إجازة أفلام الكاراتيه .

وجاء بالخطاب<sup>(٩١)</sup> غير ما تحدث به معى ، وكان مجرد إخطار بظهور أفلام بالأسواق التقليدييه للفيلم المصرى ، أفلام من هونج كونج تعرض في مظاهرها رياضة الكاراتيه ، وهى رياضه صينية ولكنها فى الحقيقة أفلام تتسم بالعنف ، وأن هذه الأفلام أثرت على توزيع الأفلام المصرية فى تلك الأسواق . وأن النجاح المادى لتلك الأفلام دفع بعض الموزعين المصريين بل بعض المشرفين على التوزيع فى هيئة السينما إلى استيراد بعض هذه الأفلام .

وأن السماح بعرضها فى مصر سيؤثر ولا شك على الأفلام المصرية ، لذلك يقترح عدم إجازة مثل هذه الأفلام .

(٨٩) حسن عبد المنعم كليل .

(٩٠) عبد الحميد جوده السحار .

(٩١) أرسل بتاريخ سابق (٨٢/١١/٢٢) .

السيد

السيد / الأستاذ حسن عبد المنعم  
وكيل وزارة الثقافة

تحية طيبة وبعد .

نقد ظهرت لي الاسواق التقليدية للفيلم المصري أفلام من هونج كونج تم عرض  
في شوارعها رياضة الكاراتيه وهي رياضة صينية ولكنها في الحقيقة أفلام تنتم بالمنسكف  
وقد أثرت هذه الافلام على تنوع الافلام المصرية في تلك الاسواق وقد دفع النجاح  
المادي لتلك الافلام بعض الموزعين المصريين بل بعض المشرقيين على التوزيع في هيئة  
السيتا الى استيراد بعض هذه الافلام .

ولما كان السباح بموسيا في جبرسيتر ولا يمكنه على الافلام المصرية - لا للغة  
أقترح عدم اجازة نقل هذه الافلام للحفاظ على السوق المصرية للفيلم المصري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الإدارة

( عبد الحيد جودة السحار )

تحريري ١١/٢٢/١٩٧٢

وكان هذا الخطاب في رأيي تغطيه من رئيس مجلس إدارة هيئة المسرح  
والموسيقى لمجرد تعطيل الترخيص بأفلام الكاراتيه ولحين ورود أفلام الهيئة منها .

واقترح وكيل وزارة الثقافة أخذ رأي المجلس الأعلى للشباب في أفلام  
الكاراتيه ومدى صلاحيتها للعرض على الشباب والجامهين ، وأعتقد أن هذا من  
جانب الوكيل كان ليس لمعرفة رأي المجلس الأعلى فحسب ، بل كان يهدف كذلك  
إلى إعطاء المؤسسة فرصة حتى تحصل أفلامها .

وأرسل المجلس الأعلى للشباب مندوبا<sup>(٩٢)</sup> عنه شاهد الفيلمين السابق الإشارة إليها وقدم تقريراً جاء به بالنص الواحد .

( قمت بمشاهدة فيلمي : The Chinese Boxer, Big Fight بدار العرض الخاصة بالإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية والرأى عندى من ناحية صلاحية عرضها على شبابنا من عدمه هو أنها صالحة كل الصلاحيه للعرض العام نظرا لما تحتويه من قوة وشجاعة وفنون في لعبة الكاراتيه المعترف بها في مصر ولما اتحاد خاص وهى كلعبة خاصة بالتدريب للدفاع عن النفس تتطلب من لاعبيها تدريبا عنيفا ولياقة بدنية ممتازة تمنع جميعا أن تتوفر في شبابنا هذا إلى جانب ارتباط التدريب عليها وممارستها بروح وطنية عظيمة تملأ نفوس الشباب الصينى ضد اليابانيين الذين يحتلون بلادهم ويتحدون حرياتهم وخاصة في فيلم Big Fight فهى إذا صالحة للعرض فقط أوصى بحذف المناظر الخارجة عن الآداب والتقاليد المصرية مثل :

- ١ - ظهور صدر امرأة عار في فيلم Big Fight
- ٢ - ظهور منظر اغتصاب امرأة في فيلم The Chinese Boxer
- ٣ - مناظر الدماء تتدفق من فم بعض اللاعبين في الفيلمين .
- ٤ - المنظر الأخير في فيلم The Chinese Boxer والذي يحتوى على قتل بالخنجر أما بقية المعارك والتدريبات فهى في رأى لا غبار عليها والرأى مفوض .

محمد أمين سلوم

مندوب المجلس الأعلى للشباب

٧٢/١٢/٢٤

ومع ذلك لم تصل أفلام الهيئة إلى الرقابة ، ولكن أفلاما أخرى لشركات وأفراد آخرين وصلت إليها مطالبين بعرضها جماهيريا .

(٩٢) حضر يومى ٢٣ ، ٢٤/١٢/١٩٧٢ .

واقترح وكيل الوزارة سببا جديدا في رأى لتعطيل هؤلاء أيضا بأن طالب الرقابة بأخذ رأى غرفة صناعة السينما في عرض أفلام الكاراطيه جماهيريا .  
لكن رئيس (٩٣) غرفة صناعة السينما قدم فيلما باسمه من ذلك النوع إلى الرقابة وجاء رد الغرفة سريعا :

حرصا من غرفة صناعة السينما على تشجيع وحماية الفيلم المصرى فقد قرر مجلس إدارة الغرفة المتعقد بتاريخ ١٩٧٣/١/٩ بالنسبة للأفلام الهندية وكذلك أفلام الكاراطيه المنتجة في هونج كونج السماح باستيرادها طبقا للشروط الآتية :

- ١ - يصرح باستيراد الفيلم الهندى أو الفيلم من نوع الكاراطيه إنتاج هونج كونج مقابل شراء حق استغلال فيلم مصرى في البلد منتجة الفيلم المستورد على أن يكون الحد الأدنى لسعر شراء الفيلم المصرى ٢٠٠٠ جنيه استرلينى حرا بالنسبة لمونج كونج و ٥٠٠٠ جنيه استرلينى حرا بالنسبة للهند على ألا يتم صدور تصريح الرقابة على المصنفات الفنية بعرض الفيلم المستورد إلا بعد تقديم شهادة من البنك في مصر تفيد سداد قيمة الفيلم المصرى المصدر .
- ٢ - يقصر حق استيراد هذين النوعين من الأفلام على المنتجين المصريين الذين لهم حق استيراد ثلاثة أفلام أجنبية مقابل إنتاج فيلم مصرى .
- ٣ - لا يصرح لأى منتج بأن يستورد أكثر من فيلم واحد من أى من النوعين خلال ثلاث سنوات متتالية .
- ٤ - لا يصرح باستيراد أكثر من خمسة أفلام لكل نوع من هذين النوعين خلال العام الواحد .
- ٥ - توضع شروط خاصة بتنظيم عرض هذين النوعين من الأفلام في دور العرض المختلفة بالجمهورية يراعى فيها عدم تعارض عرضها مع مصالح الفيلم المصرى .

---

(٩٣) الروح حسن رمزى .



وكان هناك اقتراح ثالث من وكيل الوزارة بإبلاغ رئيس<sup>(٩٤)</sup> لجنة التصدير والاستيراد بقرار غرفة صناعة السينما للاستفادة برأيها ولكن طال الأمر<sup>(٩٥)</sup> . . . . .  
وطال الأمد بأفلام الكاراتيه بالرقابة فهي لا ترخص بها ولا تمنعها . . . . . ومع ذلك لم  
تصل أفلام مؤسسة السينما والمسرح والموسيقى منها ، وضع أصحاب الأفلام من  
ترك مصر أفلامهم معلقا هكذا ولوحوا في حقهم القانون<sup>(٩٦)</sup> في وجوب الترخيص  
بها خلال ثلاثين يوما .

وتحدثت مع وكيل<sup>(٩٧)</sup> الوزارة في أمر هؤلاء<sup>(٩٨)</sup> فاقترح إعجازة الصالح من  
تلك الأفلام مع تخفيف مشاهد العنف والتنبيه على الشركات بعدم استيراد أفلام  
جديدة منها ، وحتى نتبين أثر ما ترخص منها من جهة ونستين رأي لجنة التصدير  
والاستيراد فيها من جهة أخرى وعليه أجازت أفلام الكاراتيه !!

ووصل الرقابة عدد غير قليل منها وكما سبق وذكرت كانت هذه الأفلام تحمل  
اسم لعبة الكاراتيه فقط ، ولكنها انحرفت عما تقتضيه تلك اللعبة من قوة وشجاعة  
وفنون لعبة الكاراتيه المعترف بها في الدفاع عن النفس .

وجاءت تلك الأفلام استعراضا لأعمال العنف والقتل وتمزيق الأجساد  
البشرية بصورة منفرة غاية في التفرز والبشاعة ، وتبعها أفلام أخرى سميت بأفلام  
الساموراي والسياف وما شابه ذلك وكلها تندرج تحت هذا الوصف .

وكنت قد تحدثت مع وزير الثقافة<sup>(٩٩)</sup> إثر اجتماع تم بينه وبين بعض العاملين  
تحدثت معه عن هذه الأفلام وهبوطها واجتياحها للأسواق وأصدر تعليماته إلى  
شفاة بمنح الترخيص بها وإلى حين صدور قرار وزارى منه .

---

(٩٤) في ١٩٧٣/٨/١٨ .

(٩٥) حوالي ثلاثة شهور .

(٩٦) المادة ٤ ب من القانون يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبث في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما  
على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر الترخيص ممنوحا إذا لم يصدر قرار من السلطة خلال المدة المبينة .

(٩٧) كبت تاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ .

(٩٨) تأشيرته في ١٩٧٣/٢/٢٤ .

(٩٩) المرحوم يوسف السباعي يوم ١٩٧٣/٤/٥ .

وصدر القرار<sup>(١٠٠)</sup> الوزاري لينظم قواعد استيراد هذا النوع من الأفلام ولم يصدر قرار بمنع استيرادها وخاطبت وكيل أول وزارة الثقافة ورئيس هيئة الفنون لاتخاذ اللازم نحو استصدار القرار المشار إليه ، وفعلا أصدر الوزير قرارا بمنع<sup>(١٠١)</sup> استيراد أو عرض أفلام الكاراتيه والساموراي والأفلام المشابهة بجميع أنواعها .

كل هذا حدث ، ولم تورّد الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى أفلامها من أفلام الكاراتيه إلى الرقابة ، وكانت قد أدخلت فيلم<sup>(١٠٢)</sup> The Hero الناطق باللغة الصينية وسحبته لترجمته وعلى مسئوليتها ولم تعده إلى الرقابة إلا بعد صدور قرار الوزير .

### فيلم The Hero

وعندما راقبه<sup>(١٠٣)</sup> الرقباء أجمعوا على منع عرضه لاتسامه بالعنف الشديد وبعد أن شاهدت الفيلم سجلت رأيي الذي جاء به

١ - أنه يخالف القرار الوزاري الخاص بمنع أفلام العنف الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٥ .

٢ - لأنه يركز على الأخذ بالثأر .

٣ - لأنه من أفلام الكاراتيه والساموراي الممنوعة .

٤ - لأنه من أفلام الهيئة والتي يجب أن ترتفع بمستوى الفيلم الأجنبي وأن تستورد أفلاما على مستوى فني رفيع لرفع أذواق الجماهير والخروج بها من الدبائسة المحكمة عليها من أفلام الكاراتيه والعنف والثأر والهبوط في المستوى الفني .

---

(١٠٠) قرار وزاري رقم (٨) لعام ١٩٧٣ .

(١٠١) قرار وزاري برقم ١٣٦ لعام ١٩٧٤ صادر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢ .

(١٠٢) في ١٩٧٣/٩/١٣ .

(١٠٣) بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٩ والفيلم من إخراج Emilio Miraglia فـيـل : Peter Martell Young Chiang

Chaio Chaio.

وتقوم فكرة الفيلم على الثار لمقتل رجل وزوجته على مرأى من ابنتهما والتي ترحل لتلتقى بأخيها ويصمما معا على الانتقام لوالديهما ويستعينا بقاتل محنك لمساعدتهما في انتقامهما وقد تملك الشاب نوبة عنيفة عندما رأى أمه صريعة طعنة خنجر وفي ثورته حطم وصية لأبيه معلقة مكتوب عليها «لا تقتل أحدا» وظل يقتل أعداءه واحدا واحدا إلى أن قضى عليهم جميعا .

وعندما شاهد وكيل أول<sup>(١٠٤)</sup> وزارة الثقافة الفيلم أيد منع عرضه وذكر أن الفيلم يخالف قرار الوزير<sup>(١٠٥)</sup> بمنع أفلام العنف وعليه فالفيلم مرفوض أصلا فضلا عما يجويه من كثرة مناظر العنف وسفك الدماء والتي كانت ستؤدي حتما إلى عدم الترخيص به حتى لو كان تاريخ استيراده قبل صدور قرار الوزير وبلغت الشركة بالرفض<sup>(١٠٦)</sup> .

وبعد حوالي خمسة شهور<sup>(١٠٧)</sup> أرسل أحد مستوردي<sup>(١٠٨)</sup> الأفلام إلى الرقابة صورة مذكرة بحامية سبق<sup>(١٠٩)</sup> أن أرسلها إلى الهيئة العامة للسينما وذكر فيها أن الهيئة طلبت منه تزويدها ببعض الأفلام الأجنبية لتوزيعها مقابل ٢٥٪ من صافي الإيرادات نظيراً لانتهاجها سياسة الحد من شراء الأفلام الأجنبية لصعوبة تدبير العملات الصعبة اللازمة لتغطية احتياجاتها .

وعليه تم التعاقد بينه وبين الهيئة العامة على تزويدها بثمانية أفلام تجارية من الدرجة الأولى من نوعية الكاراتهيه وأنه تنفيذا لإلتزاماته قبل الهيئة العامة قام بشراء

---

(١٠٤) - حسن عبد المنعم وكان مجلس الرقابة قد أوقف بعد التنوير الوزاري وذلك في ١٩٧٣/١١/٣ .  
(١٠٥) - قرار رقم ٤٥٩ في ١٩٧٣/١١/٣ .

(١٠٦) - بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٥ ويلاحظ أن هناك تأخير في نظر موضوع الفيلم ذلك أن في ذلك الوقت كان المتبع 'كتلهميك' لجنة الاستيراد والتصدير أن تحضر الشركة ترخيص استيراد الفيلم إلى الرقابة للتأكد من أجازة اللجنة المشار إليها له بالاستيراد . ولكن الشركة احضرت الفيلم ولم تحضر ترخيص الاستيراد ولم يقيد الفيلم بدفاتر الرقابة حتى تاريخ ١٩٧٣/١١/١٠ .

(١٠٧) - بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣ .

(١٠٨) - جان حوري .

(١٠٩) - بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦ .

الأفلام الثمانية من الخارج متكبدا فيها مبالغ طائلة . . وأن الأفلام قد وردت تباعا وقيل ورود القرار الوزاري الخاص بمنع أفلام الكاراتيه ، ومشيرا إلى أن الرقابة منعت الأفلام الأربعة :-

1. The Hero.

2. Infernal Street.

3. The Unicorn Palm.

4. Fist of Fury.

وطالب الرقابة بالترخيص بالأفلام مع حذف ما تراه الرقابة من مناظر تخفيفا لمشاهد العنف بها .

وعند عرض مذكرة الرقابة على المستشار القانوني<sup>(١١٠)</sup> حسب توجيهات<sup>(١١١)</sup> الوكيل الأول أيد رأى الرقابة في المنع .  
واتخذ نفس رأى وكيل أول الوزارة<sup>(١١٢)</sup> .

وبعد كل هذا والغريب في الأمر والذي يدعو للتساؤل أن أرسلت لجنة الاستيراد والتصدير بالمؤسسة مطالبة بعرض فيلم The Hero<sup>(١١٣)</sup> الوارد لحساب الهيئة الذي ينطبق عليه قرار الإعفاء من الرسوم الرقابية !! «

وأذكر أن أرسل مدير مكتب الرئيس للشئون<sup>(١١٤)</sup> الداخلية برسالة وارده من السعودية من طبيب مصري مرفقا بها قصاصة صحيفة بعنوان الفيلم الصيني يكتسح الفيلم المصري في بيروت وكان بالقصاصة تعليق على «مظاهر العنف والقتل التي تتجلى في الأفلام الصينية» وضرورة منعها محافظة على الأخلاق والسلام .

(١١٠) المستشار على السيد .

(١١١) بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣ .

(١١٢) سعد الدين وهبة في ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(١١٣) وأضاف في الطلب أنه ورد بموجب بوليصة الشحن رقم ١١١٤٠٤٩٦/١٩٧٦ طيران شركة الشرق الأوسط .

(١١٤) عمود الجيار بتاريخ ١٩٧٣/١/٧ . وعلى ذكر أن أفلام الكاراتيه من إنتاج صيني زارني بمكتبي للمحقق الثقافي الصيني وأفهمني بأن هذه الأفلام من إنتاج هونغ كونج وأن الصين لا تنتج هذه الأفلام ولا توافق عليها مما اضطرنى أن أصحح بيانات هذه الأفلام .

وجاء بكلمة الطبيب ( مرفق القصاصة من صحيفة أخبار اليوم وبها خبر عن أفلام الكاراتيه الصينية وأناشدكم أن تحكموا الضمير فهل مجتمعنا في حاجة إلى مزيد من العنف والقتل .

ويأتري من الذى سيفيد من دروس الكاراتيه هذه فى السينما . وأغلبهم سيكون من بين اللصوص وقطاع الطرق والنشالين وغيرهم من تلك الفئات تحيل أختك . . زوجتك . . . ابتك أنت نفسك يهاجمك أحد هؤلاء . . .

وهذا مما يؤيد رأى عندنا ضد أفلام الكاراتيه خاصة وأفلام العنف عامة . وكانت أفلام الكاراتيه هذه هى آخر أنواع أفلام العنف التى صادفتنى خلال حياتى العملية .

وما يدعو إلى السرور أن طالعنا الصحف<sup>١١٥</sup> بعد أن تركتُ العمل بأن هناك توجيهاً من مجلس الوزراء يحظر عرض الأفلام الأجنبية التى تحض على الجريمة أوتثير الرعب أو تظهر المجرم فى صورة بطل وانطبق نفس هذا القرار على الأفلام العربية على أن ينفذ ذلك القرار أول نوفمبر عام ١٩٧٧ .

الأمر الذى ناديت به وحاولت لفت النظر إليه وحرصت على تنفيذه بعد النكسة مباشرة أى قبل هذا التاريخ بعشرة أعوام .

ولكن السؤال الآن :-

هل حقا خلت الأفلام المعروضة من العنف . . ؟ هل نفذت توجيهات مجلس الوزراء ؟

هذا ما يعرفه المشاهد ويحيب عليه سواء مشاهد الشاشة الصغيرة أم الشاشة الكبيرة .

---

(١١٥) عدد الأخبار ٢٤/١٠/١٩٧٧ ابتداء من أول نوفمبر ممنوع عرض أى فيلم يجرى على الجريمة والأثارة ويظهر المجرم فى صورة بطل .

وامتطع أن أقول: إن اعتراضنا على أفلام العنف والشراسة والقسوة البالغة ومعها أفلام الجنس الفاضح ليس بدعة ابتدعتها ، فقد اعترض عليها الضمير المتحضر في أوروبا مع باكورة الإنتاج السينمائي عندما كانوا يصورون مشاهد تنفيذ الإعدام والقصاص بالغة القسوة .

وظل الرأي يتردد منذ مولد أفلام السينما بين مؤيدين لعرض هذه الأفلام ومعارضين لها .

فال مؤيدون لأفلام العنف والجنس يأخذون بالقول أن الإباحة تستأنس هذه الموجة أو تلك وتلازم بينها وبين أسباب الحضارة الحديثة ، والمعارضون يقدمون الأبحاث الميدانية والعلمية والنفسية ويؤكدون أن هذه الأفلام تؤثر على الشباب والمراهقين وتؤدي بهم إلى الخروج عن السلوك المستقر عليه المجتمع بما تقدمه من نماذج من السلوك المنحرف .

وكان من رأى رئيس المجلس<sup>(١١٦)</sup> الرقابى بلندن أن أفلام القسوة هذه أخطر على المجتمع البريطانى من أفلام الحب الفاضح ، ذلك أن المجتمع البريطانى نفسه فى إمكانه أن يقاوم هذا النوع الأخير من الأفلام بإباحتها إلى الحد الذى يصيب الناس بالتقزز منها وبالتالى يكرهونها وإن الإحصائيات تقول إن عدد التذاكر المباعة منها يتضاءل سنة بعد سنة وأن الشباب لا يقبل عليها ، وأن المشاهدين فى سن الأربعين أو الخمسين هم الذين يشاهدونها ، أما الشيوخ فيفضلون البقاء فى بيوتهم لمشاهدة التلفزيون .

أما أفلام العنف فهى تقدم للشباب والأطفال إغراء خاصا ، ولذا كان ينصح بالتشدد بالنسبة لها .

وطالعتنا الأخير فى عام ١٩٧٢ أن رئيس المجلس الرقابى بلندن ، وهو قاض سابق ، قد ترك منصبه مستقila لأنه عجز عن مقاومة سيل أفلام القسوة والعنف .

(١١٦) مستر تريفيان

(١١٧) مقال لرشدى صالح الاخبار ١٠/٣/١٩٧٢

كما طالعنا الصحف كذلك أن القضاء البريطاني نظر في نفس هذا العام نزاعا بلندن حول أحد البرامج المسلسلة التي أذاعتها محطة ال بي بي سي تحت عنوان «الوقت المناسب للموت» والذي اتهم بأنه برنامج في غاية القسوة بالنسبة لبعض المرضى من الشيوخ في المصحات الخاصة بهم ، والتي طالب بعضها أمام القضاء بإيقاف بقية المسلسل ، واستجابت محكمة الدرجة الأولى لهذا المطلب وأوقفت إذاعة البرنامج لصالح المطالبين بمنع إذاعته .

وفي نفس الوقت نشرت النيويورك تايمز بأمريكا وبعض الصحف الأمريكية تقريراً علمياً ضافياً وضعه بعض كبار علماء النفس والإجتماع وخبراء الإعلام خاصاً بتأثير أفلام الجنس المثير وأفلام القسوة والربح على الأطفال والمراهقين بل وتأثير ذلك على البالغين والشباب والكهول .

وقد تكلف هذا التقرير مليون دولار واستغرق معدوه من العلماء ثلاثين شهراً في إعداده وانتهوا إلى أن انتشار أفلام الربح والقسوة والجنس الفاضح تهدد جميعها سلامة النفس البشرية وحذروا من عرض هذه الأفلام سواء بالتلفزيون أو السينما . ونجد بلاداً أخرى مثل فرنسا التي تستخدم رقابة متشددة مع أفلام الجنس والمخدرات ، نجدها تعترض بشدة على أفلام العنف والقسوة .

وكذلك الحال مع بلاد أخرى مثل اليابان التي لا تستخدم رقابة صريحة وحتى الدانيمارك التي أباحت أفلام الجنس الفاضح عارضت تلك البلاد في عرض أفلام العنف .

وعلى مدى الربع قرن الأخير كان هناك أصوات معارضة كثيرة في تلك البلاد التي ذكرت تعارض أفلام القسوة والعنف وأفلام الجنس المكشوفة ، حتى أننا نجد في بلاد الشمال الأوربي قد صدرت بعض أفلام العنف مثل «الخارج على القانون» و «القوة البهيمية» و«الجنة تعود» ، ولم تجد هذه الأفلام من عذر لعرضها بدعوى أنها جيدة الصنع أو متقنة فنياً .

· ولم تتورع أكثر بلاد أوروبا تساهلا وهي بلاد الشمال الأوربي عن مصادرة بعض أفلام العنف كما صودرت بعض الأفلام التي أعتبرت من أفلام الإثارة المكشوفة مثل «الأنسة جوليا» من إخراج المخرج الدانمركي «أسبينا نلسن» وصور فيه مسرحية الكاتب العالمي «أوجست سترندبيرج» .

ومنعت بعض محاكم نيويورك بأمريكا عرض النسخة الفرنسية من فيلم «عشيق اللادى تشاترلى» وأفلاما مثل الفيلم الإيطالى «المعجزة» وفيلم «الدائرة» الفرنسى والذى منعته رقابة القاهرة وأباحه مجلس رقابتها ولم يتم عرضه احتجاجا من الشركة على حذف بعض المناظر المخلة .

هذا ورغم أن المحكمة العليا كانت تلغى قرارات المنع ، إلا أننا نجد أن هناك اعتراضا من بعض قطاعات الراى العام كان من نتيجته تعطيل العروض لمدة سنة أو مستتين .

وفى الوقت الذى ألغيت فيه الرقابة رسميا فى بعض دول أوروبا الغربية على الإنتاج السينمائى إلا أننا نجد أن بعضا من الهيئات الدينية وأساتذة الجامعة تمارس مهمة الضغط الأدبى والأخلاقى ضد هذه الأفلام بغرض المحافظة على سلامة المجتمع وطمأنينته بالإبقاء على قيمه الفكرية والروحية .

وأن ما حدث من نزاع بين القضاء الانجليزى حول عرض برنامج الإذاعة المعترض عليه والتقارير العلمية الخطيرة التى قدمها العلماء الأمريكيون والأوروبيون عن التأثير الذريع لهذه الأفلام على نفسية الإنسان ، واستقالة رئيس المجلس الرقابى البريطانى احتجاجا على تدفق أفلام العنف على السوق الإنجليزية ، وموقف البلاد المختلفة من هذا النوع من الأفلام كل هذا يدعونا إلى إدراك أن ليس كل ما تنتجه صناعة السينما من الفن الجميل مهما بلغ من الصنعة والإتقان .

وإننا فى البلاد النامية جدير بنا أن يشتد حذرنا من هذه الأفلام ، والتى نعلم أنها كثيرا ما تمنع فى مواطنها الأصلية ، وأنها موجهة إلى الأسواق بالخارج



وبمواصفات بعينها ، ولا أغالى إذا قلت إن منها ما هو موجه إلى البلاد العربية بالذات  
ناهيك عن البلاد النامية .

وجدير بنا أن نعيد حساباتنا وأن نشدد في التدقيق في هذه الأفلام والموازنة بين  
ما يعرض أو يقال في أوروبا وأمريكا والبلاد التي سبقتنا بأسباب الحضارة الحديثة  
المتقدمة علينا وأن نفيد من تجاربها ونتجنب أسباب شكواها .



---

من مقال الانخبار لرشدى صالح في ١٠ مارس ١٩٧٢ .



# كيف قاومت المؤسسات الفنية بوزارة الثقافة القوانين الرقابية ؟

## الفصل السادس

داعبني الظن ذات مرة بأن المؤسسات الفنية التابعة لوزارة الثقافة ستكون الماعون الأكبر للرقابة على المصنفات الفنية باعتبارها تتبع جميعها وزارة واحدة وأنها - وهذا الأهم - في خدمة هدف واحد هو نشر الثقافة التي تبني الإنسان المصري بناء إنسانياً متحضراً .

لكن العلاقة بينها وبين الرقابة ، لم يكن ليسودها الهدوء والوثام والتنسيق - فمثلا كانت كل واحدة من المؤسسات الرئيسية وهي المؤسسة العامة للسينما والمؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى ترى في نفسها سلطة أعلى من الرقابة وأن لها الكثير أو القليل في زعمها من سلطات سياسية ترى معها أن ما يقره مجلس إدارتها من قواعد واختيار للموضوعات كفيلا بأن ينهض بأعباء الرقابة الذاتية بعيداً ومستقلاً عن الرقابة المركزية للمصنفات الفنية .

ولاحظت أن الزمام الرقابى بالنسبة لها بدأ يفلت بشكل واضح ولملموس فكل مؤسسة منها تنتج إنتاجها قبل الحصول على تراخيص الرقابة وأصبح الإجراء الرقابى بالنسبة لها مجرد إجراء شكلي يمكن استيفؤه في أى وقت وذلك اعتماداً على ما أشرت إليه من غموض التحديد في وظائف كل مؤسسة ومن اعتبارات أخرى ، لم ترد في القوانين المنشئة لتلك المؤسسات .

ولاحظت أن المؤسسة العامة للسينما لا ترفع ولا تطبق التحفظات الرقابية في أفلامها المنتجة علنيا ، كما لاحظت أن نفس تلك التحفظات الرقابية تتكرر بالقصة ثم بالسيناريو ثم بالفيلم والمفروض كما هو معروف قانوناً أن يقدم للرقابة ملخص قصة الفيلم في صفحات قليلة ، فإذا أجازته يكتب السيناريو الخاص متجنباً ما يكون قد عن لها من تحفظات رقابية ؛ وعند إجازة السيناريو تبدأ الشركة المنتجة في تصوير الفيلم . . .

وبعد إتمام تصنيعه وقبل عرضه بالأسواق يعرض الفيلم على الرقابة لإجازته رقابياً وبشكل نهائي ، والمفروض عند إتمام إعداد الفيلم أن تتفادى الشركة في تصنيعه ما قد يكون موضع تحفظات رقابية على السيناريو المرخص سواء أكانت تتعلق بالحوار أو المشاهد أو الأحداث إلخ - ولم تكن المؤسسة العامة للسينما تعطي أهمية لما تبديه الرقابة على المصنفات الفنية من رأى ، الأمر الذى كان يدعو الرقابة إلى أن تكرر نفس تحفظاتها تقريباً في المراحل الثلاث ، وأكثر من هذا لم تكن المؤسسة لتهتم كثيراً بتنبيهات الرقابة أو تحذيرات وإنذارات وزراء الثقافة المتعاقبين .

ولاحظت أنها تقدمت ذات يوم للرقابة بملخص القصة والسيناريو معا دفعة واحدة للترخيص بها ورأيت أن أقبل الأمر الواقع لأن السيناريو أعد بالفعل وانتفت الحكمة من ترخيص القصة أولاً لأمكان تلافي ما قد يكون بها من تحفظات رقابية يمكن تلافيها أثناء إعداد السيناريو والذي يتكلف جهداً ومالاً .

وتكرر الوضع مرة ومرات رغم تحذيراتى بل وتبعها شركات سينمائية أخرى ونهت بضرورة اتباع القانون مرات متكررة وذكرتها بالحكمة التى توخاها وهى حماية المنتج المصرى من ضياع أمواله لو أنه أنتج أفلاماً تكون موضع اعتراض نابع من قانون الرقابة مما يبدد الأموال التى تم اتفاقها قبل عرض ملخص القصة على الرقابة وأخذت حيطتى فى نفس الوقت بأن اشتترطت فى الحالات التى قبلتها على مفضل بقبول القصة والسيناريو معا - الانتهاء من التراخيص الرقابية خلال شهرين على الأكثر ، أى بمعدل شهر لكل من القصة والسيناريو وهى المدة التى حددها القانون .

وأن يحصل رسم كل من القصة والسيناريو مع تحميل المخالف مسؤولية تلك المخالفة القانونية . .

ولم أكن أرمى عن هذا الخروج على القانون ورفضته وصممت على التمسك بأهداب القانون وشكلياته فإذا كانت مؤسسة السينما ، وهى الهيئة التى تنفق من المال العام ، قد وضعت الرقابة أمام الأمر الواقع فأما أن ترفض العمل السينمائى فتضيع تلك الأموال ، أو تحاول اصلاح ما أفسده تجاوز القانون ، فينبى ألا يصبح الخروج على القانون هو قاعدة التعامل ولا يجوز أن يبرر الخطأ الخطأ . .

وأكثر مما سبق كانت الرقابة تفاجأ أحياناً بالإعلان عن الفيلم بمشاهد وصور ولقطات منه سواء بالصحف المحلية أو الخارجية<sup>(١)</sup> أو الشاشة الصغيرة - قبل الحصول على التراخيص الرقابية للمراحل المختلفة السابق الإشارة إليها ، بل ودون ترخيص رقابى للإعلان نفسه الخاص بالفيلم مخالفاً القانون فى ذلك أيضاً .

مثال ذلك فيلم «دلال المصرية» الذى تكلمت عنه الصحف وعرض بعض لقطات منه بالتلفزيون فى برنامج «عزيزى المشاهد» قبل إجازة السيناريو<sup>(٢)</sup> وزارنى بعض المتصلين بالفيلم بعد ذلك مطالبين بسرعة إنجاز ترخيص السيناريو ، وعندما واجهتهم بالحقيقة اعترفوا بأن الفيلم تم تصويره فعلاً !!

وتبدأ المشاكل عند تقديم الفيلم وتزداد حدتها لو أن مستوى الفيلم كان هابطاً من الناحية الفنية وبه مخالفات رقابية .

وتجد الرقابة نفسها فى حيرة شديدة : فلما أن تتصدى للفيلم بال منع حسب مقتضيات القانون لمخالفته وخروجه على السيناريو المرخص به . وتقع المؤسسة

---

(١) نشر بالأخبار فى ١٦/٤/١٩٧٠ أن إحدى المجلات اللبنانية نشرت عدة صور قاضية وحجلة للفنانين رشدى أباطة ووزير مصطفى فى فيلم «امراة ورجل» ولم يكن الفيلم قد وصل إلى الرقابة بعد ولم يكن قد ترخص بالسيناريو الخاص به علماً بأن الرقابة نهبت الصحف المحلية قرأوا بعدم نشر اعلانات الأفلام الا بعد ترخيصها من الرقابة تطبيقاً للقانون .

(٢) ورد السيناريو للرقابة فى ٢٩/٤/١٩٧٠ وأرسلت المؤسسة نسخة أخرى منها معلقة إلى الرقابة فى ٣٠/٥/١٩٧٠ رخص بالسيناريو فى ٢٩/٦/١٩٧٠ وحملت الرقابة المؤسسة مسؤولية مخالفتها للقانون . .

العامة للسينما في أكثر من مشكلة : مشكلة الخسارة المالية ومشكلة الالتزام بالإعلان عن الفيلم أمام الجمهور ومشكلة الارتباط مع الدول المصدر إليها الفيلم ، لأن المؤسسة تخالف القانون كذلك وتعرض أفلامها على مصدري الدول المختلفة قبل إجازة الفيلم من الرقابة بل وترتبط بتصديره مما يضطر الرقابة إلى النزول مرة أخرى إلى سياسة الأمر الواقع ، وسياسة الموازنات والتنازلات ، إشفاقاً منها وحرصاً على المال العام من الضياع ، أو رضوخاً قسراً منها لرغبات المؤسسة ولأسباب خارجة عن إرادتها الأمر الذي يضعها موضع المساءلة أمام نفسها وأمام الجمهور وأمام النقاد بل وأمام مسئوليتها الوطنية .

والأمثلة الواردة في هذا الكتاب تكفي للتدليل على أن مؤسسات وزارة الثقافة قد جانبها التوفيق في أحيان كثيرة في اختيار مصنفاتها الفنية للعرض الجماهيري سواء أكانت من الإنتاج المحلي أو المستورد .

وربما رجع هذا إلى أن كثيرين من العاملين في تلك المؤسسات كانوا يشتركون بطريق أو بآخر في العمليات المختلفة لتلك المصنفات فكان من بينهم نفر من كاتبى السيناريو ومنهم مؤلفو قصص وكاتبو مسرحيات أو مخرجون أو مستوردون للأفلام أو صاحب شركة الخ الخ . . وكل منهم يمه أن يحرص على الكسب المادى ورواج سلعته مما كان يدعو إلى تضمين المصنف أحياناً حواراً فاضحاً أو ألفاظاً خادشه أو مناظر مخلة أو هبوطاً في المستوى الفنى لضحالة خبرة المشتركين فيه من موظفى المؤسسات من الناحية الفنية . وحرصاً منى ألا يقع الجهاز الرقابى تحت تأثير النفع الشخصى ولضمان عدالة أحكامه الرقابية وسلامتها قاومت بشدة اشتراك الرقباء والعاملين بالرقابة من الدخول فى الأعمال الفنية المختلفة طالما أنهم يعملون بالرقابة .

ولاحظت أن المؤسسة العامة للسينما وتبعها بعض الشركات ترفع أحياناً من الأسواق النسخ التى تم استبعاد المخالفات الرقابية منها والتى استقر الرأى عليها

واستبدالها بعد ذلك بنسخ كامله من الأفلام التى لم تحذف منها الرقابة ما اعترضت عليه .

وتدور الرقابة حول نفسها مرة أخرى ، فلا المخالفات التى تحررها تؤتى ثمارها لأن حكمها كحكم القضايا العادية تستهلك سنوات قبل صدور الحكم فيها يكون الفيلم قد استنفذ أغراضه ، ولأن مقاضاة الرقابة للمؤسسات الفنية هو مقاضاة وزارة الثقافة نفسها لنفسها كما أن المتسبب لا يضار بشيء .

ولم تكن الحال مع المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى بأحسن من أختها المؤسسة العامة للسينما . وقد كانت تبدأ بروقات مسرحياتها وتتفق عليها من الأموال العامة قبل عرض المسرحيات نفسها على الرقابة واستخراج تراخيصها . وكان المتبع أن تجاوز المسرحية المكتوبة إجازة مبدئية ، وتسجل عليها الرقابة ما قد يترأى لها من مخفضات إلى أن تشاهد الرقابة البروفة النهائية والعرض الأول للمسرحية - أى بعد أن تكون المسرحية قد اكتملت من ناحية الملابس والأداء والديكورات والمؤثرات الصوتية الخ الخ والتى توضح كلها الإخراج المسرحى وتفسر ماذا تريد أن تقول المسرحية . وبذلك تكون الرقابة قد اطمأنت تماماً إلى المسرحية فتعطى المسرح موافقتها النهائية عليها . وعادة تعتبر الموافقة المبدئية بمثابة الضوء الأخضر لتبدأ المسرحية تنفيذ أداؤها ، ولأن المؤثرات المسرحية المختلفة تؤثر فى مضمون المسرحية ، كان لزاماً هذا التقسيم فى إجازة كل عمل مسرحى .

ولم يكن الممثلون يلتزمون بالنص المكتوب والمجاز من الرقابة ، وكثيراً ما كانوا يخرجون عليه بإضافات كلامية وحوار مرتجل ، وحركات وإيماءات فى الأداء المسرحى مما كان يشكل مخالفات رقابية حارت فيها الرقابة مما دعاها إلى اقتراح إلزام الممثل الذى يخرج عن النص بدفع الغرامة التى تقررها المحكمة .

ومثال للمسرحيات التى تم أدؤها قبل الترخيص الرقابى مسرحية «القصر» ومسرحية «الحسين شهيداً» وكان لكل منها مشكلة .

فمصرية «القصر» مثلاً لم يرخص بها لأسباب سياسية وقتها، وفي ذات الوقت قامت المؤسسة بإجراء بروفاتها، وصرفت عليها فيما علمت حوالى العشرة آلاف من الجنيئات ضاعت هباء وبسبب عدم الحرص على الحصول على الترخيص الرقابي المسبق. أمّا «الحسين شهيداً» فكان قد تم إجازتها من الرقابة بشرط أخذ موافقة الأزهر عليها لإقرارها من الناحية الدينية، لأنه كان قد صدرت توجيهات للرقابة بعدم ظهور بعض الشخصيات الإسلامية المقربة من الرسول ﷺ.

إلا أن المؤسسة أتمت بروفاتها وأخرجت المسرحية إخراجاً كاملاً بالديكور والإضاءة وحددت يوم العرض قبل الحصول على موافقة الأزهر الذى لم يوافق على إخراج المسرحية، وكانت لقاءات ومحاولات عدة للتخفيف بها دون جدوى وسأتكلم عنها تفصيلاً فيما بعد.

وتكلفت بالطبع هاتان المسرحيتان الألوف من الجنيئات، ومع ذلك لم يتم عرضهما جماهيرياً للأسباب التى ذكرت، وكلها أسباب خارجة عن إرادة الرقابة. وكان الظلم من نصب الرقابة: فقد ظن الجمهور وبعض النقاد وحتى وزير الثقافة<sup>(٣)</sup> وقتها أن الرقابة هى التى تسببت فيما خسرت المؤسسة من أموال عامة، حتى أنه قد وجهت إلى شخصياً عدة خطابات متابعة من مكتب الوزير ووكيل<sup>(٤)</sup> وزارته تنهينى بالتخفيف ببعض المسرحيات والأفلام عما تسبب عنه إنفاق المال العام وبلبله فى الخواطر وتضعفى موضع المساءلة.

ولم أهتم كثيراً ببدء الأمر عند وصول الخطاب الأول اعتقاداً منى أنى لا أنفق من المال العام وأنى بعيدة كل البعد عن هذا الأمر وثانياً لثققتى الشديدة بنفسى وأنى أقوم بعمل على خير وجه والأهم من كل هذا أن الوزير نفسه قد خبر عملى منذ أمد بعيد وسبق وكرمنى<sup>(٥)</sup>.

(٣) د. عبد القادر حاتم وكان وزيراً للثقافة والأعلام ومدير مكتبة شريف منصور.

(٤) فتحي بركات.

(٥) منحنى شهادة تقدير عام ١٩٥٥ يوم كان مدير عاماً لمصلحة الاستعلامات. كما أن رئيس الجمهورية وقتها الرئيس جمال عبد الناصر منحنى نوط الاستحقاق من الدرجة الأولى تقديراً لخدماتى.



واقنعني وكيل وزارة الثقافة بأن المصلحة تقتضي أن أكتب ردي مباشرة على الخطاب الموجّه لي ففعلت . ثم اتضح أن هناك سيلاً منظماً من تلك الخطابات وصلى الواحد تلو الآخر كل يحمل اتهاماً جديداً ، فأدركت أن هناك شيئاً ما يدبر ضدي ، أيسره أنه لا رغبة في بقائي في مكان ، وكتبت استقالتي بالفعل غير آسفة طالما أني أعطيت جهدي كله ووقتي بأكمله للعمل المخلص الجاد بلا أغراض شخصية ، ولم يقدر ، وألح عليّ نفر غير قليل عن أحترام من الفنانين وأقدر آراءهم وطالبوني بالبقاء في مكان والصمود للعاصفة . وحوّلتُ إلى التحقيق الذي ضم عدداً من المحققين وعلى رأسهم وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية ، وشعرت وقتها وكأنه لا يريد أن يفوته شيء من الغنيمة أو لعله ظن أن هناك قضية هامة تقتضي أن يكون هو من اللاعبين دوراً فيها . وخيل إليّ وقتها أن الموضوع لا يتعدى إحدى المسرحيات التي تعرض على يومياً .

واستمر الأمر ما يقرب من الشهر إلى أن كان ذات يوم ودخل مكتبى وكيل وزارة الثقافة وبصحبته أربعة أو خمسة أشخاص<sup>(٦)</sup> واعتذروا لي عما حدث كله وأن الأمر لم يتعد تدبير أحد المقررين من الوزير !! وأن الوزير تبين كل شيء وأن الرقابة أدت واجبها .

ولو أنصفت مؤسسات وزارة الثقافة لكان أولى بها من غيرها مراعاة القانون حفاظاً على المال العام ، ولأنها أدرى بالقوانين الرقابية من غيرها ، ولأعفت الرقابة وأعفت نفسها من متاعب كثيرة وشد وجذب . ولكنها كانت تنفذ ما تريد بل لا تكون مبالغة إذا قلت إنها تنفذ ما هو غير قانوني في وقته ، ثم ترمي باللائمة على الرقابة وتتهمها بالقصور مرة وبالجهل مرات ، والتزمت أخرى وهكذا . ولم يكن بعيداً عنها ما كان يصيب الرقابة من عصف ويطش تبعاً للتغيرات السياسية أو الفكرية المختلفة .

(٦) من بينهم السيد بلير .

وكنت أحاول جهدى استيعاب تلك الصدمات ، وعندما تعمقت الهوة بين الرقابة وأجهزة وزارة الثقافة المختلفة المسئولة عن النشاط السينمائي والمسرحى ، اقترحت توجيه الدعوة إليها ذات يوم<sup>(٧)</sup> لبحث المشاكل الرقابية التى تواجه الأجهزة معها ولتصفية الخلافات بينها وبين الرقابة ووضع خطة للعمل وبحيث لا تناقض وزارة الثقافة نفسها وكان جهاز الرقابة قد آل إلى وواجهت المجتمعين<sup>(٨)</sup> بحقيقة تصنيع الأفلام وأداء المسرحيات قبل الترخيص الرقابى وبما سردت من مشاكل أخرى .

واعترز رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما بأن المؤسسة كانت تسير على «نظام الفطاطرية» فكانت تبدأ فى الاعلان عن الفيلم مباشرة بمجرد تقديم السيناريو للرقابة كما أنها تبدأ فى التصوير مباشرة ودون انتظار للترخيص .

كما علق مدير عام المؤسسة<sup>(٩)</sup> لفنون المسرح والموسيقى بأن القانون الرقابى كان قد وضع فى الماضى فى فترة زمنية معينة لم يكن فيها القطاع العام قد ظهر ، وأن هذا القانون كان موضوعاً لأشراف الدولة على القطاع الخاص ، ولكن الظروف تغيرت ، وأصبح هناك قطاع عام ومؤسسات عامة ، وأصبحت هناك كوادر على رأس هذه المؤسسات ، وهذه الكوادر مسئولة وعلى أعلى المستويات بل ويرأس هذه المؤسسات نائب وزير له - القدرة على الحكم على أى عمل فى ، كما أن هذه

---

(٧) مساء السبت فى السادسة من يوم ١٢ أكتوبر ١٩٦٨ .

(٨) شمل الاجتماع عن المؤسسة العامة للسينما : عبد الحميد جوده السحار رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما - يوسف صلاح الدين رئيس مجلس إدارة شركة القاهرة للتوزيع السينمائي سيد الرباط مدير الشؤون المالية بمؤسسة السينما - محمد الدسوقي مدير قطاع الشؤون المالية بمؤسسة السينما - محمد رجباني مدير شركة القاهرة للإنتاج السينمائي . وعن المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى : الدكتور عبد العزيز الأهراس رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى - أحمد المصرى مدير عام مؤسسة فنون المسرح والموسيقى . وعن مجلس الرقابة : أمينه السيد - سامى دلوود (الصحفيان المعروفان) . وعن وزارة الثقافة : دكتور عبد الحميد يونس وكيل الوزارة للثقافة الجماهيرية - حسن عبد المنعم وكيل الوزارة والتنظيم (والمستول عن الرقابة وقتها) . وعن الرقابة : اعتدال ممتاز مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية - علي فريد مديرة إدارة الأفلام بالإدارة العامة للرقابة - ونادية نظرى - فاطمة السراج - لونا حبيب وخطيب الرحيمى - صلاح صالح - محمد حسين الكاشف - صلاح محمد أمين من العاملين بالإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية .

(٩) أحمد المهرى .

الكوادر يمكن لها التمييز بين الغث والثلث ؛ هذه الكوادر أعلى مستوى من الرقابة الموجودين بالمصنفات الفنية وعليه وجب البحث عن صيغة جديدة للعلاقة بين المؤسسة والرقابة ، لأنه من غير المعقول أن يكون هناك رقابة على مؤسسة على رأسها نائب وزير إلا أن وكيل وزارة الثقافة<sup>(١٠)</sup> علق على هذا بقوله :

«رغم أن كل المسؤولين في المؤسسات يمثلون كوادر سياسية» ، وأضاف إلى هذا القول «أنهم لا يمثلون كوادر فحسب بل قما فكرية بصرف النظر عن الالتزام الكادري السياسى ومع ذلك فإن كثيراً مما قدمته المؤسسات في الخطة والذي وافق عليه وزير الثقافة اعتقاداً منه أنه مقدم من كوادر سياسية وقمم فكرية قد ثبت أنه ملء بأشياء لا تجيزها القوانين ولا الرقابة ورغم أن مدير الرقابة السابق<sup>(١١)</sup> قد اعترض على بعض الأعمال المقدمة في الخطة أثناء مناقشتها باعتبار أنها غير مجازة من الرقابة . وكان الرد عليه أنه من غير المعقول أن هذه الأعمال المقدمة من قمة المسؤولين في المؤسسات لا يمكن أن يكون بها سوى بعض هنات ، ولكن هذه الهنات يمكن استبعادها عند معالجة الرواية وفي هذه الحالة يمكن الموافقة عليها ولكن لا غنى عن وجود الرقيب بعد الكوادر السياسية» وذكر وكيل الوزارة بأنه «قرأ شخصياً أعمالاً هؤلاء وعجب كثيراً كيف أن تلك الأعمال مليئة بعبارات فاضحة وألفاظ مقرزة ولا يمكن إجازتها بأي حال من الأحوال حتى ولو كان قارئاً مبتدئاً » .

ولكن الحال ظل كذلك بين الرقابة ومؤسسات وزارة الثقافة التي أثبت إلا أن تنزع نفسها بعيداً عن الرقابة ولم تغير من أسلوبها مع الرقابة .

وحدث من جراء ذلك أن أوجدت المؤسسة العامة للميناء ، ما أسميته بمتاعب الحساسية - إذا جاز لي أن أسميها كذلك - بين الشركات المختلفة والرقابة ، بل وفي علاقة الدولة بالبلدان المختلفة .

(١٠) حمن عبد النعم .

(١١) مصطفى درويش .

ويحضرني مثال لذلك عندما طلبت الشركة العامة للسينما<sup>(١٢)</sup> من الرقابة تصدير فيلم فرنسي<sup>(١٣)</sup> ورد صحيفة الوفد الفرنسي وقتها أقيم أسبوع لمهرجان<sup>(١٤)</sup> الفيلم الفرنسي بالجمهورية العربية المتحدة وذكرت الشركة في مذكرتها أن الفيلم أفرج عنه من الجمارك دون العرض على الرقابة بدعوى السرعة حيث أفتتح المهرجان بالفيلم المشار إليه ، وبغير الترجمة العربية .

وتسبب عن هذه الواقعة عدة مخالفات<sup>(١٥)</sup> رقابية كما أثار عرض الفيلم جماهيرياً ودون ترجمة عربية عليه ، بعض الشركات الأجنبية .

واحتجت تلك الشركات لدى الرقابة وأولاهها شركة أكسبورت فيلم الروسية والتي اعتبرت أن عرض الفيلم الفرنسي المذكور دون ترجمة عربية هو معاملة خاصة لفرنسا دون روسيا .

ولم تقتصر نتائج عرض الفيلم على هذه الأمور فقط بل كان واحد من الأسباب الأساسية التي شجعت المركز الثقافي الفرنسي على مخالفة القوانين الرقابية بعرض أفلام بالمركز الثقافي الفرنسي دون ترخيص رقابي ودون عرض على الرقابة نهائياً الأمر الذي شجع مراكز ثقافية أجنبية أخرى على السير على هذا المنهج وتمازت هذه المراكز لما لقيت من تراخ من مؤسسات وزارة الثقافة في تطبيق القوانين الرقابية .

---

(١٢) بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٦

(١٣) La Riviere de Hibou.

(١٤) في المدة بين ١٩٧١/٤/١٩ - ١٩٧١/٤/٢٥ .

(١٥) أولاً : أن الفيلم لم يدخل الرقابة ولم يتم وزنه أو مراقبته مما يشكل مخالفة للمادة الأولى والثانية والسابعة عشر من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

ثانياً : عرضت الشركة المصنف دون ترخيص رقابي مما يشكل مخالفة للمادة الثانية والثامنة والخامسة عشر والسادسة عشر والثلاثة من القانون المذكور .

ثالثاً : تقدمت الشركة العامة إلى الجمارك بطلب الأتراج عن الفيلم في ١٩٧١/٥/١٨ وأعلنت الجمارك تمهيداً على الشركة في نفس التاريخ بضرورة العرض على الرقابة الأمر الذي لم يتخذ .  
رابعاً : ثم عرض الفيلم جماهيرياً بغير ترجمة عربية الأمر الذي يشكل مخالفة رقابية أخرى .

ورغم كتاباتي الكثيرة إلى وكيل وزارة الثقافة<sup>(١٦)</sup> فيما بعد لمخاطبة وزارة الخارجية لم تكن هناك استجابة لمطالبتي . هذا رغم ما وصلني من شكاوى كثيرة بالنسبة للأفلام التي تعرض للمصريين بالمراكز الثقافية الأجنبية وعدم صلاحيتها جماهيريا علما بأن رواد هذه المراكز معظمهم من طلبة المدارس الثانوية والجامعات مما يقتضى التدقيق بالنسبة لأفلام تلك المراكز طالما أنها تعرض أفلامها بمصر وعلى أرض مصرية ويشاهدها مصريون وعلى الأخص أن تلك الأفلام هي دعايات لسياسات بلادها وعاداتها مما قد يختلف تماما عما يسمح به لأبنائنا الصغار السهل انقيادهم ، وأذكر أن آخر هذه الشكاوى كان بخصوص فيلم<sup>(١٧)</sup> عرض على أطفال صغار بالمركز الثقافي الفرنسي رغم ما به من مناظر ومخالفات رقابية لا يمكن عرضها بأية حال من الأحوال على الكافة حتى في فرنسا نفسها .

لم تكف المؤسسة المصرية العامة للسينما بما درجت عليه من مخالفات للقوانين الرقابية بل سعت إلى استصدار القوانين المناهضة للقوانين الرقابية وكان أولها القانون ١٣ لسنة ١٩٧١ والسابق الحديث عنه في مجال تصدير الأفلام والذي أصبح تصدير الأفلام موجه من اختصاص لجنة الاستيراد والتصدير برئاسة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وليس من بين أعضائها مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية .

إن الهيئة العامة للسينما قد نجحت في مناهضة القوانين الرقابية فيما يتعلق بتصدير الأفلام في نزع نفسها من سلطة الرقابة واعتراضاتها على أفلامها ، بل لا أكون مغالية إذا قلت إنها لم تستعمل هذا الانسلاخ من القانون الرقابي فيما يخصها من أفلام فحسب بل استعملته لبعض أفلام شركات القطاع الخاص : تارة بدعوى

---

(١٦) سعد الدين وهبه وكان وكيل الوزارة السابق حسن عبد النعم قد أرسل إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٣١٤/٥/٢٧ لمناقشة المراكز الثقافية ضرورة الحصول على التراخيص الرقابية على مصنفاتها إذا أريد عرضها أو أدائها تنفيذا للقانون الرقابي .  
(١٧) الكل يُدعى علي S'appelle Ali

أن بعض تلك الأفلام من تمويلها وأخرى من توزيعها وثالثة لأنها أقرضتها قرضا حسنا ، وربما استغلت هذا الانسلاخ على أفلام غير هذه أو تلك لا أدري .

وكل ما أعلم أن هناك أفلاما صدرت<sup>(١٨)</sup> عن غير طريق الرقابة رغم تنبيه وقرارات الوزراء المختلفين ، وكشف هذا الأمر رجوع بعض تلك الأفلام من الخارج وإرسالها إلى الرقابة عن طريق الجمارك .

واعتقد أن هذا القانون ١٣ لا يمنع إطلاقا من تصدير أفلام لا ترضى عنها الرقابة ودون علم أو ترخيص منها كما حدث كثيرا وفي رأيي أن ليس من الصالح العام أن تحي الرقابة ويفتت اختصاصها .

### «وطبع نسخ الأفلام الأجنبية علنيا»

حدث أن جاءني فيلم لا نزاع أنه من تراث السينما العالمية ، ذلك هو فيلم «الأزمة الحديثة»<sup>(١٩)</sup> أو «العصر الحديث Modern Times» لشارلي شابلن<sup>(٢٠)</sup> .

أخذني الفيلم معه وأنا أراقبه ، فشارلي المهرج الفنان المفكر يرفع يده معترضا على تأثير التوسع في استخدام الآلة محتجا على أن الماكينات في عصرنا الحاضر ، أصبحت سيادة العاملين بها ، تتحكم فيهم وتشكل تحركاتهم وسلوكهم .

ولعلنا نذكر المشاهد التي لا يمكن نسيانها في هذا الفيلم ومنها أن شارلي اشتغل عاملا مكلفا بأن يضغط بعض الصواميل بمفتاح انجليزي معين وفي حركة واحدة

---

(١٨) أ - في مذكرة لي بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٥ ذكرت أن الأفلام : أم العروسة رابعة العلوية . نضال الأبطال . الناصر صلاح الدين . السيرك . صغيرة على حبيب . وجزء من مقدمة فيلم الإسلام الذي لم يكن قد مر على الرقابة حتى تاريخه ، وجميعها أرسلت إلى أسبوع أفلامنا في باكستان عن غير طريق الرقابة .

ب - مذكرة بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩ تفيد أن الرقابة لم تبت بعد في فيلم دعوة للحياة والذي كان معروضا أمامها وصدر إلى دمشق في مهرجان السينما دون علمها .

(١٩) أنتج عام ١٩٣٦ .

(٢٠) ولد عام ١٨٨٩ بلندن من أم مثلة ومغنية وأب ممثل في الفرق التي كانت تجوب البلاد في ذلك الوقت وتوفى عن ٨٨ عاما وكانت وفاته أوائل عام ١٩٧٧ . كان اعظم مضحكي المصركان مثلا وكاتبا وموسيقيا ومنمن وراقص باليه ومفكر وسلخر ورجل صناعه .

متكررة طول مدة العمل ، ولكثرة ما استخدم حركة واحدة لفترة طويلة ، أصبحت يده وكأنها امتداد للماكينة . وكم ضحكنا عندما استخدم شارلى شابلن هذا المفتاح فى ضبط أزرار سترة لإحدى السيدات ، وكأن شارلى يصرخ بحركته الصامتة محتجا . . ها آنذا أصبحت ترساً فى ماكينة .

والجمهور الذى شاهد هذا الفيلم كان شديد التعاطف معه يفهمه بسهولة ، ويفهم ببسر الفلسفة الكامنة وراء تهريج شابلن ، وبعض هذا الجمهور والنقاد انتهبوا إلى أن الفكرة المحورية فى الفيلم حصيلة نقد المفكرين المعاصرين لوطأة التصنيع على سلوك الانسان وعواطفه .

وكانت النسخة المقدمة للرقابة نسخة رديئة لأنها مطبوعة محليا ، واعترضت على رداعتها احتراماً منى للعمل الفنى الكبير من ناحية ، ولحق الجمهور المصرى فى أن يستمتع بمشاهدة نسخة جيدة واضحة من ناحية أخرى .

حدث ذلك حوالى عام ١٩٤٧ ، واستجابت الشركة لملاحظاتي وأحضرت نسخة أخرى واضحة جيدة مستوردة .

وما كنت أتوقع أبدا أن يتكرر تقديم نسخ باهته مستهلكة لأفلام عالمية لها قيمتها وأبعد من ذلك بكثير عن توقعاتى أن يعطى إنسان نفسه الحق فى أن يطبع نسخا محلية من أصول عالمية لمثل هذه الأفلام ذلك أن النسخ الأصلية المنتجة بواسطة الشركات أو الاستوديوهات العالمية تمتاز بالدقة والوضوح سواء فى الصورة أو الصوت لأن المنتج العالمى حريص على أن يطرح فى الأسواق هذه السلعة وأعنى بها الأفلام وهى فى أكمل أشكالها محافظة منه على سمعة مؤسسته فضلا عن أن كبار المنتجين يعرفون جيدا أن العملة الجيدة فى الفن هى التى تطرد العملة الرديئة وليس العكس .

أحزننى بعد سنوات<sup>(٢١)</sup> أن وجدت سيلا من النسخ المطبوعة محليا لأفلام عالمية وبالطبع كانت كلها دون المستوى المتوقع أو المطلوب أو حتى المقبول ولكن الذى

أفلقني حقا أن أجد سيلا من نسخ أخرى متماثلة تجاوز أصابع اليدين أو أقل قليلا من أفلام دخيله جد هابطة ، تتناول موضوعات وددت لو استطعت أن أمحوها كلها وهي أفلام الجريمة البشعة المضللة وأفلام الكارثية وما شاكلها والتي تثير أسبابا وقضايا مفتعلة ليمارس أباطها ألوانا من الاعتداءات وسفك الدماء وتشويه الأجسام البشرية وتمزيقها إربا إربا بطريقة منفرة .

وأحزنى أكثر أن يقنع طبع نسخ الأفلام محليا ، ويرخص بإباحة طبعها ، وكانت الهيئة العامة للسينما<sup>(٢٢)</sup> والمسرح والموسيقى قد استصدرت قرارا وزاريا من وزير الثقافة بطبع نسخ من الأفلام دون تحديد عددها أو نوعها وكان الشرط الوحيد فقط أن تكون مرخصا بها من الرقابة على المصنفات الفنية .

وفي نفس الوقت حدد القرار<sup>(٢٣)</sup> استيراد النسخ الإضافية من الفيلم الأجنبي بنسخة واحدة فقط أثناء فترة استغلاله إلا في حالة تلف إحدى النسخين وبموافقة لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية .

وكان من الملاحظ أن الشركات الأجنبية الكبيرة هي التي تستورد أكثر من نسخة واحدة من الفيلم الواحد ، وكان أغلبها من الأفلام ذات المستوى الفني التي أقبل عليها الجمهور أو ربما كان لغرض دعائي معين مثل فيلم شمشون ودليلة السابق الإشارة إليه في أول هذا الكتاب .

كما حددت القوانين الرقابية كيفية دفع الرسوم الرقابية لهذه النسخ الإضافية المستوردة ورسوم الجمارك ودعم السينما بينما النسخ المطبوعة محليا لا يدفع عنها رسوم ما .

وكانت نتيجة هذا أن لاحظت أن بعض الشركات الأجنبية تحايلت على عدم إمكانها الحصول على نسخ ثانية مستوردة - وهي لا تريد أن تطبع أفلامها محليا

(٢٢) اسم الهيئة العامة للسينما بعد أن ضمت إليها الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية .

(٢٣) القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم استيراد الأفلام الأجنبية وأصدره يوسف السباعي .



وتخالف بذلك قوانين شركاتها - بأن عرضت النسخة الواحدة في دارى عرض وفى نفس الوقت وبترخيص رقابى واحد بالطبع . فعرضت مثلا الفصل الأول في الدار الأولى وبمجرد الانتهاء منه ، أرسلته إلى الدار الثانية لعرضه وهكذا بالنسبة لباقي فصول الفيلم إلى أن ينتهى العرض بأكمله وما كانت الرقابة تستطيع التدخل كثيرا في مثل هذا الوضع لأنه مثار جدل كثير .

وتعذر مع إصدار هذا القرار الوزارى على الرقابة تحديد عدد النسخ المطبوعة محليا . لأن بعض الشركات كانت تستخرج عددا معينا من التراخيص<sup>(٢٤)</sup> لبعض أفلامها المطبوعة محليا ومع ذلك ضبط التفتيش الفنى في نفس الوقت عددا من الصور لهذه التراخيص مرفقة بنسخ من الأفلام المطبوعة محليا أيضا . ومعنى هذا أن عدد النسخ المطبوع محليا واستعملته الشركة في عروضها ، زاد عن النسخ التى رخصت بها الرقابة وبناء على طلب الشركة ذاتها وتساءلت :- إذا كان للشركة حرية طبع ما تشاء من عدد النسخ المطبوعة محليا ولن تدفع عنه رسوما رقابية ، فلماذا إذن هذا التزوير ومخالفة القوانين الرقابية بتصوير التراخيص ووضع صور منها على نسخ جديدة من الفيلم ؟! الاحتمال القائم أن الشركة الموزعة طبعت أو حصلت على نسخ أزيد مما أعطى لها لاستغلاله ، أو أن معمل الطبع طبع نسخا أكثر من العدد المطلوب للشركة صاحبة الفيلم تصرف فيها لغيرها ، أو غير ذلك لا أدري . وعلى أية حال ليس هذا من اختصاص الرقابة على المصنفات الفنية ، وإنما يهمها فعلا أن يكون عدد النسخ المعروض مساويا لعدد النسخ المرخص بها منها ، مساويا لعدد التراخيص الممنوحة منها كذلك .

ولاحظت أن تزايد عدد النسخ المطبوعة محليا لأفلام أجنبية يؤدى إلى الإضرار المادى بنا ، فنحن نستورد الأفلام الخام وندفع فيها عملة صعبة ، فإذا استهلك جانب غير قليل من هذه الأفلام الخام في طبع الأفلام العالمية محليا ، كان معنى ذلك

---

(٢٤) يشير إليها البائد ساتس وهو الجزء الذى يعمل ترخيص الفيلم أمينا باسمه ووزنه وتاريخ الترخيص به واسم الشركة وأيضا الرقيب العام ويعرض في أول الفيلم .

ببساطة أننا نسمح للمتلاعبين أو المستترين وراء القرار الوزاري أن يستهلكوا كميات لا يستهان بها من سلعة غالية مدفوع ثمنها من حصيلة الخزانة العامة ومن العملة الصعبة .

ولم يكن ذلك بالقطع بخدم المصلحة العامة أو اقتصاد صناعة السينما ، وإنما كان موجها لخدمة فئة معينة من التجار الباحثين عن المال السهل ، وفي نفس الوقت فإن عددا كبيرا من دور العرض تحتلها أفلام تجارية رديئة الصنع هذا بينما تقف شركات كثيرة بأفلامها الجيدة في طابور طويل تنتظر خلو دور العرض لتعرض أفلامها المختلفة .

ودار الجدل طويلا حول حكمة احتكار منتجي الأفلام لدور السينما الدرجة الأولى وحرمان الأفلام العالمية من الفرصة المناسبة لعرضها على الجمهور .

وكان هناك رأيان : - أحدهما يقول إن هذا الإجراء ضرورى لحماية صناعة السينما المحلية ، شأنها في ذلك شأن الصناعات الأخرى التى تفرض من أجلها حماية جمركية ( ضرائب عالية ) على السلع العالمية المشابهة .

الرأى الثانى يقول إن هذا الوضع ينزل أعظم الضرر بصناعة السينما المصرية وفنونها قبل غيرها لأنها تحرم تلك الصناعة من الانتفاع بما وصلت إليه صناعة السينما العالمية من مستويات رفيعة ، ومن تنوع فى اختيار موضوعاتها ومن ابتكارات فى التصوير والإخراج وسائر أنحاء التقنية السينمائية ( تكنولوجيا صناعة السينما ) وهى جزء لا يتجزأ من التطور المستمر فى تكنولوجيا وسائل النشر المرئية والمسموعة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يزعمه أصحاب المصلحة فى احتكار عرض الدرجة الأولى لأفلامهم يعود بالضرر على جمهور المشاهدين وخاصة الفئة المثقفة والفنانين الذين يحتاجون دائما إلى أن تفتح أمامهم سائر التوافد التى تجعلهم يطلّون على تقدم الصناعات المنتجة للسلع الفنية على اختلافها .

لكل هذه الأسباب اعتبرت أن طبع النسخ محليا مما يدخل تحت ما أسماه بمقاومة المؤسسات الفنية للقوانين الرقابية علما بأن مؤسسة السينما نفسها كانت مقلة جدا في طبع نسخ أفلامها محليا .

واستطعت أن أقنع وزير الثقافة<sup>(٢٥)</sup> بأن طبع نسخ الأفلام محليا ليس في الصالح العام وليس من صالح الجماهير ، واقتنع بالرأى وألغى العمل بالقرار الوزاري الصادر منه ، وسكنت مؤسسة السينما إلى أن تغير الوزير واستصدرت قرارا وزاريا جديدا من<sup>(٢٦)</sup> الوزير الجديد وفي غيبة الرقابة على المصنفات الفنية .

واعترضت اعتراضا عابرا لدى وزير الثقافة وبحضور رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى أثناء عرض أحد الأفلام المعارض عليها بقاعة هيئة السينما بالهرم ولم يكن أمامي الوقت الكافي أو الجهد لشرح مساوئ طبع النسخ من الأفلام محليا بقدر ما اتضحت الرؤية أمامي ، بل إنى اتهمت المؤسسة المذكورة ورئيسها أمام الوزير بأنها ضللته حينما أخفت أسباب إلغاء قرار الوزير الذي سبقه .

#### « والهيئة العامة للمسرح والموسيقى »

وفي نفس الوقت تقدمت<sup>(٢٨)</sup> الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية بمشروع قانون متضمنا استثناءها من الخضوع لأحكام القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية والأغاني والمسرحيات ، وعلى أن تتولى هي بذاتها مباشرة شئون الرقابة على المسرحيات والمواد الفنية التي تعرضها الفرق التابعة لها وذلك وفقا لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد في هذا الشأن .

(٢٥) يوسف السباعي .

(٢٦) قرار وزاري رقم ٢١٣ صادر في ١٩٧٦ وأصدره د/جمال العليفي .

(٢٧) محمد صوقي .

(٢٨) يونيو ١٩٧١ .

وقد استبدلت الهيئة المذكورة عند اقتراحها مشروع القانون المشار إليه<sup>(٢٩)</sup> إلى أن القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر كان يعالج بصفة أساسية وقت صدوره الأفلام والمسرحيات التي تنتجها الفرق الخاصة بما كان يتعين معه خضوعها للرقابة للتحقق من عدم مخالفتها للآداب العامة أو الأمن أو تعارضها مع النظام العام ومصالح الدولة العليا ، وهذه الظروف قد انتابها تغير كبير في الوقت الحالي بتولى الدولة - عن طريق إحدى هيئاتها العامة - توجيه النشاط المسرحي والموسيقى والفنون الشعبية بصورة أساسية ووفقا لذلك ترى الهيئة أنها بحكم أن لها مقومات الشخصية الاعتبارية العامة فإنها تتولى بداءة ومن تلقاء نفسها إجراء الرقابة على المسرحيات والمواد الفنية التي تقدمها الفرق التابعة لها وأنه لم يعد يخشى والحال كذلك أن يعرض هذا الجهاز التابع للدولة مسرحيات أو أعمالا فنية يمكن أن تخالف الآداب العامة أو تمس الأمن والنظام العام .

وإزاء ذلك اقترحت الهيئة استثناءها من الخضوع لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ على أن تتولى هي وفق القواعد التي يقرها مجلس إدارتها تنظيم الرقابة على المواد المسرحية والفنية التي تعرضها الفرق التابعة لها وفي ذلك توفير للجهد والوقت وأيضا منع الازدواج في الرقابة .

وعززت الهيئة وجهة نظرها بسبق استثناء<sup>(٣٠)</sup> هيئة الإذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه معتذرة بتمائل الظروف وتحقيقا لنفس الهدف .

واعترضت<sup>(٣١)</sup> على اقتراح الهيئة لأن القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي صدر متضمنا إخضاع هذه المصنفات أو ما يماثلها للرقابة على أن تكون تلك الرقابة بقصد حماية الآداب العامة

(٢٩) عن نص مشروع القانون .

(٣٠) قانون ٢٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٣١) مذكرتي في ٨ يونيو ١٩٧١

والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا ، ونظمت نصوص هذا القانون الحالات الواجب الحصول فيها على ترخيص سابق من الجهة المختصة ، وإجراءات الحصول على مثل هذا الترخيص طبقاً لأحكام القانون ، وإجراءات التظلم من قرارات السلطة القائمة على الرقابة ، والعقوبات المقررة لمخالفي أحكام هذا القانون وتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكامه والسلطات المخولة لهم .

وباستقراء نصوص هذا القانون نجد أن المشرع قد حرص على تركيز الرقابة في جهاز موحد متخصص ومسئول يقوم بممارسة هذه السلطة الرقابية - وهى من امتيازات السلطة العامة - على سائر الأنشطة سواء في ذلك ما يتعلق بأشخاص القانون العام أو الخاص وقد درجت سياسة الدولة منذ إنشاء القطاع العام على هذا النهج فلم تستثن وحداته القديمة منها أو التى تستحدث من كافة القوانين التى تحكم الرقابة المركزية على أوجه النشاط التى تباشرها تلك الوحدات شأنها فى ذلك شأن وحدات القطاع العام .

هذا فضلاً عن أن الهيئة المذكورة هى التى تقوم بتقديم المواد المسرحية والفنية بواسطة الفرق التابعة لها بمعنى أنها صاحبة المصنف الفنى وبالتالي صاحبة منفعة خاصة فى الترخيص بعرضه وغنى عن البيان أن الهيئة والأمر كذلك ستكون رحيمة فى رقابتها الذاتية على موادها الفنية والمسرحية وقد يصل هذا الإشفاق إلى الحد الذى يقضى إلى التضحية بالمقاصد التى توخاها المشرع من الرقابة خاصة وأن مسألة مخالفة الآداب العامة أو المساس بالأمن أو النظام العام مسألة تقديرية غير محددة المضمون عندئذ يظهر بوضوح دور الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية تلك الهيئة التى أناط بها القانون تأدية وظيفة تحقيق تلك الأغراض وبما أنها هيئة محايدة لا مصلحة لها سوى استهداف ما قصده المشرع على النحو السالف فإنها تقوم بفحص المصنف ثم تتولى تجسيمة استلهاها من مضمون تصوّرى تستمدّه من واقع المصنف ، مقيدة فى ذلك بتحقيق هدف محدد إذ أنها لا تتصرف بلا ضابط أو غاية بل بقصد تحقيق غاية معينة قضى بها القانون فإذا ما قامت بفحص مصنف معين فإنها تقوم بوزن مناسبات

قرارها وزنا معقولا مستخلصا استخلاصا سائفا من واقع الحالة المعروضة عليها وعندما تصدر قرارها فإن هذا القرار يكون قائما على منبى المشروع قانونا . كل ذلك دون أن تكون واقعة تحت أى تأثير خارجى عن الهدف الذى ابتغاه القانون ، وكل ما تقدم لا يمكن القول معه بإمكان تطبيقه عند قيام الهيئة بإجراء الرقابة الذاتىة نظرا لأن الهيئة ستكون فى غالب الأمر فى موقف صاحب المصلحة الذى قد تنقصه الجيدة اللازمة للقيام بمثل هذا الأمر ولا نقصد من ذلك أن الهيئة ستعتمد إلى تحقيق مصلحتها الخاصة مخالفة فى ذلك أحكام القانون بل ما نود أن نوضحه فى هذا الشأن أن الهيئة بما أنها صاحبة المصنّف الفنى ومقتنعة كل الاقتناع بصلاحيته ستكون على ذات الدرجة من الإقتناع عند قيامها بإجراء الرقابة عليه ويخشى عندئذ عدم سلامة تقديرها له بالقدر الذى يحقق هدف المشرع من الرقابة .

ويضاف إلى ما تقدم أن الأخذ بمبدأ الرقابة الذاتىة بالنسبة للهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبىة يؤدى إلى احتمال طلب تطبيق ذات القاعدة لسائر هيئات القطاع العام الأخرى كالمؤسسة المصرية العامة للسينما أو غيرها من الأجهزة القائمة بمباشرة أنشطة فنية . وهذا من شأنه أن تتعدد جهات الرقابة ويقابله من ناحية أخرى ضلّ يد السلطة القائمة على مباشرتها عن أداء رسالتها وممارسة اختصاصاتها على النحو الذى استهدفه المشرع فى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه خاصة وأنه بعد تدخل الدولة فى مباشرة النشاط المسرحى والسينمائى أصبح قطاعا المسرح والسينما فى البلاد يباشران الجزء الأكبر والأهم من نشاطهما عن طريق القطاع العام .

وكذلك فإن تحقيق هدف المشرع من فرض قانون رقابى قضى فيه بخضوع المصنفات الفنية التى تتولى حصصها لنظام الترخيص أو الحصول على إذن مسبق بالعرض . هذا القانون ولاشك يتضمن قيда على الحريات العامة لأن الأصل أن كل ضروب النشاط العقلية أو الطبعية أو الأدبية تمارس بحرية دون حجر ودون أن تسلط عليها رقابة إدارية بيد أن القانون لجأ لنظام الرقابة حفاظاً على تحقيق مصلحة

عامة عزيزة على المجتمع وهي عدم مخالفة الآداب العامة أو المساس بالأمن أو النظام العام أو مصالح الدولة العليا ، وهنا تقوم الإدارة القائمة على الرقابة بأجراء موازنة دقيقة وملائمة وعادلة بين أهمية التهديد بمخالفة الآداب العامة أو الأخلال بالنظام العام والقيود الذى تفرضه على حرية العرض ويتوقف على سلامة هذه الموازنة مشروعية قرارها ، فإذا كان الأمر كذلك فإن الوضع الطبيعى أن تنبسط تلك الرقابة على كافة الأنشطة التى حددها القانون سواء أكانت صادرة من هيئة أو مؤسسة عامة أو من جهة تابعة للقطاع الخاص حتى يشعر الكافة بالمساواة أمام القانون أذ أنه ليس من العدالة بمكان أن يسرى قانون الرقابة على الأعمال الفنية للقطاع الخاص وتستثنى من الخضوع لهذا القانون الأعمال الفنية الصادرة عن القطاع العام مع أتمتعها فى نوع النشاط وتكون التفرقة عندئذ لا مبرر لها ويتعين اجتنابها تحقيقا للمنافسة الحرة والشريفة بين القطاعين العام والخاص وكلاهما يقوم بنشاط إقتصادى وفى تحقيقا لرفاهية الشعب .

وباستقراء نصوص القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه نجد أن المشرع قصد صراحة خضوع كافة المصنفات التى حددها لأحكامه اذ تنص المادة /١١/ منه على أن تعفى من الرسوم المصنفات الخاضعة للرقابة التى تقدم عنها طلبات الترخيص من الجهات الحكومية والمجالس البلدية ومجالس المديريات والمؤسسات العامة ، وقد أورد مشروع قانون الرقابة فى المادة ٣١ منه ذات النص بإعفاء تلك الجهات من الرسوم المقررة مما يستفاد منه أن تلك الجهات تخضع للقانون المشار اليه على أن تعفى من أداء الرسم المقرر ، كل ذلك يؤكد اتجاه المشرع إلى توحيد الجهة القائمة على الرقابة فى هيئة واحدة حتى تكون أقدر على القيام بتطبيق أحكام هذا القانون على الكافة معتمدة فى ذلك على معيار موحد عند قيامها بفحص أى مصنف بغض النظر عن مصدره . ولا يغير من هذا النظر سبق استثناء هيئة الإذاعة من الخضوع لأحكام القانون سالف الذكر لأن مرد هذا الاستثناء يرجع إلى طبيعة العمل فى جهاز الإذاعة وأول مظاهره السرعة وملاحقة الأحداث والتعقيب العاجل عليها كل ذلك يبرر

إعفاء هذا الجهاز من الرقابة المركزية حتى لا يتسبب خضوعها للرقابة في إعاقة العمل الإذاعي أو تجميده وشل قدرته على متابعة الأحداث كما أن هيئة الإذاعة كجهاز سياسي إعلامي متخصص قد استقر له من القواعد والنظم ما يكفل الاطمئنان إليه وإلى الوسائل التي يباشر بواسطتها الرقابة الذاتية على ما يعرضه من مصنفات فنية . أما بالنسبة للعمل المسرحي فإن دعامة هذا النشاط هو تعبير أصحاب الفكر عن آرائهم الخاصة ومعتقداتهم ونظرتهم إلى أمور الحياة وفيما يعرضون قد يكون منظوريا على مساس بالآداب العامة أو النظام العام أو غير ملائم أو منسق مع اتجاه الدولة في شئون إعلامها لذلك فإن الأمر هنا يحتاج إلى أن تقوم السلطة المركزية القائمة على الرقابة ببسط رقابتها على هذه الأعمال . . . . . و يترتب على ذلك عدم ملائمة إجراء القياس في الحالتين المشار إليهما لاختلاف طبيعة العمل في كل منهما على الوجه المتقدم .

هذا فضلا عن أن مبدأ الاستثناء من الخضوع لقانون الرقابة يجب الحد منه قدر المستطاع حتى لا يفرض الأمر إلى تفويت هدف المشرع من إصدار قانون رقابي يقوم بتطبيق أحكامه هيئة رقابة مركزية متخصصة محايدة . للاعتبارات المتقدمة رأيت عدم ملائمة استصدار قانون باستثناء الهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية من الخضوع لأحكام القوانين الرقابية .

ولأننا بلد يمر بمرحلة التنمية وفي حاجة إلى توحيد القوانين إلى أن ينضج كافة الشعب فكرياً وإجتماعياً ، وإلى أن يدرك كافة العاملين بالمؤسسات بأن مصلحة البلاد هي المصلحة العليا التي تسمو فوق جميع المصالح الشخصية وغير الشخصية . وجال في خاطري كيف أن المسرح في باريس لا رقابة عليه من الدولة منذ الثورة الفرنسية .

وأن في لندن قد ألغيت الرقابة على المسرح أخيراً ، ورغم علمي بأن الديمقراطية هناك أكثر استقراراً وعمقاً ، إلا أني أترقب اليوم الذي تلغى فيه الرقابة هنا في مصر على المسرح على الأقل فما زال جمهور المسرح مجذوعاً .



أما الأفلام ففي رأيي أنها في حاجة إلى مراجعة حماية للنشر والشباب لأن أثرها أعم وأعمق وجمهورها أشمل ولأنها تخاطب جميع المستويات كانت خطورتها أشد ، وتضاعفت خطورتها لسرعة تطورها وسهولة انتشارها فبعد ما كان المشاهد يسعى إليها بدور السينما أصبحت هي التي تسعى إليه في التلفزيون ، وتصل إلى يديه في أفلام الفيديو .

وإني أرى أن لا فرق كبير بين صنّاع بعض الأفلام وصنّاع السلاح في الحروب فكلاهما يروج لصنّاعته التي تفتك بالشباب بطريق أو بآخر ليملا جيوبه بالمال فالأفلام بدلا من أن تكون في خدمة العلم والتطور والتسلية للبيئة زيتها البعض بالجنس والعنف والمخدر ليرويجها وكلها وسائل فتك بالشباب .

ولني أرى كيف تقل فاعلية الرقابة أكثر وأكثر إزاء التطور العلمي السريع وانتشار صناعة الأفلام ، ومن هنا كانت في رأيي أهمية مؤسسات الدولة ورسالتها لتوازن بين الإنتاج التجاري الباحث عن الربح على حساب الجماهير والإنتاج الموجّه ، لتأخذ سدها في خضم هذا التطور العلمي الرهيب .

ولا حظت في الشهور الأخيرة من حياتي العملية ، كيف أن أعدادا كبيرة من أفلام الفيديو تدفقت إلى البلاد لأغراض خاصة ، منها كثير من أفلام ممنوعة<sup>(٣٢)</sup> وأفلام فاضحة قرأنا عنها ، ولم يجرؤ أحد أن يدخلها إلى البلاد في أفلام للعرض العام ، ولم تكن الرقابة مستعدة للترخيص بعرض ذلك النوع من الأفلام ، ولم يكن لها أن تسار التطور الفني والعلمي الكبير بالأجهزة والمعدات ، ولم تكن لوزارة الثقافة أن تواكب هذا التقدم والتطور الخطير لقصور في المال ولقصور في إدراك التقدم التكنولوجي والآلى ، ومثال لما أقول أن ظللت أطالب بآلة عرض سينمائي حديثة لجهاز الرقابة على مدى عشر سنوات متتالية ، وحتى تم شراؤها وارتفعت أسعارها من اثني عشر ألفاً من الجنيهات إلى ثلاثين ألفاً ، وليت الأمر انتهى عند هذا الحد ،

---

(٣٢) مثل فيلم The Last Tango in Paris بطولة مارلون براندو .

بل ظلت تلك الآلة حبيسة صناديقها ثلاث سنوات أخرى ، وأنا ألح على تركيبها وإعداد مكان لها ، وعندما أردت إخلاء مسئولية الإدارة ووضع المسؤولين أمام مسئولياتهم ، وكنت إلى وكيل (٣٣) الوزارة المختص تحول الموضوع إلى مادة للتحقيق مع الإدارة ، وأدين اثنان من موظفيها بالتقصير والإهمال لأن «المزيتة» البلاستيك المرسلة مع آلة العرض وجدت «مطبقة» من أثر الشحن ! ! وتركت الإدارة ولم يتم تركيب آلة العرض المذكورة وظلت حبيسة لعامين أو ثلاثة بعد ذلك إلى أن تم تركيبها واستخدمها .

#### «إدارة العلاقات الثقافية الخارجية» :

لم يقتصر أمر تصدير الأفلام عن غير طريق الرقابة وعن طريق لجنة الاستيراد فحسب بل تعداه إلى إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة .

وإذا كان قانون ١٣ المشار إليه قد أعطى لجنة الاستيراد والتصدير هذا الحق لا أدري على أى قانون استندت إدارة العلاقات الثقافية الخارجية ، فلاحظت في الآونة الأخيرة (٣٤) قبل تركي العمل أن أفلاماً خاصة بالمهرجانات (٣٥) وأخرى خاصة بأفراد ، ولم توافق على تصديرها الرقابة ، صُدّرت عن طريق تلك الإدارة مما اعتبرته اعتداء على القانون الرقابى .

#### «قصور الثقافة الجماهيرية»

ولاحظت أن قصور الثقافة الجماهيرية. والتابعة لوزارة الثقافة - تقوم بنشاط فنى فتقدم عروضاً جماهيرية تشمل المسرحية والفيلم السينمائى والحفلات الترفيهية سواء في مقار هذه القصور أو تحت إشرافها في المسارح ودور السينما في عواصم المحافظات أو القرى التي تقع في دائرتها .

(٣٣) سعد الدين وهبه .

(٣٤) الستين الأخيرتين ٧٦ ، ١٩٧٧ .

(٣٥) أفلام تخص أفراداً وتعرض خارج المهرجانات الرسمية أو مهرجانات مخصصة كمهرجانات الأفلام القصيرة .

وكانت تلك القصور تقدم عروضها الفنية بالمجان أو بأجور رمزية ، ولو حظ كذلك أن بعضاً من العروض المسرحية التي تقدمها قصور الثقافة الجماهيرية سبق أن قدمتها فرق معروفة في القاهرة والأسكندرية ، والبعض الآخر مسرحيات على المستوى المحلى يشترك في أدائها الهواة من المترددين على قصور الثقافة أو الدارسين في الأقسام الفنية في تلك القصور وقد حدث في مرات كثيرة أن شاهد الجمهور تلك العروض بغير أن تحييد الربح موضوعاً لأحكام القانون الرقابى ولم يكن مديرو تلك القصور يخطرون الرقابة على المصنفات الفنية ببرامج العرض أو مواعيده وأيامه أو اسم الفرقة المسرحية أو أسماء أعضائها .

ولم تكن قصور الثقافة الجماهيرية تراعى في موضوعاتها التي تقدمها على مسارحها الظروف المختلفة .

فلو حظ أن الكثير مما كانت تقدمه الثقافة الجماهيرية كان موضع اعتراض الرقابة لعدم التزامه بالسياسة التي تنتهجها البلاد وقت العرض .

ومثال ذلك مسرحية كفر أيوب ، والتي عرضت على مجلس الرقابة (٣٧) لاعتراض الرقابة على المصنفات الفنية عليها ، ونوقش تقرير أحد الأعضاء (٣٨) في المجلس والذي جاء به :

تدور أحداث المسرحية حول تصوير استمرار الظلم الإجتماعى في الريف المصرى رغم القوانين الثورية التي استهدفت تحرير الفلاح من هذا الظلم والعناية المظهرية لتطبيق هذه القوانين وهى ما تشير إليه المسرحية بالهوات وأعضاء اللجان السياسية والإشرافية التي تزور الفلاحين وتقيم الندوات . وتريد كلمة لإخوان الفلاحين ، والنتيجة دائماً وبال على الفلاحين وعدم تحقيق أى تقدم في حل مشاكلهم الإجتماعية واستمرار سيطرة رجل الإقطاع وقذارته على التكنيل بالفلاحين بتوقيع

(٣٦) القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المادة ٢٢ منه .

(٣٧) جلسة رقم ٥٦ في ١١/٦/١٩٧٠ ، وبتلعة ٦٣ في ١٣/٨/١٩٧٠ .

(٣٨) سامى داوود .

العقوبات وأبشع أنواع التعذيب عليهم استناداً إلى العلاقات الشخصية التي تربط قدامى الأقطاعيين برجال الإدارة ومن إليهم وكذلك نظراً لقدرة هؤلاء على رشوة الموظفين والإدارة الخ . .

والصورة وجدت بشكل بارز في أحداث كمشيش منذ بضعة أعوام وترتب عليها اتخاذ إجراءات مختلفة وتصفية الإقطاع .

ويبدو أن المؤلف كان متأثراً بصورة أحداث كمشيش ووجد أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو إذكاء الصراع الطبقي في الريف وتخريض الفلاحين على تحرير أنفسهم بأنفسهم بعيداً عن أى عمل تنظيمي لأن العمل التنظيمي كما تصوره المسرحية لا خير فيه ولا شك أن معظم الصور التي أشارت إليها المسرحية هي عيوب حقيقية ، ولكن هناك فرقاً بين أن يتجه المسرح إلى القيام بدور التربيـة السياسية للشعب بحيث يستطيع التجمع الفلاحي بعيداً عن السقوط في كارثة الصراع الطبقي وارْتِكاب جرائم القتل وما إليها أو تحبيذ أن يصفى الفلاحون بأنفسهم مع من شملهم قانون الاصلاح الزراعي .

هذا بالإضافة إلى أن المؤلف لجأ إلى إذكاء الصراع الطبقي في المسرحية دون حله حلاً سلمياً وانتهى رأى عضو المجلس الرقابي إلى رفض الترخيص بالمسرحية وكان من رأيه أن الظروف في وقتها لم تكن مناسبة على الاطلاق لازجاء الصراع الطبقي في الريف ، الأمر الذي اتفق مع رأى الرقابة وأجمع عليه بقية أعضاء مجلس الرقابة وأيده وزير الثقافة (٣٩) وقتها .

ونظمت قصور الثقافة أيضاً أسابيع لأفلام الأطفال . يغلب على معظمها الطابع التسجيلي والأعلامي ، كما نظمت أسابيع الأفلام الأجنبية والتي كانت تستعير بعضاً منها من المراكز الثقافية الأجنبية .

---

(٣٩) الدكتور ثروت مكناسه .

وهنا يجب أن نقف قليلاً ، لأن العديد من هذه الأفلام لم يكن قد ترخص به من الرقابة على المصنفات الفنية ، كما كان الكثير منها لا يناسب جماهير الثقافة الجماهيرية سواء أكان ذلك في بعض من مناظرها أو حوارها أو الفكرة المحورية في موضوعاتها وينبغي أن أذكر أن ما كانت الرقابة ترخص به من هذه الأفلام ، كانت الرقابة تضع في اعتبارها أن الترخيص خاص بالمراكز الثقافية الأجنبية ، وأن تلك الأفلام تعرض بهذه المراكز الثقافية الأجنبية التابعة لدول أجنبية ، وللعرض على موظفيها من الأجانب والعاملين بها أو أصدقائهم من الأجانب أيضاً ، أي أن تلك الأفلام كانت تعرض في أرض تعتبر أرضاً أجنبية لها نظمها الخاصة وعاداتها ومعتقداتها والتي غالباً ما كانت تتعارض مع تقاليدنا ومبادئنا وربما نظمنا السياسية .

ولم يفت الرقابة عند الترخيص بتلك الأفلام أن تؤكد على شرط عرض تلك الأفلام داخل مباني المراكز الثقافية الأجنبية ولموظفيها من الأجانب فقط ، كما أن هذه المراكز كانت تنص على هذا الشرط من جانبها في طلباتها المقدمة منها للرقابة في الحالات التي كانت تطلب فيها من الرقابة إلتخيص بأفلام تحمها . وقد تعمد بعض<sup>(٤٠)</sup> هذه المراكز الثقافية الأجنبية أن يخرج على القانون الرقابي في الآونة الأخيرة<sup>(٤١)</sup> وركنت إلى عرض أفلامها بمراكزها دون الرجوع إلى الرقابة على المصنفات الفنية .

ولو حظ أيضاً أن كثيراً من أفلام المراكز الثقافية الأجنبية كان به فنيون كانوا ممنوعين من الظهور على الشاشة البيضاء في تلك المرحلة الماضية من حياتنا الأمر الذي كان يشكل مخالفة قانونية لموقف الدولة وسياستها الواجب تطبيقها على ما يعرض على الجماهير المصرية ، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لتلك المراكز الثقافية الأجنبية . ولم تكن قصور الثقافة الجماهيرية تنبه لهذا الأمر ، وهكذا مضت تعرض بعض الأفلام المنوعة<sup>(٤٢)</sup>

(٤٠) على رأسها المركز الثقافي الفرنسي .  
(٤١) الستين الأخيرتين تقريباً من عمل بالرقابة .  
(٤٢) مثال فيلم Common Facism الذي عرض في كثير من قصور الثقافة الجماهيرية والذي كان يتعرض لمسكرات اليهود واضطهادهم وهذا كان وقتها ممنوع عرضه وفيلم guerre et Fini بالخ وبعض من أفلام أسبروع الفيلم الفرنسي بلسمان ١٩٧٤ .

ولم يقتصر نشاط تلك القصور الثقافية الجماهيرية السينمائي على الأفلام الأجنبية فحسب ، بل تعداه إلى الأفلام العربية التي كانت تعرضها بمقارها ، وكذلك في القرى المجاورة ، وكان لزاماً على تلك القصور الثقافية الجماهيرية مراعاة الوضع الذي ترخص به الفيلم الذي أرادت عرضه من الرقابة على المصنفات الفنية ، الأمر الذي لم تلتزم به في كثير من الأحيان تلك القصور الثقافية الجماهيرية ، إذ كانت تتسلم نسخاً من الأفلام من أصحابها دون مراعاة حذف ما استقر عليه رأى الرقابة ودون أن تُخطّر الرقابة من جانبها كما سبق وذكرت عن تاريخ العرض واسم المصنف المراد عرضه .

ولذلك ولكل هذه الأسباب كان لزاماً على قصور الثقافة الجماهيرية سواء منها ما كان بالمحافظات أو القاهرة أو الإسكندرية ، الرجوع إلى الرقابة قبل عرض أية مصنفات فنية ، عروصاً جماهيرية ، خشية أن يتأثر مشاهدو قصور الثقافة الجماهيرية من الكافة وأغلبهم من التلاميذ والشباب بتلك المصنفات ومنها ما كان يحمل فكراً يتعارض مع المصلحة الوطنية أو كانت تحمل صوراً ومناظر تتعارض مع آدابنا وتقاليدنا الاجتماعية .

وذاًت يوم تقدمت وكالة (٤٣) الوزارة للثقافة الجماهيرية إلى الرقابة على المصنفات الفنية بطلب الموافقة على أن تنشئ الثقافة الجماهيرية نوادي للسينما في المحافظات .

ولم يكن هذا المطلب وليد المصادفة ، وإنما جاء نتيجة لتكرار اعتراض الرقابة على ما كانت الثقافة الجماهيرية تفعله من تقديم عروض مسرحية أو سينمائية - لم تصرح الرقابة بعرضها - على الجمهور ولا تميز فبجانب عرضها أفلام المراكز الثقافية

---

(٤٣) وكانت تتبع سعد الدين وهبة . وقدمت لمجلس الرقابة بجلسته ٤٨ في ١٣/٤/١٩٧٠ خطابين من وكيل وزارة الثقافة الجماهيرية أحدهما لعرض أفلام في نوادي السينما التابعة لقصور الثقافة الجماهيرية في الأقاليم والأخر بطلب عرض فيلم «صيد الذباب» بنادى قصر الثقافة الجماهيرية دون حذف ورفض المجلس الطلب وقرر الحذف باعتبار مفهوم الثقافة الجماهيرية هو ثقافة للجمهور .

التي ذكرت كانت الثقافة الجماهيرية تعرض الأفلام التي تسلمها مباشرة من مستجها وقبل إجازتها من الرقابة. أو دون مراعاة لاعتراضات الرقابة عليها وكانت تعرض كذلك تلك الأفلام التي كان يسمح بها فقط للعرض بنادى السينما<sup>(٤٤)</sup> الأم بالقاهرة أو نادى السينما بالإسكندرية دون غيرها .

وعندما بلغ الأمر مايشبه الأزمة الحقيقية والتضارب الفعلى بين اتجاه الثقافة الجماهيرية وإدارة الرقابة على المصنفات الفنية للمسئولية المنوط بها تنفيذها ، بعث وكيل وزارة الثقافة المشرف على الرقابة فى ذلك الوقت بمذكرة<sup>(٤٥)</sup> الرقابة الى وزير الثقافة<sup>(٤٦)</sup> وعلق عليها بالآتى :

(من الواضح أن هناك نوعا من الاستخفاف بأحكام القوانين الرقابية قد يبدو مفهوما من الغير ! أما أن يصدر عن أجهزة من أجهزة وزارة الثقافة سواء أكانت الثقافة الجماهيرية أو مؤسسة السينما أو هيئة المسرح ، فأمر غير مقبول مهما تعللت هذه الأجهزة من دواعى الاستعجال والمبادرة أو الوعى السياسى والثقافى من أجل ذلك أرى الموافقة على مقترحات الرقابة<sup>(٤٧)</sup> وإبلاغها لكافة الأجهزة الثقافية بالالتزامها) .

(٤٤) فيلم دوسيه الحب .

(٤٥) مذكرة الرقابة بتاريخ ١٩٧٠/٤/١١ برقم ٧٢٣ أرسلت للوزير فى ١٩٧٠/٤/١٣ .

(٤٦) الدكتور عكاشة الذى وافق على رأى الرقابة فى ١٩٧٠/٤/١٤ .

(٤٧) وكانت مقترحات الرقابة هى : أولا : ضرورة قيام القائمين على هذه القصور الثقافية بإخطار إدارة الرقابة على المصنفات الفنية بوعايد تلك العروض المسرحية وسينمائية وحفلات ترفيهية على أن يتضمن الأخطار اسم المسئول عن هذه العروض وأسما الفنانين والفنيين المشتركين فى العروض ووقت وتاريخ ترخيص إدارة الرقابة بعرض المصنف الفنى سواء أكان مسرحية أو شريطا سينمائيا وذلك قبل موعد بدء العرض بثماني وأربعين ساعة على الأقل . ثانيا . التزام القائمين على تلك القصور الثقافية بالتأكد من أن المصنف الفنى المراد عرضه قد تم الترخيص به من إدارة الرقابة على المصنفات الفنية قبل السماح بعرضه على الجمهور ، وأن الترخيص مازال سارى المفعول ولم يتقرر سحبه أو الغاء ، أو تعديل لأى سبب من الأسباب . ثالثا ؛ عدم اتصال القائمين على تلك القصور مباشرة مع المكاتب الثقافية الأجنبية للحصول على أفلام سينمائية لعرضها بالقصور وإن يكون ذلك عن طريق الادارة العامة لتلك القصور مع ضرورة الحصول على ترخيص آخر بعرض هذه الأفلام عرضا عاما قبل السماح على الجمهور عن طريق قصور الثقافة الجماهيرية . وأبلغت الجهات المعنية بما استقر عليه الرأى .

واعترضت بادیء الأمر على طلب وكالة الوزارة لقصور الثقافة الجماهيرية بإنشاء نواد للسينما فی قصور الثقافة باعتبار أن مفهوم نواى الثقافة الجماهيرية للسينما لى كان أنها نواى للسينما فی خدمة الثقافة السينمائية الجماهيرية أى أنها سینما فی خدمة جماهير الشعب ، والى یجب أن تكون أفلامها : خاصة بالجماهير الشعبية وتتاسب معها أما أفلام نواى السينما فلم تكن لتصلح للعرض العام ، بل كانت من نوعية خاصة<sup>(٤٨)</sup> ولفتة بعینها عما ینشدون الثقافة السينمائية وعمن لا یقل أعمارهم عن الثامنة عشرة كما لا تقل ثقافتهم عن التوجيهية العامة .

وعند عرض الموضوع على مجلس الرقابة<sup>(٤٩)</sup> صحیح وکیل وزارة الثقافة<sup>(٥٠)</sup> ومقرر المجلس الرقابى مفهومی هذا عن نواى السينما للثقافة الجماهيرية بأن تلك النواى تعرض أفلاما للهواة ولنشر الثقافة السينمائية بخلاف العروض الخاصة بالجماهير وعليه استقر رأى المجلس على السماح بنشر هذه الثقافة السينمائية بنفس شروط نادى السينما بالقاهرة من حیث النظام والاشتراطات ، وعلى أن تكون هذه النواى امتدادا لنادى السينما بالقاهرة ولا بأس من إشراف ذلك النادى علیها وامتدادها بالأفلام من مركز الصور المرئية على أن تنفذ هذه النواى القانون الرقابى من حیث إخطار الرقابة بالبرامج لإمكان إرسال مفتشیها للتأكد من سلامة الاجراءات وإعطائها التراخيص الخاصة بذلك حفاظا منها على تنفيذ القانون الرقابى ٤٣٠ سنة ١٩٥٥ والقوانين المنظمة له .

---

(٤٨) عرضت قصور الثقافة أفلاما مثل «دوبیه الحب» و «الكل یسمى على» وغيرها من الأفلام التى منعت الرقابة عرضها عرضا علما .

(٤٩) الجلسة ٥٠ فی ٢٣/٤/١٩٧٠ عضوية نجیب محفوظ - أحمد الحضری - اسماعیل القاضی - حسن عبد المنعم - اعتدال ممتاز .

(٥٠) حسن عبد المنعم .



هكذا تتوالى الأمثلة الداعية للأسى والتفكير خاصة إذا أردنا إرادة صحيحة مغلصة أن نضع الأمور في نصابها ، وأن تؤدي مؤسسات أو إدارات وزارة الثقافة - مسئوليتها في حدود واضحة قانونية ونحت محاسبة ناجزة ، لأن هذه الجهات جميعها تنفق من المال العام - وينبغي لها أن تقدم - إذا كان لا مفر من أن تنهض بإنتاج بعض الأعمال التي يعجز عنها القطاع الخاص - أقول ينبغي لها أن تقدم ما يليق ببلدنا ، وطموح فنانينا وحاجات هذا الشعب الذي يحتاج في سائر أنحاء حياته إلى أضواء هادية وفن نافع وعلم أنفع واستهداف حقيقي للمصلحة العامة ولا شيء غيرها .





# الرقابة ووسائل الإعلام

## الفصل السابع

### الرقابة والصحافة

كان أستاذنا الدكتور محمود عزمي يعتر بمهنة الصحافة ولم يكن يمل من التأكيد على تعاليدها ، وكيف ينبغي للصحفي أن يكون أميناً في استيفاء الخبر والمادة التي يتناولها وكذلك في عرضها .

ولست أنسى ما تعلمناه في معهد التحرير والترجمة والصحافة بالجامعة مما نسميه الآن بميثاق العمل الصحفي - أي المبادئ الأخلاقية التي تليق بالصحفي أن يلتزم بها ، حفاظاً على مكانة الصحافة ، وهي صاحبة الجلالة ، وحفاظاً على شرف المهنة .

ذلك ما تعلمناه . .

وذلك ما كان يحرص عليه أئمة الصحافة وأعلامها حتى في المعارك الصحفية الطاحنة التي كانت تدور بين كبار الأدباء ، والمثقفين من الفنانين والنقاد .

لكنني لاحظت على امتداد عملي في الرقابة ، أن كثيراً مما كانت تنشره الصحف حول الرقابة والمصنفات الفنية من أفلام ومسرحيات وأغان ، كان جديراً بالتساؤل عن دوافعه وأسبابه .

مثلا ظهرت مقالات تدافع عن فيلم أو أفلام بعينها وتتجنى على الرقابة فتوجه إليها اتهامات لا تقوم على معرفة بطبيعة عمل الرقابة ، ومع أنى مع حرية الرأى إلا أنى مع الحرية المسئولة ، حرية التعبير الصادر عن معرفة ، والتابع من دافع موضوعى لا شخصى .

ونسى أو تناسى بعض المحررين والكتاب والنقاد أن كثيرين منهم مؤلفو قصص وكتاب سيناريو وحوار للسينما والمسرح . بل منهم من دخل ميدان الإخراج وكان يحلو للبعض أن يكتب الحوار والأدب المكشوف ، والقصص الفاضح ، بل منهم من صور المناظر المعترض عليها والتي يندى لها الجبين ، وكانت خلوا حتى من الجمال أو الفن ، وكلما رفعت الرقابة يدها معترضة ، هرعوا إلى أفلامهم سلاحهم المشروع في معركة غير متكافئة بينهم وبين الرقابة لأنها لا تملك أفلاما لتدافع عن نفسها .

ولا أحب أن استطرد إلى نوع العلاقات التى استطاع بعض منتجى الأفلام ومستورديها ونجومها بل والمؤسسة المصرية العامة للسينما - أن تقيمها مع عدد من الصحفيين وكان واضحاً أنها علاقات مدفوعة بدوافع بعيدة تماماً عن الصالح العام وبعيدة بالمثل عن تقاليد الصحافة هذه الوسيلة العظمى التى تستحق أن يشرف بالكتابة فيها أصحاب الرأى الحقيقى وحملة الأقلام النظيفة والتى ينبغى أن تخدم قراءها بأن تقول لهم رأياً موضوعياً تبصرهم بالأخطاء وتتناول بالتقدير : الأعمال الفنية الجيدة ، وتقد نقداً حراً ومستولاً الأعمال التى لا تصل إلى مستوى الإتيقان المطلوب .

وانتخذت لنفسى طريقاً مع الصحافة ، وآليت ألا يثيرها شئ منها ، ورأيت أن الخير كل الخير فى أن ألزم الصمت حتى لا أدخل فى متاهات وحوار بغض على نفسى مع من يستحق أن تحاسبه نقابته على خروجه على تقاليد مهنة الكتابة وهى أشرف المهن .

تركت تلك الأقلام جانباً ، ودعوت الله أن يهدى أصحابها وفضلت أن ألزم الصمت حتى لا تشغلي المهاترات عن أهم ما كُرسَ له اهتمامي وهو التفرغ كلية لعمل حتى أنجزه على الوجه الأكمل ، وما كنت لأرضى أن أكشف عن أسرار أو حقائق ، ما كان يجب كشفها في وقتها ، ومع ذلك اضطررت في أحيان غير قليلة إلى التصدي للصحافة نزولاً عن تكليف رسمي . وما كنت لأنزلني إلى أوضاع كثيرة ما جانبت حدود اللياقة وأداب الحوار إيماناً مني بأن العمل وحده هو سبيل وغايتي .

أثرت البعد عن الصحافة ولم أجد في قرارى هذا ما يضايقني لأن وثقت من نفسي ولم يكن إلا المصنف الفني ذاته الذي أتعامل معه ولا أكثر .

#### الرقابة والأذاعة :

لقد استثنى القانون في مادته الأولى هيئة<sup>(١)</sup> إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من تطبيق أحكام القانون<sup>(٢)</sup> الرقابي على أن تباشر الهيئة المذكورة شئون الرقابة على موادها الاذاعية المختلفة دون التقييد بأحكامه وذلك وفقاً لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة .

أى أن هيئة الاذاعة بحكم وظيفتها وطبيعتها تباشر هي نفسها بنفسها بوساطة لجانها الرقابية الخاصة ، شئون الرقابة على ما يخصها من مصنفات فنية من أغان أو مسرحيات أو مونولوجات أو اسطوانات أو أشرطة تسجيل صبوق الخ . متوخية في ذلك أهداف القانون الرقابي من حماية للأداب العامة والمحافظة على الأمن العام والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

وعليه يخرج من نطاق هذا الاستثناء المصنفات الفنية المشار إليها إذا ما تمت تأديتها أو سجلت أو أذيعت عن غير طريق الاذاعة أى أن نفس المصنفات الفنية

(١) القانون رقم ٢٧ في التاسع من فبراير عام ١٩٦٠ .

(٢) القانون ٤٣٠ لعام ١٩٥٥ .

المستثناء يتحتم الحصول على تراخيص عنها بموجب القانون الرقابي السابق الإشارة إليه خارج حدود هيئة الاذاعة .

ومعنى ذلك أن الأغنية المذاعة مثلاً عن طريق هيئة الاذاعة يتحتم أن تحصل على ترخيص آخر بموجب القانون الرقابي فيما إذا أريد تأديتها في أماكن عامة يحضرها الجمهور كأن تؤدى ضمن فيلم مثلاً أو مسرحية أو حفل عام أو أريد تسجيلها على أشرطة صوتية أو اسطوانات إلخ .

وحدث كثيراً أن تقدم بعض الشركات أو الأفراد إلى الرقابة على المصنفات الفنية بنصوص أغنيات بغرض تسجيلها أو أدائها بعد أن تكون قد أذيعت وشاعت بين الجماهير لسبب أن هيئة الاذاعة قد أذاعتها . وكان لدى من الأسباب ما يميز لي الاعتراض على بعض كلماتها ، أو طريقة أدائها ، أو لهبوطها من الناحية الفنية ، أو مستوى اللغة المستخدمة ، ومع ذلك ظللت مكتوفة الأيدي في مأزق بين أمرين : الأول أن الأغنية أذيعت وسمعتها الجمهور وانتشرت بينه ، فأصبحت لا أملك الحق الكامل في منعها أو الاعتراض عليها ، والأمر الثانى أنى لست في حالة اقتناع بحيث أرضى عن إجازتها لسبب من الأسباب التى أبديت ومثال لذلك أغنيات «الطشت قال لى» و «سلامتها أم حسن» والسح الدح أمبو» وغيرها .

ورغم ذبوع هذه الأغنيات وانتشارها لم يكن قد تقدم بها أصحابها إلى الرقابة على المصنفات الفنية بنصوصها لتسجيلها أو ما إليه . وعندما قدمت تلك النصوص رجحت عندى كفة المنع ، وكان عذرى أن هذا الأجراء منى ربما حدد من رقعة انتشارها بمنع تسجيلها ورأيت عرض رأيى هذا على مجلس الرقابة ، لكنه قرر عكس ما أردت وأباح تسجيلها باعتبارها انتشرت<sup>(٣)</sup> بالفعل وأصبحت معروفة لدى الجماهير ولا داعى للتضييق عليه .

---

(٣) تزعم هذا الرأى نجيب محفوظ وانضم إليه باقى اصوات الاعضاء .

وهاجت الصحف وقتها الرقابة على المصنفات الفنية هجوماً شديداً بسبب هذه الأغنيات وقبل أن يتقدم أصحابها بنصوصها إلى الرقابة . ولم يكبد الذين تصدوا بالنقد أنفسهم أن يتقصوا الحقائق قبل أن يشنوا هجوماً على الرقابة غير قائم على أساس . وإنه لأمر محزن حقاً أن يحدث مثل هذا النقد المبني على الجهل ، ليس فقط بالنسبة للرقابة على المصنفات الفنية ولكن بالنسبة لجوانب حياتنا المختلفة ، وإذا جاز لي أن أبدي رأيي في النقد الذي يليق بالصحف أن تنشره ، فيأني أتصور أن الناقد الخفي يجمع في قدراته بين أمرين : الأول المعرفة العلمية أو المعرفة الموضوعية المتكاملة . والثاني : أن يضع نفسه في موضع القاضى العادل بمعنى أن رمز العدالة هو رمز معصوب العينين يحمل بيديه موازين دقيقة حتى لا يتأثر بما يرى أو بمن يرى وحتى يأتي حكمه أو رأيه رافداً قوياً ، يثرى علم النقد ويثرى الفن أيضاً ذلك أن النقد في نهايته هو نوع من الإجتهد العلمى والإبداع ما في ذلك شك .

والتلفزيون أيضاً :

ما حدث بالأذاعة المصرية تكرر بالنسبة للتلفزيون العربى ولاحظت أنه لا يهتم كثيراً بما اتخذته الرقابة على المصنفات الفنية من قرارات تجاه الأفلام الأجنبية الواردة أو الأفلام المحلية وعن مبررات تلك القرارات وأسبابها ، وأن هناك فجوة وتعارضاً أحياناً بين رقابتي التلفزيون والمصنفات الفنية ، وأن كلا منها تتخذ قراراتها بعيداً عن أختها وكان كلا منها تنتمى إلى بلد مخالف ، ولهذا لوحظ أن الفيلم الواحد يتخذ وضعاً بدور العرض السينمائى غيره بالتلفزيون ، فبينما نجده محظوظاً منه بعض المشاهد أو الألفاظ بدور العرض ، نجد أن تلك المشاهد والألفاظ معروضة بالتلفزيون .

ومثال لذلك فيلم الخرساء<sup>(٤)</sup> الذى رأت الرقابة على المصنفات الفنية التخفيف من قسوة وطول أحد مشاهدته والذى يصور الفتاة الخرساء التى اهتمت في

(٤) تمثيل سميرة أحمد ومن إخراج كمال الشيخ .

شرفها ، واجتمع عدد من النسوة بصحبة الداية للكشف عليها موضعياً للتأكد من علريتها وأخذن يسحبنها عنوة ويقسوه من أسفل السلم إلى حجرة بالدور العلوى والفتاة الصغيرة البريئة تصرخ وتولول .

وكان في ذهن الرقابة على المصنفات الفنية حماية المشاهدين من الأطفال الصغار الذين سيثيرهم المنظر بالتأكيد ، وتفاديا لتساؤل لاتهم الحتمية : إلى أين تساق الفتاة ؟ ولماذا ؟ وماذا سيفعل بها ؟

وعرض الفيلم بالتلفزيون كاملاً غير منقوص ، ولم أكن أدري أن حفيدتي ذات الأعوام الخمسة ستشاهد الفيلم بعد إنتاجه بسنوات لتوقعني في الحرج الذي توقعت وأردت أن أتجنبه بالنسبة للمشاهدين من الأطفال ووجهت إلى سؤاها البريء المخرج مستفسرة عن سبب قسوة هؤلاء النسوة مع الفتاة ، وأى ذنب جنت ؟

ولاحظت أن برامج التلفزيون العربى قدمت أفلاماً رأت الرقابة على المصنفات الفنية لأسباب لديها قصر عرضها على الكبار فقط كأن يكون الفيلم جريمة قاسية ، أو خيفاً أو مرعباً بالنسبة للأحداث مما يؤثر على نفسياتهم ، أو أن يكون موضوعه بشكل عام ليس من الموضوعات التى تهيم الأطفال ولا يجوز عرضها عليهم ، بأن يكون موضوعه دقيقاً ، وحواره مكشوفاً أو أنه يعالج مشكلة جنسية مما لا يصح طرحه على تفكير الصغار في أعمارهم البافعة .

هذا ولوحظ أن بعضاً من المشاهدين البالغين لا تحتمل أعصابهم بعض الأفلام المخيفة أو المرعبة ، وأذكر أن جاءتني يوماً إحدى الرقيات باكية متوسلة أن أنقلها من عملها بالرقابة على الأفلام لأنها لا تحتمل مشاهدة تلك الأفلام وأنها تهب من نومها خائفة مذعورة في كل مرة ترى فيها فيلماً من هذا النوع .

ولم يكن الاختلاف في تقديم الأفلام بين الرقابة على المصنفات الفنية أو التلفزيون قاصراً على هذا فحسب ، بل إن التناقض بينهما شمل قرارات مقاطعة إسرائيل يوم كانت نافذة المفعول ، فبينما منعت الرقابة على المصنفات الفنية بعض



الأفلام التي اشترك فيها بعض الفنانين من المطلوب مقاطعة أعمالهم تطبيقاً لقرارات تلك المقاطعة ، نجد أن التلفزيون يسمح بعرض تلك الأفلام : فمثلاً فيلم الهارب<sup>(٥)</sup> الذي عرضه التلفزيون المصري واستقبله مشاهدوه بشغف كبير ، كان بطله ممن ينطبق عليهم قرارات المقاطعة .

وليس معنى هذا أني مع المقاطعة في كل ما تتخذ من قرارات ، أو أني أريد التضيق على المشاهدين . كلا ! ولكني مع احترام القانون ومن هذا المنطلق كانت استجابتي في تنفيذ قرارات مقاطعة إسرائيل ، وكم من مرة جاعني بعض مندوبي الشركات الأجنبية وأخبروني بأن التلفزيون أجاز عرض بعض من الأفلام التي رفضت ، لهذا السبب ، وكأنهم يخرجون ألسنتهم لي .

وفي الوقت الذي كانت تشدد فيه تلك المقاطعة مع الرقابة على المصنفات الفنية ، كان يطالبني بعض مندوبي الشركات بعرض بعض أفلامه التي انطبق عليها قرار الحظر مقترحين حذف الأسماء والناظر المرتبطة بها والممنوعة ، وعندما كنت أرفض هذا الاقتراح حتى لا أكون شريكة في مخالفة القوانين والنظم المتبعة وقتها كان بعض أصحاب الأفلام يتحدثن بعرض فيلمه أو أفلامه بالتلفزيون العربي .

ونفس الشيء كان يحدث بالنسبة للمسرحيات التي يسجلها التلفزيون بمعرفته ويعرضها على شاشته الصغيرة . أن الرقابة على المصنفات الفنية كانت تراعى في ترخيصها للمسرحيات أن جمهور المسرح عدد محدود من المثقفين وعلمى المسرح ، وهو في الواقع جمهور خاص ، إلا أن عرضها على شاشة التلفزيون يخرجها من دائرة الخصوص إلى دائرة العموم أي العرض الجماهيري للرقعة الشعبية العريضة من المشاهدين بأوسع معانيها .

وكما سبق وذكرت لوحظ أن المسرحيات في أداؤها تختلف تماماً عن النص المكتوب لأن الأداء والأضواء والديكور وطريقة الإخراج إلخ كلها عوامل مؤثرة

---

(٥) فيلم The Fugitive وبطله David Janssen

تؤثر في المعاني المختلفة المراد نقلها إلى الجمهور من المشاهدين وكما سبق وذكرت أيضاً فإن بعض الممثلين لا يلتزمون في أداء أدوارهم بالنص المكتوب المرخص ، فهم كثيراً ما يرتجلون حواراً وإضافات وحركات وقفشات غيلة ، وهم يبالغون بالإخلال بالنص في خلو المسرح من المفتشين الفنيين للرقابة أثناء تسجيل التلفزيون للمسرحية . لذا طالبت بضرورة إعادة مراقبة المسرحية بعد التسجيل وقبل عرضها جماهيرياً على مشاهدي التلفزيون وبحيث يتلاءم العرض مع القاعدة الشعبية العريضة بخلوه تماماً مما قد يسيء إلى الجماهير وفي نفس الوقت يتفق مع قرارات المصنفات الفنية .

إن التلفزيون وسيلة اتصال جماهيري ذريعة التأثير ، سريعة الانتشار ، ولما كان التلفزيون أداة توجيه وتثقيف ، ليس أداة تسلية فحسب ، كان لزاماً أن نفكر مرة ومرة فيما يقدم من برامج ، وإذا كانت الرقابة على المصنفات الفنية تتحيز في عرض الأفلام بالنسبة لدور العرض السينمائي مرة فعلينا أن نعيد التفكير عشرات المرات بالنسبة للتلفزيون لأن المشاهد حر في اختيار دار العرض السينمائي التي يريد ، بينما التلفزيون يقتحم البيوت على أصحابها اقتحاماً ، بكافة المستويات الثقافية وكافة الأعمار والقطاعات فارضاً برأيه وعروضه على الناس كافة

ورأيت أن تناقض الإذاعة والتلفزيون مع الرقابة على المصنفات الفنية من الأوضاع المعيبة والتي تصيب أجهزة هامة مخلصه من أجهزة الدولة بالتصدع والتخطيط وهي في النهاية تعمل كلها من أجل هدف وصح واحد هو بناء الإنسان المصري بناء سليماً صحيحاً ورأيت أن من واجبي أن أنبه إلى الخلل الذي لمست .

ولهذا كنت أثير تلك المسألة بصفة مستمرة مع الوزراء المختلفين بوزارة الثقافة كلما أتيت لي الفرصة .

وظننت ذات يوم أن الفرصة مواتية عندما ضمت الأجهزة الثلاث الإذاعة والتلفزيون ورقابة المصنفات تحت إمرة وزير واحد<sup>(٦)</sup> بضم وزارتي الثقافة والإرشاد

(٦) الدكتور عبد القادر حاتم .

القومي معاً ، بل وأصبحت رقابتا التلفزيون والمصنفات الفنية في يد شخص واحد<sup>(٧)</sup> وأثرت معه موضوع التضارب بين الرقابتين وأنها فرصة كبيرة لينسق بينهما ، وعندما ضربت له مثلاً معترضة لديه على عرض التلفزيون لفيلم<sup>(٨)</sup> قررت رقابة المصنفات الفنية قصر عرضه على الكبار فقط ، لم يبدِ أى اهتمام بل واعتذر أن هذا النوع من الأفلام يعرضه التلفزيون بعد التاسعة ، وأن على الآباء أن يراعوا أد أبناءهم ناموا بعد هذه الساعة . . !!

وظل موضوع تناقض الرقابات يشغلى إلى أن أصبحت مديرة للرقابة على المصنفات الفنية لا أف من إبداء ملاحظات كلما أستطعت . وعندما تكون مجلس الرقابة<sup>(٩)</sup> كان من أولى المسائل التي أثيرتها وعرضتها عليه في جلسته الأولى هو<sup>(١٠)</sup> ذلك الموضوع .

وطالب المجلس بضرورة التوفيق بين الموقف السياسى الذى يفقه التلفزيون بصفته تابعاً لوزارة الإرشاد القومى ، والموقف الأخلاقى للمصنفات الفنية باعتبارها تابعة لوزارة الثقافة ورأى ضرورة وجود لجنة مشتركة بينهما .

وفعلًا اتصلت الرقابة بالتلفزيون وحضر اجتماع مجلس الرقابة<sup>(١١)</sup> لأول مرة مدير إدارة النصوص<sup>(١٢)</sup> ببيتة التلفزيون نائباً عن مدير عام البرامج .

وناقش الأعضاء إمكانية التعاون بين رقابتي التلفزيون والمصنفات الفنية ، كما اقترح أحد الأعضاء<sup>(١٣)</sup> وجوب تشكيل رقابة واحدة للجهازين بينما اقترح مقرر الجلسة «حلاً» وسطاً بعمل لقاء مشترك بين الرقابتين ، وأن يتم هذا اللقاء بصفة

---

(٧) عبد الرحيم سرود .

(٨) ميروشيا حبيق .

(٩) قرار وزارى رقم ٩١ لعام ١٩٦٨ .

(١٠) في ٢٧/٥/١٩٦٨ .

(١١) الجلسة ٣٠ في ٢٥/١٠/١٩٦١ .

(١٢) اسماعيل القاضى .

(١٣) نجيب عفو .

مستمرة حتى يتفق الجانبان على رأى موحد ، وأن يكون القرار ملزماً لكلا الطرفين . كما ذكر أن القانون الرقابى عندما صدر ، كانت الرقابة على المصنفات الفنية هي الأصل ثم صدر قانون استثنى هيئة الإذاعة منه لتقوم بمراقبة مصنفاتها وعلى ذلك لا يجوز بحال من الأحوال أن تتجاوز الرقابة الخاصة الرقابة العامة ، وطالب أن تبلغ جميع الملاحظات الرقابية بالمصنفات الفنية إلى التلفزيون .

كما رأى عضو آخر<sup>(١٤)</sup> أن يلتزم التلفزيون بتنفيذ ما هو داخل في اختصاصه ، كما يلتزم بقرارات الرقابة على المصنفات الفنية ، لأن اعتراض وزارة الإرشاد على قرارات الرقابة فيه إلغاء لوزارة الثقافة بمعنى أن لابد للتلفزيون من الإلتزام بقرارات الرقابة على المصنفات الفنية ، أما إذا استورد التلفزيون لنفسه حلقات بوليسية مثلاً أو علمية أو غيرها ففى هذه الحالة وجب التفاهم بين الرقابتين حتى لا يقوم تناقض بينهما ، كما رأى أن يكون التفاهم على مرحلتين مرحلة دائمة وهى التى يتخذ فيها قرارات أساسية دائمة والأخرى مرحلية حسب التطورات السياسية وذلك تفادياً لعرض أنواع معينة من الإنتاج الفنى ، كما طالب بإبلاغ التلفزيون بصورة من محاضر جلسات مجلس الرقابة .

ووافق مندوب التلفزيون على ما أبدته من ضرورة مراجعه المصنف بعد تسجيله وحذف المشاهد التى تسيء إلى رأى العام والتى بها إخلال بالأداب العامة حيث إن هذا هو المبدأ الذى يسير عليه .

كما وافق مندوب التلفزيون على إبلاغ التلفزيون بالمبادئ التى يقرها مجلس الرقابة والتى تبلغ إليه حتى إذا ما كان هناك للتلفزيون وجهة نظر فى هذه القرارات نوقشت فى اللقاء المشترك التالى بين الجهتين كما طالب بإبلاغه بقرارات مجلس الرقابة السابقة فوافق المجلس وكنت قد طالبت بأن يمثل التلفزيون عضو بصفة مستمرة فى مجلس الرقابة .

---

(١٤) سامى داود .

وعندما اقترح أحد الأعضاء<sup>(١٥)</sup> أن تقتل رقابة المصنفات الفنية برفاقى الأذاعة والتليفزيون لأنها أكثر تساهلاً اعترض عضو آخر<sup>(١٦)</sup> بأن الأذاعة ما هي إلا جهاز موجه وكثيراً ما تجذب نفسها في منافسة مع الأذاعات الخارجية ولذا فهي تعمل جاهدة في جذب الجمهور إليها وبالتالي فإنها تبحث عن جميع المشوقات وتركزها دائماً قبل وبعد نشرات الأخبار ، كما أن هذا هو السبب في تعدد الإذاعات عندنا حتى لا يتجه المستمع إلى إذاعات أخرى وبالتالي تستطيع الأذاعة أن تقول له ما تريد .

واعتمد وزير الثقافة<sup>(١٧)</sup> محضر مجلس الرقابة وعليه استمر مندوب التليفزيون في حضور جلسات مجلس الرقابة إلى أن أوقف العمل بمجلس الرقابة بتغير الوزارة<sup>(١٨)</sup> .

وشكل الوزير الجديد «اللجنة الاستشارية»<sup>(١٩)</sup> لتحل محل مجلس الرقابة بقرار وزاري حدد فيه اختصاصات اللجنة وأعضائها .

(١٥) نجيب محفوظ .

(١٦) سامي داود .

(١٧) د . فروت عكاشة .

(١٨) تولى بمعه يوسف السباعي آخر جلسات المجلس جلسة رقم ١١٧ في ١١/١١/١٩٧١ .

(١٩) قرار وزاري رقم ٧٣ في ٢١/٥/١٩٧٣ الفت مادته الخامسة مجلس الرقابة وتكون أعضاء اللجنة الاستشارية من

- |  |   |
|--|---|
| ١ - لجنة المسعيد                                     | الأدبية والكتابة بمؤسسة دار الهلال                  |
| ٢ - صالح جويوت                                       | الأديب الشاعر نائب رئيس تحرير مجلة مؤسسة دار الهلال |
| ٣ - د . رشاد رشدي                                    | عميد المعهد العالي للفنون المسرحية                  |
| ٤ - أحمد رشدي صالح                                   | الأديب الكاتب بمؤسسة الأخبار                        |
| ٥ - كمال الملاخ                                      | الناقد الفنان بمؤسسة الأهرام                        |
| ٦ - عبد الرحيم سرور                                  | وكيل عام التليفزيون بالتماد الأذاعة والتليفزيون     |
| ٧ - موسى حقي   | عميد المعهد العالي للسينما                          |
| ٨ - محمد لمي   | مدير عام التوزيع ودور العرض بالمهية العامة للسينما  |
| ٩ - نبيل الألفي                                      | رئيس قطاع المسرح بالمهية العامة للمسرح والموسيقى    |
| ١٠ - عبد العزيز النسيوي                              | وكيل الإدارة العامة للتفرغ                          |
| ١١ - اعتدال ممتاز                                    | لمديرية العامة للرقابة على المصنفات الفنية          |
| ١٢ - وكيل الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية |   |

ونصت المادة الأولى من القرار الوزاري على أن يكون حسن عبد التعم كامل وكيل وزارة الثقافة ورئيس مجلس إدارة المهية العامة للفنون رئيساً . .

ومنذ توقف العمل بمجلس الرقابة وتم إلغاؤه بتشكيل اللجنة الاستشارية ، انقطعت الصلة بين الرقابة على المصنفات الفنية والتليفزيون تماماً .

وتملكنى إحساس بالملل ، كما شعرت أن عمل مع اللجنة الاستشارية يشوبه إحساس بفقد الثقة إذ أحسست بعدم جديتها الجدية الكافية أو على الأقل كانت في غير حماس وجدية مجلس الرقابة الذى أشعرنى بأنه يريد عمل شيء ما . وكنت أراعى في تقديم الأفلام التى أريد عرضها عليه تاريخ تقديم طلباتها إلى الرقابة والأولية في تقديم الأفلام دون الإلتفات إلى نوع الفيلم أو صاحبه ، الأمر الذى افتقدته في تعامل مع اللجنة الاستشارية والتى لاحظت أنها تفضل رؤية أنواع بعينها من الأفلام وتعزف عن رؤية أنواع أخرى واتخذت من اجتماعها نوعاً من التسلية أو التسرية حتى أن أطلقت عليها مشنقة «لجنة الأنس» .

وكنْتُ قد سبق أن تحدثت إلى وزير الثقافة عن موضوع تعدد الرقابات وتضاربها وتملكنى نوع من الفتور كما سبق وذكرت وتركت الأمر كلية ، ومرت فترة ليست بالقصيرة بعد أن تولى نفس الوزير أمر وزارة الثقافة للمرة الثالثة وقد ضم إليها في هذه المرة وزارة الإعلام ، وذات صباح تحدثت إلى الوزير<sup>(٢٠)</sup> تليفونيا حاملاً إلى بشرى استصداره قراراً يلزم التليفزيون بمراجعة القرارات الرقابية التى تصدرها رقابة المصنفات الفنية حتى يكون هناك تناسق ووحدة بين الأجهزة المختلفة ذات الطبيعة الواحدة . كما ألزم هذا القرار الرقابة على المصنفات الفنية بإخطار التليفزيون بقراراتها .

ونفذت هذه التعليمات لفترة على الأقل من وجهة نظر الرقابة على المصنفات الفنية ، وتأكدت بعد مدة قليلة أن التليفزيون لا يهتم كثيراً أو قليلاً بما ترسله الرقابة من بيانات وكففت عن إرسال إخطار بقراراتى ولم يكن هناك أثر لآى رد فعل ما .

وتغير الوزير وكالعادة أهملت قراراته ثم تركت الرقابة .

---

(٢٠) يوسف السباعى عام ١٩٧٣ .

والأمر عندنا أنه : يجب أن يكون هناك تناسق أو تقاض بين الرقابات المختلفة حتى لا تتضارب الآراء في البلد الواحد بالنسبة للشئ الواحد وحتى لا يلغى جهاز جهازاً هاماً آخر مع وحدة الهدف ونبل المقصد .

١ - إن عدم تناسق الجهازين يجعلها هدفاً لسخرية واستغلال جمهور المتعاملين وعلى الأخص الجانب الأجنبي منه .

وأرى أن ترخص رقابة المصنفات الفنية بالأفلام المراد عرضها جماهيرياً بدور السينما مع إلزام أصحاب تلك الأفلام قانوناً بتقديم أفلامهم إلى التلفزيون بنفس الوضع الذى استقرت عليه مع رقابة المصنفات الفنية وفرض عقوبة على المخالف مع وجوب تأكد التلفزيون من سلامة هذا الإجراء .

٢ - للتلفزيون كامل الحرية فى مراقبة ما يستورد من أفلام خاصة به على ألا يعرض بدور العرض السينمائى وإذا عَن لأصحابها عرضها سينمائياً فعليهم أن يخضعوا الرقابة فى طلباتهم بأنها أفلام قدمت للتلفزيون وعلى الرقابة أن تراعى ما استقر عليه رأى التلفزيون بالنسبة لتلك الأفلام .

أما الأفلام التى يصنعها التلفزيون خصيصاً له فهى من شأنه وله مطلق الحرية فى تقييمها وقايتها طالما أنها لن تعرض سينمائياً وإن كنت أرى وجوب مراعاة ما استقر عليه الرأى الرقابى بالنسبة للمصنفات الفنية وما يقيد بها من التزامات .

### الرقابة والإتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب .

كثيراً ما تعرضت الرقابة لضغوط مختلفة تبعاً لما كان يصيب الفكر أو الفن أو الأدب من تضيق أو ارتداد حسب ظروف معينه . وفى واقع الأمر كان ما يصيب الرقابة هو انعكاس لما يقع على وزارة الثقافة نفسها من ضغوط سواء أكانت من الإتحاد الاشتراكى أو مجلس الشعب أو ضغوط أخرى خارجيه أو تغييرات سياسية مختلفة الخ .

وكنت أعتبر رد فعل وزارة الثقافة بالضغط على الرقابة إجراء تعسفيا ، وقيدا فوق القيود ، لأن ترخيص الرقابة لمصنف فى ما فى ظروف معينة يخضع ذلك المصنف لتلك الظروف ، وليس معنى هذا إعادة الترخيص بالمصنف الفنى فيما إذا تغيرت تلك الظروف ، وفى رأى أن مدة الترخيص لعشر سنوات للمصنف الفنى ، مدة طويلة نسبيا ، وأرى الاكتفاء بخمس سنوات فقط لأن التغيرات التى تمر بها البلاد النامية وبلاد المنطقة أسرع بكثير من مدة العشر سنوات .

والرقابة شأنها شأن باقى أجهزة الفكر والرأى فى الدولة تتأثر تأثرا ملموسا وشديد الحساسية بالتغيرات السياسية أو حتى تغيير الوزارات المختلفة ، مما كان يدعو باستمرار لمطالبتها بتغيير نظرتها إلى المصنفات الفنية المختلفة عند منح الترخيص ، بل وكثيرا ما كان يطلب منها إعادة تقييم بعض المصنفات التى أجازت بالفعل بإجراء حذفات معينة بل ومنع ما يتعارض والسياسة الجديدة المغايرة ، وكثيرا ما وضعت الرقابة ذاتها موضع المساءلة مسئولية مباشرة عما أجازت من مصنفات فنية فى ظروف مواتيه وقت إجازتها ، وكأن المصنف الفنى المجاز من صنعها هى ، ولا أغالى إذا قلت إنه كان يبطش بها أحيانا دون سابق إنذار أو تنبيه عما أجازت وكان مناسباً فى وقته .

وفى رأى أن فى هذا استخدام سىء لسلطة الرقابة ، فبدلا من أن تكون الرقابة إجراء وقائيا اتخذت أو استخدمها البعض سيفا مسلطا وأداة إرهاب .

إن إعادة النظرة الرقابية فى مصنف ما بعد عرضه جماهيريا ودون مبرر قانونى ، مدعاة لزعزعة الثقة فى الرقابة نفسها كجهاز للدولة ، كما أن هذا الإجراء يتسبب عنه بلبلة فى رأى بالنسبة للرقباء أنفسهم ، وبالتالي للرأى العام الجماهيرى وهو الأهم . وكنت أشعر أن فى هذا الإجراء تناقضا شديدا مع نفسى وعلمؤ بها بالمرارة والأسى ، ولا أخفى سرا إذا قلت لى كثيرا ما كنت أتعاطف مع أصحاب المصنفات الفنية ، وعمل الأخص فيما إذا كنت مقتنعة بإجازة المصنف ، لأن نظرتى كانت تنصب



في المقام الأول على المصنف نفسه في موضوعية تامة ، بغض النظر عن يكون صاحبه أو مقدمه واني لفخورة حقاً بهذا وسعيدة به .

وأذكر ذات مرة أن كان أمامي سيناريو لإحدى قصص أحد وزراء<sup>(٢١)</sup> الثقافة ، وكان الرقيب قد أشار في تقريره إلى وجود بعض الشتائم والسباب بالسيناريو وطالب بالتجاوز عنها خشية غضب الوزير ، ورفضت الرأي وصممت على الحذف اعتقاداً مني أن المجال السينمائي أو المسرحي ليس مجالاً لنشر أو تلقين السباب والشتائم بين الناس ، كما أن الرقابة اعتادت منعها منذ أمد طويل ، والوزير عندي شأنه كشأن باقي المتقدمين للرقابة .

وتصادف دخول وكيل وزارة الثقافة الذي لمح تأشيرتي ، وأشار عليّ في أن استأذن الوزير من باب اللياقة فيما أريد اتخاذه من إجراء ، وبعد تردد أمسكت بسماعة التليفون ، وكلمت الوزير الذي قال لي بالحرف الواحد : «أنت الرقيبة وهذه مسئوليتك فاتخذى الإجراء الذى تريته ، وأنا شخصياً وقبل مسئوليتى عن وزارة الثقافة كنت أقف ضد الرقابة ، أما الآن فأنا أقدر مسئوليتك تماماً ، وأعطيك كل الحق ، وأساند الرقابة مائة في المائة» .

وكما سبق وذكرت لم يكن هناك مسار محدد أو معين للهجوم على الرقابة في اتهامها ، فأحياناً كان حول الإنتاج المصرى كله أو بعضه ، ومرة أخرى ضد الإنتاج المستورد وثالثة ضد جهاز الرقابة ، ومرات ينصب الغضب على شخص الفرد زوراً وبهتاناً وربما عن سوء فهم وعدم إدراك لطبيعة العمل الرقابى .

وأذكر ذات مرة أن أوقفنى موقف المتهم<sup>(٢٢)</sup> زميلة دراسة ووزيرة سابقة لوزارة الشؤون الإجتماعية ومسئولة وقتها عن لجنة الثقافة والفكر بالإتحاد الاشتراكى العربى .

---

(٢١) للرحوم يوسف السباعى .

(٢٢) د . حكمت أبوزيد .

ف ذات صباح دق جرس التليفون لتقول لى : «أنت متهمة بإفساد السينما  
والمرسح والأدب فى مصر !! ... ومطلوب حضورك إلى الإتحاد الإشتراكى لتدافعى  
عن نفسك وفضحك ما شاء الله لى أن أضحك وقلت مداعبة : «أفهم أنى قد أكون  
مسئولة عن إفساد السينما ... جائز ... وأفهم أنى قد أكون مسئولة عن إفساد  
المرسح وأيضا هذا جائز !! ولكن بالله عليك كيف أكون مسئولة عن إفساد الأدب فى  
مصر ؟؟ !! هل أنا أمسك بيد الكتاب فيكتبون ما أشاء ؟؟ !! هل أملك عليهم  
فيطيعون ؟؟ !! ... ها لدى عصا سحرية مؤثرة على كل كتاب مصر ... ولا  
أدرى ... ؟؟ !! ... ومن ... سادة إلى الحد الذى أفسد معه الأدب جميعا ... ؟؟ يا  
المهى ... بالله عليك كيف يمكن أن ... ب فى مصر ... »

وذهبت إلى الإتحاد الإشتراكى فى الميعاد الذى تحدد وجلست أمام اللجنة  
الثقافية به ... وجلس أمامى خمسة أوسنة من الشبان لم أعرف حتى أساءهم والسيدة  
التي ذكرت ، وشعرت لدقائق بآساة حقيقية ... فكيف يكون هؤلاء الشبان هم  
المسؤولون عن الثقافة والفكر وتوجيهها فى البلاد ؟؟ ! وأى حق يعطيهم مساءلتى  
واتهامى ... ؟؟ ! ولكن لا بأس فلعلها فرصة لأن أشرح لجهاز مفروض فيه أنه جهاز  
هام بالدولة : ماذا أفعل وما هى مهمة الرقابة ...

افترضت فيهم الجهل التام ابتداء ، وعلى مدى الثلاث ساعات والنصف  
أخذت أشرح وأبين للجنة المذكورة ودون أن أقاطع ولو لمرة واحدة - ما هية  
الرقابة ... مفهومها وعملها وأين تقف حدودها ، والقوانين المنظمة لها ، وقصورها  
بالنسبة للتطبيق ، والإجراءات المتبعة ، والقائمين على الرقابة ، والمفاهيم الرقابية  
المفروضة والمطبقة بالفعل ، وسبب تخلف بعض الرقباء وخطأ تعيينهم بالقوى  
العامة ، ومتاعب الرقابة وقصور أجهزتها والأخطار التي تتعرض لها ، والضغط  
المختلفة التي تقع عليها وعدم فهم مهمتها ، والإغراءات ... الخ الخ ...

وعندما انتهيت من حديثى قالت : «نحن فعلا كنا نجهل ما هية الرقابة  
وعملها ، ... والآن أنت براءة ومظلومة فعلا» ...

وانجحت إلى مكتبى وكأنى كنت فى معركة حامية ، وحمدت الله أن عدت إليه  
ساله ، . . . ولكن حزنا شديدا قد ملأ كيانى كله . . فانا أعمل فى ميدان مجهول  
كلية لدى الخاصة من الناس ، والذين يسكون بزمام الأمور ، فكيف الحال مع  
الكافة منهم ؟! . . .

ومن أولى الأزمات التى تعرضت لها فى حياتى العملية ماكان بعد تعيينى (٢٣)  
مديرة عامة للرقابة على المصنفات الفنية بقليل ، إثر إلغاء نذب المدير السابق  
للمصنفات الفنية ، وكان قد رخص كما سبق وذكرت بأفلام ومصنفات فنية اعتبرت  
على قدر من الجراءة سواء فى الحوار أو المناظر أو الموضوع ونار مجلس الشعب ثورة  
عارمة ضد وزارة الثقافة والى طالبتنى بإعادة تقييم ومراقبة جميع الأفلام التى أجازها  
المدير السابق ، سواء منها ما عرض جماهيريا أو لم يعرض بعد .

وكانت هذه الفترة قاسية شديدة القسوة ، فالمهمة شاقة ومملة ومحزنة ،  
والنكسة ما تزال رابضة بكل عنفها وقسوتها وآلامها ، والرأى العام ناثرا على الأفلام  
والرقابة وهى حيرى لا تدرى فيها السماح بالترخيص وفيما المطالبة بالمنع ، ومجلس  
الشعب غاضب كل الغضب ، والمسئولون عن وزارة الثقافة فاقدو أعصابهم أو  
كادوا . . وكنت فى محك التجربة ماأزال-على حدتعبيرهم-وعلى أن أثبت جدارى  
ورسوخ قدمى فى الرقابة ، وكفأتى كأول سيدة تتقلد منصب مدير عام الرقابة على  
المصنفات الفنية فى ظروف غاية فى الصعوبة والدقة .

ولكن أسئلة كثيرة دارت فى رأسى ، لماذا ترك المدير السابق ليرخص بكل هذه  
الحصيلة من الأفلام على مدى شهور والى أصبحت مثار سخط واعتراض المسئولين  
بعد إلغاء نذبه . . ؟! ولماذا بكل هذا العنف . . ولماذا لم يُعترض عليه أثناء وجوده  
ومطالبته بوقف هذه الموجة من الأفلام التى سموها بالأفلام الجنسية . . ولماذا أنا  
بالذات التى أكلف بهذا . . وسألت الله العون والقوة وجندت النفس والزملاء الذين

---

(٢٣) حيث فى ١٩٦٨/٦/٢٤ بعد إلغاء نذب المستشار مصطفى درويش .

وجدت منهم كل العون والمحبة والتقدير ، ولم تكن المهمة صعبة في حد ذاتها لأن معظم الأفلام كنت قد رأيتها من قبل ودونت فيها ملاحظاتى ، وكان المنع بالطبع أيسر الأمور ، ولكن الصعوبة الحقة وما يدعو إلى الحزن هو سحب فيلم من الأسواق وما يترتب على ذلك من متاعب ومشاكل عديدة أيسرها ما يسببه ذلك من ضيق للجمهور الذى اشترى التذاكر ، وما فى هذا الإجراء من استفزاز لمشاعره ، فمن حقه أن يرى الأفلام دون وصاية أو حجر على حرياته ، ولا أقل من ألا نشعره بوطاة ذلك القيد ، ناهيك عما يحدث من بلبلة بدور العرض وداخل الشركات بسبب تغيير الفيلم المعروض دون إعلان عن الفيلم التالى أو قبل انتهاء مدة الفيلم المعروض بالفعل ، وكما حدث مرات أن حطم بعض الجمهور الغاضب داراً للعرض أو أكثر وما يتبع ذلك من مشاكل وكان كل ذلك ينعكس لدى بمكتبى .

وما حدث لفيلم «شقة العاشق» The Pent House السابق الحديث عنه مثلاً جيداً لما كان يصيب الأفلام ، ولو أنصفت وزارة الثقافة ، لما وضعت نفسها والرقابة فى هذا الحرج من الإهتزاز وفقدان الثقة بأن تضع لنفسها سياسة منهجية موحدة ومعتدلة ، ترضى جميع أطراف المجتمع ، لا أن تبسط يدها تارة ، وتضييقها أخرى ، ولا تتخذ قدوة فى القانون الرقابى الفرنسى ، بالأى يتعرض وزير ما جديد لما سبق ورخص به سابقه حتى يستمر العمل بالرقابة بثقة وموضوعية تامة .

وتعرضت الرقابة إلى هجوم من لجنة المسرح بالاتحاد الاشتراكى حتى أنها أرسلت<sup>(٢٤)</sup> تشكوماً من الرقابة على المصنفات الفنية اتهمتها بأنها اتخذت مواقف من المسرح السياسى أضرت بالفن وعرضت النشاط المسرحى للانكماش وهددته بالتجمد واعتبرت اللجنة أن تفويض جهات إدارية كالرقابة من المسرح تحت مبدأ أن الخطأ فى الإباحة يعرض الموظف إلى المسئولية بينما الخطأ فى الحظر لا يسأل عنه الموظف ، واتهمت تلك اللجنة الرقابة بأنها أميل للحظر وأنها أخضعت فى سنواتها

---

(٢٤) أرسلت لجنة المسرح بالاتحاد الاشتراكى شكواها إلى وكيل أول وزارة الثقافة - عبد النعم الصاوى - بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ .

الأخيرة الأعمال الفنية لاجتهاد الموظف الرقيب في انتأويل والاستنتاج أخذاً بالأحوط وإيثارا للسلامة ، وعليه رأى المجتمعون في تلك النجدة أن الجهاز السياسى الذى يشرع للفكر ويوجه للأيدىولوجية في البلاد لا بد أن يكون هو المرجع في الرقابة على المصنفات الفنية وهو الحامى لحرية الفكر الفنى والأمين عليها !!

ورغم اتمام تلك اللجنة للرقابة بأنها تسببت بمواقفها في تعريض النشاط المسرحى للانكماش والتجمد لوحظ أن الرقابة تلقت في خلال عام ١٩٦٨ ما بلغ عدده ٢٢٤ مسرحية من فرق المؤسسة وفرق القطاع الخاص وغيرها فأجازت منها ٢١٧ مسرحية ومنعت عرض سبع<sup>(٢٥)</sup> مسرحيات فقط ، كما أنها أبدت ملاحظاتها على عدد من المسرحيات الأخرى .

ولاحظت الرقابة أنه عقب النكسة في ٥ يونيو مباشرة قُدم للرقابة عدد من المسرحيات امتلأت بروح الغضب وخلت من الأمل في الانتصار على أسباب هذا الغضب بل وامتلات بالتجريح للنظام العام والاتحاد الاشتراكى ذاته ، وكانت الرقابة قد رأت منعها اعتقاداً منها أن هذا هو الاجراء الأمثل حفاظاً على النظام العام وقتها بل على مصلحة فن المسرح ذاته واعتقاداً منها بأنه فن معبر عن مصلحة البلد كما هو معبر عن تجربة المؤلف أو المخرج .

وكنتم بعد أن توليت شئون الرقابة قد أردت أن أكفل الضمانات للمؤلف في ظل القانون والديمقراطية وحرصت على أن تتعاون الرقابة دائماً مع الفنانين من المؤلفين والمخرجين بأشراكهم معها في مناقشة ملاحظاتها قصداً منها إلى أن يتم

- 
- (٢٥) ١ - لزاد لميخائيل رومان مقدمة من مسرح الحكيم في ١٩٦٨/١/٢٤ .  
٢ - الالة غنصى ليهيج اسماعيل مقدمة من كلية الزراعة بجامعة القاهرة في ١٩٦٨/٤/١٤ .  
٣ - كان ياما كان لمصطفى هيجت مصطفى مقدمة من الثقافة الجماهيرية في ١٩٦٨/٤/١٨ .  
٤ - الخفافيش لمحمد يسرى عمود مقدمة من شركة الصوف للفلز بالاسكندرية في ١٩٦٨/٥/١٨ .  
٥ - الطوفان لد . محمد عبده عزام مقدمة من محمد الطوخي في ١٩٦٨/٩/١٠ .  
٦ - مطلوب ليمونه لأحمد سعيد مقدمة من أحمد سعيد في ١٩٦٨/٩/٢٥ .  
٧ - ماسة الحسين لعبد الرحمن للشرقاوى مقدمة من المسرح القومى في ١٩٦٨/٩/٣٠ .  
وكان الاعتراض على الأخيرة من الأزهر وليس من الرقابة والتي اشترطت مراقبة الأزهر فلم يوافق .

التعديل بالاتفاق المتبادل وليس عن طريق إعمال السلطة ، ومثال لذلك ما حدث بالنسبة لمسرحيات دائرة الطباشير<sup>(٢٦)</sup> القوقازية ومسرحية<sup>(٢٧)</sup> بلدى يابلدى وكانت الرقابة حريصة على اتخاذ موقف أيجابي في تحمل مسئوليتها على أساس أن الإباحة هي القاعدة وأن الحظر هو الاستثناء .

وفي هذا الوقت بالذات الذى أنهم فيه الاتحاد الاشتراكى الرقابة بأنها سلطة إدارية كالسلطة البوليسية ، كان قانون الرقابة المنظم لها وأسلوبها في التعامل يجعل ضمانات ديمقراطية بالنسبة لفناني المسرح ، فكانت قرارات الحظر تصدر ابتداءيا بعد أن يكون قرأ النص المسرحى عدد لا يقل عن ستة من الرقباء كلهم خريجو جامعات ومعاهد فنية عليا يراعى فيهم أن يمثلوا خبرات مختلفة وبعضهم يعمل رقبيا لمدة عشرين عاما أو يزيد ، وكان قرار الحظر قابلا في ذلك الوقت للمراجعة أمام مجلس الرقابة الذى أنشئ بعد النكسة مباشرة ويتألف كما سبق وذكرنا من ثمانية أعضاء<sup>(٢٨)</sup> من خارج موظفى الرقابة من أصحاب الرأى والفنانين والنقاد والمؤلفين والمستغلين بالحياة العامة .

وكان السادة أعضاء مجلس الرقابة أعضاء نشطين أيضا في لجان الاتحاد الاشتراكى وبعضهم في اللجان المتفرعة من لجنة التوجيه والفكر . وكان هذا المجلس ينظر في قرارات المنع التى تصدرها الرقابة ويصدر المجلس قرارات مسببة تعرض على وزير الثقافة الذى كان له حق تعديل القرار بالإباحة أو المنع وفى النهاية كان من حق المؤلف أو الفرقة المسرحية التظلم منها حسب القانون .

وهكذا كنا نجد رغم الاتهام الموجه إلى الرقابة أن القرارات الجمهورية الرقابية والقرارات الوزارية كلها كفلت حق المؤلف والفرق المسرحية في الاحتكام وضمن

---

(٢٦) من إخراج سعد أردش .

(٢٧) للكبير رشاد رشدى .

(٢٨) هم وقتها : نجيب محفوظ . أحمد بدرخان . سامى داود . وجيه النقاش . أمينة السعيد . د . مصطفى الخشاب . د . مصطفى سوف . حسن عبد المتعم . وعندما اعتلوا رجاى النقاش فيها بعد حل محله كمال الملاخ

لهذا الحق درجات مختلفة من الاحتكام وراعت هذه القرارات إشراك الجهات القانونية المسؤولة وأهل الرأي البارزين على أعلى مستويات مسئولة في وزارة الثقافة في اتخاذ القرار النهائي كل ذلك لأن الرأي القانوني الدستوري المستقر في كافة بلاد العالم هو أن الرقابة على المصنفات الفنية أو الصحف أو أدوات الإعلام أو أدوات الاتصال الجمعي هي جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة ومن مسؤوليتها ، وعلى سبيل المثال ظلت الرقابة على المسرح والسينما في إنجلترا معمولاً بها من بداية القرن السابع عشر إلى وقت قريب وهي موكولة بحامل أختام الملكة في حين أن هناك نظاماً برلمانياً (مجلس العموم ومجلس اللوردات) ونظاماً حزبياً ديمقراطياً يتولى الحكم ، فلا يتزعزع الرقابة من إدارة الدولة بل يمارس النظام الحزبي سلطته العظمى كممثل للسلطة الشعبية عن طريق مراقبة ومحاسبة تصرفات السلطة التنفيذية في كل مجال بما في ذلك مجال الرقابة .

وكان المعتقد في وقتها أن الاتحاد الاشتراكي هو السلطة العليا ممثلة في الإرادة الشعبية له حق ومسئولية الرقابة ومحاسبة السلطة التنفيذية عن تصرفاتها والتعاون معها لتصويب هذه التصرفات قصداً إلى الحفاظ على النظام العام والدين والأخلاق التي هي مسؤولية الدولة والجهاز السياسي والتي تختلف نظرة الفنان الفرد إليها ومدى مسؤوليته بإزائها ومن هنا كانت حكمة إنشاء الرقابة على المصنفات الفنية داخل إطار الجهاز التنفيذي . ويلاحظ أن الرقابة الفنية منذ إنشائها ظلت عاملة في مختلف الظروف حتى الآن كجزء من أداة الدولة التنفيذية ونفس الحال موجود بدرجة أو بأخرى في كل بلاد العالم غربيها وشرقيها .

والواقع أنه حدث تطور هام في نظرة الدولة إلى الرقابة فقد ظلت في الفترة ما بين إنشائها حتى إنشاء وزارة الثقافة بعد الثورة جزءاً من وزارة الداخلية ، ثم رأت الدولة أن عمل الرقابة على المصنفات الفنية متصل بالثقافة والفن كما هو متصل بالمحافظة على النظام العام . فنقلت الرقابة إلى وزارة الثقافة باعتبارها الجهة المسؤولة أمام الدولة عن تنمية الثقافة والفنون والتي تتبعها فرق المسرح ومبانيه ومؤسسته

والمفروض قانونا ودستورا أن تخضع قرارات الرقابة ووزارة الثقافة لمحاسبة السلطة التشريعية والسلطة السياسية .

ومعنى هذا أن الرقابة بهذا المفهوم ليست جهة إدارية كرجل البوليس بل هى جهاز الدولة الفنى الذى يعمل على حاية نظام الدولة العام ونظامها الاجتماعى وقانونها الرضى فى مجال الأغنية المسجلة ، أو المسرحية أو الفيلم وأهم مقومات القائمين عليها هو تنبيه الفنان الذى يريد أن ينطلق بفنه وأن لا حرية فى مخالفة القانون وهى تناقش الفنان ليسير بفنه إلى ركب الحرية والبناء .

ونلاحظ أن المسرحيات التى تناقش قضايا سياسية سواء أكانت مؤلفة أو مترجمة أو نابعة من واقعنا أو بمثابة لواقع اجتماعى مختلف معبرة عن عاداتنا وتقاليدينا أو مناقضة لها هذه المسرحيات لا تصل للرقابة عن طريق واحد بل تصلها من كل من يزمع تقديمها على المسرح ويراعى عند قراءتها وفحصها اعتبارات مختلفة منها على سبيل المثال موقف مقاطعة إسرائيل الذى كانت تجمع عليه فى ذلك الوقت ، الدول العربية فى الهيئة المختصة بذلك .

كما تراعى الرقابة التوقيت الذى قد يفوت على المؤلف أو المترجم وعلاقات البلاد بالدول المختلفة ومثال لذلك أنه أثناء تحسين العلاقات بين مصر وفرنسا تقدم أحد المؤلفين<sup>(٢٩)</sup> بمسرحية «قنديل عم حسين» هجوما على الاستعمار الفرنسى فرأت الرقابة أن توقيت المسرحية لا يساير المصلحة العامة ، فطلبت بإرجاء عرضها ووافق مجلس الرقابة على رأى عند عرضها عليه .

كما منعت الرقابة مسرحية «المسامير»<sup>(٣٠)</sup> عندما تقدمت بها مؤسسة المسرح بعد نكسة ٥ يونيو مباشرة ولم تكن قد وضحت ظروف النكسة والخواطر مهتاجة فرأت تأجيل عرض<sup>(٣١)</sup> هذه المسرحية ثم عندما انكشفت الرؤيا صرحت نفس الرقابة

(٢٩) أحمد عطية .

(٣٠) تأليف سعد وهب .

(٣١) فى ١٩٦٧/٩/٧



بعرض<sup>(٣٢)</sup> المسرحية ولا يخفى ما بها من نقد سياسى واجتماعى وأذكر أن سائنى وزير الثقافة<sup>(٣٣)</sup> وقتها تلفونيا وبناء على شكوى المؤلف عن سبب منع المسرحية وعندما ذكرت له السبب طالبنى بإرسال تقريرى المكتوب عنها ، وعندما فعلت تحدث إلى تلفونيا مرة أخرى بهذا الرأى ومؤيدا الرقابة فى قرارها .

### «الرقابة والاتحاد الاشتراكى وفيلم ميرامار»

تدور أحداث الفيلم<sup>(٣٤)</sup> فى بنسيون ميرامار ، وتديره إحدى السيدات الأجنيات وتقوم على خدمة البنسيون «زهرة» الشغالة الريفية الحسنة . يلتف حولها ويتشابك نزلاء البنسيون وهم مجموعة مختلفة من الشخصيات تدور أفكارها فى إطار ما أحدثته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من تغير حوارى : فهناك «طلبة مرزوق» الذى استولت الحراسة على أملاكه ، «وسرحان البحيرى» الانتهازى وعضو الاتحاد الاشتراكى ، ومدعى الاشتراكية ، وله نشاط فى المنظمات الاشتراكية ونراه يجتلس ويقتل ، وعباس جدى» الذى حددت ملكيته بمائة فدان ولكنه يعيش عيشة مرفهة ، «ومنصور باهر» الذى انخرط فى الشيوعية ثم تنصل منها ، ويطارد من زملائه بينما أخوه ضابط البوليس يضغط فى إبعاده عنهم خوفا على نفسه ومركزه .

تطمع «زهرة» فى حياة شريفة نظيفة ، وتصد الطامعين والمغرضين من نزلاء البنسيون ، يستغل الفرصة «سرحان البحيرى» الانتهازى ويعددها بالزواج ، تحاول «زهرة» الرفع من شأنها بتلقى العلم حتى تكون كفتا له ، لكنه يتحول بانتهازيته إلى مُدْرَسَتها ثم تتكشف لها حقيقة ويقبض البوليس عليه ونجد زهرة وقد سارت مع بائع الجرائد الذى أحبها وطالما تمنّاها وجاهد ليكفل لها العيش الكريم .

(٣٢) بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨ .

(٣٣) د . ثروت عكاشة .

(٣٤) قصة نجيب محفوظ . إنتاج شركة القاهرة للإنتاج السينمائى . إخراج كمال الشيخ سيناريو ممدوح الليث . تمثيل شادية . عماد حدى . يوسف وهبى وعبد المقيم إبراهيم . يوسف شعبان . عبد الرحمن على .

دخل (٣٥) الفيلم الرقابة وكنت في إجازتي السنوية ، وسجل الرقيب رأيهم في الفيلم وأبرزوا بعض العبارات النقدية المباشرة أو التي قيلت على لسان بعض الشخصيات الموتورة والتي كنا نتعرف عليها من خلال تلك العبارات ومعظمها مأنفوه به «طلبه مرزوق» الذي أضير من القوانين الاشتراكية ، وأشار الرقيب أن حذف تلك الجمل سيؤثر حتما على تكوين شخصيته ، وكان الرأي عندهم : إما الترخيص بالفيلم كاملا أو منع عرضه كلية لأن حذف الحوار سيضير بالفيلم . وأن تلك العبارات وإن كان مفهوماً أنها تُعبر عن وجهة نظرها الذاتية من واقع مكوناتها النفسية إلا أن هناك احتمال اساءة تأويلها أو فهمها دون إدراك دوافع الشخصية التي تقولها (٣٦) ، ولهذا السبب رفعوا تقاريرهم إلى وكيل الوزارة لاتخاذ رأيه .

وكان قد ترخص بالسيناريو باثنتي عشر ملاحظة رقابية إلا أني عندما تحدثت مع المخرج بناء على التماس تقدم به إلى الرقابة ، ألا بأس من أن أترك له حرية اخراج الفيلم مع التغاضي عن تلك الملاحظات لحين أتمامه ، وكنت أثنى ثقة كبيرة في فن هذا الفنان الكبير ونظراته الثاقبة ووطنيته وتعاونته الصادق بلا التواء أو خداع مع الرقابة ، ولم أرد أن أحوق فنه أو أغل يده كفنان له وزنه وتقديره ، كما أني رأيت ومن موقع مسئوليتي الشخصية أن شخصية عضو الاتحاد الاشتراكي الانتهازي المستغل يجب أن تتكشف أمام الجماهير ، وكنت في دائرة عمل المحدودة جداً أعاني من صغار

(٣٥) بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٧ .

(٣٦) أمثال الجمل المشار إليها :

بقى أتحدا جوزها وهابير من مصر .

يا بيخته .

أ - يظهر الحراسه خدت اللي وروانا والي قدامنا . لما جيا من تلحج جنس في موقعها .

ب - اسكتندريه كان زمان .. لكن دلوقت يرموا الزباله في الشارع .. يعني لما كان جيا عواجلت .

ج - واحد من الاتحاد الاشتراكي .. والثاني أخوه لوا .. ما نكتش وقعنا في وكر جواسيس .

د - ما تترتش على الرجال ليصبح يلاقهم متخلين (يحكم على الحراسه)

هـ - حليث عن سعد زقلول والتعليق ومن أيامه والناس يتشقهف .

و - عايزها ملاكي ياد .. اللي تشغل هنا لازم تبقى تاكس هو المقصود أن زهرة يجب أن تكون مبلحه للجميع .

ز - أئجزها قبل ما تتجزها الحكومة وتتجزز أبوها (المقصود تأمها الحكومة وتأسم أبوها) .

موظفى الإدارة الذين ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكى ويسمحون لأنفسهم بالتغيب أو التقصير فى واجباتهم أو التعالى على زملائهم لاعتقادهم بأنهم فوق القانون ويدعوى أنهم يقومون بأعمال خاصة بالاتحاد الاشتراكى ، حتى أن اضطرت ذات مرة إلى أن أكتب إلى أمانة الاتحاد الاشتراكى بأنى أعتقد أن من أهم أعمال ذلك الاتحاد هو مساعدة الموظفين العموميين وحثهم على القيام بأعمالهم تجاه الدولة والنظام والحرص فى العمل ، وليس تشجيع الموظفين على التهرب من مسؤولياتهم ومن أمكنة أعمالهم دون إذن أو إخطار ، مما دعا الاتحاد الاشتراكى إلى إرسال إخطارات منتظمة ومحددة التواريخ والمدد المطلوبة من الموظفين المشار إليهم إلى الإدارة ، وعندما ترخص بالسيناريو ، كان فى الذهن ما كان دائراً وقتها من حوار حول صلاحية أعضاء الاتحاد الاشتراكى الانهازيين الذين يستغلون مراكزهم فى قضاء مآرب خاصة ، وكان الناس وقتئذ قد بدءوا يظهرهم استياءهم من ذلك .

وعندما انتهى وكيل وزارة الثقافة من مراقبة الفيلم وخشى<sup>(٣٧)</sup> من إساءة فهم العبارات المتعلقة بالتأميم والحراسة والتي ذكرت على لسان الشخصية الموتورة ، وخشى أيضاً الإساءة إلى الاتحاد الاشتراكى بما يمس بالفيلم ، وطالب بعرض الفيلم عرضاً خاصاً جداً على المسؤولين فى الاتحاد الاشتراكى والداخلية تلافا لما سبق فى فيلم القضية ١٩٦٨ .

وفى نفس الوقت كانت قد شُكلت لجنة<sup>(٣٨)</sup> لإعادة النظر فى الفيلم وأقرت هذه اللجنة عدة ملاحظات رقابية ، وفيما يبدو أن مدير شركة القاهرة كان قد تقدم إلى الوزير بشكوى من الرقابة وحاول وكيل الوزارة إنهاءها فى تأشيرته إلى الوزير<sup>(٣٩)</sup> بقوله : [ لا داعى إلى تحقيق بين الرقابة وشركة الإنتاج لأن ما قرره الرقابة قبل تنفيذ الفيلم نفذ أغلبه ، كما أن ما أضيف من قبل الشركة لا يخل بالفيلم ] ، وذكر أن

(٣٧) من نص تأشيرته إلى وزير الثقافة بتاريخ ١٩٦٩/٩/١١ .

(٣٨) مكونه من السيدة أمية السيد . ومدير شركة القاهرة للتوزيع السينمائى (محمد السمرنى) ورئيسة قسم

الأفلام العربية (فاطمة السراج) .

(٣٩) بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢١ .

[ اللجنة السابق الإشارة إليها أوصت بجانب توصياتها بحذف<sup>(٤١)</sup> بعض الجمل كما أوصت بضرورة عرض الفيلم على المسئول السياسى بالاتحاد الاشتراكى العربى حتى إذا ما أقر الفيلم سُمح بعرضه<sup>(٤٢)</sup> ] . ووافق الوزير وقتها على رأى وأخطرت الرقابة<sup>(٤٣)</sup> بقراره .

وعندما عدت من الإجازة ، وجدت ملف الفيلم على مكتبى وقد صُعد موضوع الترخيص وتشعبت المسئولية وأصبح مثار جدل ونقاش .

ورأيت الفيلم فى الحال ، وتصادف بعد انتهائى من رؤيته حضور وكيل الوزارة إلى الرقابة ، وناقشت معه موضوع الفيلم وملابساته وأن المسألة لا تستحق كل هذه الضجة وأبديت استيائى لإحكام أشخاص من الخارج فى أمر الترخيص به مما اعتبرته اعتداء على شئون الرقابة وتفتيتا لمسئولياتها ، فمن غير المعقول أن يتدخل كل من تناولو فيلم ما من الأعلام فى إبداء الرأى بالترخيص به . وبالطبع لن يوافق كائن من كان على نقده أو تحجيره أعماله حتى لو كانت فى غير الصالح العام . وأبديت للوكيل استعدادى التام إلى الترخيص بالفيلم وتحمّل مسئولية ذلك كاملة .

لكنه أفهمنى أن الموضوع قد نفذ من أيدينا وأن المسئول السياسى بالاتحاد الاشتراكى قد أخطر بالفعل وأنه سيرى الفيلم بالرقابة فى السابعة مساء ذلك اليوم<sup>(٤٤)</sup> . وشاهد المسئول<sup>(٤٥)</sup> السياسى وآخرون<sup>(٤٥)</sup> الفيلم وطالبوا بعرضه عليهم مرة أخرى وآخرين من الاتحاد الاشتراكى .

(٤١) أ - حلف كلمة حظ التى وردت على لسان طلبه بك لعدة مرات .

ب - حلف مجلة الفلاحين وقرواع المثقفين التى قبلت فى مناسبة عراك مندوب الاتحاد الاشتراكى مع زهرة الشغالة .

ج - حلفت وفتحتا الاشتراكية التى قبلت بصورة تمكينية .

د - حلف الحراسة أنخلت اللى وروانا وإلى قدامنا .

و - حلف عبارة المرتبات ينزل والاكتفاء بعبارة الاسمار تطلع .

هـ - تخفيف منظر فخذ الراقصة على السير .

(٤١) من نص مذكرة الزكىل إلى الوزير فى ١٩٦٩/٩/٢١ .

(٤٢) فى ١٩٦٩/٩/٢٤ . (٤٣) يوم ١٩٦٩/٩/٢٤ . (٤٤) ضياء الدين داود .

(٤٥) كان معه د . حكمت أبو زيد . ورئيس مؤسسة السينما ، ومفوض شركة التوزيع ومدير عام الاستديوهات .

وهو جُت هجوماً شخصياً من أعضاء الاتحاد الاشتراكي باعتباري مسئولة عن كل ما جاء بالفيلم وكأنه من صنعى ووضعى ، حتى انهم كانوا فى حوارهم معى يوجهون إلى الحديث بقولهم أنت تقولين بالفيلم كذا وكذا وأنت وضعت فى الفيلم مشهد كذا وكذا وأحاول إفهامهم مهمة الرقابة وانحصارها فى موافقتها أو عدم موافقتها على ما يقدم لها من مصنفات فنية تم إعدادها خارج الرقابة التى لا تصنع أفلاماً ، دون جدوى ، واحتلم النقاش ، واشتد الغضب وانصرفوا ملوحيين ساخطين دون الوصول إلى حل بالنسبة لعرض الفيلم وشعرت أن الأمر كاد يفلت من الرقابة .

وتوجهت إلى منزلى وقد بيئت أمراً ، أن مسئولية عرض الفيلم قد تشعبت ، وترك الأمر هكذا سيوسع الدائرة أكثر وأكثر وسيترك المجال للكثيرين للتدخل فى شئون الرقابة وكنت قد علمت أن رئيس <sup>(٤٦)</sup> الجمهورية الأسبق قد بدأ يضيق بالاتحاد الاشتراكي ومستغليه من الأعضاء الانتهازيين .

وفى الصباح أرسلت إليه برسالة شخصية عن الفيلم وما دار حوله ، وإنى شخصياً أعتقد أن مثل هذا الفيلم سيمتص غضب الجماهير تجاه الاتحاد الاشتراكي وليس لدى شخصياً ما يمنع من إجازة عرضه .

واتصلت بى رئاسة الجمهورية وعلمت أن رئيس مجلس الشعب <sup>(٤٧)</sup> وقتها سيحضر إلى الرقابة لمشاهدة الفيلم وحسم الأمر . وبلغت وكيل الوزارة بذلك .

وبعد عرض الفيلم <sup>(٤٨)</sup> على رئيس مجلس الشعب وأضيئت الأنوار صمت قليلاً وفى ثقة وهدوء شديدتين أبدى احتجاجه على الفيلم ، لأن به ملاحظة هامة لم ينتبه إليها أحد . وأخذت أجول بفكرى واستعرض مواقف الفيلم المختلفة وتسلسل

(٤٦) جمال عبد الناصر .

(٤٧) محمد أنور السادات رئيس الجمهورية السابق .

(٤٨) مساء يوم ١٩٦٩/٩/٢٩ وحضر العرض د . حكمت أبو زيد . عبد النعم الصاوى . حسن عبد النعم .

محمد السنوقى . جمال الليثى . ممدوح الليثى . كمال الشيخ . اعتزال ممتاز .

أحداثه وما يمكن أن يكون موضع الاعتراض ولكنى لم أفلح ، وأخفق الحاضرون كذلك .

فقال لائها ومداعباً فى جدية وحزم : كيف يسمح لفيلم كهذا أن يحرق من شأن المرأة ويسبها هكذا ؟ . أليست المرأة شريكة لنا فى الحياة وفى العمل وفى الكفاح ؟ ! أو ليست النساء شريكات لنا فى المسئولية وإنى أراهنّ هنا معنا يُبدين الرأى والمشورة ، فكيف يسمح بسبهن ؟ .

وكان بالفيلم أحد بائعى الجرائد الذى أحب الخادمة وأراد أن يتزوجها ولكنها انصرفت عنه فسبها بقوله «الستات حيوانات» .

وضحكنا وقد تنفست الصعداء وشكرت له اهتمامه بالمرأة وتقديره لها وقلت له : «نيابة عن المرأة المصرية أقدم لكم شكرى وتقديرى» واعتبرت أن هذا التوجيه منه هو ضوء أخضر لى جديد يؤيد رأى فى منع السباب والشتم بوجه عام من المصنفات الفنية علاوة على وجوب العناية بمكانة المرأة ورعايتها .

ووافق رئيس مجلس الشعب على عرض الفيلم عرضاً عاماً فيما عدا الجملة التى اعترض عليها كما اقترح وكيل الوزارة حذف كلمة أخرى هى كلمة «شيوعية» فوافق على ذلك وهكذا ترخص بعرض الفيلم<sup>(٤٩)</sup> وتصديره إلى الخارج بكل ما جاء به عدا ما ذكرت .

وأذكر فيلماً كان قد إصرح به فى فترة ما بعد النكسة وكان ضمن الأفلام التى أثارت جدلاً كثيراً وغضباً شديداً فى مجلس الشعب ، فلك هو فيلم :  
« الحب أقدم مهنة فى التاريخ »<sup>(٥٠)</sup>

أو La Belle Epoque أو Le Plus Beau Metiers du Monde.

---

(٤٩) رخص الفيلم لأول مرة فى ١٩٦٩/١٠/٥ بالعرض الداخلى والتصدير للخارج .  
(٥٠) تقدمت شركة القاهرة للتوزيع السينمائى بالفيلم فى ١٩٦٧/١٢/٩ . وزن ... جم ٢٢ ك . وترخيص به فى ١٩٦٨/١/٢٣ .

ويتضمن موضوع الفيلم عدداً من القصص القصيرة كل منها تتميز بعصر من العصور وتعالج مهنة البغاء منذ التاريخ القديم والوسيط حتى الحاضر ، ثم ماستؤول إليه هذه المهنة في المستقبل .

وعند مراقبة الفيلم ، كان هناك شبه إجماع من الرقباء على منع عرضه جماهيرياً وكنت من هذا الرأي بالنسبة للعرض الجماهيري ، للرقعة موضوعه الذى يتناول تاريخ البغاء رغم أنه كان لا يخلو من الطرافة أحياناً والسخرية أحياناً أخرى مما خشيت معه أن تروق بعض الأحداث للشباب المغامر فيرى محاكاتها ، ولكنى فى نفس الوقت طالبت بعرضه على معهد السينما فقط كنوع من الدراسة لما به من قيم فنية . وورخص مدير عام الرقابة وقتها بعرض الفيلم دون حذف مع قصر عرضه على الكبار فقط .

وعرض الفيلم فعلاً بدور العرض<sup>(٥١)</sup> وبعد عرضه بشهر واحد صدر قرار من وزير الثقافة<sup>(٥٢)</sup> بإيقاف عرض الفيلم وسحبه بعد أن ثارت ضجة صاخبة من مجلس الأمة ضد هذا الفيلم وبالنسبة لأمثاله فى تلك الفترة كما سبق وذكرت .

والطريف فى الموضوع أن بعض أعضاء مجلس الشعب عندما شعروا بقرار الوزير بإيقاف عرض الفيلم ، طالبوا بتأجيل رفعه يوماً إلى أن يتمكنوا من رؤيته !!! .

وبعد سحب الفيلم تقدم أحد السينمائيين<sup>(٥٣)</sup> والذى ذكر فى ملتمسه للرقابة أنه اشترى الفيلم المذكور من فرنسا وتعاقد مع شركة القاهرة للتوزيع السينمائي لتوزيع عرض الفيلم بجمهورية مصر العربية .

---

(٥١) بسينما أوروبا .

(٥٢) الدكتور ثروت صكاشة .

(٥٣) زكريا يوسف الطاهر .

وإن منع عرض الفيلم بعد عرضه لمدة شهر كامل يكبده خسائر مالية جسيمة  
لا تقف عند حد .

ومن أجل ذلك فإنه وضع أمام الرقابة الحقائق الآتية :

(١) «تعرضت أفلام أخرى لمثل ما تعرض له فيلم «الحب أقدم مهنة في التاريخ»  
ثم عادت الرقابة وسمحت بعرضها بعد تقديم الالتزامات<sup>(٥٤)</sup> الخاصة  
بذلك .

(٢) أنه صدر الفيلم من أوروبا بعد أن دفع ثمنه بالعملة الصعبة ولم يحول الحصة  
المخصصة للتحويل إلى الخارج علماً بأن جميع الشركات التي تصدر الأفلام  
الأجنبية إلى الجمهورية تأخذ حصتها من عرض الأفلام بالعملة الصعبة بينما  
يبقى إيراد فيلمه في الجمهورية العربية المتحدة مشاركة بينه وبين شركة  
التوزيع الحكومية .

(٣) ينص عقد شراء الفيلم على أن الفيلم إذا تم عرضه يوماً واحداً فقط فليس  
من حقه استرداد ما دفعه بالعملة الصعبة ، ومعنى منع الفيلم تكبيده انخياراً  
مالياً جسيماً وعليه طالب بإعادة النظر بالسماح بعرض الفيلم المذكور وإن  
كان هناك بعض التحفظات الرقابية بالنسبة للفيلم فهو على استعداد لحذف  
ما تشاء الرقابة .

وكان الفيلم قد تم سحبه دون علم الرقابة أى أن الشركة العامة للتوزيع  
كلفتم بإيقاف عرض الفيلم فقامت بذلك تلقائياً ودون الرجوع إلى الرقابة أو  
إخطارها .

---

(٥٤) كانت الرقابة كما ذكرت قد سحبت بعض الأفلام بناء على غضبة مجلس الشعب وحلفت منها بعض المناظر  
والألفاظ المعترض عليها ثم أمضتها لأصحابها لعرضها مرة أخرى .



ومضى حوالى ثلاث سنوات على سحب عرض الفيلم من الأسواق وعاد<sup>(٥٥)</sup> صاحب حق توزيع الفيلم الكتابة إلى وكيل الوزارة يشكو من إيقاف عرض الفيلم ضمن أربعة أفلام اعتبرها هو أكثر إثارة وضرب مثلا : فيلم (لحظات حب) و «فضائح رومانية» و «دلال المصرية» و «بنات في الجامعة» . الخ . .

واعتبر التماسه هذا تظلما الأمر الذى اعترضت عليه لدى وكيل الوزارة باعتبار أن التظلم القانونى حدد القانون موعده<sup>(٥٦)</sup> ، ولأن الفيلم سحب بناء على ما خولته المدة التاسعة من القانون التى تقضى بجواز سحب السلطة القائمة على الرقابة للترخيص الرقابى بقرار مسبب إذا ما جد ما يستوجب ذلك .

واتخذ وكيل الوزارة قراره بعرض الفيلم على مجلس الرقابة<sup>(٥٧)</sup> والذى أقر المنع من جديد .

وأخطرت الرقابة مقدم الشكوى بقرار الرقابة الثانى باستمرار منع عرض الفيلم . إلا أنه اعتبر أن هذا الاخطار الجديد يمكن التظلم منه قانونا وعليه قدم طلبا بعرض الفيلم على لجنة التظلمات وسدد الرسوم المقررة للتظلم القانونى الذى كفله القانون .

واعترضت مرة أخرى باعتبار أن التظلم غير قانونى لأن الفيلم قد اتخذ فيه قرار . منذ ثلاثة سنوات ، وعندما راقبت الرقابة الفيلم مرة ثانية - بعد سحبه أثناء العرض باعتبار أنه جد من الأسباب ما يوجب للسلطة القائمة على الرقابة سحب الفيلم من الأسواق - إنما فعلت ذلك حتى لا تبدو متعنتة معه . وعندما رأت أن أسباب سحب عرض الفيلم ما زالت قائمة أخطرت به بذلك .

وما أظن أن هذا الوضع جال بخاطر المشرع عندما أوجد لجنة التظلمات حفاظا على صمان حق صاحب المصنف ، بل أغلب الظن وبالقسط قصد القانون من

(٥٥) بتاريخ ١٩٧١/٢/٢ .

(٥٦) المادة ١٢ من القانون . . . فى مدى اسبوع على الأكثر من تاريخ ابلاغ التظلم بالقرار بكتاب موسى عليه .

(٥٧) بتاريخ ١٩٧١/٢/١٠ جلسة رقم ٧٧ .

التظلم<sup>(٥٨)</sup> من قرار الرقابة التظلم فقط في حالة المنع عند عرض الفيلم على الرقابة لأول مرة بدليل النص على سرعة تقديم التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار الرقابي بكتاب موصى عليه ، كما أوجب الفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ وصول التظلم إلى الرقابة ذلك حتى لا يضر صاحب الفيلم ويتمكن من إعادة فيلمه من حيث أتى لأن العرف جرى أن يشترط عقد بيع الفيلم شرط موافقة الرقابة على عرض الفيلم ليصبح البيع نافذ المفعول .

إلا أن الإدارة القانونية بوزارة الثقافة اعتبرت اعتراض صاحب الفيلم على قرار الرقابة بعدم موافقتها على عرض الفيلم تظلماً قانونياً رغم أن الفيلم كان يعرض على الرقابة للمرة الثانية وبعد أن مر ثلاث سنوات على سحبه من السوق تطبيقاً للمادة التاسعة من القانون الرقابي .

وانعقدت لجنة التظلمات<sup>(٥٩)</sup> وأقرت وجهة النظر الرقابية في المنع باعتبار أن الأسباب التي من أجلها سحب الفيلم مازالت موجودة .

ولم يكتف صاحب الفيلم بكل ما سبق بل طالب مرة ثالثة بعرض الفيلم على اللجنة الاستشارية تلك اللجنة التي حلت محل مجلس الرقابة بعد إلغائه وبعد تغيير وزير الثقافة .

ومع ذلك لم تستطع اللجنة المذكورة اجازة عرض الفيلم وأقرت منع عرضه وهكذا منع للمرة الثالثة .

وإن أضع هذا المثل أمام الدراسين للقانون الرقابي - لو قبض الاستمرار بالعمل به حتى لا تظل الرقابة دائرة في حلقة مفرغة في مضیعة للوقت والجهد لحساب أشخاص دون غيرهم .

---

(٥٨) المادة ١٤ من القانون الرقابي .

(٥٩) بتاريخ ١٩٧١/٤/٧ .

والرأى عندنا أن يطبق القانون انفرنسى فى ألا يعرض على الرقابة فيلم سبق  
اتخاذ رأى فيه بالمتع وأن ينص صراحة فى القانون على كيفية التظلم من قرار الرقابة  
ويحدد اقتصار نظر التظلم على المرة الأولى لعرض الفيلم على الرقابة فقط .

ويلاحظ هنا فى التحديث عن هذا الفيلم أن الرقابة منعت عرضه فى الجمهورية  
العربية المتحدة وهو ما أطلق على مصرنا المحبوبة فى فترة اتحادنا مع سوريا .

ولعل هذه الفترة كانت من أقسى فترات حياى العملية وأشدّها مرارة لأنه كان  
لزاما علينا كرقباء شطب اسم «مصر» الحبيب من كل المصنفات الفنية المختلفة  
السابق إجازتها واللاحقه ، كيف يمكن أن يكون هذا ؟ ! . . . وكيف يلغى من  
الوجود هذا اللفظ الحبيب . . وبأيدينا . . واختيارنا . . إنه ملء قلوبنا وأعيتنا . .  
إنه الدم الذى يجرى فى عروقنا . . الهواء الذى نتشقى . . إنه نبض الحياة ذاتها .

ووزعت على الرقباء التعليمات التى بُلّغت لى لتنفيذها ، وجاءنى نفر منهم  
غاضب معترض . . وحاول مناقشتى ، ولكنى أغلقت الباب المناقشة تماما . . فكىانى  
كله مهتز حزين ولا أستطيع أن أقنع إخوانى وأبنائى بما لم أقتنع أنا به شخصيا . . فانا  
أقدّر تماما قسوة وعنف ما طلب منا . . ولا بد من تنفيذه ؛ ورجوتهم فى هدوء أن  
يشيروا فقط فى تقاريرهم إلى الاسم الكريم وأن يحددوا مكانه . . كنت أشعرنحوهم  
شعور الأم الرحيم . . التى تريد أن ترفع المعاناة وقسوتها عن أبنائها . . ثم أترك  
مكتبى وأنزل إلى الطابق الذى يليه وأدخل حجرة الحذف . . وأغلقت بابها على وقد  
أظلمت الحجرة تماما . . وأمسك بالفيلم وعلى ضوء الجهاز الخافت أحدد المكان . .  
وأمسك بمقص الرقيب وقد سالت دموعى . . وأبكى ما شاء الله لى أن افعل . .  
وأستبعد الجزء الذى يحمل الاسم الحبيب «مصر» . . وأشعر وكأنى طعنت كل أبنائى  
وأهلى وعشيرتى . . وأرفع يدى إلى السماء أسأله الغفران والسؤدد والسداد لأولى  
الأمر منا . .





## الرقابة والموقف من الدين

### الفصل الثامن

لقد سرت بالرقابة بنظرة حضارية مفتوحة بالنسبة للدين ورأيت أن أتمسك بكتاب الله وأحكامه في غير تزمّت أو عصبية ، وأعتقد أن التضام بيني وبين من احتككت بهم من رجال الدين الأفاضل سواء الدين المسيحي أو الإسلامي كان على أحسن ما يكون .

إنّا لا ننكر أن الدوائر الدينية الإسلامية لها تأثيرها القوي بالدعابات الكلامية أو الإعلامية ضد السنيّة العربية وتأثيرها على أخلاقيات ومثاليات الجماهير .

حدث عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أن عارض كبار رجال الأزهر الأفاضل مفهوم السنيّة في مصر للشعور بعدم الاحترام والامتهان بظهور محمد ﷺ والصحابة والتبيين على الشاشة البيضاء .

وفي عام ١٩٣٠ أبدت جمعية الشبان المسلمين احتجاجها في الصحافة ولدى رئيس الوزراء عندما أبدت إحدى الشركات الأجنبية رغبتها في تصوير قصة محمد ﷺ ، والخلفاء الراشدين

كما حدث عام ١٩٥٤ أن ارتفعت بعض الأصوات معترضة ومطالبة بنشديد القبض على بعض مشاهد الفتيات بالملابس المكشوفة ومناظر تعاظمي الخمرور وجرأنا من لجنة الفتوى بالجامع الأزهر الشريف فتوى تفيد عدم ظهور النبی ﷺ وبعض رجال الصحابة بشخصهم على الشاشة البيضاء .

والترمنا بهذه الفتوى تماما ونفذناها ، ولم نكتف بهذا فحسب بل إننا كنا نستشير دائما رجال الأزهر الشريف في كثير من الموضوعات الإسلامية أو الحوار الديني أو القصصى سواء في القصة أو المسرحية أو الأغنية ، مما تعالج نواحي أو موضوعات دينية لا تتضح لنا أبعادها وحدودها تماما ، أو أى مصنف أشكل علينا دينيا ، أو أردنا التأكد من صلاحيته للعرض الجماهيري لتعرضه لموضوعات أو شخص دينية .

ولم نجد من رجال الأزهر الشريف إلا كل عون ورحابة صدر وإقبال تام على مساعدتنا .

ولم يكن الحال بالنسبة لرجال الكنيسة بأقل حماسا أو عوناً فيما يختص بالديانة المسيحية .

كما لا يفوتنا أن نذكر أن السينا تعرضت في أول ظهورها إلى معارضات شديدة من رجال الكنيسة ، ولقد ألحنا إلى بعض مواقف لها في أجزاء أخرى من هذا الكتاب .

وحدث أن أرسل المسرح القومي إلى الرقابة بمسرحيتي « الحسين »<sup>(١)</sup> ثائرا والحسين شهيدا » ، بغرض الترخيص بتأديتها على المسرح جماهيريا ، وكان المؤلف قد خاطب الأزهر الشريف قبل أن يتوجه إلى الرقابة . وأرسل<sup>(٢)</sup> إليه بنسخة من كل من المسرحيتين .

---

(١) المسرحيتان من تأليف عبد الرحمن الشرقاوي  
(٢) في ٨/٧/١٩٧٠

ورأت ادارة البحوث<sup>(٣)</sup> والنشر بالأزهر الشريف ضرورة تصحيح نصين وعشرين صفحة حددتها من « مسرحية الحسين نائرا » كما نشرت بعض التحفظات أهمها عدم ظهور شخصيَّ سيدنا الحسين والسيدة زينب رضي الله عنهما ، بشخصيهما على المسرح ، بل يؤدي دورهما راوي وراويّة كما كان هذا شرط عرض المسرحية على الأزهر الشريف مرة ثانية بعد تأديتها على المسرح وقبل عرضها جماهيريا حتى يطمئن إلى تنفيذ ملاحظاته أو تحفظاته .

ونفذت التعديلات المطلوبة من الأزهر الشريف بالنص المسرحي المكتوب ، وعليه وافقت<sup>(٤)</sup> الرقابة موافقة مبدئية ولحين تأديتها على المسرح والتأكد من خلوها بما أشار إليه الأزهر الشريف من تحفظات كانت موضع اعتراضه . كما أقر الرأي مجلس<sup>(٥)</sup> الرقابة

وحدث أن انعقد<sup>(٦)</sup> اجتماع بمؤسسة السينما إثر ما نشر في الصحف من قيام ممثل بدور « سيدنا الحسين » ومثله بدور السيدة زينب في المسرحية « الحسين نائرا » وماردت به ادارة البحوث والنشر على كل من المؤلف والصحيفة التي نشرت هذا الكلام وذكّرت إدارة البحوث والنشر المؤلف بما سبق أن أرسلت به اليه وتعهده به شخصيا للأزهر الشريف بتنفيذه وتعهده بعدم ظهور « سيدنا الحسين » والسيدة زينب بشخصيهما واستبدالهما براوي وراويّة .

وانتهى الاجتماع على أن يتقدم المسرح القومي بعمل المسرحيتين معا ، ويعتبر عملاً جديداً مع صرف النظر عن المسرحية « الحسين نائرا » « والحسين شهيدا » وعليه تقدم المؤلف بعمل جديد أسماه « نار الله »

(٣) تقرير من ادارة البحوث والنشر بإمضاء د. احمد ابراهيم مهنا في ١٩٧٠/٨/٤

(٤) امضاء وكيل الادارة العامة احمد حلمي في ١٩٧٠/١٠/٢٦

(٥) جلسة يوم ١٩٧٠ / ١٢ / ١٧

(٦) اوائل ديسمبر ١٩٧١ فضيلة د. احمد ابراهيم مهنا ونفيلة الشيخ عبد المهيمن احمد الفقي عن الأزهر ، عبد الحميد جودة السحار ، والسيد بدر عن مؤسسة السينما وحمل غيث وكرم مطوع ( المخرج ) المسرح القومي وعبد الرحمن الشرقاوي المؤلف .

وتقدم المسرح<sup>(٧)</sup> القومي بنسخة من المسرحية « ثار الله » إلى إدارة البحوث والنشر بالأزهر الشريف لفحصها وإبداء الرأى فيها كما أرسل نسخة للرقابة بتاريخ<sup>(٨)</sup> سابق

وأحالت ادارة البحوث والنشر المسرحية إلى عضو<sup>(٩)</sup> لجنة السنة بمجمع البحوث والذي جاء بتقريره<sup>(١٠)</sup> عنها بأنه لا ينبغي عرضها على الجماهير وأبدى لذلك ثمانية أسباب وأرسل وزير الأوقاف<sup>(١١)</sup> وشئون الأزهر إلى نائب<sup>(١٢)</sup> رئيس الوزارة ووزير الثقافة والأعلام بخطاب جاء فيه :

( نشرت الصحف أن المسرح القومي سيعرض ابتداء من يوم الخميس ١٧ فبراير الحالى مسرحية « ثار الله » من تأليف الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى وإخراج كرم مطاوع وأود أن أشير إلى أن تناول شخصية الإمام الحسين رضى الله عنه في إطار العمل المسرحي ومقتضياته الفنية قد يجنح إلى المغالاة في إبراز جوانب من حياته

(٧) في ١١/١٢/١٩٧١

(٨) ١٩٧١/١٠/٢٣ رقم ٢٠٢

(٩) فضيلة الشيخ محمد حافظ الدسوقي

(١٠) أن احداث المسرحية - على فرض صحتها - وهو بعيد - تمثل فترة من احلك فترات التاريخ . فدنيا الناس في تلك الحقبة بين متشيع لسيدنا الحسين وبين عمول لسبب أو لآخر على تأييد يزيد ، والتعاس الحقيقة لذاتها في هذا الجو من الصعوبة بكان ورضى الله عن سلفنا الصالح الذين امسكوا عن الجيوش في مثلها .

٢ - انها تناولت جمعا من الصحابة تناولوا غير كريم وان كان من هذه الاحداث ما احتوته كتب التاريخ الحاشده إلا ان اخبارها لا يطمئن إليها .

٣ - انها تصور قواد الجيوش في تلك الفترة اشخاصا لا يتسكون بدين ولا ضابط لهم من خلق أو أدب .

٤ - يصور آل البيت خادعين متافقين اذلاء ضارعين .

٥ - فيها ابداء للمخاوف من اعتداء قادة الجيش على عرض مولاتنا السيدة زينب والسيدة سكينه .

٦ - بها تصوير شائن للرعيى الأول يفقدنا الثقة بقدرتنا ويهون شأننا في نظر اعدائنا .

٧ - نبش لغير التاريخ عن جيب احداثه وثايرة لفتن ايماننا الزمن وارجاع الناس من شرها . ولماذا ؟ ولحساب من ؟ هذا على فرض صحة شيء منها .

٨ - ان الاثر السىء من عرضها غير خلف وبخاصة في فترتنا التاريخية التى نعيشها فلن يزيد المسلمين الا تفككا وقزيفا إذ ان في عالمنا الاسلامى شيعة وسنة وعمل كهذا لا شك انه يرضى احدى الطائفتين ويسخط الاخرى فلا سلامة من لحدى السخطتين .

(١١) فضيلة د. عبد الحليم محمود

(١٢) د. محمد عبد القادر حاتم .

بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ .



واستشهاده مما قد يؤخذ على أنه إرضاء لمشاعر الشيعة ولا يقع في الوقت نفسه موقع القبول من أهل السنة أو أن يذهب إلى الجانب النقيض مما قد يغضب الشيعة ويشر موجدتهم ، وليس من صالح جمهورية مصر العربية أن ينسب إليها ولوطنا فتح هذا الباب من أبواب الخلاف على جماعة المسلمين رعاية لمركزها الإسلامى المرموق باعتبارها معقل الأزهر الشريف وحرصا على علاقاتها الطيبة مع شقيقتها الدول العربية والإسلامية . وقد وردت إلينا شكاوى كثيرة من داخل الجمهورية وخارجها من جماعة يعتد بهم في المجتمع احتجاجا على مجرد فكرة مسرحية عن الحسين رضى الله عنه ) .

وحدث أن المسرح القومى قام بتأدية المسرحية بالزى الكامل والديكورات والأضواء وأقام البروفات النهائية وحضر المسرح مئات المشاهدين ، رغم أن الرقابة لم تعط الإجازة النهائية للمسرحية لأنهم لم تستوف الشروط التى اشترطها الأزهر الشريف وثارت ضجة شديدة واتهام شديد لى بأنى تسببت فى خسارة عشرة آلاف جنيه هى قيمة ما صرف على المسرحية التى لم يكن لى يد فى إيجازها<sup>(١٤)</sup> بل ولم تجزها الرقابة نهائيا طالما أن إجازة الرقابة كانت مشروطة بموافقة الأزهر الشريف

وكان من نتيجة هذا العمل أن تقدم أحد المستشارين السابقين<sup>(١٥)</sup> باقتراح تعيين مستشار بالوزارة يتخصص فى الاطلاع وإجازة المسرحيات ذات الطابع الدينى .

ورفضت تعيين رقيب متفرغ من رجال الدين لأعمال الرقابة رفضا تاما . لماذا ؟ اعتقاداً منى بأن الدين هو مظلة تظلل الناس جميعا فى جميع أعمالهم . ويجب ألا يخرجوا من ظلها ، لأن مراعاة الله والضمير وحيد الخصال كلها تنص عليها

(١٤) الذى أعطى الترخيص الابتدائى وكيل الإدارة العامة أحمد حلمى

(١٥) المستشار محمد زكى البهارى

(١٦) أرسل وكيل وزارة الثقافة والأعلام بكتاب رقم ١٦٥٥ فى ١٩٧٢/٤/١ وردت عليه بكتاب ٧١٨ فى ١٩٧٢/٤/١٢

الأديان جميعا . ويجب أن تكون موضع رعاية البيت والمدرسة والدولة الخ .

ولكن تعيين رجل دين بالرقابة سيفقد ما للدين من هبة وهيمنة ، إذ يجب أن ترتفع بالدين فوق كل القيم ، وفي رأيي يجب أن يظل رجل الدين ، فوق كل الشبهات ، وإلا ضاعت هبة الدين ، لماذا ؟ ذلك أن الرقيب قد يخطئ في أمر دينه أو دنياء فيكون هناك الملاذ والمرجع إلى رجل الدين الذي يصحح المسار .

إن رجل الدين الحق بحكم تفرغه للدين وطبيعته ثقافته ودراسته الدينية السمحة ، رجل سمح لا يكتنم النصيحة لأنه يعيش لله وبالله وللحق ، لذا فلا خطر مطلقا من أن يكون الرقيب من غير رجال الدين المتفرغين له . بل يجب أن يكونوا كذلك حتى نحفظ لرجل الدين هيئته ووقاره ، وليس معنى هذا أن يكون الرقيب بلا قيم دينية ، بل العكس يجب أن يعي أمر دينه ودنياءه معاً ، وأن يكون على بينة وعلم بالديانات الأخرى .

هذا وإن الدولة ترعى الديانات المختلفة وتحض على عدم التفرقة الدينية ، ونحن نعيش جميعا مصريين مسلمين ومسيحيين ويهود في دولة اسلامية تحترم الشعائر والديانات المختلفة وصدق الله إذ أمر رسوله أن يقول [ لكم دينكم ولي دين ]  
إن رجل الدين الحق المتفهم لدينه والذي يعرف أين يضع قدمه هو دائما موضع تقدير واحترام ، وإنما اعتراضى ينصب على مدعى الدين والذين لم ينهلوا من بحر الواسع غير المتفهمين له تفهما صحيحاً والمتجرين به .

والدين الاسلامى دين سمح يدعو إلى العلم والمعرفة والعدل والحق والترغيب  
لا التهيب

وسبق لى ان اعترضت لدى بعض رجال الدين بالأزهر الشريف على قلة من أئمة المساجد الذين نصبوا أنفسهم بغير عدل أو حق غاسيين للناس على الظاهر من أمور دون بينة أو علم منهم حتى لا يرموا الناس بجهالة فيصبحوا على مافعلوا نادمين .

حدث ذات مرة أن ذهبت لشراء بعض حاجتي من حانوت يبعد عن منزلي خطوات قليلة . قال لي صاحب الحانوت إن خطيب الجامع المجاور هاجمني هجوما شديدا في خطبة الجمعة لأن سمحت بفيلم يحمل اسم « ألف بوسة وبوسة » وانه ساءه ذلك الاسم أيما إساءة .

حزنت للأمر لأن هذا الخطيب الفاضل جانبه الصواب فهو استقى معلوماته بالقطع من الصحف السيارة أو من أى مكان كان دون أن يتحرى الحقيقة التى تجاوزها كثيرا . فالاسم الذى اعترض عليه كان موضع اعتراضى أيضا خشية اللبس ومسجل ذلك بتاريخ سابق ويخط يدي ، وكان الموضوع لم يتجاوز بعد فكرة فيلم لم تتم مراحله . وعندما تقدم صاحب الملخص بسيناريو الفيلم وتحمت نفس الاسم متجاوزا ما سبق وأشرت إليه من تحفظ على الاسم ، اعترضت للمرة الثانية الأمر الذى تظلمت منه الشركة المتجهة إلى لجنة التظلمات التى كفلها قانون الرقابة .

ورأت تلك اللجنة بعد أن شرح لها المتظلم موضوع الفيلم ووجهة نظره ، رأت أن يضاف كلمة « للأبطال » إلى اسم الفيلم فأصبح عنوان الفيلم « ألف بوسة وبوسة للأبطال » وتركت الرقابة قبل أن يتم إنتاج الفيلم ، ولم أره ، وبالطبع لم أرخص به وظلمنى خطيب المسجد سامحه الله ، ولم يع قول الله تعالى [ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ] .

وماذا لو أن أحد المستمعين لفضيلة الخطيب قد تهور أو أخذته العزة بالاثم ورماني أو رمى منزلي بحجر مثلا أصابني أو أصاب أحدا من أهلي ؟ ولم يكن المسجد القريب من منزلي هو الذى هاجمني فحسب بل إن آخرين هاجموني في أماكن أخرى وما أظن أن هذا الخطيب وأمثاله من علماء الأزهر الشريف .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، بل إن بعض صحاف النفوس أرسلوا إلى خطابات تهديد بالقتل ، البعض منها يهدنى لأنى لا أمنع عرض مناظر وإفلاء

بعينها ، والبعض الآخر لأن أمنع تلك الأفلام والمناظر ، فبالله أجزى أم أمنع ؟ على أية حال الحمد لله أن كفى المؤمنين شر القتال ، وتركت الرقابة ، ولكنى أشهده تعالى أنى أدبت الأمانة والرسالة .

ولى رأى أخير فى هذا الموضوع ، كيف يعمل الموظف العام تحت تهديد ، وكيف يستقيم به الأمر ؟ هناك ألف طريق وطريق لتصحيح مسار المخطئين إذا أخطأوا وليس العنف منها أو التجريح فى بيوت الله .

إن عشرات أو مئات الأفلام مرّت على الرقابة بها تشكيك أو مغالطات دينية أو عقائدية سواء أكانت متصلة اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالدين الإسلامى أو الدين المسيحى أو الديانة اليهودية وكلها رفعت الرقابة أمامها يدها محتجة ومنعتها حفاظا على سلامة العقيدة وصحة الدين ومن الأفلام الصارخة ضد الدين الإسلامى أذكر فيلم (Angelique et le Sultan) وتقدمت<sup>(١٧)</sup> به المؤسسة العامة للسينما وهو من إخراج Bernard Borderi .

وفيلم كله مغالطات دينية وافتراءات على الاسلام والمسلمين بشكل سافر . وفيلم Ioe Dio الذى يشكك فى الديانات المختلفة ويفقد الثقة فى النواحي والمعتقدات الروحية .

وفيلم The Last Valley الذى صور الصراع المسيحى بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي مستغلا هذا الصراع فى التشكيك فى وجود الله داعيا إلى الإلحاد لسان أبطاله . وغير هذه الأفلام كثير كثير .

ومن الأفلام الدينية التي أثارت جدلا كبيرا بالرقابة :

#### فيلم زوجة القسيس The Priest's Wife

والفيلم<sup>(١٨)</sup> من الكوميديا الاجتماعية ويتلخص موضوعه في الآتي :  
فتاة تقبل على الانتحار بسبب حبها لأحد الشبان لمدة أربعة أعوام ثم يتضح لها أنه متزوج . وفي أثناء تناولها حبويا منومة بقصد الانتحار ، تقع عيناها على غرتليفون مكتب المساعدات ، وينصحها صوت قس من خلال الهاتف بالعدول عن الانتحار ، وتنتقل إلى إحدى المستشفيات وهناك تطلب مقابلة نفس القس .

وتسوالى اللقاءات ويتحaban وتنشأ بينهما علاقة . ولأن تعاليم الكنيسة الكاثوليكية تمنعه من الزواج ، يحاول الحصول على إذن خاص من الفاتيكان ، فيسمى إلى مقابلة البابا في روما وهناك يعلم إنه في الطريق إلى الترقية إلى منصب كاردينال .

تذهب إليه الفتاة ليتم زواجها وتخبره بحملها منه ، إلا أنه يذكرها بأن الكنيسة ليست في عجلة لإصدار موافقتها على هذا الزواج ويعرض عليها أن تسكن في الشقة الخالية بجوار مسكنه وبذلك يستمران في الاستمتاع معا بالحياة تفرغ الفتاة العرض وينشغل القس في أعماله الدينية .

وعندما عرض ملف الفيلم علينا ، توجست منه خيفة ، خشية أن يكون به مايمس إخواننا المسيحيين ، وكان الفيلم ينطق باللغة الإيطالية التي لم أعلمها ، وكنت متعبة ولدى أعمال كثيرة ضاغطة ، فأثرت مناقشة الرقيب المختص والخبير في اللغة الإيطالية ، وشرح مبررات عرض الفيلم من وجهة نظره

أولا : إن الفيلم إيطالي ، مصنوع في بلد الفاتيكان وعرض بإيطاليا نفسها وفي جميع بلاد العالم .

---

(١٨) إنتاج إيطالي Carlo Ponti توزيع شركة وايز ويطولة صوفيا لورين .

ثانيا : ان الفيلم يعالج مشكلة محمية خاصة بايطاليا وبالكنيسة الإيطالية والتي ظهرت فيها بوادر ازمه تعاني منها الكنيسة الكاثوليكية من وقت ليس ببعيد وهي المطالبة بإباحة الزواج لرجال الدين الكاثوليكى ومن المعروف ان ثمة مشكلات اخرى أثرت من قبل وهي حبوب منع الحمل والتي قامت أجهزة الإعلام الجماهيرية الإيطالية بحملاتها المتواصلة حتى وافقت الكنيسة في النهاية على تناولها .

ثالثا : إن مجرد مطالبة الكنيسة بالمرونة في مسألة حقوق رجال الدين الكاثوليك بالزواج هو تأييد وتقارب من الطريق الذى ينتهجه رجال الدين المسيحيون في مصر والذى يبيع لهم الزواج .

رابعا : إن المشكلة التى يتناولها الفيلم لها جذورها بين الأحزاب الإيطالية والحزب الديمقراطي المسيحى مثل الغالبية ( وقت عرض الفيلم ) في البرلمان وسبق ان أثير حدث إيفاد الكنيسة إرساليات لشراء فتيات من الهند ومن القارة الأفريقية ونشر هذا في جميع الصحف العالمية وقتها — ومؤداها عدم اقبال الفتيات على الرهبة لعدم كفالة الكنيسة هن الحقوق الزوجية المشروعة .

خامسا : إن الفيلم: زوجة القسيس لم يتعرض بالصورة للعلاقة بين القس والفتاة بل انه اكتفى بالتلميحات اللفظية فقط مثل عرض الراهب على فتاته للإقامة في شقة مجاورة لحين حصوله على قرار الاعفاء ، ولم يشر بالصورة إلى علاقة فعلية قد حدثت بينهما ، وهذه التلميحات إنما تهدف إلى دعم الفكرة بأن العلاقة قد تتحول افتراضا الى علاقة خفية غير علنية لكنها في النهاية علاقة قائمة فعلا — وتدخل هذه التلميحات في إطار الموضوع العام في مطالبة الكنيسة بإباحة الزواج ولا يقصد منها النيل أو التعريض برجل الدين نفسه .

سادسا : وأيضا إن هناك أفلام ومؤلفات كثيرة تناولت من قريب أو بعيد مشاكل رجال الكنيسة الكاثوليك مثل فيلم «High Infidelity» والفيلم عبارة عن بعض القصص التى تتناول إحداها محاولة إغراء صاحبة فندق لسكرتير الراهب

وتصحبه بحيلة ماهرة إلى حجرة نشاهدها فيها بنصفها العارى جالسة في الفراش ومعها سكرتير الراهب .

وكذلك فيلم La Religieuse الذى اثار ضجه في فرنسا وكانت السلطات قد وقفت ضده إلى ان أباحت عرضه أخيراً وصُدر إلى الخارج ، ويتناول قصة فتاة شريده واجهت ألوان الشذوذ المختلفة عندما ترددت على أحد الأديرة للراهبات ومنعناه هنا في مصر .

وكذلك قصة زوربا اليونانى وورد فيها فصلان عن العلاقة بين قسيسين انتهت بقتل أحدهما للآخر وقد جاء هذا المشهد تلميحاً في الفيلم عندما وقعت إحدى الأحجار وظهر قسيسان من أسفل الجبل يجريان .

واعترافات جان جاك روسو وورد في طياتها رغبة القسيس وما شاهده بالدفأة وغيرها من الأعمال الفنية التى تناولت مشاكل رجال الدين المسيحى بالتقد البناء .

ولذا رخصت<sup>(١٩)</sup> الرقابة المصرية بالفيلم\*زوجة القسيس\*، وعرض الفيلم بدار سينما راديو ولم يمض يوم وبعض يوم حتى جاءنا وفد من القنصاوسة الأفاضل يحتجون على عرض الفيلم ، وكان البعض لم ير الفيلم والبعض الآخر آه ، وكنت انا شخصياً - كما سبق وذكرت لم أشاهد الفيلم اكتفاء بمناقشة الرقيب الذى شاهده ومديرة الأفلام الأجنبية المسيحية الديانة .

وفى نفس<sup>(٢٠)</sup> اليوم عقدت لجنة برئاسة وكيل وزارة الثقافة ومدير عام الرقابة على المصنفات الفنية وبعض رجال الكنائس المسيحية الأفاضل للنظر والتشاور فى فيلم زوجة القسيس . وبعد الانتهاء من العرض اعترض أحد القنصاوسة بأنه ليس من المستحسن عرض الفيلم فى دولة اسلاميه نظراً لأن الأغلبية لا تعرف حقائق الدين المسيحى وقد يؤدى عرض الفيلم إلى الإساءة برجال الدين المسيحى كما ان فى

---

(١٩) بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٣

(٢٠) ١٩٧١/٣/٣١

عرضه احتمال تقليل من القيم الروحية والتي تعمل البلاد على تقويتها ، كما ان هناك أيضا احتمال إثارة النعرة الدينية بين المواطنين في الوقت الذي يتطلب تكاتف جميع القوى المسيحية والإسلامية ضد القوى المعادية للبلاد .

ثم أبرز أحد<sup>(٢١)</sup> القساوسة نشرة أجنبية عن الفيلم مطبوعة بمطبعة أغلب الظن انها بالخارج بها بعض الصور الكاريكاتيرية وفيها سخيرية من بعض القساوسة ؛ وقدمها القس على أنها عينة مما أرسل بالبريد إلى بعض الأسر الأمر الذي اعتبر اهانة للدين المسيحي .

وأدركت لتوى أنها شرارة مراد بها اشعال فتنة طائفية وكانت هذه الشرارات في الواقع مفاجأة لى - شعرت معها انها مدبره للتفرقة بين عنصرى الأمة المصرية

#### (٢١) حضر الاجتماع السلة :

|   |                        |
|---|------------------------|
| للطائفة الكاثوليكية                           | مطران بولس انطاكي      |
| للطائفة السريانية للكاتوليك                   | مطران اندريه أمون      |
| بطريك الاقباط الكاثوليك                       | الأب انتوان نجيب       |
| عن الاقباط الانودكس عن الانبا صموئيل          | الأب انتونيوس أمين     |
| مدرسة العائلة المقدسة بالقجالة                | الأب ميخائيل يوسف خزام |
| مدرسة العائلة المقدسة بالقجالة                | الاخ خليل زمكحل        |
| بطريرك الروم الكاثوليك                        | الأب ادوار نجيب شدوى   |
| مدير كلية اللاهوت بالمعادي                    | الأب لويس ابادير       |
| مدير المعهد الاكليريكى الفرنسيسكان مد بالجيزة | الأب يوسف المصرى       |
| مدير التعليم الدينى فى المدارس الكاثوليكية    | الأب منير قسيس         |
| مدير مركز الكاثوليك للسنيما والتلفزيون        | الأب يوسف مظلوم        |
| رئيس الآباء الدمينيكان                        | الأب هنرى لاين         |
| مندوبوا عن شركة واروز                         | الاستاذ يوسف صليب      |
| عن جميعه الشباب المسيحى المصرى                | الأب سمير خليل         |
| عن الاتحاد الاشتراكى                          | السيدة چانيت جاك الزا  |
| النائد الفنى عن الاتحاد الاشتراكى             | الآنسة ميرزكى وهبه     |
| عن الاتحاد الاشتراكى                          | السيدة مونيكا فرح      |
| وكيل وزارة الثقافه                            | السيد كمال حسن         |
| مدير عام المصنفات الفنية .                    | السيد /سعد الدين توفيق |
|   | السيد اسماعيل القاضى   |
|   | الاستاذ حسن عبد المنعم |
|   | اعتدال ممتاز           |



المسلمين والمسيحيين وهمست في أذن وكيل الوزارة الذي كان يجلس بجانبى أن من الواجب رفع الفيلم في الحال فوافقتى فوراً وأعلن إيقاف عرض الفيلم مباشرة وكان قد استشرع مدى غضب إخواننا المسيحيين .

وتم إيقاف الفيلم في حفلة الثالثة والنصف وكانت الساعة قد تعدت الثالثة بقليل وكنت قد اتصلت بدار السينما قبل عرض الفيلم وقبل بدء الاجتماع خشية أن تضطر إلى وقف عرض الفيلم – الأمر الذى حدث – وحتى لا تضطر السينما إلى تأخير العرض والوقوع في مأزق .

وهكذا أوقف الفيلم حرصاً على الوحدة الوطنية وقطعاً بحسم ما يكون به مما يثير الفتنة المتعمدة .

وتظلمت<sup>(٢٢)</sup> الشركة الموزعه من إيقاف عرض الفيلم وتقرر<sup>(٢٣)</sup> عرضه على مجلس الرقابة الذى أقر بالاجماع منع العرض ، وذكر أحد<sup>(٢٤)</sup> الأعضاء ان أحداث الفيلم تدور حول مشكلة زواج قسيس في الفاتيكان المسيحية الغربية ، وان هذه المشكلة مثارة داخل الكنيسة الكاثوليكية ولكنها غير موجودة في مصر حيث ان المسيحيين الشرقيين تتبع ديانتهم زواج القسيس بل يشترط زواج القسيس فعلاً قبل رسالته قسيساً وان كانت الكنيسة الارثوذكسية لا تتبع زواجه مرة اخرى في حالة وفاة زوجته التى عقد عليها قبل رسالته قسيس .

أما بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية فالخدمة الكنسية كلها قائمة على الرهبان والقساوسة وهم غير مسموح لهم بالزواج حتى الآن .

كما اضاف العضو بان [ انحراف رجل الدين هي قضية موجودة عاجلتها الآداب العالمية كثيراً كنوع من العلاج الاجتماعي وذكر على سبيل المثال رواية

---

(٢٢) بتاريخ ١٩٧١/٤/٣

(٢٣) بتاريخ ١٩٧١/٦/١٠ جلسته ٩٩

(٢٤) سلمى داود [ وهو مسيحي العقيدة كذلك ]

« تاييس » ومسرحية « تارتوف » « لموليير » والتي مُصِّرت في مصر بقلم المرحوم محمد عثمان جلال « ومثلت على المسارح المصرية عدة مرات » .

وقرر المجلس باجماع الآراء الموافقة على استمرار المنع خصوصا مع مالحظ من إصرار الشركة الموزعة على اتخاذ أسلوب الخطابات المتضمنة صورا مطبوعة لا تمثل الفيلم في شيء ودون اذن من الرقابة ودون اعتبار ما يمكن أن تثيره هذه الصور من استفزاز لمن تصل إليهم .

وعندما زرت إيطاليا لاحظت وجود بعض اعلانات زوجة القسيس على احدى دور العرض القرية من الفاتيكان وكنت قد عانيت ان اقابل بعض رجال الدين المسئولين في دولة الفاتيكان بروما للوقوف على مدى تدخلهم في الافلام والمصنفات الفنية فوجدت انهم يتبعون اسلوب الترشيذ والتوعية غير المباشرة ، فهم مثلا لا يعنون أن يكون من بينهم رقباء مباشرين أو خلافه ، وانما يصدرن توصيات معينة أونصحأ وليس بالضرورة الأخذ به ، وعندما سألت سؤالا مباشرا عن فيلم زوجة القسيس ، قيل لي ان الفاتيكان لا يتدخل تدخلا مباشرا احتراماً للسلطات المدنية .

وهكذا عرض فيلم « زوجة القسيس » عرضا جماهيريا بايطاليا رغم ما اسداه الفاتيكان من نصيح بالآلا يعرض

\*\*\*

# الرقابة بلندن وباريس

## الفصل التاسع

### رقابة الأفلام بلندن

عندما زرت لندن<sup>(١)</sup> حضرت مؤتمر قانون الآداب المكشوفة والذي أقامه مجلس الآداب<sup>(٢)</sup> والفنون هناك برئاسة رئيس مجلس الآداب والفنون لبريطانيا العظمى اللورد «جودمان» وكانت الجلسة سرية ودعى إلى هذا الاجتماع أشخاص وهيئات ممن يهتمون بالقوانين القائمة والمقيدة والتي تؤثر على الأدب والمسرح وفنون الرؤية ، وقد اشترك في هذا الاجتماع ممثلون لهيئات المعلمين والشباب والطلبة وأساتذة الجامعات والفنانين والمحامين .

وقد تلقى المجلس تقريراً لمناقشته قدم من حزب العمال البريطانى عن الرقابة القانونية والذي أعده رئيس مجلس الآداب في ٢٦ يونيو ١٩٦٨ .

وتناول الأعضاء في المؤتمر مناقشة إلغاء الرقابة القانونية الضئيلة جدا — على المسرحيات والأفلام والصور والروايات والآداب العامة وعدّها من الأعمال الفنية المكشوفة أو الفاضحة المخلة بالآداب العامة .

(١) في ١٤/٧/١٩٦٩ وكان قد رتب لي المعهد البريطانى The British Council برنامج الزيارة في بعثة وزارة الثقافة إلى لندن وباريس (قرار ٢٦٩/١٨٠) للتصرف على رقابتيها .

(٢) بقاعة Wigmore Hall شارع Wigmore S. London. W.I.

وانتهت المناقشة إلى مطالبة الحكومة البريطانية بأن تلغى البقية الباقية من القوانين والتي تعاقب على نشر أو تقديم أو عرض هذه الأعمال الفنية المكشوفة وكذلك إلغاء رقابة المحاكم على هذه الأعمال ، وأصبح على وزير الداخلية الإنجليزي أن يتخذ الإجراءات البرلمانية والتشريعية اللازمة لتنفيذ هذا القرار لأن وزير الداخلية هو نفسه الذى عهد إلى مجلس الفنون البريطانى بأن يدرس تعديل قوانين ولوائح الرقابة على الأفلام والفنون المكشوفة ، وأن يتقدم المجلس بالتعديلات التى يراها .

ولكن المجلس شكل لجنة متخصصة من رجال الجامعات وعلماء النفس والفنانين والأدباء وقد رأت اللجنة أن خير حل فى نظرها هو إلغاء تلك القوانين وليس تعديلها . وقد أعدت اللجنة تقريراً ضافياً عن مشكلة الآداب والفنون المكشوفة فى بريطانيا ورات أن القوانين أصبحت مشلولة وعاجزة أمام سيل المطبوعات والأفلام والمسرحيات والصور فى وسط التيار الجارف نحو إباحة كل ما كان المجتمع الإنجليزي يستنكره أيام الملكة فيكتوريا بل إلى أيام قليلة مضت .

وأثناء مناقشة الموضوع الخطير انقسم رأى إلى أغلبية تؤيد إلغاء هذه القوانين وأقلية تقاتل من أجل بقاء الرقابة على الأعمال الفنية المتهمة بخدش الحياء والآداب العامة .

وذكر عضو برلمان من اتحاد المدرسين بأن الدائمك أول دولة ألغت القوانين المعاقبة على الإخلال بالآداب فانخفضت الجرائم الجنسية بها بنسبة ٢٥ ٪ كما ذكر أحدهم بأن عند المطبوعات والروايات التى يعاقب عليها القانون لحماية الآداب أكثر بكثير من الكتب التى لا غبار عليها .

وكانت عملة اتحاد جمعيات الطفولة "مسز هوايتهد" وهى فى الخمسين من عمرها ، هى التى تحملت الدفاع عن المحافظة على الآداب وبقاء تلك القوانين بينها هاجمها وسخر منها أغلب الحاضرين فى قاعة "ويجمور" وخسرت السيدة هوايتهد قضية الدفاع عن تلك القوانين واتخذ المؤتمر بالأغلبية الساقطة القرار بالموافقة .

وكان رأى الأغلبية الذين اشتركوا في مجلس الفنون البريطانى مؤيدين للتوسع في إلغاء القيود على أفلام الإباحة والصور والمسرحيات على أساس أن التوبيخ أو الزجر الاجتماعى هو البديل للعقوبات التى يفرضها القانون وأن الرأى العام سيعرض عنها ذات يوم .

ومعنى هذا أن مجلس الفنون رأى أن يحمى المجتمع نفسه بنفسه من هذه العاصفة بل يجتمى بضميره بدلا من أن يجتمى بقوانين لا ينفذها أحد ، وعلى هذا النحو يواجه المسئولون عن التربية والفنون مشكلة زيادة حجم السلع الموجهة لإغراء الشباب الساخط القلق بدرجة لا تقف عند حد والذى يرفض كل ما يتعلق بالحياة الموروثة .

وإثارت ضجة تأييد من الأوساط والصحف العمالية وضجة اعتراض من الأوساط المحافظة وصرح «سيرسيريل اوزبورن» قائلا : «أنا ضد كل إلغاء لقوانين حماية الآداب العامة وأنا ضد كل توسع في الإباحة وإنى لأشعر أننا نجلس هنا كأعضاء الشيوخ الرومان في القرن الثالث الميلادى ونحن نرى حضارة عظمى تنهار من تحتنا بسبب التخلي عن الحزم وروح التقاليد والنظام» .

وقابلت مستر «جون تريفيليان John Trevelyan» رئيس المجلس البريطانى للرقابة على الأفلام بلندن<sup>(٣)</sup> وكان من رأيه أن خير وسيلة هى استخدام سلطة القانون ، كما ذكرلى بأن تلك السلطة مازالت قائمة فالقانون يعاقب على الخروج على الآداب أو قرارات الرقابة ، وقد تبلغ العقوبة حد سحب الرخصة من صاحب السينما الذى يعرض فيلما غير مصرح به ، أو أن يعرض مشاهد ممنوعة أو يسمح بدخول الأطفال في أفلام للكبار فقط ، وهذه العقوبة هى أقصى العقوبات فاعلية ذلك أن كل شيء يوزن بميزان التبريح والحسارة .

---

(٣) مقر الرقابة 1 Soho st. London. British Board of Film censors

كما ذكر لى أن لندن تواجه سيلا متزايدا من أفلام الجنس العارى القادم من بعض بلاد أوروبا خاصة الدانيمارك ، والمانيا والسويد وإيطاليا والى تعتبر أكبر دولة فى العالم منتجة لأفلام الجنس المثيرة وأنها أنتجت فى عام ١٩٦٨ وحده ١٦٠ (مائة وستين) فيلما من هذا النوع المثير . كما ذكر أن (إنتاج) ستوديوهات انجلترا نفسها من هذا النوع قد تضاعف فى سنة واحدة .

وقال إن جمهور أوروبا لم يكن يواجه هذه الموجة الضارية منذ خمس سنوات فقط ، بينما هو تحت رحمتها فى الستين الأخيرتين <sup>(٤)</sup> وأصبحت هذه الأنواع من الأفلام أروج ما ينتجه الناشرون والمصورون والاستوديوهات .

وقال مدير مجلس الرقابة بلندن إنه برغم كل شىء فإن من رأيه أن الخطر الداهم ليس فى أفلام الجنس بل فى أفلام العنف وروايات العنف ، ولقد بلغت إحصائيات مشاهدى الأفلام سنوياً ٢٥٠ مليون مشاهد فى السنة منها ٦٠ مليون تذكرة لمشاهدى أفلام الكبار فقط وهم الذين يزيدون على الستة عشر عاماً .

وقال رئيس المجلس البريطانى للرقابة على الأفلام بلندن إن رقابة السينما فى لندن رقابة من الجنس الثالث على حد تعبيره ، ثم استطرد بأن ذكر بأن الرقابة ليست حكومية مع أن بينها وبين الحكومة تداخلا ، وهى تزعم أنها ليست أهلية مع أن بينها تداخلا مع صناعة السينما وكلها شركات خاصة ذات رؤس أموال ضخمة وفروع وتدخلات الخ .

والدولة لا تتدخل فى رقابة الأفلام فى المملكة المتحدة أى أن الرقابة لاتتبع الحكومة بها ، بل إن السلطات المحلية هى وحدها لها حق التصريح بالأفلام حماية للجمهور وهى وحدها صاحبة الحق فى اختيار نوع الأفلام التى تعرضها وذلك بموجب قانون السينما توغراف الصادر عام ١٩٠٩ ولهذا السبب فهى تعتمد على هيئة أهلية مستقلة للرقابة على الأفلام هى مجلس الرقابة البريطانى الذى ينال التأييد الأدبى

---

(٤) على ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ باعتباره أن زيلرق للندن كانت فى ١٩٦٩ .

الكامل وغير المعلن من الحكومة وينال رضا شركات السينما ويكون له نفوذ فعل عميق وشامل ثم يكون له مظهر الوساطة وإيداع المشورة لا أكثر لمن يطلب رأيه ومشورته . ويتداخل هذه السلطات بشروط مناسبة يعطى هذا المجلس البريطاني للرقابة سلطة القانون .

تكوّن المجلس البريطاني للرقابة على الأفلام عام ١٩١٢ مع بداية صناعة السينما والتي كانت تريد أن تؤكد أن مستوى مرضيا من أفلام التسلية يقدم للجمهور .

ويتكون مجلس الرقابة من رئيس وسكرتير ورفقاء من الرجال والنساء على السواء ومساعدين إداريين وموظفي أجهزة العرض .

ويختار الرئيس لجنة من ممثل جميع فروع صناعة السينما على أن يكون اختياره من أشخاص لهم تجارب واسعة في الحياة العامة أو الموظفين كما أن الذين يختارون للمناصب الهامة بالرقابة يختارون في الغالب من كبار الوزراء والسفراء السابقين ومن كبار موظفي الحكومة والذين لهم صلات بالخارجية أو الداخلية الإنجليزية ولا يتألون أى مكافآت حكومية على ذلك وليسوا من موظفيها .

أما الصفات المميزة للرقيب والمطلوبة فيه فهي ثقافة عالية وعلم بالحياة وتجارب دينوية وإدراك واسع وخفة ظلي وخيال واسع بحيث يستطيع أن يتصور حدود الأفعال عند المشاهدين وتعطى أهمية خاصة للمرشح الذى يتعاطف مع الأطفال ويذكر ما لهم من حق أو رغبات أو مشاكل ومن المسلم به ألا يكون للرقيب صلة ما بصناعة السينما .

ويراقب المجلس كل فيلم سواء أكان فيلماً إنجليزياً أم أجنبياً يراد عرضه على الجمهور في البلاد فيما عدا النشرة الأخبارية والتي يسرى عليها نفس الاستثناء من الرقابة شأنها في ذلك شأن الصحف الإخبارية المطبوعة والتي لا تعرض على الرقابة .

وتتأق مصارف المجلس من فرض رسوم على كل فيلم يفحصه المجلس تبعاً لنظام موضوع حسب طول الفيلم ونوعه سواء أكان فيلماً مصوراً أو تسجيلياً أو صوراً متحركة أو إعلانياً .

ويراقب الفيلم رقيباً على الأقل في مبنى الرقابة ، وإذا وجد بالفيلم مشاكل بعينها ، أو أن الرقيب لم يستطيعوا الجزم برأى فيه ، فلا بد هنا من أخذ رأى الرئيس وقد يشاهد الفيلم مرة أخرى ، وفى بعض الأحيان يشاهده المجلس بأكمله وفى أحيان كثيرة يعرض الفيلم لعدة مرات .

والأفلام المصرح بها من الرقابة توضع تحت واحدة من ثلاث قوائم ، حرف (U) وهو الصالح للعرض العام ، وحرف (A) ومعناها يستحسن عرضه على الكبار وحرف (X) ومعناها لا يعرض إلا على الكبار فقط . وإذا ما اعترضت الرقابة على بعض التفاصيل فى أحد الأفلام لا يمنح الترخيص حتى يتم إجراء التعديل أو الحذف . وفى حالة رفض إعطاء ترخيص للفيلم فمن حق المنتج أن يلتبس من كل سلطة محلية إذناً خاصاً بعرض فيلمه فى منطقته المحلية .

وبالمثل فإن السلطات المحلية فى إمكانها (بموجب قانون السينما) توجراف لسنة ١٩٠٩ رفض أى فيلم لآى سبب يبدو لها معقولاً حتى ولو كانت الرقابة قد سمحت به . وهذا الحق نادراً ما أخذ به طالما أنه فى معظم الحالات نجد السلطات المحلية نفسها معتمدة على قرارات الرقابة وليس أمامها فرصة للتدخل .

وتشجع الرقابة المنتجين على أن يعرضوا سيناريو الفيلم عليها قبل إنتاجه حتى يمكن أن تتدارك اعتراضاتها فى مرحلة يسهل معها إجراء التعديلات وتقديم السيناريوهات من المنتجين الأنجليز فقط والموافقة على السيناريو لا يعفى المنتجين من حتمية الموافقة على الفيلم كاملاً والمناظر التى تشير إليها الرقابة فى مرحلة السيناريو لا يكون حكمها مسبقاً لآى منظر فى الفيلم عند مراقبة الفيلم ككل .



والسلطات المحلية تعطى فاعلية لقرارات الرقابة بأن اشترطت في تصاريحها ألا يسمح بعرض أى فيلم لم تجزه الرقابة دون أخذ رأى السلطات المحلية بل الأكثر من ذلك فإنه عندما تضع الرقابة بعض الأفلام في قوائم (A) أو (X) فإنه يشترط على التوالى أنه عندما يعرض فيلم من قائمة (A) فإنه لا يسمح للأطفال دون السادسة عشرة بالحضور إلا بصحبة واحد من أولياء أمورهم أو أشخاص فوق السادسة عشرة، وإذا كان الفيلم المعروض من فئة (X) لا يسمح للأطفال أقل من ١٦ سنة بالحضور سواء أكانوا بصحبة الكبار أم لا .

وعندما تصرح الرقابة بأحد الأفلام في قائمة (A) فمعنى هذا أن الفيلم لا يعتبر بوجه عام صالحاً لكل الأطفال دون السادسة عشرة وإن كان يصلح للبعض عن اتسع إدراكهم بغض النظر عن السن. والشرط الذى وضع عند عرض فيلم من أفلام (A) منع الأطفال دون ١٦ من الدخول دون صحبة أحد الأيوين أو شخص يزيد على ١٦ عاماً ، بمعنى أن القرار فى السماح بمشاهدة الطفل للفيلم متروك لأبويه اللذين سيقع على عاتقيهما بعض التفسير للطفل فيما يخص الفيلم . كما أنه متروك لهم تقرير ما إذا كان الفيلم مناسباً لأطفالها . أم لا .

أما الأفلام ذات التصريح بعلامة (X) فهى الأفلام التى يخفى موضوعها أو معالجتها الكبار كلية وهى بالتأكيد غير مناسبة لأى طفل دون السادسة عشرة لمشاهدها . والأفلام التى توضع فى هذه القائمة ممكن أن تكون موضوعاتها قد عولجت أيضاً فى القائمة (A) إلا أنها هنا تعالج الموضوع بصراحة أو واقعية أو صفة أكثر تفصيلاً بحيث توضع فى مجموعة (X) أو أن موضوعها ذاته يخفى الكبار دون منازع .

ولم يكن للرقابة قانون مكتوب من قبل يحدد الموضوعات والأحداث التى تجده أنه من الضرورى خلو الأفلام منها أو حتى من أفلام القائمة (X) ذلك أن الرقابة تفضل الحكم على كل فيلم بمقوماته وأن تأخذ فى الاعتبار كل حادثة وسطر من الديالوج

بالنسبة لوقع الفيلم ككل . وبعبارة أخرى فإن الغرض من الرقابة هو حماية الجمهور مما يمكن أن يخل بالأداب العامة للجمهور من تحييد للرذيلة أو تشجيع للجريمة أو التقليل من القيم الاجتماعية أو ما شابه ذلك مما قد يضر أو يؤثر على تفكير أعضاء المجتمع .

وبخلاصة القول أن مجلس الرقابة الإنجليزي على الأفلام لا يمثل رأى الحكومة ولا يأخذ منها أى مبالغ وأعضاؤه ليسوا موظفين فى الحكومة وهو مجلس مستقل عن شركات السينما أى أنه هيئة محايدة ، وهى كذلك فى أوقات السلم ، فإذا وقعت الحرب كما حدث فى عامى ١٩١٤ ، ١٩٣٩ أصبحت الرقابة خاضعة تماماً لتعليمات وزارات الإعلام والحرب والخارجية وسيطرت عليها اعتبارات الأمن وسلامة الأسرار والعمليات العسكرية ورقابة الحكومة .

وفى أوقات السلم والحرب توضع الاعتبارات السياسية وعلاقات إنجلترا بالدول الأخرى فى مركز «التأثير والاعتبار» فعندما كانت حكومة تشامبرلين تهدن هتلر وتتبع سياسة ميونيخ كان مجلس الرقابة المستقل يصادر الأفلام الأمريكية والروسية التى كانت تهاجم المانيا الهتلرية .

وقبل أن تتحالف روسيا مع إنجلترا وأمريكا وفرنسا كان مجلس الرقابة يسمح بعرض الأفلام التى تهاجم النظام الروسى وعندما أصبحت روسيا حليفة للحلفاء منع مجلس الرقابة الإنجليزي عرض فيلم « الرفيق أكس » الذى كان يهاجم كل شىء فى روسيا .

وبدأت إدخال التعديلات على القواعد التى يترخص بها عرض الأفلام - بعرض الأفلام للكبار فقط مع فيلم «فرانكشتين» فى بداية أفلام الفزع والعنف كما منعت بعض مجالس المدن فيلم «كينج كونج» ولقد أخطرن مدير مجلس رقابة لندن بأنهم هناك منعوا أفلام «حفرة الثعابين» و«الحيلة تبدأ غداً» والنسخة القديمة من فيلم «الأنسة جولى» .

وذهبت إلى إحدى دور العرض والتي كانت تعرض فيلماً للكبار فقط فئة (X) هو Wonder Of Love ولا حظت أن دار العرض الواحدة تتكون من عدة قاعات للعرض تعرض أفلاماً مختلفة وأن العرض بكل منها متواصل ويسعر موحد ، كما لاحظت أن قاعة العرض بها حوالي ٢٥٠ إلى ٣٠٠ كرسي .

وموضوع الفيلم يحاول أن يحل ثلاث مشاكل في التربية الجنسية الأولى عندما يفرق الوالدان في التربية بين الولد والبنت ، وإفهام الولد أن العاطفة نوع من الضعف لا يليق بالرجال ولهذا فهو يخفي عاطفته عن زوجته دائماً ، والمشكلة الثانية نفع عندما تبلغ الأم في تحذير الابنة من العلاقات الجنسية فيلازمها الخوف حتى بعد أن تصبح زوجة وأما والثالثة عندما ينشغل رجل الأعمال تماماً عن زوجته ويسمل مشاعرها مكتفياً بالماديات حتى توشك على السقوط مع آخر رغم حب الزوجين لبعضهما . والفيلم يعرض مناظر ولقاءات مكشوفة في معالجته لموضوعاته .

ولاحظت أن بقاعة السينما حوالي ثلاثين شخصاً وأن المتقدمين في السن نوعاً يتركون القاعة بعد العرض بقليل كما أن بعضاً من الشباب وجدوا في هذه القاعة مكاناً للقاء .

## كيف نشأت رقابة الأفلام في إنجلترا ؟

عند ظهور السينما في إنجلترا كان هناك قانون ١٧٥١ الخاص بالمحلات التي تقدم عروضاً غيلة بالنظام وقد وافق عليه مجلس العموم لأن كثرة أماكن التسلية التي يؤمها الطبقات الدنيا من السابلة والعامة هي سبب كبير لأعمال السرقة والنشل ، كما أنها تغرى روادها بأن يبدؤوا دخلهم القليل في مسرات صاخبة ممجية ولأن هذه الأماكن تستخدم وسائل غير مشروعة لإمداد جمهورها بإحتياجاته من أسباب الاستمتاع واللهو وتجهيد مسراتهم «وحثي ثمنع إغراء السرقات» النشل وتصحيح عادة التسكع بأقصى ما يستطيع صدر هذا القانون» .

وكانت صور راقصة وشرائع من الصور المتحركة الصلته تعرض في تتابع كالفيلم في تلك الأماكن المعدة للهو وفي قاعات الموسيقى وقاعات الميوزيك هول ومسارح التمثيل وأماكن اللهو والتسرية يصحبها موسيقى من بيانو يعزفها عازف أو من اسطوانة تدار على الفونوغراف أو من البيانولا .

وكان ينظر إليها كنوع من التسلية والتجديد في البرامج ، فقد كانت صناعة السينما حديثة النشأة ولم يكن هناك من يعطيها من الأهمية شيئاً ، لأن جمهورها كان جمهور «النصف بنس» . ولكن كان مع الصور المتحركة ترقب ومخاوف وأمل ولغبط لأن هذا الميلاد أحدث انقلاباً في وسائل التسلية وجذب الجمهور والتأثير عليه .

وحدث في أحد أيام الأحد من عام ١٨٩٩ أن اتفق راعي كنيسة «نيو كاسل» مع عامل سينما على أن يعرض فيلماً ليسل جمهور الكنيسة ، وعرض عامل السينما فيلم «الخطوبة» وكان به مشهد ظهرت فيه ممثلة جالسة تواجه الجمهور بينما استرق الخطي أحد الممثلين من الرجال ماشياً على أطراف أصابعه واختلس من خدها قبلة خاطفة لم تستغرق أكثر من لحظات قليلة .

وأوقف القسيس عرض بقية المشاهد فلا يجوز لشعب الكنيسة. أن يشاهد أعمالا من وحى الشيطان «كما امتنع عن دفع أجر عامل السينما الذى طالب بحقه أمام القضاء ومدافعا عن المشهد المعارض عليه بأنه فى رأيه كان مشهدا مسليا .

وكانت قضية يذكرها تاريخ رقابة السينما فى العالم لأنها أول نزاع ينظره القضاء الإنجليزى ويتمرض فيه لموضوع الأفلام ونوع التسلية التى يمكن أن تكون مشروعة .

وتطورت السينما وأخذ رجال تلك الصناعة يحاولون جذب جمهور والنصف بنس « بأقصر الطرق وهى عرض مشاهد الجنس والعنف عليه ودون اتفاق سابق أنتج رجال السينما الأوائل مشاهد القبلات والعناق ومناظر القتل وتنفيذ أحكام الإعدام ، وكان يلذ الجمهور أن يرى ممثلا يقتل غريمه رميا بالرصاص دون أن يرتعش أو أن يرى آخر فى مصارعة للأسود .

وأثارت هذه المناظر كثيرا من الهيئات فمنع البوليس الأنجليزى والأمريكى فيلمي «قبلة إيروين رايس» الأمريكى بسبب القبلة الأخيرة به والذي بلغ طولها بالفيلم ٥٠ قدما كما منع البوليس فى البلدين أيضا فيلم «رقصة الأفعى» .

وكان قد أثار مشكلة هذا الفيلم «سيسيل هيبورت» حين استأجره راعى كنيسة آخر وأراد سيسيل أن يعرض فيلم «رقصة الأفعى» فاعترض الراعى وغير العنوان الى «رقصة سالومى» .

والسبب الثانى الذى أدى إلى تدخل الدولة هناك هو نشوب الحرائق فى مباني المسارح ففى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان خطر الحريق فى المسرح يهدد هذه الأماكن فى كل بلاد أوروبا وشمال أمريكا . ففى عام ١٨٠٨ احترق مسرح «الكومنت جاردن» ومات ٢٠ شخصا فى الحريق ثم احترق مرة ثانية عام ١٨٣٦ .

وفى عام ١٨٠٩ احترق مسرح «دورى لين» وفى ١٨٥٦ احترق مسرح «ليمان» فى سان بطرسبرج ومات فى الحريق ٨٠٠ نفس .

وفي كندا عام ١٨٤٦ مات في «كوبيك» العاصمة حوالى مائة نفس كما مات في مسرح «الكونساييز بنيويورك» عام ١٨٧٦ حوالى ٢٨٣ شخصا .

وأشهر هذه الحرائق حريق المسرح الدائرى فى فينا فى شتاء ١٨٨١ حيث احترق ٤٥٠ شخصا كل هذا دعا مدير المطافئ بلندن عام ١٨٨٢ كابتن «سوالى» إلى فحص مبانى المسارح ثم صدر فى عام ١٨٨٨ القانون الخاص بمبانى محلات اللهو .

وفى ظل هذه الظروف ظهرت عروض الصور المتحركة التى يقال إنها بدأت فى شارع «ريجنت» قبل نهاية القرن الماضى بأربع سنوات ثم انتقلت الى ميدان «ليستر» .

ولكل هذا كتأمين لسلامة الجمهور والخوف من الحرائق وتحريم عرض الأفلام أيام الاحاد صدر قانون السينما توغراف عام ١٩٠٩ .

كما حدث عام ١٩١٠ أن أصدر مجلس مدينة لندن قرارا بمنع عرض فيلم عن ملاكمة جونسون وجيفرز فى أمريكا التى انتصر فيها الملاكم الزنجرى مما أثار الخواطر هناك

أثارت صناعة السينما بما تعرض من صور ومشاهد اعتبرت مخالفة لأداب المجتمع العامة ونظامه ، نقاشا ولغطا كثيرا ، فهى تريد أن يستمر نشاطها الاقتصادى على قاعدة حرية المنافسة «بينما يريد المجتمع أن يهون آدابه وتقاليده ولكن تلك المسألة ستؤثر حتما على حق المواطن الأنجليزى فى التعبير والنشر .

وحدث فى عام ١٩١١ أن تقرر أن يعرض صاحب الفيلم القادم من الخارج فيلمه قبل عرضه على الجمهور ، على مفتش البوليس .

وكان رجال السينما بانجلترا قد وقعوا تحت وأبل من الهجمات المعصية ومحلات الاستنكار والتجريح . فقابل وفد منهم فى ٢٢ فبراير ١٩١٣ مستر «ماك كناء» وزير الداخلية وألحوا عليه فى أن تعين الحكومة رقبا على الأفلام من موظفيها .

وقال وفد السينما للوزير ليست مسارح الصور هي الهدف الذى يهاجمه كل من أقام نفسه مدافعا عن الآداب العامة ، بل إن رجال السينما هم الذين يشعرون بالمهانة لكثرة التحقير الذى تقابل به جهودهم لانشاء صناعة جديدة .

وقال وزير الداخلية لرجال السينما .

«لن أبأشر الرقابة لحسابكم فأعطيكم حصانة تحول دون مقاضاتكم إذا أنتم أنتجتم أفلاما تقع تحت طائلة القانون» .

فكان أن ظهرت الرقابة على الأفلام فى إنجلترا وأمريكا منذ سبعين سنة تقريبا وكان ظهورها عملا اختياريا كما جاء فى كتاب رقباء الأفلام والقانون<sup>(٥)</sup> لأن صناعة السينما هى التى بدأت بمراقبة نفسها بنفسها أو بمطالبة الحكومات بمراقبة انتاجها .

فأنشئت هيئة المجلس البريطانى للرقابة على الأفلام وكان ج. أ.دوفورد الذى بلغ سن التقاعد كرقيب مع اللورد حامل أختام الملكة عام ١٩١٢ وقد عينه اتحاد منتجى السينما توغراف واتحاد عارضى السينما توغراف أول رقيب له .

هذا ورئيس مجلس الرقابة هو « سيردافيد أورمى جور .»

وهو زعيم المعارضة فى مجلس اللوردات ورئيس المجلس البريطانى ومحمل لقب «بارون هارلك الخامس» وكان وكيلا للخارجية البريطانية فوزير دولة ثم سفيرا لبلاده فى واشنطن وتحتل أربع سنوات وعين رئيسا للمجلس الذى يشنع عليه طرفاء صناعة السينما بقولهم «مجلس القضاة الأشقياء» وبعد سنة من تسلمه رئاسة مجلس الرقابة الواسع النفوذ أصبح البارون زعيم المعارضة فى مجلس اللوردات .

هذا وصناعة السينما بلندن تشكومن منافسة التلفزيون الشديدة والذى استطاع فى أقل من سبع سنوات أن يجلب عددا كبيرا من رواد السينما ذلك أن التلفزيون الملون والعادى يقدم مادة فيلمية متنوعة وجذابة وأخبارا عن أهم أحداث

---

Film Censors And The Law, Neville March Hunning. (٥)

العالم تنقلها الشاشة الصغيرة أولا بأول إلى المشاهدين وكذلك أخبار الفن والعلم والمخترعات والبرامج الترفيهية والتمثيلات والاستعراضات والألعاب الرياضية وكلها خدمات سينمائية متجددة تغني المشاهد عن الذهاب إلى السينما مما أثر على عدد رواد دور السينما فانخفض عددهم من ٣ مليون إلى ٧٠٠ ألف مشاهد يوميا .

وهذا الانخفاض يمثل خسارة ٧٠٠ مليون تذكرة سنويا والمعروف أن السينما بلندن صناعة بالمعنى الكامل ذلك أن الاستوديوهات والشركات وكل العاملين في المجال السينمائي يضعون نصب أعينهم شبك التذاكر سواء كرجال الأعمال الذين يضعون نصب أعينهم بورصة الأوراق المالية .

### رقابة الأنلام بفرنسا

كمعظم البلاد الأخرى مضى سنوات عدة على فرنسا قبل أن تصدر الحكومة المركزية تشريعا ينظم السينما ، وفي نفس الوقت عندما شعر البوليس تدريجيا والسلطات المحلية بالحاجة إلى متابعة برامج السينما ، اتخذوا نفس الطريقة العادية التي يستعملون بها سلطاتهم في تنظيم الملاهي الأخرى .

اتخذت فرنسا النموذج العادي فقسمت الملاهي إلى قسمين :

الأول يتعلق بالمرح .

والثاني يشمل برامج الفرجة وهي الأراجوز وما شاكله والألعاب السحرية وألعاب القوي البدنية والبانوراما والديوراما (Diorama) والحفلات التكرية وأعمال الحريق وعروض الحيوانات إلخ والتي تحتاج إلى عمل دائم أو مبان .

وفي هذا النوع وجدت السينما . ولقد أطلقت الثورة الفرنسية حرية المسرح في ١٣ يناير ١٧٩١ إلا أن في السنة السابقة على هذا التاريخ كان يحتم القانون الصادر في

---

(١) هذا عام ١٩٦٩



١٦ اغسطس ١٧٩٠ ألا يسمح للمشاهد الجماهيرية أو يرخّص بها إلا عن طريق ضباط المجالس البلدية ومنذ ذلك الحين كان هناك فصل بين المسرح والمشهد وكان المسرح أحبانا حراً وأخرى تحت رقابة مشلحة إلى أن كان قانون ٦ يناير ١٨٦٤ الذى أعاد تنظيم الرقابة على المسرح ولاخر مرة .

أما المشاهد والملاهى فكانت تخضع دائماً إلى سلطة المجالس البلدية منذ ١٧٩٠ وقد أدخلت فى قانون المجالس البلدية فى أبريل من عام ١٨٨٤ مما أضفى قوة إلى عملية المدينة فى أن يمنع تمثيل أى مشهد قد يعكر صفو السلام فى منطقته وكان الأمر متروكاً لتقديره بمفرده مما يسمح له بإصدار قوانين عامة ، الأمر الذى حرم عليه تماماً بالنسبة للمسرح .

وهذه الخطة فتحت المجال أمام الرقابة الإدارية الخاصة بالحكومة المركزية بالنسبة للبروفات طالما أن رؤساء البلدية يتلقون أوامره من وزير الداخلية رئيسهم الأعلى .

وعلى هذا كان أول قانون رقابى فى فرنسا يتخذ صفة العموم بالنسبة للأفلام هو عبارة عن أمر من وزير الداخلية عام ١٩٠٠ إلى رؤساء البلديات يلفت فيه نظرهم باعتبار السينما من عروض الفرجة ويذكرهم بسلطة العمدة فى منعها وطلب من رؤساء المدن أن يتأكدوا من أن العمدة قد زاولوا سلطاتهم فى منع جميع الأفلام سواء أكانت إخبارية أو منشأة من جديد والتي تظهر إعدام أربعة من المجرمين من عصابة البولوى Pollet gang وأن يشرفوا على المنع بأنفسهم فيما إذا امتنع العمدة عن ذلك .

وهذا التفسير بالنسبة لمركز السينما قد يفتح المجال للمناقشة ، إلا أنه له أساس من الصحة ، ذلك أن السينما وضعت فى قائمة واحدة المرة بعد المرة مع الفنون غير المحترمة من الملاهى المسرحية . ورغم أن الفيلم فى تكوينه الدرامى أقرب إلى مقارنته بالدراما وبالتالى ومن المنطق أن يستفيد من امتيازها فى التمتع بإعفائه من الرقابة كالدراما فى فرنسا (كما أشارت بذلك صناعة السينما بفرنسا فى القضايا العديدة التى قدمت للقضاء) إلا أنه قد مر على السلطات والطبقة الوسطى ما يقرب من العشر

سنوات لم تركز السينما خلالها كثيرا على الموضوعات الدرامية الجادة . ( ذلك أن فن السينما لم يبدأ بحق إلا في ١٩٠٨ ) مثل الأفلام الإخبارية والفارس ذات الفصل الواحد وكذلك الملودراما التي بموجبها قد وضعت السينما في مكانها اللائق في صف واحد مع صالات الموسيقى ومسارح العرض .

والسينما في أساسها كانت دون شك من عروض الفرجة Spectacle de

Curiosite

ويغض النظر عما بذله جهابذة صناعة السينما من مجهودات - ذلك أنها أصبحت صناعة عام ١٩١٠ - بأفهام الجماهير بأن السينما ما هي إلا مسرح بالفانوس السحري . ولكن الناس لم يكونوا يستطيعوا تغيير موقفهم من السينما وظل هذا الموقف فارضا نفسه مدة طويلة وعلى الأخص بلندن .

وظل الأمر كذلك في فرنسا حتى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما أثرت سلسلة من القضايا والتي أقيمت بسبب محاولات بعض العمد منع أفلام من نوع بعينه .

وياندلاع الحرب العالمية الأولى فرضت السلطات المحلية رقابة صارمة على عرض الأفلام ومن خلال هذه السلطات زاول وزير الداخلية سلطاته المشددة . أيضا . ولم تكد تنتصف الحرب حتى قام نظام كامل للرقابة عن طريق جهاز وظيفي مركزي وفي ديسمبر ١٩١٥ وضع مدير الشرطة بباريس نظاما كاملا للرقابة من أول ديسمبر من تلك السنة أصبح محظورا عرض أى فيلم على الجمهور في حى السين دون الحصول على تصريح كتابي بالعروض لم عمم وزير الداخلية هذا النظام في عام ١٩١٦ بالنسبة للأفلام التي تعرض بفرنسا كلها .

أما المنع فنقد ترك مفتوحا ، ذلك أن العملة هو الوحيد الذى له الحق المطلق في تنظيم الأفلام في دائرته غير أن هذا النظام أعطى سلطات واسعة للرقابة البوليسية ورقابة العمد بما دعا وزير الداخلية في مايو ١٩١٧ إلى تكليف لجنة لوضع الأسس

السليمة والتنظيم الكامل للرقابة والذي جاء في تقريرها الذي أعلن في ٢٥ يوليو ١٩١٩ .

«ممنوع عرض أى فيلم سينمائي على الجمهور فيما عدا النشرة الإخبارية ما لم يرخص بهذا الفيلم ويأسمه من وزير الارشاد M. of Instruction وهذا الترخيص يجوز فقط الإباحة به بعد أخذ رأى لجنة مخصصة لهذا » .

وبعد تولي الجنرال «ديجول» سلطاته بعام أى في عام ١٩٥٩ شكلت لجنة جديدة لتعديل نظام الرقابة على الأفلام وفي عام ١٩٦١ شكلت لجنة جديدة أخرى حتمت أن تكون لجنة الأفلام مكونة من ٧ موظفين رسميين و٧ من ممثلي مهنة السينما وثمانية مختارين من الوزراء المختلفة (من علماء الاجتماع وعلماء النفس والقضاة والأطباء والمدرسين والإتحاد الوطني لجمعيات الأسرة) .

Union Nationale de Associations Familiales

Le haut comité de la jeunesse

واللجنة العليا للشباب

Associations des Maires de France

وجمعية الممد بفرنسا

ولأنه من المنتظر أن بعض أعضاء هذه اللجان سيلتزم بالنظرة البوليسية فإن جمعية مؤلفي الأفلام Association des Auteurs de Film والجمعية الفرنسية لنقاد السينما والتلفزيون رفضوا أن يمثل مرشحون منهم في هذه اللجنة .

وبموجب قانون ١٩٦١ فإن اللجنة يجوز أن تتواجد في اللجان الفرعية لمراقبة الأفلام إلا أنه في حالة اتخاذ قرار بمنع عرض أى فيلم فيجب أن يكون بقرار من اللجنة كلها في اجتماع عام للأعضاء .

هذا والرقابة بفرنسا الآن رقابة إدارية خاضعة لوزير الثقافة وكانت قبل ذلك خاضعة لوزير الاستعلامات ومن قبل إلى وزير الداخلية وليس لها قانون مكتوب .

ووقت كنت بباريس كان معروضا مشروع بقانون للرقابة على الأفلام أمام الجمعية الوطنية لأصداره .

ويقوم في ذلك الوقت بالرقابة المركز القومي للسنييا في باريس ويتألف مجلس الرقابة من ٢٢ عضوا ٧ من موظفي الرقابة و٧ من موظفي وزارة الثقافة و٧ من المختصين بعلوم التربية وعلم النفس وممثلين للأطباء النفسيين والمهندسين والجيش ورجال الدين وأما العضو الثاني والعشرون فيمثل الحكم المحلي في باريس .

تصدر الرقابة على الأفلام توصيات تعرض على وزير الثقافة وله وحده الحق في الترخيص بعرض الفيلم أو منعه أو حذف مشاهد منه .

يجوز للمنتج الذي اعترض الوزير على فيلمه أن يتقدم به مرة أخرى للرقابة بعد حذف الأجزاء المعترض عليها فإذا تكرر رفض الفيلم مرة ثانية اعتبر المنع نهائيا وفي كل مرة يدفع المنتج رسما ماليا .

أما أسباب المنع أو الحذف فهي الأسباب التي تؤدي إلى الإضرار بالصالح العام سواء أكان ذلك من حيث عرض مشاهد مخلة بالأداب أو مسيئة إلى الشعور أو تتعارض أساسا مع دستور فرنسا وعلى نحو خاص الأفلام التي تحبذ العنف وتعاطي المخدرات والشذوذ الجنسي .

كما أن التصريح بالأفلام يمنح على ثلاث درجات :

(أ) لأقل من ١٣ سنة وهذه الأفلام يجب أن تكون خلوا تماما من العنف والجنس والمخدرات .

(ب) أفلام لمن هم أقل من ١٨ سنة وفي هذه الأفلام يباح بعض مشاهد الجنس بشرط أن يكون مستوى الفيلم الفني رفيعا وأن تكون هذه المشاهد مبررة فنيا وألا يتكرر مشهد الجنس العاري أكثر من مرة واحدة في الفيلم الواحد .

(ج) ثم أفلام لأكثر من ١٨ سنة .

وإذا رفض وزير الثقافة أو الاستعلامات أحد الأفلام فإن القاعدة المتبعة ألا يبيحه الوزير الجديد حين تغيير الوزارة وذلك حرصا على استقرار الأحكام التي تصدرها السلطة التنفيذية في هذا الصدد .

هذا وليس للسلطة القضائية أى سلطان على القرارات التى يصدرها الوزير  
إعمالا لسلطته فى الإباحة أو الخطر بالنسبة لكافة الأفلام هذا والفيلم الفرنسى الذى  
يمنع داخليا لا يجوز تصديره إلى الخارج .

والسلطة التشريعية لها أن تراقب قرارات وتصرفات وزير الثقافة بالنسبة  
للأفلام .

ويسؤال السيد مدير الرقابة عن الأفلام الفرنسية التى تمت خلال هذا العام  
قال إنها تسعة أفلام بيانا كالآلى :

- |                            |                    |
|----------------------------|--------------------|
| I Want a Man               | ١ - فيلم أمريكى    |
| Drugs                      | ٢ - تعاطى المخدرات |
| I a woman                  | ٣ - فيلم دانماركى  |
| Undress the little girl.   | ٤ -                |
| The Syndical of Vice       | ٥ -                |
| The Sex of angels          | ٦ - جنس ومخدرات    |
| The Torture and Punishment | ٧ -                |
| Death                      | ٨ -                |
| A pit for women            | ٩ -                |

وهى أفلام تمخّش الحياء أو تتناول الجنس بأسلوب مكشوف أو شلوذ جنسى  
أو عنف وقسوة أو تؤثر على النفس تأثيرا سيئا أو تكشف طريق المخدرات أمام  
الشباب .

## فيلم ملائكة جهنم أو The Sex of angels بين رقابتي مصر وباريس

ويصور موضوع الفيلم<sup>(٧)</sup> في أن يختطف ثلاث فتيات شابا يجترنه ليمارسن معه الجنس في نجت والد إحداهن المتغيب في رحلة لمدة أسبوع . تمارس معه «نانسي» العلاقة الجنسية وتسأله رأيه فيها ، فيتهمها بالبرود الجنسي ، لكنه يميل بإحساسه إلى «كارلا» العذراء ، ويحاول أن يأتي معها نفس الفعل فتمتنع عليه ذلك أنها نذرت نفسها لأول مرة لرجل زنجي . يتناول الشاب والفتيات مادة مخدرة ويعد يقظتهن يتضح أن إحدى الفتيات قد أطلقت عليه رصاصة من مسدس وجدته بالقارب ، والشاب ملقى يتالم ، ورفض قطع رحلتهم المائية والتوقف في أحد الموانئ واستبعدن فكرة عرضه على طبيب حتى لا يضعن أنفسهن موضع المساءلة .

استبد الألم بالشباب وساءت حالته وهداهن تفكيرهن إلى إعطائه مخدرا ولما لم يكن معهن منه شيء توقفن بالقارب ونزلت «كارلا» لتحضر المخدر لأنها كانت قد أحبت الشاب وأرادت تخفيف آلامه ، وامتنع الصيقل عن إعطائها المخدر فساومتها ودفعته له بكارتها ثمنا له .

يموت الشاب وتتخلص منه الفتيات بأن يضعنه في قاربه ، ويدفعنه إلى البحر ، ويعدن إلى حياتهن الأولى وكان شيئا لم يحدث بيننا تنج كارلا إلى البحر .

ورأت الرقابة أن الفيلم جيد الصنع ، وأن نهايته القائمة وغير التقليدية في إدانة الجريمة ، جعلت إدانته للإتحلال وحبوب الهلوسة أقوى ومع ذلك طالبت بمنع عرض الفيلم .

---

(٧) والفيلم من إنتاج وتأليف ugo Liberatore تمثيل Bernard de vries, Rose Marie Dexjé وتقدمت به شركة يونيتيد أرتست United Artists Corporation بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩ .

ودخل في اعتباري في الحكم على الفيلم بالمنع الخوف من التقليد الأعمى بين بعض الشباب المستهتر وعدم أخذ المسائل بجدية وعمق ، واعتبرت الفيلم متعارضا مع الآداب العامة لما به من شذوذ جنسى بين فتاتين من الثلاث وحواره مكشوف جرىء ، ورأيت أن أسوأ ما فيه من الناحية الأخلاقية أن الفتيات هنّ اللائي دفعن بالشباب إلى ممارسة الجنس معهن بعد أن اختطفنه لهذا السبب وتعاطوا المخدر بطريقة سهلة التقليد واضحة .

ولم أنس أن أشير في نهاية تقريرى عن الفيلم أنى عندما قمت برحلتى إلى لندن وباريس للتعرف على الرقابة بها ، قد لاحظت أن رقابة فرنسا قد منعت عرض هذا الفيلم موضع حديثنا .

وكانت رقابة فرنسا قد منعت عرض الفيلم باعتباره فيلما واردا من الخارج يجعل معه ممارسة الجنس الشاذ وغير السوى ، وكذلك تعاطى المخدرات ، ورقابة فرنسا ترفض عرض الأفلام التى تعرض الجنس الشاذ على شبابها ، كما أنها لا تقرر عرض أفلام المخدرات إذ تعتبرها خطرا عليه .

وكنت أرى الأخذ بوجهة النظر الفرنسية .

ورأى مجلس الرقابة<sup>(٨)</sup> المصرى ، غير هذه الرؤية فقرر بأغلبية الأصوات السماح بعرضه عرضا جماهيريا .

ورأت عضوة<sup>(٩)</sup> المجلس أن فى الفيلم درسا للشباب بإظهار المساواة التى عادت على الفتيات من تعاطيهن العقار المخدر L. C. D. وفى رأيا أن هذه النتيجة أدت إلى مأساة طبعت نفوسهن بها إلى الأبد ، فضلا على أن قتل الشاب لم يكن متعمدا ، ورأى عضو آخر<sup>(١٠)</sup> أن بالفيلم درسا أخلاقيا للشباب إذ أن نهايته المقبضة

(٨) عرض الفيلم على مجلس الرقابة بجلسته ٣٤ فى ١٨/١٢/١٩٦٩ عضوية نجيب محفوظ ، أمينة السيد ، سالى دلود ، حسن عبد النجم ، احتشاك ممتاز .

(٩) أمينة السيد .

(١٠) نجيب محفوظ .

توضح ما آلت اليه حال الفتيات بعد حياة الاستهتار وأنه لا يجد سببا جوهريا لمنع عرضه .

واتخذ مقرر المجلس نفس الرأى واعتبر أن الفيلم مثال للمجتمع الرأسمالى وأن الجنس به غير واضح وأن نهاية الفيلم منفرة .

بينما أيد العضو الثالث<sup>(١١)</sup> وجهة النظر الرقابية فى المنع لأن مناظر الفيلم مبهرة رغم أن الصورة النهائية له مقبضة كما أنه اعتبر أن العقار الذى تسبب عنه الشعور بالهلوسة والذى تناوله الشباب فى الفيلم ، ويتناوله الشباب بالخارج ، لم يصل بعد إلى مجتمعتنا فلا داعى لنقل العدوى إليه .

ولإزاء ما اتخذ مجلس الرقابة بأغلبية الأصوات فى صالح العرض جماهيريا اقترحت عليه قصر عرض الفيلم على الكبار فقط<sup>(١٢)</sup> مع حذف وتخفيف بعض المناظر الرقابية والجمل النابية فى الحوار المكشوف تخفيفا لحدة موضوعه ووقعه على المشاهدين فوافق المجلس الرقابى على العرض وأجيز عرضه للكبار فقط<sup>(١٣)</sup> .

وعند عرض محضر مجلس الرقابة على الوزير تسأل كيف منعت رقابة فرنسا الفيلم بينما أجازته المجلس الرقابى المصرى ، وكان الوزير<sup>(١٤)</sup> قد قرأ تقريرى عن<sup>(١٥)</sup> رحلة باريس ولندن .

ومع ذلك قرر السماح بعرض الفيلم نزولا على رأى المجلس الرقابى الموقر وهكذا شاهد الجمهور المصرى ما لم يشاهده الجمهور الفرنسى .

(١١) سامى دلود .

(١٢) منظر الشاب يتحسس الفتاة ، ومنظره وهو يخلع سرواله ومنظر حركة حصى الفتاة وهى تتابع جسده كله وتتأمله من أسفل عندما رفعت عنه الغطاء وهو مستلق ويوحى بالمرى الكامل . وحذف منظر إحدى الفتيات عارية تماما . وحذف منظر صدور الفتيات عارية تماما ، وحديث الشاب عن علاقته بأول فتاة عاشها ، ومنظره وهو مسك بكلمات إحدى الفتيات وحديثه عما يشير إلى نومه معها ، وأشتروقت مراجعة الترجمة بدقة ومراعاة الحوار مع اختيار اللافتات .

(١٣) أجيز الفيلم فى يوليو ١٩٧٠ .

(١٤) الدكتور ثروت عكاشة .

(١٥) أرسل وكيل الوزارة خطاب لى صادر برقم ٩٨٠ فى ١٤/٣/١٩٧٠ جاء به : (لما إلى التقرير المتقدم من سياحتكم من رحلة لندن وباريس أود الإحاطة أنه بالمرض على السيد الدكتور الوزير أشار سياحته بشكوك على هذا الطريق الفيلم ولا حساسك بالواجب فيه أنه لفت نظر سياحته أنه بينما منعت فرنسا فيلم The six of angels أباحت لجنة الرقابة المصرية كيف يتسنى ذلك ؟ ) .



## رقابة المسرح الانجليزى

قابلت مدير<sup>(١٦)</sup> مسرح الجلوب والذي يعرف تقريبا كل التيارات عن المسرح فى لندن وعلمت منه أن وظيفة مدير المسرح أو مدير الفرقة المسرحية ليست وظيفة إدارية يشغلها موظف مؤهل بالشهادات الجامعية العادية أو موظف يتسلق السلم الوظيفى ، بل يشغلها فنان مثقف من رجال المسرح بل ناقد يعرف ماذا يقدم للجمهور ومتى يقدم هذه المسرحية أو تلك وهو مسئول عما يقدمه من مسرحيات ، كما أنه مسئول أيضا عن اختيار ما يقدمه منها على مسرحه كما علمت منه أن الرقابة على المسرح قد ألغيت تماما .

### نبذة تاريخية عن رقابة المسرح الانجليزى الملغاة :

ومنذ القرن السادس عشر كان يوجد نوع من الرقابة على الروايات المسرحية والتي تمثل على المسرح وكان لورد تشامبرلين «حامل أختام الملكة» يقوم بهذا العمل واضطر إلى أن يستعين بمساعدين له للقيام بنوع من المراجعة على كل من المسارح والمسرحيات وكان يستمد سلطته من الامتيازات الملكية ، وازدادت قبضة الرقابة أحيانا كما حدث عام ١٧٣٧ ويتهرب من «سيرروبرت والبول» رغم الاحتجاجات الحادة من لورد تشستر فيلد وكان الغرض من ذلك هو القبض تماما على ميزان النقد الشخصى والسياسى اللاذع والذي أخرج الحكومة وأصبح ممنوعا .

فكان أن أصدر لورد تشامبرلين قانون ترخيص المسرح ١٧٣٧ والذي بمقتضاه أصبح من الواجب إرسال نسخة من كل مسرحية جديدة قبل عرض بروفاتها مدة لا تقل عن أربعة عشر يوما على الأقل ، وأصبح له الحق فى أن يمنع فى أى وقت وفى أى موقع فى بريطانيا العظمى أية بروفات لأية مسرحية وفرض عقوبات كبيرة لمن يقدم بروفاته فى مسرح غير مرخص به ، أو أن يؤدى مسرحية ممنوعة أو أية مسرحية جديدة

---

Mr. Perry, H.M Tennent Ltd Globe Theatre Shaftesbury Avenue London W.I. (١٦) مستر برى

دون ترخيص حامل أختام الملكة واضطر لتنفيذ هذا القانون أن يعين «لورد تشامبرلين» رقباء للمسرحيات بمهايا .

وظل موضوع رقابة المسرح يشغل البرلمان الانجليزي من آن إلى آخر وظل حامل أختام الملكة هو المسيطر على الرقابة ومانع تراخيصها كما تعرضت اللوائح المختلفة إلى تعديلات متباعدة آخرها عام ١٨٩٢ التي اهتمت في المقام الأول بتصاريح المباني التي تؤدي فيها المسرحيات أكثر من المسرحيات نفسها وكان هناك شبه اقتناع بلائحة قانون المسرح إلى أن قامت حركة نقد واسعة من كثير من المؤلفين والنقاد تنقد وتبحث في مشروعية قانون الرقابة لسنة ١٨٤٣ والذي كان معمولاً به وكذلك في مشروعية لوائح البرلمان الخاصة بتنظيم وتصاريح أمكنة اللهو والمسرحيات .

وبعد بحوث طويلة قررت لجنة البرلمان لعام ١٩٠٩ بأنه بينما يظل لحامل أختام الملكة الحق في منح التصاريح للمسرحيات التي ترفع إليه يجب أن يكون اختياريا عرض المسرحية عليه للترخيص بها وأن يكون مشروعا قيام بروفات لمسرحية غير مرخص بها . سواء في ذلك عرضت عليه أم لا وعليه أن يرخص بأية مسرحية تقدم إليه إلا إذا اعتبر أن لا بد من منعها لأحد الأسباب الآتية :

- ١ - أن تكون فاحشة أو غير لائقة .
- ٢ - أن تحتوي على شخصيات معترض عليها .
- ٣ - أن تقدم على المسرح شخصية حية أو حديثة الوفاة بحيث تكون مثيرة للقبضاء .
- ٤ - أن تحض على كره وعدم احترام الدين .
- ٥ - أن تحض على الجريمة أو الرقيلة .
- ٦ - أن تحض على إفساد العلاقات الودية بدولة أجنبية .
- ٧ - أن تحض على ما يعكر صفو السلام .

وقد أوصت اللجنة أنه طالما أن هناك حاجة إلى نوع من الأحكام أو القيد على بروفات المسرحيات غير المرغوب فيها فإن محرك الدعوى العمومية يكون له الحق في تحريك دعواه ضد مدير المسرح ومؤلف المسرحية غير المختصة فيها إذا اعترض عليها على أساس أنها عمل فحش «أو غخل بالأداب العامة» ومن حق المدعى العام أن يطلب من لجنة حامل أختام الملكة أن تستصدر قراراً بمنع استمرار عرض البروفات للمسرحية فيما إذا كان ينطبق عليها واحدة من أسباب المنع السالفة . وفي كلا الحالتين يجب وقف المسرحية بمجرد بدء الإجراءات القانونية .

ولم تتخذ إجراءات حاسمة لتزكية هذه المقترحات رغم أن من يقومون بالعمل في مكتب حامل أختام الملكة قد اتخذوا منها مرشداً في التصريح بالمسرحيات

وقامت ثلاث محاولات برلمانية أخرى منذ ١٩٠٩ فيما يتعلق بالرقابة على المسرحيات وأهمها التي قدمها «بن ليفي» عام ١٩٤٩ وأهم ما بها إلغاء مواد لائحة ١٨٤٣ والتي تنص على خضوع المسرحيات لحامل أختام الملكة واعتبار المسرحية على قدم المساواة مع أنواع الإنتاج الأدبي الأخرى في خضوعها للقانون العام ويقترح مشروع القانون حماية ضد المحاكمات الطائشة في طلب عدم بدء محاكمة جنائية عن بروفات مسرحية دون إذن من القاضي . إلا أنه لم يؤخذ بهذا المشروع .

ولهذا ظلت لائحة سنة ١٨٤٣ هي المعمول بها فيما يتعلق بالمسرح والمادة الثانية عشرة منها تتطلب موافقة حامل أختام الملكة على أية مسرحية جديدة أو أية إضافة إلى مسرحية قديمة مزعم عرضها أو تأجيرها للتمثيل في بريطانيا العظمى على أن تقدم سبعة أيام قبل العرض أو التقديم والمادة الخامسة عشرة تمنع تقديم أو تمثيل أو تأجير المسرحية خلال هذه المدة ، كما تحرم تمثيل أو تأجير أو تقديم أى أجزاء منها ممنوعة ، كما أنها تمنع أن يمثل على المسرح أية مسرحية لم يرخص بها حامل أختام الملكة .

والعقوبة على مخالفة ذلك غرامه تبلغ خمسون جنيهًا كما أن المحكمة لها الحق في سحب الترخيص من المسرح والمادة السادسة عشرة تعتبر الممثل مأجوراً إذا أخذ

نقوداً أو منح مكافأة أو أوصى له بها بطريق مباشر أو غير مباشر أو إذا اشترى أى مقال كشرط للتصريح بالدخول إلى المسرح أو مشاهدة المسرحية أو إذا مثلت المسرحية فى أى بيت أو حجرة أو مكان تباع فيه الخمر أو المشروبات الروحية . وإلى الآن كان مفترضا عادة أن ترخيص حامل أختام الملكة ليس من الضروري إذا كانت المسرحية ستمثل فى نادى حقيقى للمسرح ولكن فى مايو ١٩٦٦ ذكر أحد القضاة أنه بموجب المادة الخامسة عشرة من اللائحة يعتبر مخالفاً للقانون أن يقدم أى شخص مسرحية للايجار سواء سمح للجمهور العام بالحضور أو لم يسمح له . إلا أن هذا الاقتراح لم يعرض إطلاقاً أمام أية محكمة عليا .

وبالإضافة إلى التحفظات السابقة للرقابة فيما يتعلق بالمسرحيات الجديدة أو لمنع أو وقف بروفات أية مسرحية جديدة ، أو جزء من مسرحية جديدة لم يرخص به فإن لحامل أختام الملكة الحق فى المادة الرابعة عشرة أن يمنع أية مسرحية أو جزءا من مسرحية لأى مدة من الزمن أو الوقف النهائى إذا كانت فى رأيه لا توافق الآداب العامة أو السلام العام . وهذا التحفظ النادر استخدامه يعطى حامل أختام الملكة قوة غير محدودة فى إمكانية وقف المسرحيات سواء أكانت جديدة أو قديمة ، هذا ولا يمنع أن ترفع الدعوى العمومية على المسرحيات التى رخص بها إذ أن هذا الترخيص لا يبعدها عن طائلة القانون العام ولو أن هذا قل ما طبق .

وبموجب قانون المسرح لعام ١٩٤٣ أصبحت مراقبة المسرحيات جزءا من الواجبات العامة لحامل أختام الملكة وهيئة مكتبه ويساعدهم أربعة رقباء يعملون بعض الوقت نظير أجر جنهين عن كل مسرحية تقرأ وجنيه واحد عن المسرحية ذات الفصل الواحد . والتفتيش على المسرحيات والذى قلنا ندرى اعتبارا أحيانا ضرورة عندما تثار مسألة تقييم مسرحية صعبة أو أن يتحرى عن شكوى عامة للجمهور . ويقوم بهذا أعضاء مكتب حامل أختام الملكة إذا كانت المسرحية بلندن . كما يقوم بدلاً منهم البوليس فى أى مكان آخر من بريطانيا خلاف لندن ويقدم كل منهم تقريرا مكتوباً يشرح الحقائق لا الآراء الشخصية .

وعند استلام المسرحيات يكتب الرقيب ملخصا لها يذيله بتوصياته وملاحظاته  
كما يقرأ الملخص وربما المسرحية كلها كذلك أحد أعضاء المكتب الدائمين ثم يراجع  
التقارير حامل أختام الملكة الذى يكمل قراره الذى يوصله مساعد المراجع إلى مقدم  
الطلب ويقوم بمناقشة من يعينهم الأمر . وهذه الإجراءات تعطى فرصة للمؤلفين  
والمخرجين بأن يلائموا بين أعمالهم وتعليمات حامل أختام الملكة وقد زودت اللجنة  
بكثير من نماذج التعديلات والحذوفات التى يراها حامل أختام الملكة فى مسرحيات  
حديثة .

وقرارات حامل أختام الملكة فى كل الحالات تعتبر نهائية . هذا وقد رأى منع  
المسرحيات التى تمثل قضايا مازالت معروضة على القضاء ، كما أنه منع المسرحيات  
التي تعرض العرى على المسرح .

#### «طبيعة المشكلة»

والمسألة هى مسألة الحرية - حرية الفنان فى أن يعبر عن نفسه دون تدخل من  
الرقيب الذى يحاول أن يحد من انطلاقته بفنه إذ من المحتمل أن يمنع من وضع فنه  
أمام الجمهور وليس هذا بسبب مخالفته لناموس الانتاج الفنى . ولكن لأنه معرض  
لنقد رقيب له كل السلطة المطلقة فى إيقاف عمله والمسئولية فى الواقع تقع فيما يبدو  
على أكتاف الذين يتمسكون بأن رقابة من هذا النوع ضرورية للمسرح رغم أن  
البرلمان لا يجدها كذلك بالنسبة لأى فن آخر وسط ، أكثر مما تقع على هؤلاء الذين  
يعتقدون بأن مثل هذه الرقابة كائن لا حياة فيه منذ أيام مضت .

إن الرقابة تتدخل فى الحرية وكتاب المسرح يرون أن وجود الرقابة تدخل كبير  
فى حقهم فى التعبير ، إلا أن المسألة ليست بهذه البساطة فيما يتعلق بالحرية ذلك أن  
حرية فعل الشيء كما يجب الإنسان محدودة بضرورة احترام حرية الآخرين لكن حرية  
الكلام أكثر الحريات التى تعز بها بريطانيا بالنسبة للحرريات الأخرى ولكنها ليست  
غير محدودة ذلك أن البرلمان قدر إمكانية إحداث أضرار لا تحتل عن طريق الكلمة

ولذا كان تعامل القانون يتعلق بسلامة اللسان والقذف والإلحاد والأدب المكشوف والقول الذى يكدر السلام .

إن حرية التعبير التى يحتاجها مؤلف المسرحية كفنّان خلاق قد تكون فى بعض الأحيان أداة إيذاء أو غواية أو إفساد للجمهور الذى يدفع الثمن ليحضر التمثيل والذى من حقه أن يستمتع به وهو لا يدري ماذا سيقدم له ولذا فالجمهور فى حاجة إلى نوع من الرقابة لتحميه أكثر من الحماية التى يفرضها القانون على الأنواع الأخرى من الإنتاج الفنى بوجه عام .

ولهذا كان من الواجب لإحلال رقابة مسبقة متطوعة بدلاً من الرقابة الإجبارية وإن كان يبدو أن إلغاء الرقابة جميعاً من العدل والمنطق ، إلا أن إلغائها قد يؤذى حرية التعبير فى المسرح أكثر مما ينجمها فإذا ألغيت الرقابة الإجبارية فقد يحمل عملها رقابة مسبقة أكثر صرامة . ذلك أن مديرى المسارح سيحمون أنفسهم ضد القضايا بأن يسلموا النصوص إلى ناصحيهم القانونيين الذين سيقدمون لهم النصيح بأن يكونوا أكثر حرصاً حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون وأكثر من هذا فإن رفع الرقابة يعنى أن المحاكمات ستكون عن طريق البوليس .

وعلى هذا كان للتفكير فى إلغاء رقابة وسلطة حامل أختام الملكة والذى ظل نافذ المفعول لأكثر من ٤٠٠ عام ، كما أنه خلال ٢٣٠ سنة الماضية كان واجباً حتمياً ملقى على حامل أختام الملكة بحكم لائحة البرلمان ، كما أنه قد قام بواجبه الحكومى والبرلمانى خير قيام والذى لم يكن عملاً هيناً أو بسيطاً وإن لم يخل من إثارة الجدل أحياناً .

وواحد من الأسباب التى من أجلها ألغيت رقابة حامل أختام الملكة المسبقة على المسرح هو إلغاء الحماية التى أعطيت لقرون للملك والعائلة المالكة حيث كان ممنوعاً تمثيل شخصياتهم كلية على المسرح كما أن الإساءة إلى أشخاصهم قد منعت تماماً وإن كان لا يوجد قانون خاص يستثنى الذات الملكية من الهجوم عليها أو على ولى

العهد أو الأسرة المالكة ، وإنما الهجوم على الملك يغمس لجنة الرقابة الخاضعة لحامل  
أختام الملكة في عصيان ضد الملكة وإن كان مضي ما يقرب من القرن لم تقم قضية من  
هذا النوع . وهذا النوع من القضايا متروك لحسن تقدير القضاء والمديرى المسارح  
والمؤلفين وللرأى العام الذى لا يرغب فى أن يهاجم العائلة المالكة لا فى المسرحيات أو  
الكتب أو الجرائد .

كما أن سلطة حامل أختام الملك ليست العمل الديمقراطى بطريق أو بآخر ذلك  
أنه يخضع جميع كتاب المسرح فى أنحاء انجلترا إلى تسلط مكتب واحد .

والورد تشامبرلين بموجب لأئحة ١٨٤٣ لا يرخص بالمسرحيات فقط بل  
يرخص بالمسارح أيضا فى أمكنة بعينها محددة بمدينة «لندن ووستمنستر» أى الأماكن  
التي تسكن فيها العائلة المالكة . وكان الاقتراح أن تنقل سلطته إلى مجلس لندن الأكبر  
والى السلطات المحلية المختلفة .

وأثيرت أيضا نفس الاعتراضات بالنسبة لأى سلطة رقابية مسبقة عل  
المسرحيات تماما كما أثيرت ضد حامل أختام الملكة ، ذلك أنها قد تمنع ما يمنحه  
القانون كما أنها تناقض حرية التعبير كما أنه قد تنشأ صعوبات فى التطبيق واقترح  
أحدهم «لورد كويوردن» أن تكون سلطة الرقابة فى مجلس الفنون ، كما أن الرأى  
النهائى للرقابة سيكون بطريق أو بآخر فى يد شخص واحد أو لجنة من أشخاص  
سيكون أيضا لها السلطة المطلقة على المسرح هذا لا يتحقق والمبدأ الذى أقيم من أجله  
الاعتراض .

ولكل هذه الأسباب ولأنه لا يوجد مثيل لهذه الرقابة المسبقة فى البلاد  
الديمقراطية فإنه من الخطأ أن تحمل لجنة إجبارية ثلثية المسبقة أو فرد عن  
طريق التشريع محل رقابة سابقة حلدها البرلمان .

على هذا فإن الرقابة المسبقة وترخيص المسرحيات يجب أن يتوقف، وعلى أية  
حال فإن هناك امتداداً للرقابة يقوم به مديرو دور المسارح الذين يحددون ما يجب

أظهاره على المسرح وما هو ملائم وعلى النقاد أن يكتبوا ما يشاءون عن المسرحيات وللجمهور وحده أن يحدد ما لا يجب أن يشاهده أو أن ينسحب من المسرح عندما لا تعجبه مسرحية وأخيرا فإن على المحاكم أن تؤكد أن هؤلاء المسؤولين عن تقديم المسرحيات سيلاقون جزاءهم الحق إن هم خالفوا القانون وحماية للكتاب فيجب مراعاة الآتى :

- ١ - منع إقامة الدعوى المستهترة أو المستخفه .
- ٢ - حق المحاكمة بطريق المحلفين .
- ٣ - التسليم بالأخذ بالبرهان من ذوى الخبرة .
- ٤ - تطبيق قانون الآداب المكشوفة .
- ٥ - تطبيق الاجراءات القانونية الخاصة بالدعوى الجنائية .

وهكذا أصبحت الرواية المسرحية تعامل معاملة أى عمل فى خاضع للقانون العام الوضعى للبلاد ومن يخالفه من كتاب المسرحيات سيحاكمون أمام محاكم خاضعة لنظام المحلفين وللمؤلف والمنتج أن يدافعا عن نفسيهما كما أن العقوبات ستكون قاسية طالما أن الرقابة السياسية من أى نوع قد يظل مفعوها هذا وإذا أوقفت المسرحية فسيكون ذلك عن طريق قضاء البلاد العادى ، لا أن تخضع لإرادة أو تعسف رجل ما توضع السلطة كلها فى يده لى يحكم ويقرر دون أية حدود مخالفات بذلك قوانين البلاد والدستور وهكذا ألغيت رقابة المسرح الأنجليزى فى مايو ١٩٦٦ .



## المراجع

- ١ - مجموعة القوانين الرقابية الفنية والقرارات الوزارية .
- ٢ - ملفات الأفلام الخاصة بالرقابة على المصنفات .
- ٣ - ملفات المسرحيات .
- ٤ - المذكرات التي كتبها المؤلف أثناء عملها متعلقة ببعض المصنفات الفنية .
- ٥ - المذكرات المرسلة إلى الرقابة من بعض المسؤولين أو الشخصيات والتي ترتبط بالمصنفات الفنية والردود عليها .
- ٦ - محاضر جلسات مجلس الرقابة
- ٧ - محاضر جلسات اللجنة الاستشارية
- ٨ - تقرير الكاتبة عن رحلتها إلى لندن وباريس والمقدم منها إلى وزير الثقافة .
- ٩ - كتاب الرقابة والقانون  
Film censors and The law Neville March Hannings
- ١٠ - بعض المقالات في الصحف اليومية والأسبوعية .
- ١١ - كتاب «طابع وعادات المصريين المحدثين» لوليام لين .
- ١٢ - كتاب سبعة مواسم مسرحية لرشدى صالح .
- ١٣ - كتاب المسرح لرشدى صالح .
- ١٤ - Joint Committee on censorship and the Theatre
- ١٥ - قرارات مقاطعة إسرائيل

اعتدال ممتاز يوم دخلت الرقابة



### تعريف بالمؤلفة

إعتدال ممتاز ابنة المغفور له مصطفى ممتاز مدير إدارة الشياخات بوزارة الداخلية ومدير المحفوظات بها . وكبرى بناته . شغل بالأدب فترة وكتب في العشرينات للمسرح وتعرف عليه الأديب الكبير توفيق الحكيم في شبابه ، واشتركا معاً في الكتابة ، وكتب عنه الأديب الكبير في كتابه «سجن العمر» .

والمؤلفة حاصلة على ليسانس الآداب قسم اللغة الانجليزية من جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ثم دبلوم معهد التحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٤٤ من نفس الجامعة (ماجستير) .

تزوجت من الكاتب والأديب والصحافي والباحث في الآداب والفنون الشعبية المرحوم أحمد رشدي صالح رئيس تحرير آخر ساعة ، وأنجبت منه ثلاث بنات وولداً . وولدت لبتين وولدين .

زارت لندن وباريس وروسيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية .

كرمتها الدولة بمنحها نوط الاستحقاق من الدرجة الأولى عام ١٩٥٥ تقديراً لما أدته للبلاد من جليل الخدمات ، ومنحتها مصلحة الاستعلامات شهادة تقدير . كما منحها المكتب الكاثوليكي المصري لوسائل التعبير الاجتماعي جائزة شرف شخصية عام ١٩٧٥ لأنها قامت منذ التحاقها بالرقابة على الأفلام عام ١٩٤٥ بأداء مهمتها الرقابية على المصنفات الفنية بأمانة تامة ضاربة أحسن المثل للموظف المجد في عمله والمخلص لرسالته .

كما أهدتها الجمعية المصرية لنقاد وكتاب السينما شهادة التقدير الذهبية عام ١٩٧٧ بمناسبة تفضلها بتدعيم إقامة «مهرجان القاهرة السينمائي الأول» فساعدت بجهدھا في نجاح المهرجان

اشتغلت بوزارة الشؤون الاجتماعية مدة عامين في أول حياتها العملية اشتركت أثناءھا في مكافحة الجامبيا بالصعيد ومنحت ميدالية ذهبية .

انتدبت للعمل بالرقابة على الأفلام أوائل عام ١٩٤٥ وظلت بالرقابة إلى أن بلغت سن التقاعد عام ١٩٧٧ بانقطاع ما يقرب من الثلاثة أعوام ١٩٥١ - ١٩٥٤ قضتها في مصلحة الضمان الاجتماعي مفتشة مساعدة ربطت خلالها معاشا لست عشرة ألف أسرة «ضمان اجتماعي» ضاربة بذلك رقماً قياسياً بين زملائها في وقتها .

اشتغلت بالحركة النسائية في مطلع حياتها العملية فكانت سكرتيرة عام الحزب النسائي الوطني لمدة خمس سنوات وألقت أبحاثاً في الأذاعة عن بعض النساء المثاليات ، كما أقامت ندوات ثقافية ومحاضرات عن المرأة ، وكتبت بعض المقالات في الصحف والتراجم لبعض القصص الأجنبية .





السَّيِّمَا  
المَصْرِیَّة  
والعَالَمِیَّة  
فی صَوْر

# أفلام

ممتازة أثرت على ظهورها مضغوط  
مختلفة أمام المشاهد المصري

معركة بين:  
الرقابة ومؤسسة السينما  
بسبب فيلم مابعد فتاة اسمه:  
لعبة كل يوم

●● معركة بين الرقابة ومؤسسة السينما  
حول قرار المخرج "العكبار فقسط"  
بإدلاء بفيلم "العذاب" ●●●●●

ثم تشرق الشمس  
أجيز عرضه بعد أن تغير الوزير!

وضعت وزير الثقافة أمام  
مسئوليائه عن تيار  
أفلام الجسس

● البيوز الملكي  
طلب مصادرة  
فيلم  
"ماري"  
إنطوانيت  
لأن الشبهة  
الفرنسية  
أعلنت الملكة

ماذا حدث لفيلم  
"دكتور زيفاجو" و.. رجل لكل العصور؟

● خاف يحيى حقي  
من ترقى إلى الدرجة  
الثالثة حتى  
لا أطالب بمنصب مدبرة

**لجنة  
الظلمات**

بمن وفتح  
مع الأف الرقابة

كانت تتصرف  
على هواها

**حياة قصر الشوق**

الملك السابق فائق  
منع عرض فيلم عن  
حاكم مستبد فائق

**مواجهة  
بين الرقابة**

**وأفلام العنف  
والجريمة**

**"دكتور زيقاجو"**

منعته الرقابة  
استناداً على

مبدأ المصلحة  
العليا للدولة

●● رفضنا بإصدار مسرحية جيمس جريس  
●● ستيفن بطلان ما تضمنته من العاد ونخرج على الأوب  
●● أفلام لأحضر لها كان من المفروض حظر عرضها  
على الصغار مثل زويج والكلب وحمام  
●●●●● الملاطيين وقصر الشوق وغيرها

● شورة ٢٣ يوليو غيرت  
قوانين الرقابة لتلائم  
التطور الاجتماعي والسياسي

**أفلام أخرى جيدة  
منعت رقابياً**







عزيزه أمير



عمود المليجي



يوسف وهبي



عبد الحليم حافظ



محمد عبد الوهاب



سمائل أحمد



فريد شوقي



عادل إمام



نجيب الريحان



فؤاد المهندس



عوزي الجزائري



سيد المصطفى إبراهيم



سيد المصطفى إبراهيم



كمال الشناوى



نور الشريف



رشدى أباطه



صلاح ذو الفقار



سليم سامر



سمير سمير



أحمد مظهر



يحيى شاهين



فريد الأطرش



حسن يونس



محمد رضا



إسماعيل ياسين



سليمان نجيب



أنور وجدي



عبد الحليم



أحمد سالم



بدر لاما



خمين صدقي



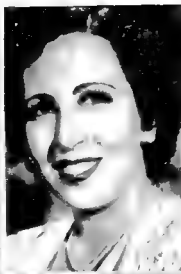
أم كلثوم



فانن حمامة



نادية لطفي



أمينة رزق



آسيا داغر



سميرة حسني



مديحه پسری



علویه جیل



فردوس محمد



سناء جیل



ذکریا جیل



راقه ابراهیم





مریم فخر الدین



نجیه کاریوکا



لیلی فوزی



لیلی طاهر





سميره احمد



شاديہ



فايزہ احمد



مدی سلطان





صباح



شمس البارودي



بوسي



زبيدة ثروت



انطلاقة





ناهد شريف



ماجدة الخطيب



سوزان أمير



هند زعيم



نجاة السميرة



سوزان أمير

بعض مخرجي  
الأفلام  
المصرية



حلمي سليم



صلاح أبو سيف



حسن الإمام



يوسف شاهين



توفيق صالح



كمال الشيخ



خليل شوقي



عاطف سام



علي عبد الحلق



أحمد كامل مرسى



السيّد مظهر



عبد الله



جمال عبد الناصر



الدكتور ثروت عكاشة



عبد الفتاح حاتم

## أسماء بارزة في المذكرات



أنور السادات



صلاح سالم





يوسف السباعي



الملك السابق فاروق



نجيب محفوظ



توفيق الحكيم



جمال أحمدي



إبراهيم المصري



د. إسماعيل عازم



عبد النعم الصاوي



د. جمال العطيفي



سعد الدين وحب



حسن عبد النعم



مصطفى درويش

لِقَطَّاتٍ  
مِنْ بَعْضِ  
الْأَفْئَالِ  
الْمِصْرِيَّةِ



عموديس وناديه لطفى من فيلم ( قاع المدينة )





فاطمة رشدي وحسين صدقي في فيلم (العزيمة)

عمود الملبجي وتوفيق الدقن وشمس البارودي





نادية لطفى وميمى شكيب ومجموعة في فيلم (قصر الشوق)



محمى شاهين وعبد المنعم ابراهيم  
بوصلاح قابيل في فيلم (قصر الشوق)



يحيى شاهين وعبد المنعم إبراهيم في فيلم قصر الشوق

ماجدة الخطيب وميرفت أمين في فيلم (ثريزة على النيل)





فريد شوقي ومحمود المليجي ونجيه كارينا في فيلم «حميدو»



شمس البارودي في  
فيلم (حمام الملاطيل)



نور الشريف وماجدة  
في فيلم (السراب)





محمود يس . نادية لطفى . ونيللى من فيلم ( قاع المدينة )  
الذى أثار ضجة



لقطة من فيلمه : وجنى والكلب



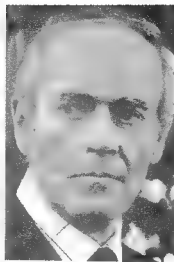




توف كيرتس



تيلي سالافاس



هنري فوندا



كلارك جيبيل



جرجيوري بيك



دېفېد لير (مخرج)



جيمس ميسون



شاوړلې هوايي

نيکولاسون هيسټون

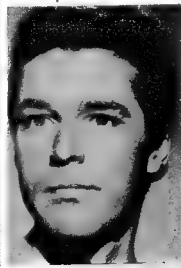




عمر الشريف



رولك هيدسون



ري جبولان



رود شتايجر



أودري هيبورن

البرايست تيلوز





هیدی لامار



جینا لولو بریجیدا

راکيل وولفس





بعض لقطات  
من الأفلام  
العالمية



اليزابيث تيلور وتشارلتون هيستون في فيلم ( كليوناترا )



لقطات من فيلم (كليوباترا)







لقطات من فيلم ( كليوباترا )



رومی شاپارو بطلة فيلم ( ابقى حى )







▲ فيكتور ماتيوور وهيدي لامار  
 في فيلم ( شمشون ودليلة )



أودرى هيبورن وفريد زينمان مخرج فيلم  
( رجل لكل العصور ) يحمل جائزة الأوسكار .



لقطنتان من فيلم ( رجل لكل العصور )



عمر الشريف في فيلم (دكتور زيفاجو)



عمر الشريف وجيرالدين شابلن في فيلم (دكتور زيفاجو)



عمر الشريف وجولي كريستي من فيلم (دكتور زيفاجو)



انجريد برجمان والمخرج العالمى روبرت روسيليني




چولی کریستی



جیرانداز شبیه





رايان أونيل وإلى ماكجروفي  
فيلم ( قصة حب ) من الأفلام  
التي لاقت نجاحا كبيرا .

# LOVE STORY

كلارن جيبيل وهيدى لامارش  
نسبه ( ذهب مع الريح ) من  
الأفلام التي لاقت نجاحا كبيرا





لقطنتان من فيلم Blow up من الأفلام التي أثارت ضجة .



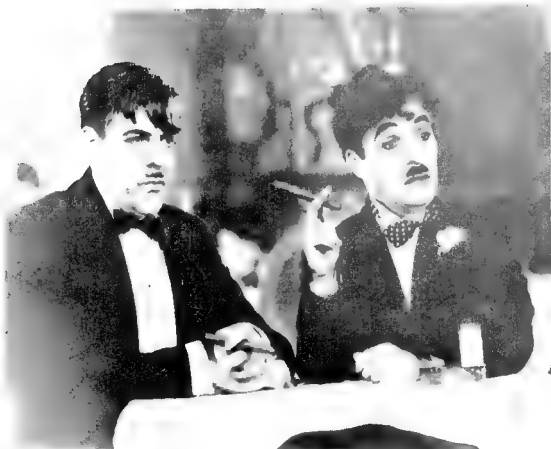


لقطات من فيلم ( الفرسان الثلاثة )





شارلي شابلن - هاري سايرز ( أصواء المدينة )







لقطة كاراتيه من ( أفلام العنف )

لقطة من فيلم ( بلى حاك )





حن مورو في لحظة من فيلم "الأمم في الشرق"



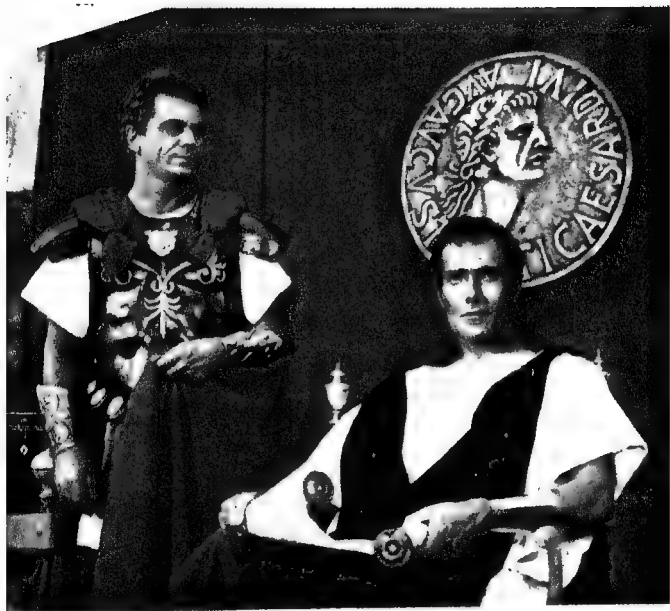
لحظة من فيلم ( المسكرى الأزرق ) من أفلام العنف والقسوة



لقطة كاراتيه



انتوني كوين



لقطة من فيلم ( ملك الملوك )





لقطة من فيلم ( الموعد ) لعمر الشريف



لقطة من فيلم ( ذهب مع الريح )  
كلارك جيبيل ، هيلدى لامار

## فهرس الكتاب

|     |  |
|-----|--|
| ٣   | — إهداء .....  |
| ٥   | — مقدمة .....  |
| ٩   | الفصل الأول : مقص الرقابة وفيلم شمشون ودليلة .....               |
| ٩   | — كيف أصبحت رقبة .....   |
| ١٢  | — كيف كانت الرقابة عندما دخلتها .....                            |
| ١٥  | — القصة الكاملة لفيلم شمشون ودليلة .....                         |
| ٢٧  | الفصل الثاني : الرقابة في مصر الحديثة .....                      |
| ٢٧  | — كيف نشأت الرقابة وتطورت .....                                  |
| ٣٢  | — قصة الفرسان الثلاثة مع الرقابة .....                           |
| ٣٣  | — ماذا حدث للفيلم في ظل الملكية .....                            |
| ٣٥  | — ماذا حدث لفيلم الفرسان الثلاثة بعد أن سقط النظام الملكي .....  |
| ٣٧  | — الرقابة وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .....                              |
| ٤٢  | — مسرحية الفخ .....  |
| ٤٣  | — مسرحية الانسجام .....  |
| ٤٥  | — مسرحية ستيفن بطلا .....  |
| ٤٦  | — للكبار فقط .....   |
| ٤٨  | — فيلم السراب .....  |
| ٥١  | — لجنة التصدير .....   |
| ٥٦  | — فيلم حيدو .....  |
| ٦٠  | — فيلم بنت البلد .....   |
| ٦٩  | — لجنة التظلمات .....  |
| ٧٢  | — فيلم كيف تموت .....  |
| ٧٦  | — فيلم لعبة كل يوم .....   |
| ٨٠  | فيلم My Lover My Son .....                                       |
|     | الفصل الثالث : أفلام متميزة وكيف أن ضغوطا مختلفة أثرت على ظهورها |
| ٨٩  | أمام المشاهد المصري .....  |
| ٩٠  | — فيلم كليوباترا .....   |
| ١٠٠ | — فيلم سانت باولو .....  |
| ١١٣ | — فيلم رجل لكل المصور .....                                      |
| ١١٦ | — شقة العاشق .....   |
| ١٢٢ | — فيلم دكتور زيفاجو .....  |

|     |   |
|-----|---|
| ١٣٣ | ..... الفصل الرابع : موقف الرقابة من الأفلام غير الممتازة .....                       |
| ١٣٨ | ..... قصة الصراع بين الرقابة ومؤسسة السينما حول فيلم قصر الشوق .....                  |
| ١٤١ | ..... قصة فيلم قصر الشوق مع الرقابة .....   |
| ١٤١ | ..... فيلم امرأة ورجل .....   |
| ١٦٠ | ..... فيلم لم تشرق الشمس .....  |
| ١٧٤ | ..... فيلم شقة مفروشة .....   |
| ١٧٩ | ..... الفصل الخامس : المؤسسة المصرية العامة للسينما ما لها وما عليها .....            |
| ١٨٢ | ..... أفلام التصوير الخارجي .....   |
| ١٨٦ | ..... منافذ التصوير الخارجي .....   |
| ١٨٨ | ..... فيلم الناس والنيل .....   |
| ١٩٣ | ..... فيلم لخرطوم .....   |
| ١٩٨ | ..... فيلم أبو المحول الزوجاني .....  |
| ٢٠١ | ..... أفلام المحبين والمؤسسة المصرية العامة للسينما .....                             |
| ٢٠٢ | ..... Violence Angels فيلم .....  |
| ٢٠٤ | ..... فيلم جنون الشباب .....  |
| ٢٠٨ | ..... أفلام العنف وأفلام الجريمة .....  |
| ٢١١ | ..... فيلم المغامرة هي المغامرة .....   |
| ٢١١ | ..... فيلم بانكي .....  |
| ٢١١ | ..... فيلم السيكونو .....   |
| ٢١٢ | ..... فيلم الدولار بين الأستان .....  |
| ٢١٦ | ..... Once upon a time in the west فيلم .....   |
| ٢٢٢ | ..... أفلام الكاراتيه .....   |
| ٢٢٥ | ..... The Chinese Boxer فيلم .....  |
| ٢٢٥ | ..... Big Fight فيلم .....  |
| ٢٢٨ | ..... The Hero فيلم .....   |
| ٢٣٧ | ..... الفصل السادس : كيف قاومت المؤسسات الفنية بوزارة الثقافة القوانين الرقابية ..... |
| ٢٤٨ | ..... طبع ونسخ الأفلام الأجنبية عملياً .....  |
| ٢٥٣ | ..... والمهنية العامة للمسرح والموسيقى .....  |
| ٢٦٠ | ..... إدارة العلاقات الثقافية الخارجية .....  |
| ٢٦٠ | ..... قصور الثقافة الجماهيرية .....   |
| ٢٦٩ | ..... الفصل السابع : الرقابة ووسائل الإعلام .....                                     |
| ٢٦٩ | ..... الرقابة والصحافة .....  |
| ٢٧١ | ..... الرقابة والإذاعة .....  |
| ٢٧٣ | ..... والتلفزيون أيضاً .....  |
| ٢٨١ | ..... الرقابة والاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب .....                                    |
| ٢٩١ | ..... الرقابة والاتحاد الاشتراكي وفيلم ميرامار .....                                  |
| ٢٩٦ | ..... فيلم لخب أقدم مهنة في التاريخ .....   |

|     |   |
|-----|---|
| ٣٠٣ | الفصل الثامن : الرقابة والموقف من الدين .....         |
| ٣٠٤ | — مسرحيتا « الحسين ثالثا » و « الحسين شهيدا » .....   |
| ٣١١ | — فيلم زوجة القسيس .....                              |
| ٣١٧ | الفصل التاسع : الرقابة بلندن وباريس .....             |
| ٣١٧ | — رقابة الأفلام بلندن .....                           |
| ٣٢٦ | — كيف نشأت رقابة الأفلام بالانجلترا .....             |
| ٣٣٠ | — رقابة الأفلام بفرنسا .....                          |
| ٣٣٦ | — فيلم ملائكة جهنم بين رقابتي مصر وباريس .....        |
| ٣٣٩ | — رقابة المسرح الإنجليزي .....                        |
| ٣٣٩ | — نبذة تاريخية عن رقابة المسرح الإنجليزي باللغة ..... |
| ٣٤٣ | — طبيعة المشكلة .....                                 |
| ٣٤٧ | — المراجع .....                                       |
| ٣٤٨ | تعريف بالمؤلفة .....                                  |

- السينما المصرية والعالمية في صور .....
- بعض نجوم السينما في مصر .....
- بعض مخرجي الأفلام المصرية .....
- شخصيات بارزة في المذكرات .....
- لقطات من بعض الأفلام المصرية .....
- من نجوم السينما العالمية .....
- بعض لقطات من الأفلام العالمية .....
- من أفلام العف .....

رقم الإيداع ١٩٨٥/٣٧٤٣

---

ISBN ٩٧٧-٠١-٠٦٣٢-١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب  
١٩٨٥





## هَذَا الْكِتَابُ

هذا الكتاب يقول كلمة حق  
من أجل صناعة السينما  
الوطنية ، ومن أجل تقديم فن  
حقيقي للجمهور بهدف قضاء  
وقت مثمر يساعده في تكوين رأى  
عام نابه أو تقديم متعة فنية  
عظيمة تضيف جديداً ، أو يجعله  
يتنفس من خلاله ، أو يعطيه  
فرصة ليرجح عن نفسه ، ذلك في  
موازنة دقيقة بين صالح المجتمع  
وصالح الفنان ليسير بفنه إلى  
ركب الحرية والبناء .

وهذا الكتاب أولاً وأخيراً  
كلمة حق من أجل مصر ومن  
أجل الفن ، ولكي تنتصر هذه  
الكلمة حتى لا يضيع شيء مما  
بقى مجيداً في حياة مصر وفنها .

اعتدال عثمانز

٨٠٠ قرش

